

26/0
26/0

كتاب احكام الوقت

للامام العالم العلامة هلال بن يحيى بن مسلم
البصرى صاحب الامامين الهامين ابي يوسف
وزفر رحمهم الله تعالى اجمعين
توفى سنة خمس واربعين

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة
حيدرآباد الدكن (الهند) لازالت
شموس افاداتها بازغة
الى يوم القيامة
سنة ١٣٥٥ هـ

الف

صفحة فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

- ١٧ باب الرجل يجعل داره مسجدا او خانة (او مقبرة) او غيره -
- ١٩ باب الرجل يقف الارض على المساكين ولا يشترط العماره -
- ٢٢ باب الرجل يقف الدار على ان يسكنها لقوم يسميهم ولا يشترط عمارتها على احد ولا يسمى من اين تعمر -
- ٢٨ باب الرجل يقف الارض على الرجل ولا يسمى من اين يتفق عليها -
- ٣٠ باب الرجل يقف الارض او الدار على قوم معلومين فسقط من بناء الدار ومن نخل الارض شيء والعماره في ذلك -
- ٣٤ باب الرجل يقف الارض على ولده ولا يزيد على ذلك -
- ٤٧ باب الرجل يقف على ولده ولا يزيد -
- ٤٣ باب الرجل يقف ارضا على ولده فيحدث آخرون قبل محيي الغلة او بعد محيي الغلة -
- ٤٦ باب الرجل يقف على ولده ونسله كيف تقسم الغلة بينهم -
- ٥٢ باب الرجل يقف ارضه على ولده وليس له ولد -
- ٥٨ باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرابته وفقراء ولده ونسله من الفقراء من يعطى -
- ٧١ باب الرجل يقف الارض على نفسه -
- ٨٤ باب الوقف الفاسد -
- ٩١ باب الرجل يقف ارضا له على ان له ان يبيعها -
- ١٠١ باب الولاية في الوقف -
- ١١٢ باب الشهادة في الوقف -

ب

صفحة فهرست الابواب في كتاب احكام الوقف

-
- ١١٩ باب الوقف الشائع -
- ١٢٥ باب الشهادة في الوقف الذي يجر الشاهد الى نفسه او الى وليه -
- ١٣١ باب وقف المريض -
- ١٤٧ باب الرجل يقف ارضاله في صحته على الفقراء فيحتاج احد من ولده او من قرابته أيعطى منها اولا يعطى -
- ١٥٧ باب الرجل يشتري ارضاً بيعاً فاسدا فيقفها قبل ان يقبضها -
- ١٦٦ باب الرجل يقف ارضاً على قوم فلا يقبلون ذلك او يقبله بعضهم دون بعض -
- ١٧١ باب الرجل يجعل ارضه صدقة موقوفة على القرابة من القرابة ؟ -
- ١٧٩ باب الرجل يقف ارضاً على قرابته يبدأ بالاقرب فالاقرب منهم الى العواقب فيعطى من الغلة ثم الذي يليه -
- ١٨٦ باب الرجل يقف الارض على آل فلان او جنس فلان من آل فلان وجنسه ؟ -
- ١٨٨ باب الرجل يقف ارضاله على وواليه -
- ١٩٨ باب الرجل يقف ارضاله على فقراء جيرانه -
- ٢٠٦ باب اجارة الوقف -
- ٢١١ باب الارض الوقف التي تدفع معاملة او مزارعة -
- ٢١٦ باب التصب في الوقف -
- ٢٢١ باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب -
- ٢٢٤ باب الرجل يقف الارض على فقراء قرابته الاقرب فالاقرب -

ج

صفحة فهرست الاجواب في كتاب احكام الوقف

٢٢٩ باب الرجل يقف ارضه على قراء قرابته وله قرابة محتاجون ولم
من قرابته قرابة اغنياء -

٢٣٦ باب الرجل يقرب ارضه في يده صدقة موقوفة -

٢٥٤ باب الرجل يقف الارض على قرابته بخاء رجل فقال انا من القرابة
ما يكلف؟ -

٢٦٥ باب الرجل يقف ارضه على قراء قرابته بخاء رجل يثبت قرابته وقهره -

٢٧٣ باب الرجل يقف ارضه على وجوه مساهة كيف تقسم التركة -

٢٨٦ باب الرجل يقف ارضه وفيها ثمرة قائمة او نخلة قائمة -

٢٩١ باب الرجل يقف ارضه له على ان يعطى غلتها من شاء -

٢٩٧ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على ان اضع غلتها حيث شئت -

٣٠٠ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على ان تفلان ان يعطى غلتها
من شاء -

٣٠٤ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان اعطى
غلتها من شئت منهم -

٣٠٩ باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة (على بني فلان) على ان لي ان
افضل بعضهم على بعض -

كتاب احكام الوقف

للامام العالم العلامة هلال بن يحيى بن سلة الرأى
البصرى صاحب الامامين الهامين ابى يوسف
وزفر رحمهم الله تعالى اجمعين
توفى سنة خمس واربعين
وما تنتين

الطبعة الاولى

الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة
حيدرآباد الدكن (الهند) لازالت
شموس افادتها بازغة
الى يوم القيامة
سنة ١٣٥٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(والصلوة على سيدنا محمد اشرف الخلق ١)

قال أبو حنيفة رحمه الله - اذا قال الرجل ارضى هذه صدقة وسمى ووضعها وحدودها ولم يزد على هذا شيئا انه ينبغي له ان يتصدق باصلها على الفقراء والمساكين او يبيعها ويتصدق بثمنها على المساكين ولا يكون وقفا وهذا قولنا - قلت - ولم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على هذا شيئا يتصدق بها على الفقراء والمساكين -

قال - لانها بمنزلة البدل الا (٢) انه لو قال هذه الدراهم صدقة كان عليه ان يتصدق بها على المساكين وهذا عندنا بمنزلة رجل يقول لله على ان اتصدق بهذه الدراهم فنفقته (٣) ان يتصدق بها ولا يجبره على ذلك ولو ان رجلا قال مالى صدقة او قال مالى فى المساكين صدقة امرته ان يتصدق به ولا اجعله وقفا الا ترى ان الفقهاء اختلفوا فقال قائلون منهم اذا قال مالى صدقة ان فعلت كذا وكذا ان عليه كفارة يمين وقال آخرون يتصدق به ولم يقل احد من الفقهاء ان ماله وقف وكذلك الباب (الباب - ٤) الاول -

قلت - ارايت لو مات هذا الذى قال ارضى هذه صدقة او قال مالى فى المساكين صدقة او قال مالى صدقة ولم يتصدق بها كما افتيته حتى مات - قال - جميع ذلك كله ميراث بين ورثته على كتاب الله تعالى -

(١) زيادة من المدنية (٢) صف - بمنزلة النذر الا ترى (٣) فى المدنية - فسحته - كذا قلت
(٤) زيادة من المدنية -

قلت - ارأيت ان كان حيا فلم يتصدق بذلك ايبنى للقاضى ان يجبره على ان يتصدق بشيء من ذلك او يحول بينه وبين شيء من ماله او ارضه التى جعلها صدقة - (قال لا يبنى للقاضى ان يحول بينه وبين شيء من ماله او ارضه التى جعلها صدقة (١) ولكنه يؤمر فيما بينه وبين الله ان يتصدق بذلك ولا يجبره عليه -

قلت - ولم قلت اذا مات قبل ان يتصدق بذلك ان جميع ذلك كله ميراث - قال - الا ترى ان الرجل يجب عليه زكاة ماله فيموت قبل ان يتصدق فيكون جميع ذلك ميراثا بين ورثته وليس عليهم ان يؤدوا من ذلك شيئا عنه وان اوصى بشيء من ذلك كان ما اوصى به من الثلث ولا يكون ما اوجب على نفسه من ماله بما لم يكن واجبا عليه اشد مما اوجبه الله عليه فى ماله الا (٢) انه لومات وعليه كفارات ايمان او نذور ولم يؤد شيئا من ذلك انه ليس على ورثته ان يتصدقوا عنه بشيء من ذلك الا ترى ان رجلا موصرا لومات ولم يصح حجة الاسلام ولم يوص بذلك لم يكن على ورثته ان يحجوا عنه من ماله ولو اوصى بشيء من ذلك كان من الثلث وهذا كله قول أبى حنيفة وعثمان البتي -

قلت - فما ألحج على من خالفك وخالف ابا حنيفة فى ذلك وقال يبنى ان يؤدوا عنه جميع ذلك من جميع ماله وان لم يوص به لانه بمنزلة دين الناس وقال دين الله اوجب من دين الناس واحق ان يعطى وهو قول الحسن -

قال - يبنى لمن خالفنا وقال بقول الحسن فى ذلك ان يقول ان مات وعليه من زكاة وكفارات ايمان ونذور قبل ان يؤدى ذلك وعليه دين سوى ذلك لغوم شتى وماله لا يبلغ جميع ذلك ان يقسم ماله بين جميع غرمائه وبين هذه الكفارات والزكاة والحج والنذور ويقسم ماله على الحصص ويحلل دين الناس وهذه الاشياء سواء فيكون فى هذا القول ان يتصدق عنه بكفارات ايمانه بعد موته ويحج ويذكرى عنه وعليه دين لم يقض فهذا قبيح ويبنى ان يتصدق عنه بذلك من جميع ماله وان لم يوص به ويبنى للقاضى ان حبسه وعليه ديون لقوم شتى وهذه الاشياء التى عليه الله ان يمنع ماله فيقسطه بين ديون الناس وهذه

الديون اتى الله عليه فهذا امر لم ير احد من الفقهاء والحكام فعليه (١) -

قلت - ارأيت اذا قل ارضى هذه صدقة على المساكين -

قال - هذا والباب الاول سواء وهذا كله قول أبى حنيفة (و قولنا) سواء ان

قال صدقة على المساكين او قل صدقة وسكت (قال) نعم ههنا سواء وكل صدقة

لا يضاف الى احد فهى للمساكين -

قلت - ارأيت رجلا قل ارضى هذه وصمى حدودها وموضعها موقوفة ولم يزد

على ذلك قليلا ولا كثيرا (قال) لا تكون ارضه هذه صدقة ولا وقفانى قول

أبى حنيفة و قولنا ونى قول أبى يوسف اذا قال ارضى هذا موقوفة ولم يزد على ذلك

فهى على الفقراء وقال قوله موقوفة لئلا جامعة للوقف والفقراء ويكون وقفا

للمساكين وهذا قول عثمان البتى -

قلت - ولم قلت اذا قال ارضى هذه وقف ولم يزد على ذلك ان الوقف باطل

وخالفه ابا يوسف -

قال - لان الوقف يكون للغنى والفقير ولم يسم لايهاى فلذلك ابطله ولان

هذا وقف ولم يسم سببه ووجهه فالوقف على هذا باطل الا ترى ان رجلا لو قال

ارضى هذه محبوسة ولم يزد على ذلك لم يكن وقفا وكذلك قوله موقوفة فههنا سواء

على ما وصفت لك -

قلت - لم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد على ذلك امرته ان يتصدق به

واذا قال هى موقوفة لم تأمره ان يتصدق بها -

قال - لان الصدقات كلها للمساكين الا ان يعلم انه عنى بها غيرهم الا (٢) ان الله

يقول فى كتابه اما الصدقات للفقراء والمساكين وكل صدقة لا يضاف الى احد

فهى للمساكين الا ترى ان رجلا لو قال مالى صدقة ولم يزد على ذلك كان ماله

للفقراء والمساكين فليس قوله (وقف - ٣) بمنزلة قوله صدقة لان قوله صدقة

له معنى صحيح يعرف بما اراد به وقوله وقف ليس له معنى يعرف ما (٤) اراد به من

(١) كذا فى السخ ولعله فعله - ح (٢) صف - الا ترى (٣) زيادة من المدينة

الناس

(٤) صف - من -

الناس ومن حجتنا في ذلك على من خالفنا قال بقول أبي يوسف ان يقال له ما تقول في رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى ان يتصدق به بعد وفاتي ولم يزد على ذلك (قال ينبغي ان يتصدق به على المساكين قلنا له فما تقول لو قال قد اوصيت بثلاث مالى ان يوقف بعد وفاتي ولم يزد على ذلك - ١) فان قال لا يجوز ذلك فقد فرق بينهما وهما مفترقان في قولنا على ما وصفت لك الا ترى ان رجلا لو قال ارضى هذه وقف او قال قد وقفها او قال حبستها او حرمتها او قال هي حبيس محرمة او قال حبست اصلها او حرمت اصلها او وقتت او قال قد حبست هذه الارض او وقتت هذه الارض كان ذلك كله باطلا لا يجوز على ما وصفت لك هذا كله بمنزلة قوله قد وقتت هذه الارض ولم يزد على ذلك الا ترى ان الارض توقف للدين او الامر يكون فتقول قد وقتت هذه الارض لدينى او حبستها لدينى او تقول هذه الارض بعد وفاتي لعمالى ولا يبيعوها او يقول لعمالى فاذا كان قوله قد وقتت هذه الارض يحتمل معنى وقف دون وقف بالاصل ومعنى وقف للدين فلم يجعله أبو يوسف على وقف بالاصل دون وقف للدين وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله وقولنا وقال اهل البصرة كل وقف لا يكون آخره (٢) للمساكين فليس يوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يجعل آخرها للمساكين ولم يزد (٣) على ذلك حكم اهل البصرة -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه وسمى حدودها صدقة موقوفة ثم لم يزد على ذلك شيئا -

قال أبو حنيفة رحمه الله هذا كله باطل لا يجوز ولا يكون وقفا وله ان يحدث فيه ما بدله بعد ذلك وهذا قول العامة من اهل الكوفة مستنصر (٤) عن ابن عون الثقفى عن شرح قال جاء محمد عليه السلام يبيع الحبس وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاج بهذا الحديث (٥) ان قضى قاض فاقعد ذلك اجرت لانه لما يختلف فيه الفقهاء فاذا قضى قاض فاجاز (٦) ذلك جاز، ابو يوسف عن عطاء بن السائب قال سألت شريحا عن

(١) زيادة من المدينة (٢) - اخذه (٣) صف - لم يزل (٤) صف - مسعر (٥) صف - الحديث ويقول (٦) - صف - فاجازه

دارجسها صاحبها على الآخر فالآخر من ولده فقال انما اقضى ولا اتقى فاعدت عليه
المسئلة فقال لاحبس عن فرايض الله تعالى وبلغنا ان ابنة (١) لعبدا لله بن مسعود
رضى الله عنه قالت لعبدا لله لو وقتت دارى صدقة (٢) فكره ذلك عبدا لله بن
مسعود وقال ادعها على (٣) فرايض الله واما قولنا وقول أبى يوسف فهذا وقف
صحيح جائز يكون اصل الارض وقفنا ويتصدق بفلان على المساكين وما جاء فى
للا حديث فى (٤) لجازة الوقف اكثر واظهر من حديث ابن مسعود وبها نأخذ
وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان
يوقف ارضاه فوقها عمر بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف على بن
ابى طالب رضى الله عنه والزيد بن العوام وغيرهما من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورضى عنهم وحديث عثمان بن عفان رضى الله عنه فى برروءة ووقوف
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم الناس على هذا فإى حجة هى اوضح
من هذه وهذه اخبار متواترة لا يجوز ردها -

قلت - فاذا قل ارضى هذه صدقة موقوفة -

قال - (٥) هو جائز يوقف اصلها ويتصلق بفلان على المساكين ابدا ليس فيها رجعة
وتكون موقوفة لله ابدا على ما يكون عليه الوقف الجائز -

قلت - فلم قلت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة كان ذلك جائزا واذا قال
ارضى هذه صدقة موقوفة كان هذا جائزا واذا قال ارضى هذه صدقة ولم يزد
على ذلك انها لا تكون وقفا (واذا قال ارضى موقوفة ولم يزد على ذلك شيئا
انها لا تكون وقفا - ٦) فمن اين قلت اذا اجتمعت الكلمتان جميعا انها وقف جائز -
قال - لانه اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة قد علمنا انه لم يرد بقوله موقوفة
وقف الدين لانه قال مع قوله صدقة ولانه ذكر حبس اصلها وتصدق بها
ونرجت بقوله موقوفة من ان يكون نذرا وانما معنى قوله موقوفة اى
محبوسة الاصل وقوله صدقة اى يتصدق بها بمثل ما يتصلق به من الوقف فهذا

(١) صف - ربيبا (٢) فى المدنية ور - دار الى الصدقة - كذا (٣) صف - عن

(٤) صف - من (٥) المدنية - فقال (٦) زيادة من صف - وقف

وقف صحيح جائز قدسمى سبيله وحبس اصله وكذلك الوقف الجائز الا ترى الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب حين استشاره في وقف الارض ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها كانت الصدقة انما هي في غلتها وكان قوله حبستها اى حبست اصلها وكذلك الوقف الجائز فهو على مثل ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم واذا قال ارضى هذه صدقة ولم يقل غير ذلك ولم يذكر حبس اصلها فصارت بمنزلة النذر وخرجت من ان تكون محبوسة الاصل على ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب واما اذا قال موقوفة (ولم يزد على ذلك فليس قوله موقوفة - ١) دليل على انها للفقراء ولا دليل انها لا تباع لان الوقف يكون للغنى والفقير ولان الارض توقف للدين والوصايا ولحبس الاصل فهذا وقف لم يسم سبيله ووجوه فلم يتصدق بغلته فقد نرج من ان يكون (على - ٢) ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر الصدقة على ما امر (به - ١) عمر بن الخطاب فلذلك ابطلته حتى يجتمع الكل ما من الصدقة والحبس فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت ان قال ارضى موقوفة صدقة قال جائز التقديم والتأخير في ذلك سواء -

قلت - ارأيت اذا قال حبس صدقة او قال صدقة حبس قال هذا جائز على ما وصفت (لك - ١) -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه محبوسة صدقة او قال صدقة محرمة - قال - هذا جائز على ما وصفت لك في (٢) قولنا وما في قول أبي حنيفة رحمه الله فانه لا يجوز شيء من ذلك وقال أبو خالد يوسف بن خالد قوله محرمة عندنا وقوله موقوفة سواء عندهم من معنى الوقف من قول الرجل ارضى موقوفة وقال هي لغة من لغة اهل الحجاز معروفة عندهم لا تجعل وهي اقوى عندهم في معنى الوقف من قول الرجل ارضى موقوفة -

قلت - ارأيت ان قال ارضى هذه حبس وقف ولم يزد على ذلك -
 قال - هذا باطل لا يجوز فى قولنا ولا فى قوله أبى حنيفة رضى الله عنه -
 قلت - ولم قلت ذلك قال لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكانه
 قال ارضى هذه وقف وهذا باطل لا يجوز فى قولنا -
 قلت - وكذلك لو قاله هى محرمة حبس او حبس محرمة -
 قال - نعم لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل ولم يسم لمن الثلثة فلذلك ابطته -
 قلت - ولو قال ارضى هذه موقوفة حبس محرمة لاتباع ولا توهب ولا تورث
 ولم يزد على ذلك -
 قال - هذا والباب الاول سواء ولا يجوز الا ان يجعل فيها معنى الصدقة
 او الساكن مع حبس الاصل فيجوز ذلك عندنا واما عند أبى حنيفة (١) رضى الله
 عنه فلا يجوز ذلك وان جعل آخره للساكن - وقال اهل البصرة اذا جعل آخره
 للساكن فهو جائز والا فلا يجوز -
 قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه موقوفة لله تعالى ابد اولم يزد على ذلك -
 قال - هذا جائز وهو بمنزلة صدقة موقوفة (هـ - ٢) لان فى قوله موقوفة لله
 ابدا دليل انه اراد بها الساكن لان فيه قربة الى الله تعالى بقوله لله تعالى ونرجحت
 من ان تكون موقوفة للدين بقوله (هـ تعالى - ٢) ابدا الا ترى ان رجلا لو قال
 ارضى هذه موقوفة لله تعالى ابدا لاتباع ولا توهب ولا تورث الى ان يرث الله
 الذى له ميراث السماوات والارض ان ذلك جائز وكذلك لو قال لوجه الله
 تعالى وطلب ثوابه وكذا لو قال قد اوصيت ان يوقف ثلث ارضى بعد وفاتى لله
 تعالى ابدا لاتباع ولا توهب ولا تورث كان هذا وقفا صحيحا وقال يوسف
 ابن خالد لا يجوز ذلك الا ترى انه لو قال هذا ما لى الله لم يكن صدقة (واما نحن
 نستحسن ان يخيره على ما وصفت لك واذا قال ارضى هذه صدقة - ٣) موقوفة
 على فلان ولم يزد على ذلك قال هذا جائز -

(١) صف - فى قول أبى حنيفة (٢) زيادة من صف (٣) ليس فى ر -

قلت - ولم قلت ذلك قال ما تقول في رجل قال ارضى هذه صدقة على فلان ولم يزد على ذلك -

قال - هذا باطل الا ان يدفعها اليه وان دفعها اليه ملك اصلها ولم يكن وقفا وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه وقولنا وليس الوقف هكذا قال ارضى صدقة موقوفة على فلان فلم يملك فلان اصلها لان قوله موقوفة حبس (١) اصلها نصار الذى تصدق به على فلان منها الغلة دون التربة فلذلك اقترقا فتكون موقوفة لفلان غلتها ما عاش فاذا هلك كانت الغلة للفقراء والمساكين -

قلت - فكذلك لو قال صدقة موقوفة لله ابدًا على فلان -

(قال - نعم هذا جائز ولفلان الغلة حياته فاذا مات فالغلة للفقراء والمساكين والاصل وقف وكذلك لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا على ولدى ونسلى او على ولد فلان ونسله او على قرابته قال نعم هذا كله وقف جائز الغلة لهم حياتهم فاذا انقرضوا كانت للفقراء والمساكين قلت فلذلك لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا على فلان - ٢) ونسله -

قال - نعم هذا جائز وهذا بمنزلة قوله ارضى موقوفة على الفقراء والمساكين على ان يبدأ يعطى فلان غلتها ما عاش فهذا جائز لانه قد وقفها وقفًا صحيحًا وجعلها للفقراء الا انه استثنى غلتها لفلان ما عاش وفلان ممن يجوز له الوقف ويجوز له الثنيا وقد قال ناس من الفقهاء لا يجوز الوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يحصل آخرها للمساكين ومن حجبنا على من قال بهذا القول السهم الذى جعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه لذوى القربى (ولم يجعل آخرها للمساكين وينبغى في قول من خالفنا في ذلك ان يطول السهم الذى جعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه لذوى القربى - ٣) لان آخره ليس للمساكين وهذا جائز (وهو جار - ٤) على ما امر به عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد بلغنا ان ابي زيد ابن العوام رضى الله عنه تصدق بدوره فقال هى على المردودة من

(١) في المدينة - حبس (٢) ليس في (٣) زيادة من صف (٤) زيادة من صف

بأنى ولم يلبثنا انه جعل آخرها للمساكين فينبغى لمن قال لا يجوز الوقف حتى يكون آخره للمساكين ان لا يجوز عنده وقف الزبير رضى الله عنه وليس هو بشيء وهذا كله جائز اذا قال صدقة موقوفة -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه موقوفة على ولدى ونسلى -

قال - هذا لا يجوز لانه لم يسم آخرها للمساكين ولم يجعل للصدقة ولا للمساكين ذكرا ولا معنى واذا قل صدقة موقوفة ذكر المساكين بقوله صدقة فهو (١) جائز وكذا لو قال ارضى هذه موقوفة لاتباع ولا توهب ولا تورث على ولدى ونسلى قال نعم هذا والباب الاول سواء ولا يجوز شيء من ذلك الا ان يقوله صدقة او يجعل آخرها للمساكين -

قلت - ارأيت اذ (٢) قال ارضى هذه صدقة لاتباع لم يرد على ذلك -

قال - هذا باطل ولا يكون وقفا ولكنه يؤمر ان يتصدق بها -

قلت - ولو قال ارضى هذه وقف على المساكين -

قال - هذا جائز لانه قد حبس اصلها وصارت صدقة منه على المساكين بالتملة دون الرقبة وكذلك الوقوف الجزئية -

قلت - وكذلك لو قال ارضى هذه موقوفة على وجوه الخير والبر -

قال - نعم هذا ايضا جائز -

قلت - وكذلك اذا قال على وجوه البر ولم يزد اول البر ولم يزد على ذلك -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة على ابن السبيل -

قال - نعم هذا كله جائز الا ترى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد جعل من وقفه سهما على ابن السبيل فهذا جائز عندنا وكذلك لو قال للجهاد (اوفى الجهاد - ٣) -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة فى الرقاب او قال يتفق بثلثها الرقاب او قال يعان

بغلتها المكاتبون -

قال - نعم هذا كله جائز على ما وصفت لك اذا ذكر حبس الاصل فوقف فقال
هى موقوفة او وقف على كذا وكذا وسمى وجهها من وجوه البر لا يحاط به فهو
بمنزلة قوله موقوفة على المساكين (وهو بمنزلة قوله صدقة موقوفة لان الصدقة
على المساكين - ١) من البر فاذا ذكر حبس الاصل على وجه من وجوه البر لا يقطع
فهو بمنزلة قوله على اليتامى ولم يذكر صدقة فهو سواء وهو وقف جائز ولا
يكون لليتامى الاغنياء منهم شيء انما هى موقوفة على فقراء اليتامى الا ترى
ان رجلا قال نلت الى بعد وفاتي لليتامى جعلت ذلك لليتامى من الفقراء دون
الاغنياء فكذلك الباب الاول -

(قلت وكذلك لو قال للذمى او المقتطع بهم قال - نعم هذا كله جائزا)
قلت - وكذلك لو قال ارضى هذه موقوفة على يتامى بنى فلان وهم بنوه يحصون -
قال - الوقف باطل الا ترى انهم اذا اقرضوا لم يدروا (٢) على من يكون الوقف
هذا بمنزلة قوله موقوفة على فلان ولم يرد على هذا فهذا باطل لا يجوز لانه لم يقل
صدقة ولم يجعل آخرها للمساكين ولم يجعلها على وجه من وجوه البر التى لا تنقطع قال
ولو اجزت قوله على يتامى بنى فلان وهم يحصون لجعلت الغنى والفقير فيه سواء
فاذا كانوا لا يحصون فانما هو للفقراء دون الاغنياء الا ترى الى قوله تعالى (واعلموا
انما غنمتم من شيء فان الله نحسه ولرسوله ولذى القربى واليتامى والمساكين)
فجعل المسلمون فى ذلك يتامى (الفقراء دون يتامى - ١) الاغنياء وكذلك اذ قال
موقوفة على يتامى وهم لا يحصون قال وقف جائز على يتامى الفقراء دون يتامى
الاغنياء الا ترى ان يتامى الفقراء يكون لهم فى الخمس حق فاذا استغنوا منعوا
من ذلك وان الوقف اذا كان على يتامى باعياهم اعطوا استغنوا اولم استغنوا -
قلت - ارايت لو قال ارضى هذه صدقة على اليتامى او قال صدقة فى وجوه
البر والخير والحج والعمرة والسبيل قال هذا كله باطل ولا يكون وقفا ولكما
نأمره فيما بينه وبين الله تعالى ان ينفذ ذلك ولا نجبره على ذلك فان مات قبل ان

ينفذ ذلك كان ميراثا لورثته وهذا بمنزلة قوله صدقة على المساكين وبمنزلة قوله مالى فى المساكين وهو على ما وصفناه -

قلت - ولو قال ارضى هذه موقوفة على اكفان الموتى او على حفر القبور -

قال - هذا كله جائز لانه وجه من وجوه الخير لا ينقطع -

قلت - وكذلك لو قال موقوفة يشترى بثلثها ما يتصدق به او قال هى موقوفة

على مرمة المساجد او على مرمة الحصون او الثغور او فى عمارة ذلك او على بناء ذلك

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - لو قال ارضى هذه موقوفة على يتامى بنى تميم وهم لا يحصون -

قال - هم اليتامى الذين جعل لهم سهم من الخمس والوقف جائز على قرائهم

دون اغنيائهم -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه موقوفة على قراء قرابتي -

قال - هذا باطل لا يجوز لانه يحاط بهم ولم يجعل آخرها للمساكين ولم يقل صدقة

وموقوفة -

قلت - ارأيت لو قال موقوفة على فلان فاذا هلك فيها الفقراء -

قال - هذا جائز على ما وقفها عليه -

قلت - وكذلك لو قال وقتت على فلان فاذا هلك صدقة قال هذا جائز وهذا

بمنزلة قوله صدقة موقوفة التقديم فى هذا والتاخير سواء -

قلت - لو قال ارضى هذه على فلان صدقة موقوفة -

قال - نعم هذا جائز (١) -

قلت - ولو قال ارضى هذه صدقة على فلان موقوفة -

قال - نعم هذا وقف جائز فيه (٢) التقديم فيه والتاخير سواء -

واما - أبو حنيفة رحمه الله تعالى فانه كان لا يجوز شيئا من ذلك ولا يجوز شيئا من

الوقف قلنا لمن قال بقرلى أبى حنيفة امر لا يجوز قال بل اثر الذى جاء عن شريح

فى ابطالها ولأن رب الدار مالك لها فاذا وقفها لم يخرج الى ملك احد قلنا اما الاثر

في اجازتها فهي اكثر واعم من حديث شريح واما قوله لم تخرج عن ملكه الى ملك احد فقد رأينا الرجل يجعل داره مسجدا لله لا يباع ولا يورث ولا يوهب وليس له ان يرجع فيه فهذا مسجد قد نخرج من ملكه الى غير ملك وقد اجزنا ذلك فن ابن اقرقا المسجد والوقف وهما عندنا سواء ومن حجتنا على أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ابطال وقف المسجد الذي اتخذها (١) المسلمون والرجل يجعل داره مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم ولا يكون له الرجوع فيها وكذلك الرجل يجعل السقاية في طريق ملكه وكذلك الخانات اذا اتخذها الرجل لابن السبيل والمسافرين والقناطر يتخذها للمسلمين وكذلك الرجل يدع طائفة من داره لطريق المسلمين يتصرفون فيه ان ذلك جائز وليس له الرجوع فيها اذا تطرق المسلمون فيها وكذلك الرجل يبنى الدار في قعر (٢) من الثغور للمسلمين ومسكنها المرابطون وكذلك الدار بينها بمكة عن (١) ان يسكنها لقراء حاج المسلمين ومعتمرهم فهذا كله عندنا جائز وهو في قول أبي حنيفة لا يجوز الا للمسجد لانه لم يزل من ملكه الى ملك غيره (٣) ومن حجتنا في ذلك الرجل يدفع صدقة ابله وغنمه الى المصدق ثم يموت قبل ان يتقضا المصدق انه ليس لورثته فيها حق وهي كسائر الصدقة فهذا قد نخرج من ملكه فلم يزل الى ملك وكذلك الوقوف وكذلك الذي يضع صدقة الفطر في المسجد الجامع حيث جعلها المسلمون فليس له الرجوع فيها وان مات لم تورث عنه وكذلك هذا في هذه الاشياء ثابتة على ما وصفت لك قال ابن أبي ليلى اذا جعل ارضه صدقة موقوفة واشهد على ذلك وجعل آخرها لساكنين ولم يدفنها الى وال يقوم بها وجعل نفسه من الولاية لها فان الوقف باطل لا يجوز وقال لو وكل رجلا قبضها منه وجعله الوالى لها فالوقف جائز صحيح اذا قبضها وهي موقوفة على مثل ما اوقفها عليه ولا يقدران يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثا للورثة وان لم يخرجها من يده الى غيره لم يجوز ذلك لانها صدقة غير مقبوضة وله ان يرجع فيها وان يبيعها

(١) كذا (٢) لعله ثغر - ح (٣) الى هنا انتهى المحو من صف - ح

متى بداله وان مات كان ميراثا عنه ومجد رحمه الله تعالى يميزها اذا قبضها وال غير صاحبها ولا يميزها اذا كانت في يدى صاحبها واما في قولنا وقول ابى يوسف واهل البصرة فان الوقف صحيح جائز وان لم يقبضها وال غير صاحبها فان قال قائل اخبرونا عن الرجل يتصدق على الرجل بالارض يجوز للتصدق بها عليه قبل ان يقبضها قلنا لا يجوز ولا يكون صدقة على الرجل الا مقبوضة فان هذه التى لا يشك فيها احد من الفقهاء انها جائزة اذا قبضت يميزها من اجاز الوقف ومن لم يميز الوقف فكذلك لا يجوز حتى يقبض الصدقة الموقوفة التى يميزها بعض الفقهاء ويطلقها بعضهم ولا يرونها شيئا فمن اين اجزئوها انتم غير مقبوضة انما ينبى ان يقاس الصدقة الموقوفة التى في جوازها الاختلاف بالصدقة التى يميزها الناس كلهم فكما لا تجوز الصدقة (التى يميزها الناس الا مقبوضة فكذلك لا تجوز الصدقة - ١) الموقوفة (الا مقبوضة - ١) قلنا لهم لا تشبه التى ليست بموقوفة الصدقة الموقوفة قالوا لنا فمن اين اقررنا قيل لهم ما تقولون في الصدقة التى ليست بموقوفة اذا جازت اتملك قالوا نعم قلنا فالصدقة الموقوفة اذا جازت اتملك قالوا لا قلنا فمن ههنا اقررنا ومن قبل ان الصدقة التى ليست بموقوفة تخرج من ملك صاحبها الى ملك المتصدق بها عليه فلا بد اذا صار ملكه (٢) عليها من ان يقبضها والصدقة الموقوفة لا يزول ملك صاحبها الى ملك احد من الناس كلهم ولا يحتاج الى قابض انما يحتاج في القبض اذا كان ملك الصدقة يزول من ملك الى ملك واذا كان ملكها لا يزول الى ملك لم يحتاج الى قبض وهى بمنزلة العتق فهذا الفصل ما بين الصدقة الموقوفة وبين الصدقة التى ليست بموقوفة وقلنا لهم اخبرونا عن الرجل يمرى الى الرجل فى الشئ يمرى رجل (٣) فيها اجود (٤) امرا والذى جعل له الجراية فى ذلك الشئ قالوا بل (٥) الذى جعل له الجراية اجود (٤) امرا من جريه قلنا فاذا قال الواقف قد قبضتها من نفسى يجوز ذلك قالوا لا قلنا فاذا قال قد وكلت هذا فى قبضها منى وقبضها منى قالوا هذا جائز قلنا فاذا جعل ذلك هو نفسه

(١) ليس في ر (٢) صف - يملكها (٣) صف - واحد (٤) صف - احوز (٥) في المدينة بلى - لم يميز

لم يجوز اذا وكل بذلك الفعل جاز فهل رأيت احدا لا يجوز فعله في شيء فيجوز فعله وكله فيه ولا يجوز فعله وكله الا بأمره قالوا انما نريد بالوكيل ان يخرج من يدى الواقف من نفسه واذا قبضها الواقف من نفسه لم يخرج من يده قلنا ليس يد الوكيل بد من وكله قالوا نعم قلنا فيد الموكل ويد الوكيل سواء -

وقلنا لم ليس انما شبهتم الواقف بصدقة الرجل على الرجل قالوا نعم قيل لهم اخبرونا عن رجل قال هذه الدراهم صدقة في المساكين أخرجت من ملكه قالوا لا قيل له هذا بمنزلة الصدقة الموقوفة في قولكم التي لم تقبض قالوا نعم لان وكيلهما (١) يحتاج ان يقبض وانما يخرج ان من ملك صاحبها بالقبض قلنا فان وكل المتصدق بهذه الدراهم رجلا يقبضها منه للمساكين يجوز ذلك حتى يجوز في الواقف ويخرج من ملك الذي تصدق بها فان قلتم لا يجوز حتى يتصدق بها ويملك فقد فرقتم بين الواقف والصدقة التي تملك ولا تحتاجوا علينا بالصدقات التي اجتمع الناس عليها انها لا تكون الا مقبوضة وان قلتم في هذا انه جائز اذا قبضها الوكيل من الذي تصدق بها فقد جازت وخرجت من ملك المتصدق بها وجعلتم هذا الواقف سواء فما تقول في رجل وجب عليه زكاة ماله فوكل رجلا في قبضها منه للمساكين ويدفعها اليهم اتكون هذه الدراهم التي يدفعها الى الوكيل للمساكين وتخرج الدراهم من ملك صاحبها فان قلتم خرجت من ملك صاحبها كما خرجت الدراهم التي جعلها صاحبها صدقة فينبغي في قولكم ان يجزئه (٢) من الزكاة كما انه لو دفعها الى المتصدق (٣) خرجت من ملكه واجرت (٤) لان قبض الوكيل هذا للمساكين قبض واى قول اقبل من هذا وان قلتم لا يشبه هذا الاول فمن اين الفرق ومن اين فرقتم بينهما -

فلنقل قائل هذا كله سواء ويجزئه ذلك اذا قبضه هذا الوكيل قيل له فما تقول في رجل يكون له ارض العشر فيجب عليه العشر فيوكل رجلا في قبض العشر منه يجوز ذلك فان قال لا يجوز ذلك فقد ترك قوله وان قال يجوز ذلك وهذا

(١) كذا - والصواب لأن كليهما (٢) صف - تجزئه (٣) كذا - والظاهر المصدق

(٤) صف - واجرت -

والباب الاول سواء قيل له وكذلك تقول في صدقة الايل والبقروالنم بوكل صاحبها فيما يجب عليه من ذلك وكيلانيد فيها اليه ويجزيه ذلك فائ شئ اقبح من هذا وكذلك القول في الذي يجب فيه الخمس فن قال هذا القول فقد جعل وكيل الرجل بمنزلة المتصدق (١) فصار الرجل يستعمل على نفسه من شاء وهذا كله عندنا لا يجوز ولا يشبه ما يخرج من ملك الرجل الى ملك المتصدق ما لا يخرج الى ملك آخر (٢) -

قلت - ارأيت الرجل يقف ارضه من ارض الخراج -

قال - فان الوقف والصدقة في ارض الخراج سواء -

قلت - ولم اجزت ذلك -

قال - لان ملك الارض الخراج لاربابها وعليهم فيها الخراج -

قلت - ارأيت ان وقف ارضا من ارض الخراج (٣) والواقف هو المزارع -

قال - لا يجوز الوقف لانه اكار وليس له من الاصل شئ ولا يكون الوقف الا في الاصل الا ترى انه لو كان فيها اكار دونه له فيها شئ بشرط فوقف اكارته لم يجز ذلك فكذلك المزارع الاول -

قلت - ارأيت ان وقف صاحب الخوز ارضه وهو المسالك للاصل -

قال - الوقف جائز -

قلت - وان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على فلان ونسله فاذا انقرضوا فهي للمساكين -

قال - هذا جائز وهي لمن سمي له من اقرق ويدأبه من فرقة بعد فرقة على مثل ما شرط الا ترى انه لو قال ارضى هذه موقوفة على الفقراء والمساكين ان يبدأ بفلان فيعطى منها كذا ثم لفلان كذا ثم بعد ذلك للفقراء والمساكين ان ذلك جائز على ما قال فكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت الصدقة الموقوفة ان تكون في شئ من الحيوان والامتعة والثياب -

(١) كذا - والصواب المتصدق (٢) صف - احد (٣) صف - الخوز -

قال - لا يجوز الوقف في ذلك ما خلا الدور والارضين والكراع والسلاح
المتصدق به الموقوف في سبيل الله فانه جائز على ما وصفت لك -
(قلت - ارأيت رجلا له ارض فيها رقيق وثيران جعلها صاحبها صدقة موقوفة
ابدا بما فيها من العبيد والثيران -

قال - هذا جائز وهي وجميع ما فيها موقوف على ما شرط (١)
قلت - ولم اجزت وقفه في العبيد الذين فيها والثيران وانت لا تجيز وقف
عبد ولا ثور ولا تجيز الوقف الا في الاصل -

قال - هما مختلفان اذا وقف الارض بما فيها من العبيد والثيران اجزت ذلك فاذا
وقف العبيد والثيران خاصة لا يجوز الا في الارض والاصل حائز لانهم اذا كانوا
موتوفين دون الاصل فليسوا تبعا للاصل ولا يجوز الوقف الا ترى لو ان رجلا
وقف بناء داره دون اصلها لم يحز ذلك ولو وقف الدار بما فيها من البناء جاز ذلك
وكان البناء وقفا مع التربة فكذلك الرقيق اذا وقفهم مع الارض جاز ذلك واذا
وقفهم دون الارض لم يحز ذلك وبلغنا ان علي بن ابي طالب رضوان الله عليه
وقف ارضه في رقيق -

باب الرجل يجعل داره مسجدا او خانة او مقبرة او غيره

واذا جعل الرجل داره مسجدا للمسلمين وبنائها كما تبنى المساجد واشهد الله
على انه جعلها مسجدا لله تعالى فهذا عندنا جائز وان لم يكن صلى فيها وهذا خلاف
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يكون مسجدا
حتى يصلى فيه ومن الناس من قال في الوقف انه جائز وان لم يقبض اذا شهد
عليها فقد ينبتى له ان يقول في المسجد انه هو جائز وان لم يصل فيه إذا كان
قد اشهد عليه لانهما لا يخرجان من ملك المتصدق بهما الى ملك احد ومن قال في
المساجد لا تكون حتى يصلى فيها جعل الصلاة فيها بمنزلة القبض فلا بد ان يقول
الوقف لا يكون الا مقبوضا واما نحن فنراها سواء واذا اشهد على الوقف وبناء

المسجد واشهد عليه فهما جائزان جميعا صلى في المسجد اولم يصل فيه -
قلت - ارأيت رجلا بيني اثنان يتنا للسلبيين كما تبني الخانات واشهد انه جعله
خانا للسادة ينزله المسافرون -

قال - هو عندنا جائز واما في قول ابي حنيفة فلا يجوز ذلك واما في قول من يقول
ان الوقف لا يكون الا مقبوضا ولا يجوز ذلك حتى ينزله السادة فاذا نزلوه جعل
ذلك كالتبض واجاز ذلك -

قلت - ارأيت الرجل يهدم داره ويحضرها فقراء مقبرة للسلبيين -
قال - هذا عندنا جائز وقد تخرجت عن ملكه وصارت مقبرة وسواء عندنا اذ
اشهد على ذلك دفن فيها احد اولم يدفن واما في قول من لا يجيز الوقف الا مقبوضة
فلا يجوز ذلك حتى يدفن فيها واحد انصا هذا -

قلت - ارأيت الرجل يحتفر البئر في فلاة من الارض اوفي طريق مكة اوفي
بعض الامصار ويجعلها سقاية للسلبيين وقفا لهم، قال هذا عندنا جائز استنى منها
الماء اولم يستنى، واما في قول ابي حنيفة رحمه الله فلا يجوز ذلك ومن حججنا عليه
وعلى من خالفنا في ذلك بررومة التي وقفها عثمان بن عفان رضي الله عنه بأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال لا يكون المسجد مسجدا حتى يصل فيه قيل
له ما (١) تقول في رجل جعل داره مسجدا وبنائها كما تبني المساجد وكتب بذلك
كتبا واشهد على ذلك شهودا وافر في كتابه انه جعله مسجدا لله ابدالايباع
ولا يوهب ولا يورث يصل فيها المسلمون ثم مات قبل ان يصل في احد يكون
ميراثا فاي القولين اقبح من هذا -

قلت - ارأيت الرجل يشتري الموضع فيريده في الطريق للسلبيين ويجعله طريقا
لهم ويشهد على ذلك -

قال - هذا جائز عندنا وقد خرج من ملكه وصار طريقا وكذلك القنطرة
يتخذها الرجل للسلبيين ويتطرقون عليها قال نعم لا يكون بناؤها ميراثا لورثته
وقد صارت وقفا -

قلت - رأيت الرجل يبنى الدار في ثغر من ثغور المسلمين ويشهد انه قد جعلها سكنى في سبيل الله تعالى للرايطين وقفا قال هذا جائز -

قلت - رأيت لواشترى دارا بمكة وفي المدينة بملكه وجعلها موقوفة يسكنها الحاج والمعتمرون -

قال - هذا جائز وهى وقف على ما وقفها عليه ، واما في قول ابى حنيفة رحمه الله فلا يجوز شيء من ذلك -

باب الرجل يقف الارض على المساكين ولا يشترط العمارة

قلت - رأيت الرجل يقف الارض وقفا محيطا جائزا على الفقراء والمساكين ولا يذكر عمارتها كيف القول في ذلك عندك -

قال - ينبغي للقاضى ان يبدأ فينفق من كل ما انرج الله من غلات هذه الارض على عمارتها واصلاحها ثم يقسم ما فضل بعد ذلك من غلتها على الفقراء والمساكين - قلت - ولم قلت ذلك والواقف لم يشترط انه يبدأ من غلتها لعمارتها وبدأت انت بها قاله لاني لم امرها نحربت الارض وكان في ذلك ضرر على الفقراء والمساكين في مصلحتهم والتوفير عليهم الا ترى ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلا وصى فقال اذا اتا مت فخدمه عبيدى لفلان ان الوصية جائزة بخدمة عبده فلان كما وصى ماعاش وعلى فلان الموصى له بخدمة العبد نفقة العبد في طعامه وكسوته وما يصلحه وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل وصى لرجل بغلة ارض ان سقى الارض اذا كان فيها نخل على الموصى له بغاتها فلما كانت الوصية بغلتها للفقراء والمساكين فعما رتها عليهم الا انهم قوم ليسوا باعيانهم فاخذهم بالعمارة كما اخذت بها الموصى له بالغلة فلما كانوا على ذلك اخذت مما صار لهم من الغلة النفقة بعمارة هذه الارض لانهم ليسوا باعيانهم فاخذ منهم الا ترى ان الامام في ارض الخراج له ان يدع لهم قد رما يعمره ويأخذهم بالعمارة ويكون نصيب الامام والخراج فيما فضل

بعد العمارة لأن ارض الخراج للمسلمين عامة وكذلك كلما كان موقفا على الفقراء والمساكين فإنه يبدأ فينفق منه على الوقف ما يصلحه ثم يكون ما بقى للفقراء كما ان ارض الخراج تعمم فما فضل بعد عمارتها كان في وجوه الخراج - قلت - ارأيت هذه الوقوف التي وصفت لك ان كان فيها نخل وخشبي القثم باسرها هلاك نخلها وذهابه ترى للقيام باسرها ان يشتري من غلتها فسيلا (١) فيغرسه لكي لا يفتي نخلها ويختلف (٢) بعضها بعضها - قل - ارى ذلك وأمر به -

قلت - ارأيت ان كان قطعة منها سبخة لاشيء فيها ترى ان يبدأ فيكسح بما فيها من سبخة ثم يكون بعد ذلك للفقراء على ما وصفت لك - قال - نعم لان فيها زيادة في غلتها وعمارها واصلاحها - قلت - وكذلك خرسوا قبا واصلاح دراجها وتسميدها واصلاح مستاتها وزيادة ما كان مستزادا في علاتها - قل - نعم ينبغي له ان يفعل ذلك كله ويعمرها بالمعروف والاصلاح - قلت - وترى ان يبنى فيها قرية لا كرتها وحاطها ويعرز فيها ثمرها - قال - نعم اذا احتاج الى ذلك رأيت له ان يفعل لان في ذلك حفظ الارض ولعلاتها -

قلت - اخرى له ان يبنى فيها بيوتا ويستغلها - قال - لا ارى له ذلك لان عمالة الارضين ليست تطلب في اجازة البيوت وانما تطلب في النخل والشجر والزرع -

قلت - فان كانت متصلة بالارض (٣) بحضرة المصر يستعمل من مثلها القلة العظيمة من اجور البيوت ترى للقيام بهذه ان يبنى فيها بيوتا ويستغلها وهي افضل من غلات النخل والشجر قال نعم ارى له ذلك لذا كانت الارض متصلة ببيوت مصر وكان غلات البيوت تطلب من مثلها وهو عندى بمنزلة الدور -

(١) التفصيل هو الذى يطلق في اصل النخل - هاشمى صنف (٢) صنف - فينخلها - قلت (٣) في المدينة بالمربض -

قلت - اوزى له ان يدفع هذه الارض مزاعة من رجل شيئا معلومة -
قال - نعم اذا كان رأى ذلك فضلا وصلاحيته للقيام باسم هذه الصدقة ان
يفعل ذلك -

قلت - وكذلك لو كان الواهب اشترط قال يبدأ من كل ما اخرج الله من
غلات هذه الارض في عمارتها واصلاحها -

(قال ١) نعم هذا والباب الاول سواء ذكر العماره ولم يذكرها اذا كان الوقت
على اقله والساكنين وفي وجوه البر -

قلت - اقرى ان يستاجر فيه الاجر فيما يحتاج اليه ولاغناء جامع -
قال نعم -

قلت - ارايت الرجل يقف الارض وقاصمها جائزا ويقول يذا فيخرج
من كل ما اخرج الله من غلاتها في عمارتها واصلاحها واجود قوامها وفيما فيه
مستزاد في غلاتها ففقه بالعرف والاصلاح فما فضل بعد ذلك كله فهو للفلان
اترى ان يتفق ويصير لعمارة الوقت الذي وصفت لك وعلى الساكنين -
قال - نعم ارى ذلك لانه قد شرطه وبينه فلذا شرطه وبينه يذابه كله -

قلت - ارايت اذا وقف ارضا له وقفاصمها جائزا ويقول على الفقراء
والساكنين ولم يسم العماره ولم يذكرها واحتاج شيء منها الى الرمة واجتمع في
يده من غلاتها مال وعرض وجه من وجوه البر لا يقدر على ملكه في كل حين وان
انحر العماره الى الغلة الثانية لم يكن من ذلك ضرر شديد اترى لان يعطى ما اجتمع
على يده من غلات هذه الارض التي حضرت في وجوه البر الذي لا يقدر على ملكه
في كل حين وينظر (٢) بالعمارة الغلة الثانية -

قال - نعم ارى ذلك له ان يفعل وآمر به -

قلت فان كان اذا انحر ذلك نربت الارض وكان هلاكها -

قال - ان يبدأ فيفق من غلاتها ففقه ما يمنعها من الخراب حتى تأتي الغلة الثانية
بالعرف فان ذلك افضل واحسن -

باب الرجل يقف الدار على ان يسكنها لقوم يسسيهم ولا يشترط

عما رتها على احد ولا يسمى من اين تعمر

قلت - ارأيت الرجل يقول دارى (١) هذه صدقة موقوفة ابدًا على ان يسكنها
فلان ما عاش فان هلك فلان فسكنها فلان ثم هى على الفقراء والمساكين -
قال - الوقف على هذا صحيح جائز وهو على (٢) اشترط -
قلت - ارأيت مرمة هذه الدار واصلاحها فيما لا بد منه على من هو -
قال - هو على الذى بد أبه ما كان حيا -
قلت ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى انه لو اوصى بغلة فخل كان على الموصى له بغلته سقى النخل ولا بد
منه من العمارة وكذلك هذا عليه من المرمة ما لا تستثنى الدار عنه وهذا والباب
الاول سواء وعليه من ذلك ما يمنع الدار من التغير عن حالها التى وقعت عليه
ولست عليه الزيادة وهذا قول ابى حنيفة فى سقى النخل على ما وصفت لك
وكذلك قولنا فى الدار -

قلت - ارأيت ان هلك فلان الاول على مرمة هذه الدار فيما لا بد منها -
قال - على الذى جعل له سكنها بعد الاول وعليه فى ذلك ما على الاول على
ما وصفت لك فاذا هلك الثانى فصارت الدار على المساكين ونحريت فينفق عليها
من غلتها فى عمارتها واصلاحها وما بقى للفقراء والمساكين -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى (٣) هذه صدقة موقوفة على ان يسكنها فلان
ما عاش وعلى ابن على فلان مؤنهما واصلاحهما فيما لا بد منه ما دام ساكنها -
قال - الوقف على هذا صحيح جائز وهو على ما قال وعلى الذى له سكنها
مرمتها واصلاحها فيما لا بد منه -

(١) الى هنا انتهى المحو من صف (٢) - وهو ما - (٣) صف - دارى

قلت - ولم قلت ذلك ولا ترى ذلك بمنزلة الاجارة -

قال - ليس هذا بمنزلة الاجارة الا ترى انه لو لم يشترط ان المومة عليه كانت المومة عليه (لان سكنى له وكل ما كان له السكنى فعليه المومة - ١) وكذا اذا اشترط المومة على من جعل له السكنى فالوقف على ذلك جائز وكل امر يكون عليه بغير شرط فليس يفسد الشرط عليه شيئا (٢) من ذلك -

قلت - ارايت رجلا قل دارى هذه صدقة موقوفة ابدا على ان سكناها فلان ما عاش فاحتاجت الى المومة وفلان سي قاضى ان يرمها وقال ليس عندي ما ارمها به - قال - تواجز هذه الدار من آخر بقدر ما يتفق عليها في مرمتها حتى يستغنى عن المومة فاذا صلحت دفعت الى الذى جعلت له السكنى ما عاش وكما احتاجت هذه الدار الى المومة وأبى الذى له السكنى ان يرمها ولم يكن عنده مومة او جرت لمرمتها كما وصفت لك وهذه استحسان وليس بقهاس -

قلت - ولا يجبر على مرمتها -

قال - لا -

قلت - ارايت هذا الذى يشترط عليه وجعل له السكنى ان أبى ان يرمها ولم يكن عنده نفقة -

قال - تواجز وترم من غلتها على ما وصفت لك -

قلت - وهذا والباب الاول سواء -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو انهدمت فقال الرجل الذى له السكنى انا ابنيما واسكنها -

قال - له ذلك -

قلت - ولم جعلت له ذلك -

قال - لان السكنى له وله ان يرفع (٣) بسكنها على اى الوجوه ما كان الم يمكن

فيه ضرره

(١) زيادة من - صف (٢) صف - شيء (٣) في المذنية وصف - ان يتنفع

قلت - ارأيت هذا الرجل الذى جعل له السكنى ان مات بعد ما بناها -
قال - البناء الذى بنى ميراث لورثته دون اهل الوقف ويقال لورثة هذا الرجل
ارضوا هذا البناء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى ان رجلا لو بنى في داره فريضة بناء (١) ثم جاء رجل فاستحقها
كلن للذى بنى البناء ان يرفضه وكان البناء له دون المستحق ولا يكون هذا اسوا
حالا من الناصب وقولنا على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها لرجل بعد هذا الرجل الاول
فقال انا اعطى قيمة البناء وأبى ان يدع الورثة ان يرفضوا البناء -
قال - ليس له ذلك والبناء للورثة دون هذا الرجل الا ان يسطلحوا من ذلك
على شيء وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله فى النصب -

قلت - ارأيت ان احتاجت هذه الدار مرممة فرمها الذى جعل له سكناها اول
مرة فازرحيطانها بالآجر وجصصها وادخل فيها اجذا عا وبنى فيها آلبناء ثم مات
بعد ذلك ولا يخلص الى شيء من ذلك الذى له فى الدار الا يضرر شديد على البناء
للورثة ان يأخذوا ما احدث فيها هذا الميت من المرممة ويرفعوا ذلك -

قال - لا ولكن يقال للذى جعل له السكنى لهذه الدار بعد الاول ان شئت
فاعط ورثة هذا الميت الاول قيمة مرممتهم الساعة فان فعل كانت المرممة التى احدثها
الميت فى هذه الدار له دون ورثة الميت وكان عليه قيمة هذه المرممة لورثة
الميت ولم يكن للورثة على المرممة سبيل فان أبى ان يعطى قيمة هذه المرممة
اوجرت هذه الدار الموقوفة واعطى ورثة هذا الميت قيمة مرممتها من اجرتها
فاذا استوفى ذلك كان سكنى هذه الدار لمن جعل له سكناها بعد هذا الميت على
ما وصفت لك الا ترى ان من من قولنا فى رجل اوصى لرجل بغلة ارض ولآخر
بترقيتها ان سقى النخل على صاحب الغلة وان أبى ان يفعل ذلك وفعله صاحب
الرقبة رجع صاحب الرقبة بما اتفق فى ذلك فى السنة المستحيلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى ان رجلا لوجاء الى دار لرجل قوم فيها مرمة بغير اذن صاحبها ولا تخلص مرمته منها الا يضرب في سمك الحائط منها وفيها شبه ذلك من المرمة فابى رب الدار ان يعطيه قيمة المرمة فليس له ان يهدم ما رم وليس له ان يهدم ما حكم فيها (١) ولا يرفع مرمته منها لان في هدم ذلك ضررا على رب الدار الا ان يشاء رب الدار ان يعطيه مرمته بعينها على ما عليه في ذلك من الضرر فكذلك هذا الرجل الذي جعل له ان سكن في هذه الدار بعد هذا الرجل يقال له ان شئت فاعط ورثة هذا الميت قيمة المرمة كما يقال لصاحب الدار في ان تصب فان هو ابى او جرت الدار فاعطى من اجرها ورثة هذا الميت قيمة المرمة ثم دفعت الدار الى الذي جعلت له سكناها -

قلت - ارأيت اذا قال هذا الذي سكنا هاله الثاني لورثة هذا الميت لاجابة لي فارفعوا مرمتم كما اذا (٢) كان في ذلك ضرر على الدار فليس له ذلك واذا ابى ان يعطى قيمة هذه المرمة او جرت الدار على ما وصفت لك فاعطى ورثة هذا الميت من اجرها قيمة هذه المرمة لان في ذلك ضررا على اهل الوقف الذي جعل لهم بعد الرجل (٣-و) على الفقراء والمساكين الذين يصير آخر الوقف اليهم فليس له ان يضربهم ولا يشبه هذا من هذا الوجه رب الدار الا ترى ان رجلا لو اوصى لرجل برقة عبده ولا تحرمته بغنى العبد جناية له ففداه الموصى له بخدمته ثم مات الموصى له بخدمته انه يقال لصاحب الوصية بالبرقة ان شئت فاد الى ورثة هذا الميت القداء الذي فداه (٤) هذا العبد وكان العبد سالما لك وان شئت بيع العبد بالقداء الذي فداه به الميت وكان في ذلك بمنزلة الدين في رقبته وكذلك (٥) ما وصفت لك وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في العبد اذا جنى وهو قولنا ايضا وكذلك (٥) المرمة التي لا تخلص الا يضربوا على اهل الوقف ان يعطوا ورثة الميت قيمة المرمة او جرت الدار وكان لورثة الميت قيمة المرمة من اجرها

(١) صف - منها (٢) صف - وان (٣) ليس في صف (٤) صف - فداه (٥) ليس في ر :

ولا يستطيع بيع الدار في المرمة كما بيع العبد في القداء فلما لم يقدر على بيعها أجزاها
كما وصفت لك واعطيت ورثة هذا الميت قيمة المرمة من اجرتها وهذا في
قياس العبد (١) للموصى له بخدمته -

قلت - ارايت ان كان هذه المرمة اتى ردها هذا الميت ليست قائمة بعينها
ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر ، مثل غسل الحيطان بالجص ومثل الاثارة في
الارض والسجاد (١) وسقى النخل -

قال - ليس لورثة هذا الميت من مرمة ذلك قليلا ولا كثيرا -

قلت - ولم وقد اتفق الميت في ذلك نفقة عظيمة -

قال - لان هذا ليس شئ قائم بعينه يرى ويظهر الا ترى لو ان رجلا غصب من رجل
ثوبا قصره لم يكن له اجرة وكان لصاحب الثوب ان يأخذه ولا يعطيه شيئا
فكذلك هذا وكذلك لو جاء الى ارض رجل فاثارها لم يكن له على صاحبها شيء
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في الثوب على ما وصفت لك وقولنا وكذلك جميع
ما وصفت لك على قياسه ، ولو ان رجلا غصب رجلا ثوبا فصبغه احمر لم يكن
لصاحب الثوب ان يأخذه الا ان يعطيه بما زاد الصبغ فيه على ما وصفت لك لان
هذا الصبغ قائم بعينه وكذلك المرمة القائمة التي في الدار لا تخلص الابضر ، هذا
قول ابي حنيفة رحمه الله في الصبغ وكذلك قولنا -

قلت - وانما شبه غسل الحيطان عندك رجل اوصى لرجل بخدمة فصار يخدم
الموصى له ويطعمه ويكسوه ثم مات الموصى له بخدمته فليس لورثته من النفقة
في رقبة العبد قليل ولا كثير -

قال - نعم وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في النفقة على العبد وقولنا -

قلت - وكذلك لو جعل الواقف سكنى هذه الدار لولده ونسله ماتوا سلوا -
قال - نعم - لما كلف مردود على ما وصفت لك وكل من صار له في سكنى هذه
الدار حق فعليه ما صار له من ذلك على ما وصفت لك ولو ورثته اذا مات مثل

(١) صف - وهذا قياس القداء في العبد (٢) في رب - والمدنية - والمسك ، كذا

الذى وصفت لك فى هذه الابواب -

قلت - ارأيت ان كان الموقوفة عليهم سكنى هذه الدار جماعة فقال بعضهم نرم وقال الآخرون لازم وليس عندنا نرم -

قال - تقسم سكنى هذه الدار بينهم فيدفع الى كل واحد منهم ما اصابه من هذه الدار فيرمه ويسكنه على ما وصفت لك ومن ابى منهم ان يرم ما دفع اليه فانه يبنى للقاضى ان يترعه منه واجبر (١) حصته من ذلك فيرم بما اخرج الله تعالى من اجبر حصته من هذه الدار الحصة التى اصابه فاذا استغنت عن الرمة دفع ذلك اليه يسكنه وهذا قياس الباب الاول -

قلت - ارأيت من صار له فى سكنى هذه الدار حتى انه ان يؤجره -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه يوجب الاستاجر فيها حقاً ولا يجوز له ذلك الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول لو ان رجلاً اوصى لرجل بسكنى دار لم يكن له ان يؤجرها فكذلك الذى يجعل له سكنى هذا الوقف ليس له ان يؤجره وهذا عندنا بمنزلة رجل اوصى لرجل بخدمة محيد فليس له ان يؤجره -

قلت - ارأيت هذا الذى جعل له السكنى فى هذه الدار له ان يسكن فى هذه الدار وجلا بغير اجارة -

قال - نعم -

قلت - ولم -

قال - الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول لو أن رجلاً استعار شيئاً لم يكن له ان يؤجره وكان له ان يعيره فكذلك الذى جعل له سكنى هذه (٢) الدار هو اثبت فيها حقاً من المستعير فاذا كان للمستعير أن يعير فكذلك الذى جعل له سكنى الوقف له ان يسكن من احب -

قلت - ولم قلت ليس له ان يؤجرها واذا ابى ان يرمها او جرت عليه فقد آجرتها

(١) صنف - يؤجر (٢) صنف - فى

وقد قلت فليس لوقوف عليه ان يؤجرها -

قال - لان في ترك هذا انراب الدار وذهاب عمارتها وتغيرها عن حالها والاجارة ليست له انما هي للعمارة ولا يشبه هذا الباب الاول -

قلت - ارأيت هذا الرجل الذى جعل له ان يعطى قيمة المرممة في الباب الاول الذى وصفت لك ان هو فعل وأدى قيمة ذلك ثم مات -

قال - فورثته بمنزلة ورثة الاول على ما وصفت لك وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لو أن رجلا له سفل بيت ولآخر علوه فانه ما فاني لا اجبر صاحب السفل على البناء ولكن اقول لصاحب العلو ابن السفل والعلو جميعا ويحمل بين صاحب السفل وبين السفل حتى يعطيك قيمة بناء السفل فكذلك ليس لوقوف عليه ان يؤجرها ولكن اوجرها عليه للعمارة فهذا اقرب ما اقدر عليه في ذلك -

قلت - ارأيت القائم بامر هذه الصدقة ترى له ان سقط شيء من بنائها ان يبيعه وان يرميها بشئ من ذلك -

قال - لا بأس بذلك -

قلت - ولم قلت ذلك وهذا النقص مما عليه الوقف -

قال - اذا زایل النقص الدار فقد خرج من ان يكون وقفه ان يبيعه ولا يشبه هذا البناء القائم الذى فيها -

قلت - ارأيت لو وقف هذا القرض لم يكن وقفا اذا زایل الدار غير انه يعاد في مرمتها (١) والله سبحانه وتعالى اعلم -

باب الرجل يقف الارض على الرجل

ولا يسمى من اين ينفق عليها

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابدا على رجل ما عاش ولم يذكر العمارة ترى ان يعمر هذه الارض -

قال - ارى ان ينفق عليها من الغلة قدر ما لا بد لها منه من سقى الماء وحفر السواقي

(١) كذا ولم يذكر جواب السؤال - ح

وتحصين مسنياتها (١) وما لا بد لها منه وما يمنعها من تغييرها عن حالها الى وقت عليها -

قلت - وكذلك الدار يقفها الرجل لها الغلة والحوانيت -

قال - نعم هذا كله سواء وهذا بمنزلة ما وصفت لك في الارض يقفها الرجل ولا يسمى عمارتها -

قلت - ليرى ان يرم من غلتها ما استرم منها وبني ما تهدم منها -
قال - نعم -

قلت - ولا يزيد في عمارتها على الحال الاولى شيئا -

قال - لا وهذا استحسان مني في ذلك كله لانه جعل الغلة لهذا الرجل ولم يشترط العماره فله الغلة على ما جعل له -

قلت - ارايت ان كان انما جعل لهذا الرجل غلته سنة واحدة تعمّر هذا الارض من هذه الغلة ثم يجعل ما بقي لهذا الرجل -

قال - (لا - ٢) ولكن يجعل له غلة هذه السنة وليس عليه من عماره هذه الارض من هذه السنة شيء -

قلت - فاذا كانت هذه الوصية له في غلتها سنين عمرت هذه الارض من غلتها على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - من ابن اقرق السنة الواحدة والسنين (٣) -

قال - هذا استحسان منا وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول في ذلك اذا اوصى لرجل بغلة ارض ما عاش ان على الرجل سقى النخل فكذلك ما وصفت لك وهذا استحسان منا فاذا اوصى له بغلة سنة او سنتين كانت له الغلة ولم يكن عليه من العماره شيء واذا كانت له ثلاث سنين فصاعدا فعليه العماره على ما وصفت لك -

(١) كذا في صف - مستبباتها - كذا (٢) ليس في ر (٣) صف - والسنين -

احكام الوقف ٣٠ لعل الراى

باب الرجل يقف الارض او الدار على قوم معلومين فسقط (١) من بناء الدار

ومن نخل الارض ثيء والعلة في ذلك

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا وقفا صحيحا على قوم باعينهم فقال ما اخرج الله من غلاتها فيى قوم قد سماهم فسقط منها بناء من بنائها ومع القائم بامر هذه الصدقة دراهم كثيرة من غلتها ترى له ان يرمي بهذه الغلة فاذا استغنت عن ذلك فعطى ثمن النقد (٢) من جعلت له غلة هذه الصدقة (٣) -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - ان حقهم في غلتها وانما قال الواقف ما اخرج الله من غلاتها فهو لهم ولم يقل لهم من ثمن تقضها ولا اعطاهم الاقيا (٤) سمى لهم للواقف ولكن آمر القائم بامر هذه الصدقة ان يقف ثمن هذا النقض في يده فاذا احتاجت هذه الصدقة الى مرمة اعاده فيها -

قلت - ويتفق على مرمتها ايضا من هذه الدراهم -

قال - نعم -

قلت - يعطى هؤلاء الذين وقف عليهم هذه الصدقة ما فضل عن الغلة بعد الثقة ولا يعطون ما فضل من النقض -

قال - نعم -

قلت - وكذلك اذا وقف ارضا فسقط من نخلها ثيء -

قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت المسجد يكون في الحلة فانهار (فيه - ه) فيبيع اهل المسجد تقضه -

قال - لا بأس بذلك اذا اعدوا الثمن في بنائه -

(١) صف - فيسقط (٢) د - من النقض (٣) صف - الارض (٤) د - ما

قلت

(٥) زيادة من صف -

قلت - احب (١) اليك ان يدخل ذلك النقص في بناء المسجد وفي بناء الوقف ما لم يكن فيه ضررين -

قال - نعم احب الى من بيع ذلك -

(قلت - ٢) ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة لله ابدا فخربت فلم تصالح لشيء اترى للقائم بامرها ان يبيع بعض تربتها ويعمر ما بقي منها بضمن ذلك وفي بيع ذلك صلاح لها -

قال - لا ادرى ذلك وانها عنه ولا يجوز أن يبيع شيئا من ذلك -

قلت - فلم كان له ان يبيع النقص الذي سقط من الدار والنخل الذي يموت في الارض ويعمره بها وهو ما وقفه الواقف ولا يبيع بعض تربة هذه الارض فيصالح به الباقي منها -

قل - لا يشبه النقص التربة الا ترى انه لو وقف ذلك البناء دون التربة لم يكن وقفا ولو وقف القطعة التي اراد القائم بامر هذه الصدقة بيعها كان ذلك وقفا جائزا لانه اصل ولا يشبه الاصل البناء والنقص ولا يجوز شيء من الوقف الا في الاصول - قلت - فان باع شيئا من بنائها لم يستهدم ليهدم او بعض النخل وهو يضر - قال - لا يجوز بيعه في شيء من ذلك ويرد ذلك كله -

قلت - ارايت المشتري ان كان قد ضرب النخل وهدم -

قل - ينبغي للقاضي ان يخرج من هذه الصدقة والقاضي بالخيار ان شاء ضمن قيمة ذلك للمشتري وان شاء البائع الذي كان على الصدقة فان ضمن القاضي القائم بامر هذه الصدقة جاز البيع فيما بين البائع والمشتري وينبغي للقاضي ان يعمر بقيمة ذلك الدار والارض وان ضمن المشتري رجوع على البائع بالثمن الذي اعطاه ولا يجوز البيع فيما بينهما -

قلت - ارايت القائم بامر هذه الصدقة اذا كانت ارض نخل اترى له ان يشتري لها ما لا بد لها منه من اللقاح -

قال - نعم لان ترك هذا فيه ضرر -

٣٢ احكام الوقف لجلال الراى

قلت - ارأيت ان كان فيها حولة ما يفضل من لقاحها -
 قال - يكون ما يبيع من ذلك بمنزلة الغلة -
 قلت - ارأيت ان كان (١) فيها حولتها تعجل قبل الوقت الذى يحتاج فيه الى
 اللقاح -
 قال - ارى انه ان يبيع ذلك ويشتري بقيمته لقاحا في الوقت الذى يحتاج اليه
 الارض فان فضل من ثمن ذلك شيء كان بمنزلة الغلة -
 قلت - ارأيت ما اخرج إيه في اصول نخل هذه الارض من القسيل -
 قال - يبيعه القائم بامر هذه الصدقة (٢) فيكون ثمنه بمنزلة الغلة -
 قلت - وكذلك السعف (٣) الذى يقطع من النخل -
 قال - نعم (٤) وكذلك كلما كان يقطع من النخل مما تركه على النخل فيه ضرر -
 قال - نعم -
 قلت - وكذلك لو كان فيها ما يباع من الغراس الذى لا يحتاج اليها يباع ذلك وهو
 بمنزلة الغلة (٥) -
 قلت - ارأيت النخل الذى يثبت من الجذور فيحتاج الى قلعه يكون في تركه
 ضرر -

قال - يباع ذلك ويكون بمنزلة الثمار التى خرجت فيها -
 قلت - ارأيت ان كان في موضع لا يضر بشيء وفيه منفعة -
 قال - لا يباع شيء من ذلك ويترك على حالته وهذا بمنزلة النخل -
 (قلت - فان مات هذا الحدث بعد ذلك -

قال - فهو بمنزلة النخل ٦ -) الذى فيها قبل ذلك يباع ذلك ويكون (ثمنه ٦ -)
 في مرمتها ولا يكون بمنزلة الغلة لانه قد نرج من ان يكون بمنزلة الغلة -
 قلت - وكذلك القسيل الذى يكون في اصول النخل فتموت الامهات ويبقى

(١) الى هنا ممسوخ في صف (٢) صف - الارض (٣) في د - والمدنية - السقف
 (٤) كذا ولعله سقط (قلت) (٥) كذا ولعله سقط قال نعم (٦) زيادة من - صف
 (٤) القسيل

القسيل الذى يكون حتى (١) يدرك -

قال - نعم اذا جرى عليه حكم النخل فقد خرج من ان يكون مثل الغلة -

قلت - ارايت لو كان في هذه الارض نخل يطلع ليس له ثمر -

قال - يباع ذلك الطلع وثمنه بمنزلة الثمرة لان هذا (ثمن ٢ -) ثمرة هذا النخل -

قلت - اقرى للقائم في هذه الصدقة ان يعمر الشجر كما يعمر النخل -

قال - نعم اذا كان في ذلك فضل وزيادة -

قلت - اقرى له ان يضر ب شيئا من ذلك -

قال - لا يضر ب شيئا منه الا ان يكون فيه ضرر على ما هو خير منه (٣) فيعمل في

ذلك بالذى هو خير -

قلت - وكذلك غلة الشجر هو بمنزلة غلة النخل -

قال - نعم -

قلت - وكذلك غلة الآس والخلاف والزرع والطرفاء والعلف -

قال - نعم هذا كله سواء ينبنى للقائم بامر هذه الصدقة ان يبيع ذلك كله فيكون

بمنزلة الغلة على ما وصفت لك -

قلت - ارايت رجلا جاء الى دار وقف على الفقراء والمساكين فازرها بغير اذن

القائم بهذه الصدقة ورمها مرمة لا يخلص ذلك الا بضرر كيف القول في ذلك -

قال - يعطى قيمة ما ازر من ثمن غلة هذه الصدقة واما ما كان من مرمة ردها

نحو غسل الدار وتجسيصها الى لا قيمة له فلا شيء له فيه -

قلت - ارايت الصدقة اذا احتاجت الى العمارة ولم يكن عند القائم بامرها ما يعمرها

ا ترى انه ان يستدين عليها -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - انما يجعل العمارة في الغلة ولم يجعل في شيء سوى ذلك -

(١) ر - مدنية - حين (٢) ليس في ر (٣) صف - فيه -

قلت - افترى لوصى اليتيم ان يستدين عليه في حقته -

قال - نعم -

قلت - فلم لا يكون القائم بامر هذه الصدقة بمنزلة ولى مال (١) اليتيم -

قال - لا يشبه ولى اليتيم القائم بامر هذه الصدقة الا ترى ان وصى اليتيم (انما يستدين على انسان بعينه وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه الا ترى ان وصى (٢) اليتيم يشتري له بالنسيئة متاعا يحتاج اليه برجوله في ذلك الربح والزيادة فيجوز ذلك ويكون ديناً عليه ولا يجوز لولى الصدقة ان يشتري شيئاً من ذلك ولا يفعله -

باب الرجل يقف الارض

على ولده ولا يزيد على ذلك

قلت - ارايت رجلاً جعل ارضاً له صدقة موقوفة على ولده ومن بعد ذلك على المساكين -

قال - هذا جائز -

قلت - ارايت ان حدث له وند بعد ذلك ا يكون له من غلات الوقف شيء -

قال - نعم هو اسوة من كان من ولده يوم وقف الوقف -

قلت - ولم فات ذلك -

قال - لانهم كلهم من ولده الاسم يجمعهم جميعاً وانما انظر الى التلة يوم تكون خلة من كان له من الولد يومئذ فهم فيها جميعاً سواء لان التلة انما تجب ان كان منهم مخلوقاً يوم يكون علة فمن كان لواقف يومئذ من الولد فهم جميعاً سواء وانما هذا عندي بمنزلة رجل يقول قد اوصيت بثلاث مالى لولد مبداه وانما انظر الى ولد عبدالله الذين يكونون يوم يموت الموصى فيكون اثلاث لهم ولا انظر الى من مات (٣) قبل ذلك وادخل في الثالث من كان مخلوقاً يوم يموت الموصى ومن كان مخلوقاً يوم اوصى وكذلك الوقف انما انظر الى التلة يوم تحيى فمن كان مخلوقاً

(١) د - مال ولى (٢) ليس في د (٣) صف - هم -

من الولد فهم جميعا في ذلك سواء ولا انضت الى من مات منهم قبل ذلك وادخل من كان منهم قبل مجئ الغلة كما ادخلت في الباب الاول من حدث قبل موت الموصى ولم انضت الى من مات منهم قبل موت الموصى -

قلت - ولم لا تجعل الوقف على من كان حيا يوم وقفت الارض ولا تجعل لمن يحدث شيئا والوقف يومئذ لهم خاصة فيكون على الذين كانوا مخلوقين دون من يحدث كما تقول في الوصية انما تكون لمن كان يوم يموت الموصى ولا تجعل لمن يحدث بعد ذلك شيئا لان الوصية وجبت بالموت والوقف وجب بالا لشهاد -

قال - هما مختلفان اما الوصية فقد ملكها الموصى لهم يوم مات الموصى ولا يتحول ملكها عنهم ولا يدخل فيها من يحدث بعد ذلك لانها وجبت للاولين واما الوقف فلم يملك الموقوف عليهم من الارض شيئا بالا لشهاد بالوقف وانما يملكون الغلة يوم تجيئ وليس يملكونها قوم قبل ان تتحقق (١) وانما انظر الى الغلة يوم نجى والى الوصية يوم تجب لاهلها الا ترى ان الوصية لم يملكها اهلها بالا لشهاد لهم بالوصية لهم دون الموت وكذلك الوقف لم يملك الموقوف عليهم بالا لشهاد بالوقف منه شيئا (بالوصية بالوقف منه شيء - ٢) دون ان تتحقق الغلة وانما يملكون الوصية بموت الموصى والغلة في الوقف يوم تحقق (١) الغلة وانما قياس الوصية يوم تجب بموت الموصى قياس الغلة يوم تحقق (١) قال أبو خالد يوسف بن خلدان الوقف والوصية في هذا سواء فان قال قائل فاحجتك على من قال يكون الوقف لمن كان مخلوقا من الولد يوم وقف الوقف دون من يحدث من الولد قيل له فما تقول في رجل قال ارضى هذه صدقة ووقوفة على قرايتي فن قال هي لمن كان ويكون من القرابة قيل له فن اين اختاف قوله ولدى وقوله قرايتي فقد ترك عندنا قوله وان قال انوقف لمن كان من قرابته يوم وقف الواقف دون من يحدث قيل له فما تقول في السهم الذي جله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من وقفه قرايته ينبغي لك ان تبطله لان الذين كانوا يوم وقف عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقد انقرضوا لم يبق منهم احد وانما تجعل انت لمن كان مخلوقا يوم وقف الوقف دون

من يحدث وهذا السهم جارى مدمات عمر بن الخطاب وضى الله عنه على قرابته الى يوم الناس هذا ويقال له ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى فان قال هى على من كان ويكون من الولد وولد الولد فقد ترك قوله وان قال هو على من كان من الولد وولد الولد يوم وقف الوقف فقد قاس قوله ويقال له ارأيت ان كان يوم وقف الوقف له ولد ولم يكن له ولد ولد وحدث بعد ولد لصلبه وولد ولد فان قال اعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف واعطى من يحدث من ولد الولد ولا اعطى من حدث من ولد الصلب لان الوقف اتما صا ولا وليك باعيانهم قيل له تعطى من حدث من ولد الولد ولا تعطى من يحدث من ولد الصلب فمن اين افترقا ويقال له ارأيت من حدث من ولد الصلب الذين لا تعطيه تعطى من حدث من اولادهم فان قال نعم قيل له لا تعطى الآباء لانهم حادثون وتعطى اتباعهم (١) وانما حدثوا بعدهم فإى قول اعجب من هذا فان قال اعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف ومن يحدث منهم خاصة من ولد الصلب الحادثين دون اولادهم قيل له فمن اين فرقت بين من يحدث له ولد من الولد وبين الولد وهم جميعا ممن لم يكونوا محاقين يوم وقف الوقف ويقال لمن قال بهذا القول ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبد الله وكان من (٢) ولد عبد الله يوم وقف الوقف فقراء واغنياء فان قال اعطى فقراء هم يوم وقف الوقف (٣) ولا يعطى الاغنياء تنبأ قيل له لان الوقف وجب لهم باعيانهم خاصة دون الاولين قال نعم هو لهم كما ان الوقف وجب للولد المخلوقين يوم وقف الوقف دون من يحدث قيل له فما تقول ان استغنى الذين كانوا فقراء واغنياء الذين كانوا اعياء ينبئ في قياس قولك ان يعطى الذين هم اليوم اغنياء لانهم كانوا فقراء يوم وقف الوقف وقد وجب لهم ويمنع الذين هم فقراء لانهم كانوا اغنياء يوم وقف الوقف فهذا قبيح ويقال لهم ارأيت لو كان وقف على فقراء قرابته ومواليها فاستغنى قوم وانفق الاخرون ينبئ في قولك ان تعطىها الذين هم اليوم اغنياء

وتحرر بها الذين هم اليوم فقراء فليس هذا بشيء وليس هذا على معاني كلام الناس ومذاهبهم ووقوفهم انما مذهب الناس في وقوفهم على من يكون فقراء منهم يوم تأتي الغلة وعلى ان يحرموا من استغنى منهم ويدخلوا من افتقر منهم وكذلك الوقف على الولد ايضا ينظر الى من كان يوم تأتي الغلة -

ويقال لمن قال الوقف على من كان مخلوقا يوم وقف الوقف دون من يحدث رأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلهم وله ولد لصلبه وولد ولد فان قال الواقف عليهم ما تناسلوا قيل له تركت قولك ينبغي في قياس قولك ان تجعل الوقف للولد الذين كانوا مخلوقين يومئذ ونسلهم الذين كانوا يومئذ خاصة دون من يحدث -

(باب الرجل يقف على ولده ولا يزيد)

لانهم كانوا نسلا مخلوقين يوم وقف الوقف فهو لهم كما جعلت الوقف لمن كان مخلوقا من الولد دون من يحدث ولم تجعل لمن يحدث من الولد شيئا فكذلك لا تجعل لمن يحدث من النسل شيئا ويقال له اذا كنا نجد للواقف نسلا يوم وقف الوقف لم لا تجعل الوقف لهم دون من يحدث (كما انك اذا وجدت للواقف ولدا يوم وقف الوقف جعلته لهم دون من يحدث - ٢) من الولد من اين فرمت بين الولد والنسل ويقال له ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلي وله ولد لصلبه اتجعل لمن يحدث له من الولد شيئا فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له هو للنسل يوم وقف الواقف فلم ادخلت فيهم من يحدث ولم تدخل من الولد من يحدث ومن اين افرق قوله من ولدى وقوله نسلي اذا كانوا مخلوقين يوم وقف الوقف -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى وعلى من يحدث لي من الولد فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين -

قال - هذا جائز -

قلت - فان لم يحدث له ولد وجاءت الغلة اعطى هؤلاء الولد القيام الغلة -

قال - نعم اعطيهم الغلة ولا احبس لمن يحدث له من الولد شيئا وانما انظر الى عددهم يوم تأتى الغلة الا ترى لو ان رجلا قال قد وقتت ارضي هذه على قرابتي فاذا اقرضوا جميعا قبل القراء والمساكين انما انظر الى عددهم يوم تأتى الغلة ولا اعطى من يحدث من القرابة من الغلات المأخوذة شيئا واعطيهم من الغلات المأخوذة وانما انظر الى عددهم يوم تأتى الغلة وكذلك الباب الاول ولا يكون لمن يحدث من الولد وانما انظر الى محبي الغلة فمن كان منهم مخلوقا يوم تأتى الغلة فقد وجبت له الغلة ولا انتهت الى من مات منهم قبل ذلك -

قلت - ارأيت لو كان له ولد يوم وقف عشرة -

قال - كلما مات منهم احد بطلت حصته وكان الوقف على من بقي منهم (ما بقي منهم احد -

قلت - ارأيت من مات منهم بعد محبي الغلة -

قال - حصته من مات منهم (١) بعد محبي الغلة ميراث لورثته على كتاب الله تعالى انقضت من ذلك دينه وانقض من ذلك وصاياه واورث زوجته منه لانه مال قد ملكه قبل ان يموت واما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هلك منهم فهي لمن بقي منهم دون من هلك منهم -

قلت - ارأيت لو ان رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي فمات بعضهم - قال - اجعلها (٢) لمن بقي منهم ما بقي منهم احد ولا انتهت الى من هلك منهم قبل محبي الغلة وادخلت فيهم من يحدث (٣) منهم قبل محبي الغلة ومن مات منهم بعد محبي الغلة فقد وجبت حصته لهم وهي ميراث على ما وصفت لك ولا حق له فيما يحدث من الغلات وكذلك الولد -

قلت - فما حجبتك على من قال لا يكون الوقف الا على من كان مخلوقا يوم وقف الوقف دون من يحدث -

قال - يقال له فما تقول في رجل قال قد وقتت ارضي على ولدي وعلى اولادهم ونسلهم فينسني في قياس قولك ان لا يعطى الا من كان مخلوقا يوم وقف الوقف

(١) ليس في ر (٢) صف - جعلها (٣) صف - حدث

من الولد والنسل ولا يعطى من يحدث له من ولد الولد والنسل فهذا ليس بشئ
وامر الناس على خلاف هذا -

قلت - رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد وليس
له ولد -

قال - هذا جائز ويقسم غلة الصدقة في (١) الفقراء فاذا حدث له ولد بعد ذلك
اعطى غلة هذه الصدقة وانما هو بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء
والمساكين الا انى ان ولدى ولد فغلتها له . ابى وكذلك قوله على من يحدث لى
من الولد -

قلت - رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد الا واحد -
قال - الوقف كله له وكذلك ان كانوا اقرضوا فلم يبق منهم الا واحد فان
الوقف كله له اترى ان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول اذا قال قد اوصيت بثلاث
مالى لولد فلان وليس لفلان الا ولد واحد فالثلاث كله له وكذلك الوقف
عندنا -

قلت - رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له الابن -

قال - انوقف لهم اذا كان له من البنين ابنان فصاعدا فهم بنوه -

قلت - رأيت ان لم يكن له الا ابن واحد -

قال - فلا ينفى نصف غلة هذه الارض وما بى فهو للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لاني اقل ما يقال له بنين ابنتين فاعطه النصف وما بى فهو للفقراء لان
الوقف عليهم نقوله صدقة موقوفة وهذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى هذه
صدقة نصف غلتها لابنى ثم سكت عن ما بى فهو للفقراء والمساكين الا ترى ان
رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى لبنى فلان وليس له الا ابن فلان نصف
وما بى فهو ميراث فكذلك هذا عندى غير ان ما بى في الوقف فهو للمساكين
بقوله صدقة موقوفة في اول الكلام فكما يكون في اول الوصية ليس له وجه

معلوم فهو للورثة وكلما يكون في الوقف ليس له وجه معلوم فهو للساكين
تقوله صدقة موقوفة وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله في الوصية على ما وصفت
لك وقولنا -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد ذكور واثاث
قال - فهم جميعا فيه سواء لا يفضل احد على احد بشيء -

(قلت - ارأيت اذا قال على بنى وله بنون وبنات -

قال - فهم جميعا في الوقف سواء لان البنين والبنات اذا جمع كانوا مذكورين - ١)
يوسف بن خالد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل قال قدا وصيت بثلاث الى
ابنى فلان وله بنون وبنات فالثلاث لهم جميعا وهم فيه سواء وكذلك الوقف واما
يعقوب فروى خلاف ذلك قال للبنين دون البنات الا ترى انه لا يحسن فيه ان يقول
هذه المرأة من بنى فلان واذا كان كذلك دخل الذكور والاثاث والا لم يدخلوا
وهذه رواية يعقوب -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة واخوات -
قال - هم جميعا سواء في الوقف -

قلت - وهذا بمنزلة قوله بنى فلان فالبنين والبنات في ذلك سواء -
قال - هذا كله سواء وهم جميعا اسوة الا ترى الى قول الله تعالى (فان كان له
اخوة) فالاخوة والاخوات في ذلك سواء -

قلت - ارأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له بنون وله بنات -
قال - الوقف للفقراء وقوله بنى ليس بشيء ان يحدث له بنون وهذا بمنزلة الذى
قال صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد فالوقف على الفقراء فاذا حدث له
ولد كان ذلك لهم -

قلت - ولم لاتعطى البنات كما اعطيتهم اذا قال على بنى وله بنون وبنات -
قال - لانه يقال للبنين والبنات اذا اجتمعوا بنى فلان ولا يقال للبنات خاصة
بنى فلان فلذلك فرقت بينهما -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بناتى وله بنون وبنات -

قال - الوقف للبنات دون البنين وهذا مثل الباب الاول -

قلت - فلو لم يكن له بنات وكان له بنين (١) -

قال - الوقف على المساكين ولا يكون للبنين شىء -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى الذين يسكنون البصرة

او يسكنون دارى -

قال - الوقف لمن سكن منهم البصرة دون من انتقل منهم (عنها - ٢) -

قلت - ارأيت ان انتقل منهم طائفة وسكنها طائفة منهم لم يكونوا سكنوها -

قال - الوقف لمن تجيء النلة وهو ساكن بالبصرة وانما هذا هو بمنزلة قوله على

قراء ولدى فمن استغنى منعه (ومن افتقر دخلته وكذلك قوله على من سكن

البصرة فمن انتقل عنها منعه - ٣) كما منع من استغنى ومن سكنها اعطيته كما اعطى

من افتقر وهما عندنا سواء -

قلت - وكذلك لو قال على قراء قرابتي الذين يسكنون البصرة -

قال - هو على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى العورا والعميان -

قال - الوقف لمن كان منهم (٤) اعورا واعصى دون الباقيين -

قلت - ارأيت من اعور منهم بعد الوقف او عصى اعطيه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان قوله العور والعميان بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفة على ولدى فلان

وفلان -

قلت - فمن اين افرق قوله العميان وقوله الفقراء وقوله الذين يسكنون البصرة

بجملت الوقف في قوله العميان لمن كان اعصى يوم وقف الوقف دون من يحرث

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) سقط من د - (٤) د - هـ - كذا - ح -

له العمى من ولد وجعلت في قوله الفقراء وفي قوله الذين يسكنون البصرة لمن حدث له الفقر من الولد وان سكن البصرة منهم ومنعت من انتقال واستثنى - قال - هما فقرا فان اما قوله الفقراء فالفقر يحدث بعد الثنى والثنى يحدث بعد الفقر فكما كان لاولاء فهو صفة فاذا عاد الى الصفة اعطيته (١) واذا زالت عنه الصفة لم اعطه وكذلك السكنى فاما العمى والعمور فانها لم ينتقل بها حبها عنها فهو بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي تزول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم للذي سمي به ووصفه فكانه محمداً يقوم باعيانهم -

قلت - ارأيت اذا (٢) قال صدقة موقوفة على اصاغر ولدى -

قال - نهى على صغارهم دون كبارهم -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد ذلك ايدخلون في الوقف -

قال - لا لان قوله الاصاغر بمنزلة قوله العمور وهو على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك والصغر يذهب اذ كبر والعمور لا يذهب اذا عور -

قال - لان الصغير لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدى لان الفقير يكون غنيا والثنى يكون فقيرا والسكنى ينتقل بعد السكنى ويسكن بعد الانتقال واما الصغير فلا يكون صغيرا بعد ما كبر كما وصفت لك يعود (٣) الثنى فقيرا بعد الثنى -

قلت - ارأيت اقول ارضى صدقة موقوفة على ولد العباس بن عبد المطلب وليس للعباس ولد لصلبه -

قال - اعطى ولد ولد العباس ما تما سلوا -

قلت - ولا يشبه هذا عندك ولد فلان وفلان ذلك ولد لصلبه احياء -

قال - لا اذا كان فلان الموقوف على ولده له ولد لصلبه جعلت الوقف لهم خاصة دون ولد ولده واذا كان الموقوف على ولده قد صار كالبیت من البيوتات وليس له ولد لصلبه جعلت الوقف لولده اجمعين لان معاني الناس في هذا الاترى ان من

(١) صف - اعطيه (٢) د - اذ (٣) المدنية - يعود -

قولنا ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى لو لد فلان وله ولد وولد وولدانى اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد ولو قال قد اوصيت بثلاث مالى لبني هاشم اولبني امية اعطيت الثلث لبني هاشم اجمعين وبني امية اجمعين وجلعت من قربت ولادته ومن بعدت سواء -

باب الرجل يقف ارضا على ولده فيحدث

آخرون قيل عبيء الغلة او بعد عبيء الغلة

قلت - ارأيت رجلا يقول ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فهى للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز صحيح وهو على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت ان حدث له ولد بعد عبيء الغلة ا يكون له نصيب من الغلة -

قال - لا ولكن يكون له نصيب فيما يحدث من الغلات واما الغلة الاولى فهى لمن كان مخلوقا من الولد يوم عبيء الغلة وليس لمن يحدث من الولد بعد عبيء الغلة فيما كان من الغلات قبل ان يخلق حق وانما حقه فيما كان من الغلات وهو مخلوق - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى لو ان رجلا قال قد اوصيت بثلاث مالى لو لد فلان ولفلان يومئذ ولد ثم حدث له ولد بعد موت الموصى ان الثلث للذين كانوا مخلوقين يوم مات الموصى وليس لمن حدث بعد ذلك فى الثلث حتى فكذلك الوقف على ما وصفت لك وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقولنا -

قلت - ارأيت ان كانت امرأة هذا الواقف جاءت بواد بعد عبيء الغلة لا قبل من ستة اشهر منذ يوم جاءت الغلة -

قال - هو اسوتهم فى الوقف لانه كان مخلوقا يوم جاءت الغلة فهو بمنزلة ولد قائم قلت - ولم قلت ذلك ولم يكن يوم جاءت الغلة ولد -

قال - ولا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى لو لد فلان (١) ولفلان

ولد تم مات الموصى وجاءت امرأة فلان بعد موت الموصى بولد لاقل من ستة اشهر انه شريك ولد فلان فكذلك هذا وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله فى الوصية وتولوا وكذلك للباب الاول -

قلت - ارأيت ان كانت امرأة اوام ولد جاءت بولد بعد ما جاءت للثلاثة لستة اشهر فصاعدا اىكون له حصة فى الوقف -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه قد يجوز ان يكون مخلوقا يومئذ فيجوز ان يكون حادثا قلم اعطه شيئا الا بيقين حتى اعلم انه او (١) كان مخلوقا يوم جاءت الثلة -

قلت - ولم اعطيت الذى جأت به لاقل من ستة اشهر -

قال - لان ذلك لا يجوز ان يكون حادثا لان الولد لا يكون لاقل من ستة اشهر فهذا يبين لك الذى وصفت لك الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى لولد فلان (٢) بغاءت امرأته اوام ولده بولد لاكثر من ستة اشهر يوم توفي الموصى انه لا يكون له حصة فى الوصية وكذلك الوقف على ما وصفت لك فى الوصية وهو قول ابى حنيفة رحمه الله وتولوا وكذلك الاول -

قلت - وكذلك ان كانت له جارية يغشاها بغات بولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم جاءت الثلة فادعاه -

قال - يجب نسبه ويكون ابيه ولا يكون له حصة فى هذه الثلة التى قد جاءت ويكون له حصة فيما يحدث الله من الثلات -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان الثلة التى قد خلقت (٣) قد وجبت لاهلها ولا يصدق فيها ان يدخل فيها من لا يدري اهو منهم ام لا ولا يصدق (٤) على انتقاص هؤلاء الذين وجبت لهم

(١) كذا فى السخ - ولو زائدة - ح (٢) الى هنا انتهى السقط من صف

(٣) المدنية ور - جعلت (٤) د - ولا يصدقته -

الآثرى لو أن مكاتباً لو كانت له جارية لها ولدعتده ولعولده اخ جرفهات اخوه وترك ابن عمه حرافصار له الميراث ثم ان المكاتب ادعا ابناً من امرأة حرة او من الجارية انى لصدة فاجعله ابنة واثبت نسبه منه ولا اصدقه على الميراث الذى وجب لابن عمه لان الميراث قد ثبت لان العم فلا يصدق هذا المكاتب على ابطاله ويصدق على نفسه فى اثبات النسب وهذا قول اصحابنا فى المكاتب وكذلك الوقف قياسه - قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين -

قال - هو جائز -

قلت - ارأيت ان مات ساعة جاءت الغلة وليس بينهما وقت بلغات امرأة بعد وفاته يولد ما بينهما وبين سنتين بالساعة التى جاءت الغلة فيها - قال - فهو ابنة ويكون اسوة اخوته فى هذه الغلة لانه كان مخلوقاً يومئذ وكذلك هذا الاثرى انى اجعل (١) عدتها متقضية منه واثبت نسبه منه واجعله كانه فى البطن مخلوقاً يومئذ فاذا حكمت لذلك كان اسوة الباقين فى الغلة كما وصفت لك - قلت - ارأيت ان كان بين موته وبين مجيء الغلة وقت يقدر فيه على الوصول الى اهله او كان بينهما يوم او يومين ثم مات بعد ذلك ثم جاءت امرأة يولد على ما وصفت لك -

قال - لا يكون له فى الغلة حتى الا ان تجيء به لاقبل من ستة اشهر منذ جاءت الغلة لان هذا قد يجوز ان يكون حادثاً بعد ما جاءت الغلة والاول لا يجوز ان يكون حادثاً بعد ما جاءت الغلة -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة لله ابداً على ولد فلان فمات فلان قبل سنتين منذ يوم مات ايكون ابنه ويكون له حصة فى الغلة - قال - نعم لاني قد اثبت نسبه من فلان وجعلته ابنه واقتضت به اعدة فاذا كان الامر كذلك فهو كسائر ولد فلان فى الغلة - قلت - وكذلك الوصية -

قال - نعم وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى الوصية وقولنا وكذلك الباب الاول -

قلت - وكذلك رجل اوقف ارضاً له على ولد نفسه وله امرأة قد طلقها قبل ذلك بخصاءات يولد فيما بينهما وبين مستين انه يكون منه وتكون حصته ثابتة فى الغلات -

قال - نعم -

باب الرجل يقف على ولده ونسله

كيف تقسم الغلة بينهم

قلت - ارأيت رجلاً قال ارضى هذه صدقة، وقهوة على ولدى ونسلى قال - الوقف جائز صحيح -

قلت - وكيف تقسم الغلة بينهم قال هم جميعا فيه سواء الذكور والاثاث والاباء والابناء ومن قربت ولادته ومن بعدت فيه سواء -

قال - نعم فهم جميعا فيه سواء -

قلت - ارأيت من مات منهم فنصيبه يرد على الباقيين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم ولده ونسله على ما قال -

قلت - وكذلك لو لم يبق منهم الا واحد -

قال - نعم -

(قلت - فنصيبه رد على الباقيين وان لم يقل ذلك -

قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال على ولدى ونسلى فولد البنين والبنات سواء -

قال - نعم - (١) -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولى المخلوقين ونسل اترى لمن يحدث له من الولد لصلبه (حيثا -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لقوله ونسل فمن حدث له من الولد لصلبه - ١) فهو من نسله -

قلت - وكذلك ولد الولد -

قال - نعم اذ خلطهم جميعا حيث (قال ونسل لانهم من النسل -

قلت - ارأيت لو قال على ولى المخلوقين ونسلهم -

قال - ١) هذا جائز -

قلت - ويسقط من يحدث له من الولد لصلبه -

قال - لا -

قلت - ولم وقد اعطيتهم فى المسئلة الاولى -

قال - لانه قال فى المسئلة الاولى على ولى المخلوقين ونسل فما يحدث له من الولد

لصلبه من نسله لانه اضاف النسل اليه واما فى هذه المسئلة فاذا قال على ولى

المخلوقين ونسلهم فانما ادخل نسل الولد وصار قوله ونسلهم انما هو لولد المخلوقين

خاصة -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الباب الاول -

قال - هما مفترقان على ما وصفت لك لانه اذا قال ونسلهم فانما غنى بقوله ونسلهم

نسل الولد المخلوقين -

قلت - ارأيت من ولد لولد من الذين كانوا مغاوين يوم وقف الوقف -

قال - هم جميعا اسوة فى الوقف بمنزلة آبائهم -

قلت - ارأيت من ولد لولده لصلبه الذين حدثوا بعد المدة -

قال - ليس لهم فى الصدقة حق لانهم بمنزلة آبائهم الا ترى انه انما اضاف النسل الى

ولده القيام دون من يحدث له من الولد ثم قال وعلى نسلهم فصار قوله ونسلهم

لولده القيام ايضا دون من يحدث -

قلت - ارايت لو قال على ولدى من كان منهم ومن يكون وعلى نسهم -

قال - هولا - جميعا سواء والولد القيام ومن يحدث له من الولد لصلبه ومن

ولد الولد من كل مخلوقا ومن لم يخلق في ذلك سواء لانه قد سماهم جميعا -

قلت - ارايت لو قال ولدى المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث لى من ولد -

قال - الوقف على ولده لصلبه القيام وعلى نسلهم وعلى ولد من يحدث له من

الولد لصلبه ونسلهم وليس لمن يحدث من الولد لصلبه في هذه الصدقة حق.

ويعطى اولادهم لانه لم يسمهم وسمى اولادهم -

قلت - وكذلك لو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم -

قال - هما فقران لانه اذا قال على ولدى المخلوقين (وولد ولدى فانما اضاف الولد

اليه يعنى أبى الوالد واما اذا قال على ولد المخلوقين ونسلهم او قال واولادهم

فانما اضاف الولد والنسل الى ولده المخلوقين - ١) خاصة دون الآخرين -

قلت - ارايت لو قال على ولدى المخلوقين وعلى اولادهم -

قال - لا يعطى من يحدث له من اولاد الصلب -

قلت - ارايت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين (وعلى

اولاد اولادهم ونسلهم ماتا سلوا يعطى ولد الولد ولد الصلب (٢) المخلوقين - ١)

من هذه الصدقة شيئا -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اسقطهم الواقف حيث قال وعلى اولاد اولادهم -

قال - لانه قال ونسلهم فهو من نسل ولده لصلبه فانما ادخلهم بذلك -

قلت - ولم يحصل قوله ونسلهم البطن الثالث دون ولد الصلب -

قال - هم جميعا فيه سواء لانه لما قال ونسلهم صار هذا على نسل كل من مسمى

الارى لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله وولد زيد وولد عمرو ونسلهم

(١) سقط من د (٢) في المدنية - ولد ولد الصلب -

ان قوله ونسلمه لولد عمر ووزيد وعبد الله جميعا وكذلك المسئلة الاولى لانه
اضاف النسل الى ولد الصلب والى البطن الثالث والثانى هونى نسل ولد
الصلب -

قلت - ارأيت لو قال على ولى المخلوقين وعلى نسل اولادهم -
قال - ليس لولد ولده فى الصدقة حق وانما هو لولده لصلبه او نسل واد ولده
وليس لولد ولده شيء لانه تحتلهم وانما اضاف النسل الى ولد الولد ولم يضعهم
الى ولده لصلبه فانما لهم خاصة -
قلت - ارأيت لو قال على ولى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم ونسل اولاد
اولادى -

قال - نعم ليس للبطن الثانى شيء فى هذه الصدقة على ما وصفت لك -
قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولى المخلوقين وعلى اولاد اولادهم
ولم يزد على ذلك -
قال - هذا جائز ولا يعطى البطن الثانى شيئا لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على
ولى الصلب وعلى البطن الثالث -
قلت - اعطى من يحدث من البطن الثالث -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على نسل -
قال - هذا جائز والوقف على ولده لصلبه ولم يحدث له من الولد والنسل -
قلت - ولم لا يكون هذا لمن كان قائما يومئذ -
قال - لان قوله ونسل اسم جامع يجمع من كان ويكون وكأنه قال على ولى
ومن يحدث لى من الولد ونسلمه -
قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نسل عبد الله -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولى يعطى من يحدث

احكام الوقف

٥٠

لملال الراي

له من الولد -

قال - نعم -

قلت - فاذا انقرض ولد الصلب اعطى من ذلك من يحدث لولد -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اعطيت من يحدث له من الولد فلم لا تعطى من يحدث من ولد الولد شيئا -

قال - ها مقرر ان من يحدث من ولد الصلب فهم من ولده الذين سماهم وهم جميعا في هذا الاسم سواء واد ولد ولده فليس يدخلون في هذا الاسم فليس لهم في الصدقة حتى الاترى ان رجلا قال قد اوصيت بثلاث مالى لولد فلان انه يعطى ولد الصلب ولا يعطى ولد الولد اذا كان له ولد (كان هذا الاسم لهم فكانوا هم الذين وقع المعنى لهم وكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت ان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد لصلبه وله ولد - (قال الوقف لولد الولد -

قلت - فمن اين اتفق هذا الباب والباب الاول -

قال - اذا كان لفلان يوم وقف الوقف ولد لصلبه فانما الوقف لهم خاصة دون ولد الولد واذا كان لم يكن له ولد الصلب وكان ولد ولد فانما الوقف لولد الولد لان المعنى انما وقع لهم اذا لم يكن لفلان ولد لصلبه واذا كان لفلان ولد لصلبه فالوقف لولد الصلب دون الباقيين -

قلت - (٢) ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولد فلان وايس لفلان ولد لصلبه ولا ولد ولده وله ولد اسفل من ذلك -

قال - الوقف حائز وكل من كان من ولد فلان ونسبه فالوقف لهم -

قلت - ومن قربت ولادته ومن بعدت سواء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت اذا قال صدقة على ولد فلان اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد

واذا لم يكن ولد لصلبه ولا ولد وله ولد اسفل من ذلك اعطيت البطون كلها ولا انظر (١) الى اقربهم الى فلان فتعطيه دون الباقي كما اعطيت ولد الصلب وكانوا قلن لم يكونوا فولد ولد الباقي -

قال - هما مفتر فان اما اذا كان لفلان ولد لصلبه فانما المعنى فيهم خاصة دون الباقي واذا لم يكن لهم (١) الاولد الولد فلبس هذا من الالباء الذين يحسن فيهم ان يقال هذا من نبي فلان واذا لم يكن له ولد ولا ولد وله ولد اسفل من ذلك وصار من ينسب اليه بثلاثة آباء فصاعدا فهم جميعا في الوقف سواء لانه قد صار كالمخز لا ترى انه لو قال لبي العباس بن عبد المطلب اعطيتهم جميعا وجعلتهم فيه سواء لانهم كاتقيلة واما ولد الصلب فليسوا كالسب والقبيلة فلذلك اقتصرت عليهم (٢) ارايت اذا اقرضوا ولد الصلب واولادهم خاصة وكان (٣) نسيه الانفاذ والقبائل والبيوتات جعلت الوقف عليهم جميعا -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي وعلى اولادهم - قال - يعطى ولد الصلب وولد ولد الصلب خاصة فاذا اقرضوا كانت الغلة للمفقر -

قلت - ارايت من حدث من ولد الصلب ومن اولادهم (٤) يعطون جميعا - قال - نعم -

قلت - ارايت اذا اقرضوا ولد الصلب واولادهم (٤) يعطى من هو دون ذلك البطن - قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك (٥) -

قال - لانه انما سمى هذين البطنين خاصة فاقصر على اسمي دون من لم يسم - قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد ولدي واولادهم (٦) -

(١) كذا (٢) كذا في النسخ ولعله عليهم (٣) - وما كان (٤) زيادة من - نيه (٥) الى هنا انتهى المسوخ في صف (٦) صف - على ولد ولد ولدي واولادهم -

قال - جائز واعطيهم جميعا -

قلت - اتعطي من هو اسفل من ذلك -

قال - نعم هذا بمنزلة قوله ونسلهم ماتنا سلوا لانه قد ذكر ثلاثة يطون (فاذا ذكر ثلاثة بطون -) استحسنت ان اجعل هذا بمنزلة قوله ونسلهم ماتنا سلوا وكان القياس ان لا يعطى الا البطون التى سمى خاصة دون من ترك تسميته والذى استحسنت ان اعطيهم ماتنا سلوا الا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت ارضى صدقة على ولد فلان وفلان جدليس له احد ينسب اليه الا الثلاثة آباء فصاعدا فافى اعطيهم جميعا ماتنا سلوا فكذلك اذا سمى ثلاثة آباء ماتنا سلوا وهذا الباب الاول سواء وينبئ لمن خالفنا فى هذا الباب لا يعطون من البطون الا من سمى وان سمى عشرة بطون اعطاهم خاصة دون من بقى منهم فهذا قبيح والقول الاول احبها الينا -

قلت - وكذلك لو قال على قرابتي اعطيت الآباء والايناء من يحدث ماتنا سلوا لان كلهم قرابة الا ترى ان السهم الذى سمى عمر لقرابته فى وقفه جار الى اليوم فكذلك القرابة فينبئ فى قياس من خالفنا ان لا يعطى منه الا من كان فى عهد عمر خاصة دون من يحدث -

باب الرجل يقف ارضه (٢) على ولده وليس له ولد

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى ونسلى فاذا انقرضوا فهى للفقراء والمساكين وايس له ولد ولاسل -

قال - الوقف للفقراء والمساكين وهو صحيح جائز -

قلت - وكيف تصنع بالغة -

قال - اعطيها الفقراء والمساكين له ولد فاذا كان له ولد كانت الغاة لهم وانما معنى

(١) زيادة من المدينة (٢) مدينة ارضا - صف ارضا له -

هكذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فان حدث لى ولد كان لهم الا ترى انه حيث قال ارضى صدقة موقوفة لهما قد صارت للفقراء والمساكين بهذا القول فلما قال على ولدى وليس له ولد كان استثناءه باطلا لانه لم يضيف الاستثناء الى قوم مخلوقين فصار الاستثناء باطلا ما لم يكن الاستثناء لقوم مخلوقين فاذا خلقوا جازت لهم التثنية الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى للمساكين ولولد فلان وليس لفلان ولد كان الثلث كله للفقراء وكذلك الباب الاول لما قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد كانت للفقراء (وكان قوله ولد فلان باطلا وكذلك لو قال صدقة موقوفة على المولى كانت للفقراء - ١) والمساكين وهذا جائز وكذلك الالباب الاول من لم يخاف المولى سواء ولو قال قد اوصيت بثلاث مالى لفلان والمولى كان الثلث كله لفلان وقوله للمولى باطل لانه قد اشرك مع فلان من لا تجوز له الوصية وكذلك قوله صدقة (على المولى) كانه قال صدقة موقوفة وسكت -

قلت - ارأيت لو قال صدقة - ١) موقوفة على ولدى فاذا اقرضوا فعلى الفقراء - قال - هذا جائز فان كان له ولد كانت لهم وان لم يكن له ولد كلت على الفقراء - قلت - ارأيت ان لم يكن له ولد فاعطيتها الفقراء ثم يحدث له بعد ذلك ولد - قال - ارد الوقف اليهم فاذا اقرضوا كان ذلك للمساكين -

قلت - وما حدث له من ولد كان ذلك لهم ما كانوا - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قد استثنى غلات هذه الصدقة لولده فان جاءت الغلة وله ولد تجوز له التثنية كانت لهم وان لم يكن له ولد تجوز له التثنية كان ذلك للفقراء وكأنه لم يستثن من هذه الغلة شيئا -

قلت - انتجوز التثنية فى بعض الثلثات دون بعض -

قال - نعم اذا كان من له التثنية مخلوقا يوم تاتى الغلة فهو لهم لانها قد وجبت لهم وان لم يكن مخلوقا فاما وجبت الغلة للفقراء والتثنية باطل الا ترى ان رجلا لو قال

ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرأتى فاذا اقرضوا واستغنوا نهى الفقراء فاذا
اقتروا بعد ذلك رديتها اليهم لانهم كانوا من اهل الاستياء فكذلك اذا حدثوا
بعد اقرض من كان منهم (فمن - ١) حدث الوقف كما كان (الوقف - ١) اذا
استغنى اهله ثم حدث لهم فرددت ذلك اليهم وكذلك الباب الاول -
قلت - ارأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نفسى -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم قلت ذلك ولم تجعل ذلك بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على
ولدى وليس له ولد -

قال - لان نفسه قديم يران يقف عليها غيره واذا لم يكن له فليس يجوز له ولا غيره
ان يوقف عليهم شيئا الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لابنى
وتملان ان تملان نصف الثلث وما تى فهو للورثة واذا قال قد اوصيت لعبد الله
ولو ولد تملان وليس لملان ولد ان الثلث كله لعبد الله وكذلك الوقف على ما وصفت
لك انى ابطال حصه ابنه من الوصية واجعلها ميراثا وكذلك الوقف ابطله اذا قال
ارضى صدقة موقوفة على نفسه -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد -

قال - الوقف جائز وهى للفقراء حتى يحدث له ولد فاذا حدثوا كانت لهم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى وليس له ولد -

قال - فالثلثة كلها لولد الصاب ان كان ولد (٢) اى ولد (٣) كان -

قلت - فان حدث له بعد ذلك ولد او ولد ولد كانوا شركاءهم جميعا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال على ولد عبد الله وولد زيد ولم يكن لزيد ولد -

قال - فالثلثة لولد عبد الله الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت بثلث مالى لولد عبد الله

(١) زيادة من صف (٢) صف ومدينة - ان كانوا ولد وولد - ولعله - ان كان

او ولد واد (٣) صف - ذلك -

وولد

ولولد زيد فان لم يكن لزيد ولد ان الثالث كله لولد عبد الله وكذلك الوقف -
قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ولد اخوتى فكان لبعضهم ولد ولم يكن
لبعضهم ولد اعطيت ولد من كان له ولد الثلة -
قلت - وكذلك لو قال على بنى عمى وله اعمام بعضهم له ولد وبعضهم ليس له -
قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو ونسائه -
قال - ليس لولد زيد في هذه الصدقة حتى وانما هذه الصدقة لزيد وعمرو ونسل
عمرو -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اضاف النسل الى عمرو دون زيد لان النسل مضاف اليه -

قلت - وكذلك لو قال على زيد وعمرو وولده -

قال - نعم هذا والاول سواء وهو على ما وصفت لك الا ترى لو ان رجلا قال
قد اوصيت بثلاث مالى لزيد ولعمرو ولولده ان الثالث لزيد ولعمرو وولد
عمرو خاصة فكذلك الباب الاول -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو ونسلهما -

قال - هذا جائز ويكون لهما ولولا دهما جميعا ونسلهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اضاف النسل اليهما جميعا -

قلت - يبقى النسلين جميعا في ذلك سواء -

قال - نعم -

قلت - فان قل نسل احدهما وكثر نسل الآخر -

قال - تقسم عليهم الصدقة على عدد الرؤس -

قلت - ارأيت لو قال عبد الله وزيد وعمرو ونسلهم -

قال - هذا والباب الاول سواء ويكون الوقف عليهم جميعا -

قلت - وكذلك لو قال وولدهم ان كان لهم اولاد -

قل - نعم هذا كله سواء -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على عبدا لله وزيد وعمرو ونسله -

قال - فاما هو قوله ونسله لعمرو دون عبدا لله ودون زيد فيكون عمرو معهم

ولا يكون لنسل عبدا لله وزيد شيئا -

قلت - ارأيت لو قال على نسل عمرو وزيد دون نسل عبدا لله اجعلت ذلك لنسل

زيد وعمرو دون نسل عبدا لله -

قال - نعم لان النسل مضاف اليهما دون عبدا لله لان الكلام على ما وصفت

لك -

قلت - ارأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على الذكور من ولدى -

قال - فهي للذكور من ولد صلبه دون الاناث -

قلت - فان قال على ولدى (الذكور) -

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - ارأيت ان قال على ولدى - ١) وولد ولدى الذكور -

قال - فهي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده -

قلت - والولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء -

قال - نعم الا ترى انه لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الفقراء انى

اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور

والفقراء واحد -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى الاناث -

قال - نعم هي للاناث دون الذكور -

قلت - والاناث من ولد الذكور والاناث فيهما سواء -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ولدى وعلى اولاد الذكور من ولدى -

قال - فهي موقوفة على ولده لصلبه من البنين والبنات وعلى الذكور والاثاث
(من ولد الذكور من ولده - ١) فهم جميعا فيهما سواء -
قلت - ولا يدخل ولد بنات الصلب -
قال - لا -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ذكور وولدى وذكور وولد ولدى -
قال - فهي للذكور من ولده لصلبه وللكور من ولد ولده ويكون الذكور من
ولد البنين والبنات في ذلك سواء -

قلت - ولا يدخل في ذلك انثى من ولده ولا ولد ولده -
قال - لا يدخل منهم احد في هذه الصدقة -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدى وعلى اولادهم قال
فهي للذكور من ولده لصلبه والولد الذكور من الاثاث والذكور دون بنات
الصلب -

قلت - ولا يعطى (بنت الصلب - ١) ويعطى بنت اخيها -
قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدى وعلى ولد الذكور
من نسلي -

قال - فهي للذكور من ولده لصلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد
كل ذكر من نسله كل من ولد الذكور او ولد الاثاث -
قلت - ولا يدخل في ذلك انثى من ولده لصلبه -
قال - لا -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على الاثاث من ولدى وعلى اولادهم -

قال - فهي على الاثاث من ولده لصلبه واولادهم من البنين والبنات وعلى ولد
البنات لصلبه وهم جميعا فيهما (٢) سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على نسلي فاقترضوا جميعا الاولاد بنت اعطيا

الثلة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك نسل (١) فلان -

قال - نعم -

قلت - او (٢) كذلك لو قال صدقة موقوفة على ولدى ونسلى وما ولدنا -

قال - هذا بمنزلة قوله ما تناسلوا -

قلت - ارأيت ان قال على ولدى وعلى اولادهم ما تولدوا -

قال - نعم يكون لهم جميعا وهذا عندى بمنزلة قوله ما تناسلوا -

باب الرجل يقف ارضا على فقراء قرابته

وفقراء ولده ونسله من الفقراء من يعطى

قلت - ارأيت رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او على فقراء ولدى ونسلى -

قال - هذا عندنا جائز والثلة لمن كان فقيرا دون الاغنياء -

قلت - ارأيت من افتقر منهم بعد التنى اعطيه من الوقف -

قال - نعم هذا سواء من (٣) كان فقيرا يوم وقف الوقف (٤) -

قلت - ارأيت من استغنى عنهم بعد الفقر اعطى -

قال - لا انما انظر الى الثلة يوم تخلق فمن كان منهم فقيرا كانت له الثلة ويدخل

في ذلك من افتقر قبل مجيء الثلة ويمنع منها قبل مجيئها -

قلت - وكذلك (لو قال - ه) صدقة موقوفة على من سكن البصرة من قرابتي

اعطيت من سكنها منهم قبل مجيء الثلة وحرمت من انتقل منهم عن البصرة -

قال - نعم -

(١) صف - على نسل (٢) صف - ارأيت (٣) كذا ولعله سواء ومن (٤) صف

الوقف (٥) زيادة من صف -

قلت

قلت - وإن قال على من اقتصر من ولدي -

قال - هذا والفقير سواء -

قلت - أرايت من ولد من القرابة فقيرا يعطى من هذه الصدقة -

قال - نعم وقد قال بعض أصحابنا الانصاري وهو قول محمد رحمه الله لا يعطى وقال إنما قوله لمن اقتصر من قرابتي لمن اقتصر بعد التني وأما من ولد فقير فلا شيء له حتى يكون غنيا فيفتقر وهذا (عندنا - ١) ليس بشيء ومعاني الناس على خلاف ذلك إنما معاني الناس أن يعطى الفقراء منهم غنيا كان قبل ذلك أو فقيرا ومن حجتنا على من قال بهذا القول أن يقال له أرايت قوله على من اقتصر ما معناه فإن قال هو على اقتصر (٢) قيل فمن لم يزل فقيرا فلا شيء له قال نعم قيل له فما تقول فيه لو قال على قرابتي من احتاج يعطى منها من لم يزل محتاجا من قرابته فإن قال نعم فقد ترك قوله وإن قال لا يعطى منها شيئا قلنا له فما تقول فيه إن قال على من سكن البصرة من قرابتي يعطى منها من لم يزل ساكنا فيها فإن قال نعم فقد ترك قوله ويقال له من أين اترق قوله على من سكن البصرة وقوله على من اقتصر لم لا يكون على من سكن البصرة هو على من سكنها بعد أن لا يكون كان ساكنا فيها إن كان قوله (على - ٣) من اقتصر بعد التني ويقال له أرايت لو قال على من أقام بالبصرة فكان منهم رجل لم يزل مقبلا بها اليس يعطى -

قلت - أرايت لو قال صدقة موثقة على من تزوج من قرابتي -

قال - فهي لمن تزوج -

قلت - وكذلك لو قال على من أسلم قرابتي (٤) -

قال - فهي على من أسلم دون من خلق مسلما -

قلت - فمن أين اترق قوله من أسلم من قرابتي ومن اقتصر من قرابتي -

قال - أما قوله من اقتصر من قرابتي إنما معناه كان فقيرا وأما قوله من أسلم إنما معناه من أسلم بعد كفر هذا معاني الكلام في هذا وهذا استحسان -

(١) زيادة من صف (٢) في المدنية هو من اقتصر - (٣) زيادة من صف

(٤) كذا - ولعله من قرابتي -

قلت - أرايت اذا (١) قال صدقة موقوفة على قرائه قرائي فكان في قرابته من له سكن ليس له غيره يعطى من هذه الصدقة -

قال - نعم الا ترى ان الزكاة تحل لمن كان له سكن (٢) فكذلك الوقف -

قلت - أرايت من كان له سكن (٣) و خادم ليس له غيرهما -

قال - هو فقير يدخل في الوقف وكذلك الزكاة -

قلت - يعطى منها -

قال - نعم -

قلت - أرايت من كان (٤) له سكن و خادم و ثياب كفاف لا فضل فيها -

قال - هو فقير ويدخل في الوقف -

قلت - وكذلك الزكاة يعطى منها -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان له مع هذا من متاع البيت ما لا غنى به عنه -

قال - هذا فقير يعطى -

قلت - أرايت من كان له (منهم - هـ) مائتا درهم او عشرين ديناراً -

قال - هذا غني ولا حق له في الوقف -

قلت - وكذلك الزكاة -

قال - نعم -

قلت - أرايت من كان له من المتاع فضلاً عن ما لا غنى به عنه قيمته مائتا درهم

فصاعداً -

قال - هذا عندنا لا يعطى من الزكاة ولا من الوقف وهذا قول أبي حنيفة

رحمه الله وأبي يوسف في الثني وقال أبو يوسف الثني خمسون درهماً او قيمتها -

قلت - أرايت ان كان خادماً -

قال - لا يعطى من الوقف شيئاً اذا كانت قيمته مائتا درهم فصاعداً -

(١) ر - ان (٢) صف - مسكن (٣) صف - مسكن (٤) من هنا سقط في صف

قلت - أريت ان كان له مسكن فاضل لا يحتاج اليه يسكنه -

قال - نعم هو كذلك -

قلت - أريت ان كان له ارض ليس في غلبها ما يكفيه وقيمتهما ما تنادى بهم
فصاعدا -

قال - هذا وبالباب الاول سواء وهذا غنى ولا يعطى من الصدقة -

قلت - أريت ان كان له صنف واحد من هذه الاصناف لا يساوى مائتي درهم -

قال - يعطى من هذه الصدقة وهو فقير -

قلت - أريت ان كان له هذه الاصناف كلها وقيمة كل صنف منها اقل من مائتي
درهم فاذا اجتمعا كانت تساوى مائتي درهم قال هذا عدى غنى ولا يعطى من
الصدقة -

قلت - أريت لو كان له مال كثير غائب عنه او دين على الناس لا يقدر على أخذه
ولا يجد شيئا -

قال - هذا يعطى من الزكاة ومن الوقف وكذلك ابن السبيل له مال غائب عنه
وهو بمصر لا يقدر على نفقته لسفره قال هذا فقير ويعطى من الزكاة والصدقة
وان كان يقدر على القرض كان ذلك القرض خيرا له من قبول الصدقة فان قبل
الزكاة اجرأ من يعطيه وكذلك الوقف -

قلت - أريت ان كان رجلا شابا يعمل بيده فيصيب الكفاف وليس له متاع
ولا منزل -

قال - يعطى من الوقف ويكون اسوة الفقراء منهم واما الزكاة فأكروه ان
يعطى منها واحب ان يعف عنها وان أخذها اجرأ من اعطى له وهذا قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الزكاة -

قلت - من ابن ابي ارق الوقف والزكاة -

قال - هما مقترقان الا ترى ان رجلا من بني هاشم له (١) وقف وقفا على قرابته او فقراء
بني هاشم اعطيت فقراء بني هاشم ولا يحل لبني هاشم الصدقة ولا الزكاة واما

الوقف فيحل لهم وكذلك الثني لانهم في الوقف انما هو وقف عليهم والمعنى لهم وقد روى في الحديث ان الصدقة لا تحل لبني هاشم وليس الوقف عندنا مثل الزكاة وقد روى ان الصدقة لا تحل لثني ولا لبني مرة سوى وكذلك ما وصفت لك -

قلت - ارايت ان كان له مال وعليه مثله -

قال - هو فقير -

قلت - فان كان له مال على من يقدر على أخذه -

قال - هو غني -

قلت - وان كان الثني مفلسا لا يقدر على أخذه -

قال - هو فقير -

قلت - فان كان له مال على جاحد -

قال - كان (١) لم يكن له بينة عليه بالمال فهو فقير وقد قال قوم ممن هو منسوب الى الفقه اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على قرابتي اعطى من كان مخلوقا من القرابة دون من يحدث وهذا عندنا ليس بشيء ومن حجتنا على من قال بهذا القول يقال له اذا قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وله قرابة فقراء وقرابة اغنياء فان قال يعطى الوقف منهم الفقراء دون الاغنياء قيل له فان افتقر الآخرون من القرابة اعطون (٢) فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له من اين اعطيت من يحدث من الفقراء من القرابة ولم يكونوا يوم وقف الوقف ولم تعط من يحدث من القرابة ممن لم يكن مخلوقا بعد ومن اين اقرقا فان قال لا يعطى الا من كان فقيرا يوم وقف الوقف قيل له فقد قست قولك فيها يقول (٣) ان استغنى الذين كانوا فقراء وافتقر الذين كانوا اغنياء فينبغي في قياس قولك ان يعطى هؤلاء الاغنياء الذين كانوا فقراء يوم وقف الوقف ويمنع هؤلاء الفقراء الذين كانوا اغنياء يوم وقف الوقف فان قال هذا خلاف هذا فقد ترك قوله وان قال هذا جائز فقد

(١) كذا ولعله فان (٢) الى هنا انتهى السقط من صنف (٣) كذا -

قاس قوله وهذا خلاف امر الناس ومعانيهم ويقال له ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على من كان يتيما فقيرا من ولدى ونسلي فكان من نسله (يومئذ - ١) أيتام صغار قد ركوا وصاروا رجالا واصابوا مالا كثيرا فان قال لاعطيهم فقد ترك قوله ويقال له لم لا تجعل الوقف لمن كان يتيما فقيرا يومئذ كما قلت ان الغلة لمن يخلق (٢) فقيرا يوم وقف الوقف ومعاني كلام الناس ومذاهبهم في الوقف على ما وصفت لك -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرأى وله قرابة قراء وقرابة اغنياء واقتصر بعض الاغنياء بعد ذلك -

قال - اعطيه حصته من الوقف وهو بمنزلة من كانوا قراء يوم وقف الوقف فيما يحدث الله من غلاته -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - الا ترى اني امنع من استغنى فكذلك اعطى من اقتصر وانما انظر الى الغلة يوم تجب فمن كان فقيرا كانت له حصته من الوقف فقيرا كان يوم وقف الوقف او غنيا ومن كان غنيا لاحق له فيها غنيا كان يوم الوقف او فقيرا الا ترى اني اعطى من يحدث من النسل اذا كان فقيرا وان لم يكن مخلوقا يوم وقف الوقف وكذلك اعطى من يقتصر منهم وان كان غنيا قبل ذلك ثم يقتصر عندي بمنزلة من يحدث من النسل -

قلت - ارأيت من اقتصر من القرابة والنسل بعد محيى الغلة له حق في هذه الغلة -
قال - لا -
قلت - ولم -

قال - لان الغلة قد وجبت يوم جاءت لمن كان منهم فقيرا يومئذ وصارت لهم دون الناس كلهم فمن اقتصر منهم بعد ذلك فلاحق له في الغلة وانما حقه فيما يخرج الله من الغلات بعد ذلك وهو بمنزلة الوصية انما انظر الى من كان فقيرا يوم تاتي الغلة وهي لهم دون الناس كلهم -

قلت - ارأيت من استخفى منهم بعد عيىء الغلة (١) لحقه فى الغلة ثابت وهو له وانما يمنه فيما يستقبل وهى فى هذا الوجه بمنزلة رجل قال ثلث ما لى لفقراء بنى فلان ومات واستخفى منهم رجل بعد موته فله حصته من الثالث لانها وجبت وكذلك الغلة هى بمنزلة الوصية -

قلت - ارأيت لو مات رجل من الفقراء منهم بعد ما جاءت الغلة -

قال - حصته من الغلة ميراث لانها قد وجبت له -

قلت - وسواء كانوا فقراء او اغنياء -

قال - نعم -

قلت - ارأيت ان كان ورثته من ليس من قرابة الواقف -

قال - فهذا وذلك سواء وحصته التى وجبت له من الغلة لورثته من كانوا -

قلت - ارأيت ان كان عليه دين يقضى من ذلك دينه -

قال - نعم -

قلت - وان كان اوصى بوصية انفذت ثلثه من ذلك فى وصيته -

قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابى بغلاء الغلة يوم

ولدت امرأة من قرابته ولدا فقيرا كان مخلوقا فى البطن قبل عيىء الغلة بغلاء

بلا قل من ستة اشهر -

قال - لاحق له فى الغلة لان ما فى البطن لا يوصف بالفقر وانما الفقير من كان

يحتاج (٢) وما فى البطن لا يحتاج الا ترى الى ان الحامل المتوفى عنها زوجها لا يتفق

عليها من مال ما فى بطنها وانما يتفق عليها من حصتها لانهم لم يحصلوا الولد فى

بطنها يحتاج الى شىء -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من ولدى ونسل -

قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال على فقراء آل فلان -

قال - نعم -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان وايس في نسل فلان الا فقيرا واحدا (١) -

قال - بلجميع التلة واحدا كان او اكر من ذلك فهو له -

قلت - ارأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على قراء ولد فلان ونساء فلم يكن فيهم (الا - ٢) فقيرا واحدا (١) -

قال - فله النصف من التلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال قراء آل فلان فليس في آل فلان الا فقيرا واحدا (١) فله النصف من التلة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال قراء ولا يقال قراء لاقل من اثنين فاعطيت الواحد النصف لانه اذا كان واحد (٣) لا يسمى قراء فلذلك اعطيته النصف -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الباب الاول -

قال - لا يشبه عندي لانه قال في الباب من الاول من (٤) كان فقيرا فهو على (الواحد واكثر من ذلك -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قراء قرابتي -

قال - نعم - (٥) هذا وذاك سواء وهو على ما وصفت لك وان كان في قرابته فقير واحد اعطيته النصف وان كان في قرابته اثنان فصاعدا اعطيتهم جميع التلة -

قلت - وكذلك لو قال في قراء قرابتي -

قال - نعم هما سواء وقوله في قراء قرابتي وعلى قراء قرابتي واقراء قرابتي سواء كله وتبيننا ان بعض الفقهاء فرق بين ذلك واما نحن ففرى ذلك سواء -

قلت - ارأيت لو قال صدقة على المحتاجين من قرابتي -

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) د - واحدا (٤) مدينة - اذا - صف - ان

(٥) ساقط من مدينة -

قال - نعم هذا وقوله على (قراء قرايتى سواء -

قلت - وكذلك لو قال على المساكين من قرايتى -

قال - نعم هذا وقوله -) (الاولى سواء -

قلت - ولا يعطى الواحد منهم الا النصف ويعطى ذلك الاثنين فصاعدا -

قال - نعم -

قلت - او ايت لو قال على من كان مسكينا من قرايتى او على من يخلق (٢) محتاجا

من قرايتى -

قال - من كان منهم كذلك اعطى جميع الثلثة واحدا كان او اكثر من ذلك

ولا يشبه هذا الباب الاول ويعطون كلما انقرروا ويمنعون كلما استغنوا على ما

وصفت لك وانما انظر الى من كان منهم فقيرا يوم تجيء الثلثة ولا يلتصق الى من

كانت حاله قبل ذلك -

قلت - ارأيت ان جاءت الثلثة الثانية ومع رجل من قراءتهم من الثلثة وغيرها

مائة درهم فصاعدا او عشرون ديناراً -

قال - فلاحق له في هذه الثلثة الحادثة -

قلت - ولم -

قال - لانه غنى وقد قال ابو خالد الثنى نحسون درهما واما أبو حنيفة رحمه الله

فانه كان يقول مائتا درهم -

قلت - ارأيت ان كان له اقل من مائتى درهم او اقل من عشرين ديناراً بدینار (٣)

فهو فقير في قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا اسوة شركائه في الوقف ولا يستوجب

اسم الثنى من كان له اقل من مائتى درهم واذا لم يكن مسمى بالثنى فهو مسمى

بالفقر -

قلت - ارأيت لو قال على ايتام قرايتى -

قال - فهو على ايتام قرايته -

(١) زيادة من صف (٢) صف - كان (٣) لعله سقط قال من هنا -

قلت - وما اليتيم عندك -

قال - كل صغير ذكر اكان اواشي لم يبلغ الحلم ان كان غلاما وان كانت جارية فالحيفض وقد مات ابوه فهو يتييم -

قلت - فان كان ابوه (حيا واما مية فهذا ليس يتييم -

قلت - فان كان ابوه - (قد مات وجده ابوايه حي -

قال - فهو يتييم -

قلت - فان كان ابوه حيا حتى ادرك الاحتلام وحاضت الجارية فليسا يتييمين -

قال - نعم -

قلت - وما وقت مايلته فيخرج من اليتيم -

قال - الاحتلام او خمس عشرة سنة -

قلت - والعلام والجارية سواء -

قال - نعم اذا بلغنا خمسة عشر سنة ادركا وهذا قولنا وقول يوسف بن خالد

وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول في الغلام حتى يحتمل او يبلغ تسع عشر سنة وقول

في الجارية حتى تحيض او تبلغ سبعة عشرة سنة ويفرق بين الغلام والجارية قال

زفرها سواء والادراك ثمان عشرة سنة -

قلت - ارايت ان احتم بعد مجيء النلة -

(قال - ٢) فخصته ثابتة على ما وصفت لك -

قلت - والقول قوله في الاحتلام -

قال - (نعم - ٢) -

قلت - وكذلك الجارية القول قولها في الحيفض -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان مات رجل من القرابة وترك ولدا صبورا بعد ما جاءت النلة -

قال - فلا حق لهم في النلة -

قلت - فان مات قبل مجيء النلة -

قال - فهم اسوة الايتام الباقيين في الغلة -
قلت - ارأيت ان يقال على قراء قرايتي فودث رجل من قراء القرابة ما تتي
درهم فصاعدا او قيمتها قبل مجيء الغلة فلم يصل اليها حتى جاءت الغلة -
قال - فلا حق له في الغلة في تلك السنة -
قلت - فان اتلعها او تلقت منها طائفة وكان الباقي اقل من ما تتي درهم قبل مجيء
الغلة -

ة ل - فهو فقير وله حصته من الغلة -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرايتي بخاءت الغلة
فلم يأخذها قراؤها حتى جاءت الغلة الثانية وقد نصيب (١) كل رجل منهم في
الغلة الاولى ما تتي درهم فصاعدا -

قال - فلاحق لهم في الغلة الثانية لانهم قد صاروا اغنياء بما يصيبهم من الغلة الاولى
لانه يصيب كل واحد منهم ما تتي درهم فصاعدا بخاءت الغلة الثانية (وهم اغنياء - ٢)
فلاحق لهم فيها -

قلت - فان جاءت الغلة الثانية وعلى بعضهم دين -

قال - من كان منهم عليه دين و (٣) كان ما يفضل من حصته من هذه الغلة الاولى
اقل من ما تتي درهم فهو فقير وله من الغلة الثانية حصته ومن لم يكن منهم عليه
دين فلاحق له في الغلة الثانية -

قلت - فان كان الذي يصيب كل رجل منهم اقل من ما تتي درهم من الغلة
الاولى -

قال - الغلة ثمانية لهم -

قلت - وكذلك لو لم يأخذوها (٤) سنين -

قال - نعم هو على ما وصفت لك -

قلت - فان كانوا يأخذون بعض ما يصيبهم (٥) من غلة كل سنة ويقي لهم بعض -

(١) صف - وقد كان يصيب (٢) ليس في (٣) دنية - او (٤) صف - يأخذها

ة ل

(٥) صف - يعنيهم

قال - اذا كان نصيب (١) كل واحد منهم مما يلقى يكون ما تقي درهم فصاعدا فهو غنى ولا حق له في كل غلة تحدث وله مائتا درهم وان كان اقل من ذلك كان له ان يأخذ ، واذا اجتمع واحد منهم مائتا درهم فصاعدا من فضول الغلات او من غيرها فهو غنى ولا حق له في غلة الصدقة -

قلت - ارأيت اذا لم يكن في القرابة الا فقير واحد لم اعطيه جميع المال (٢) وقد قال صدقة موقوفة على من يحتاج من قرأبي ولعل الغلة تبلغ عشرة آلاف -
قال - الا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت ثلث مالي لمن كان فقيرا من قرأبي وليس له الا قريب واحد فقير وثلث مالي كثيرا اني اعطيه الثلث كله فكذلك الوقت وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله في الوصية وكذلك الوقت -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على من كان (فقيرا - ٣) من ولد عمر بن الخطاب ونسله ووقف رجل ارضا على مثل ذلك وفي ولد عمر ناس محتاجون -
قال - فأي الثلثين جاءت فهي لفقرائهم -

قلت - فان كان يصيب (٤) كل رجل من الثلثة الاولى مائتا درهم فصاعدا -
قال - فلاحق له في الثلثة الثانية -

قلت - فان كان الذي يصيب كل واحد منهم ما تقي درهم فأخذها فكلها واستدل ان عليها مثلها فأكل ما استدل ان ثم جاءت علة الوقت الآخر (٥) -
(قال - ٦) فهم قراء ولهم خلة الوقت الآخر -
قلت - ارأيت ان جاءت الثلثان جميعا معا -

قال - فالثلاثان جميعا لهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم قراء يوم جاءت الثلثان جميعا فوجب جميعا لهم بقرهم الا ترى ان رجلين لو اوصى كل واحد منهما بثلث ما له لفقراء ولد عمر ووقع عليهما بيت فماتا جميعا معا ان ثلث مال كل واحد منهما لفقراء ولد عمر والذين كانوا يوم

(١) صف - يصيب (٢) - الثلثة (٣) زيادة من مائة (٤) - نصيب

(٥) صف - الثانية (٦) زيادة من صف

ماتا وكذلك الوقف على ما وصفت لك اذا جاءت الثلثان جميعا (معا-١) وان مات احدهما قبل الآخر فكان الذى يصيب كل قير منهم من ثلث مال الاول ماتى درهم فصاعدا لم يكن له حق فى ثلث مال الآخر-

قلت - وكذلك الوقف اذا جاءت احدى الثلثين قبل الاخرى - قال - نعم -

قلت - ارأيت اذا كان الواقف واحدا وقف ارضين مختلفتين فى وقتين فقال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي ثم قال من الغد ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي لارض اخرى سوى الاولى -

قال - نعم هذا سواء وفقراء قرابته غلة الارضين جميعا - قلت - فان جاءت الثلثان جميعا -

كان (٢) الجواب فى ذلك كما وصفت لك -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على فقراء ولد عمر بن الخطاب وقال (٣) يعطى كل واحد منهم قوته (٤) بالمعروف ولو تصدق رجل على فقراء ولد عمر بن الخطاب بمثل ذلك -

قال - يعطى كل واحد من ولد عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوته من كل واحد من الثلثين -

قلت - فياخذ كل واحد قوتين من الصدقتين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان الثلثين جاءت جميعا معا فوجب لكل واحد منهم اقوت الذى جعل له كل واحد من الرجلين الواقفين -

قلت - وكذلك لو كان الواقفون عشرة -

قال - نعم ياخذ كل واحد منهم عشرة اقوات اذا كان ذلك وان كان الواقف

(١) ليس فى ر (٢) لعله قال (٣) صف - فقال (٤) ليس فى المدنية

وجلا واحدا وقف ارضين له على ما وصفت لك -

قال - ان كان وقفهما جميعا معا فليس لكل واحد منهم الاقوت واحد وان وقفها
وقتين مختلفين في وقتين فلكل واحد منهم قوتان على ما وصفت لك -
قلت - ارأيت ان جاءت احدى الثلثين قبل الاخرى فوجب لكل واحد منها
قوته ثم جاءت الثانية -

قال - ان كان بقي لكل واحد منهم من قوته قبل مجيء الثلثة الثانية مائتا درهم
فصاعدا فلاحق له في الثلثة الثانية وان كان اقل من ذلك فله قوته من الثلثة الثانية -
قلت - ارأيت اخوين لآب ولام وقف كل واحد منهما (١) وقفا على قرابته
يعطى كل واحد منهم قوته بغاء رجل فقير من القرابة أعطيه قوته من كل واحدة
من الصدقتين او تعطيه قوتا واحدا -

قال - ان كانا وقفا الارضين جميعا معا اعطيته قوتا واحدا من الوقفين جميعا
وان كانا وقفا ذلك وقفين مختلفين اعطيته قوتين من وقف كل واحد الاقوت
(٢) وكذلك لو كانا وقفا ارضا واحدة او ارضين -
قال - نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك -

باب الرجل يقف الارض على نفسه

(٢) واذا قال الرجل ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي (٣) قال وقف باطل لا يجوز -
قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لانه لا يكون متصدقا على نفسه ولا واهبا لها لا يكون واقفا عليها الا ترى ان
رجلا لو قال قد تصدقت بمالي على نفسي لم يكن ذلك صدقة وذلك باطل وكذلك
اذا قال ارضي موقوفة على نفسي فلا يكون وقفا -

قلت - وكذلك اذا قال ارضي صدقة موقوفة الان غلبها الى ما عشت -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ولا يجوز ذلك -

قلت - فان قال قائل اذا قال ارضي صدقة موقوفة على نفسه فهو جائز وقال اذا

(١) من هنا ما قط من حرف (٢) اعلم سقط - قلت - (٣) اعلم سقط قال

وقتها على نفسه او على غيره فهو سواء وهو جائز قيل له كيف جوزت اذا كان يوقف الرجل على نفسه -

قال - جوزت ذلك لان عمر بن الخطاب قال في صدقة لاجتاح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف او يطعم صديقاً فهذا استبراء من عمر بن وليها ان يأكل منها بالمعروف وعمر بن الخطاب هو الوالى لها فكأنه شرط لنفسه الأكل منها قبل له ليس هذا على ما تأولت ان عمر بن الخطاب إنما عني بقوله لاجتاح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف إنما عني بذلك ولائها غيره ولم يعن نفسه ويقال له كيف تأولت هذا وعمر يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى اصببت ارضا بخير لم اصعب ما لا تخط افسى عندى . ثم قال ان شئت حبست اصلها وتصدق بها قال فتصدق عمر بها لاتباع فان كان هذا على ما تأولت لم يكن عمر تصدق بها كلها لان ما يحبس منها لنفسه غير صدقة وكيف يجوز ذلك ان تأولت هذا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان شئت حبست اصلها وتصدق بها فكان يجوز له ان يخالف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذى استثنى منها ليس بصدقة يكون . تصدق على نفسه وكأنه وقف بعضها ولم يقف كلها لانه قد استثنى بعضها لنفسه ويقال له الدليل على ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه إنما عني بذلك غيره من الولاة ما يتكلم به الناس في وقوفهم ووصاياهم الا ترى لو أن رجلاً من بنى العباس لو قال ارضى صدقة ووقوفة على بنى العباس لم يكن الواقف فيهم وكان الواقف خارجاً من الوقف لان المعنى إنما هو على غيره من بنى العباس (كما كان المعنى على غير عمر من الولاة فان قلت إنما عني بذلك غيره من بنى العباس - ١) فلذلك تأولنا حديث عمر بن الخطاب إنما عني غيره من الولاة فان قالوا اذا قال الرجل من بنى العباس قد جعلت ارضى صدقة ووقوفة على بنى العباس كان له حصته من الوقف لانه من بنى العباس قيل لهم فما تقولون في رجل قال قد اوصيت (٢) بثلث مالى لولد ابى تم مات أيدخل هو في الولد فتبطلون حصته من الثلث كما جعلتم له حصته في الوقف

(١) زيادة من المدينة (٢) الى هنا انتهى الساقط من صف -

فان قالوا الاولكنه يطى الثلث كله لاختوته الباقيين ولا نعطيه شيئا قيل لهم اليس قد اوصى لنفسه ولا خوته بالثلث فلم تبطلوا نصيبه من ذلك ويجوز للباقيين فان قال ان هذا الميت اذا قال اوصيت لولد ابى بالثلث فمن مات منهم لم يثبت اليه وانما انظر لمن كان حيا يوم يموت الموصى ولا انصف الى من كان منهم قبل ذلك فهو بمن مات قبل وجوب الوصية ولا حصة له فى الثلث ولا يشبه هذا الوقف قيل له قد فرقم بينهما فما تقولون ان قال قد اوصيت بثلث الى ولد ابى المخلوقين اليوم الاحياء منهم فان قالوا هذا جائز قلنا لهم ارايتم من مات منهم اتجملون حصتهم الباقيين قالوا لا نفع ذلك لانه قال المخلوقين القيام فكأنه سماهم باعيانهم قيل له فما تقولون فى الموصى اتجملون له حصته من الثلث لانه من ولد ابىه المخلوقين قالوا لان المعنى انما هو على ولد ابىه غيره قيل لهم فقد تركتم قولكم فمن اين قلتم فى الوقف فهو داخل فى ولد العباس ولم تدخلوه فى الوصية مع ولد ابىه فان قالوا لا يكون موصيا لنفسه قيل لهم فكذلك لا يكون متصدقا عليها ولا واثقا عليها ولا واهبا لها ويقال لهم اتقولون فى رجل قال لعبده اعتق اى عبيدى شئت فاعتق نفسه فان قالوا لا يكون له ذلك لان المعنى انما هو على غيره من العبيد قيل لهم فكذلك اذ (١) قال لاجتاح على من وليها ان يأكل منها فانما المعنى على غيره من الولاة فلم افكرتم قولنا ان المعنى على غيره ويقال لهم ما تقولون فى امرأة قالت لرجل زوجنى رجلا فزوجها من نفسه فان قالوا لا يجوز لان المعنى انما يقع على غيره من الرجال قيل لهم وكذلك الوقف المعنى على غيره قال وبلغنا عن عمر رضى الله عنه انه وقع الوقف الى حفصة فى هذا دليل على ما قلنا ان المعنى على غيره الا ترى انها كانت تليه فى حياة عمر رضى الله عنه فهذا من عمر رضى الله عنه للتوسعة منه على ولاة الصدقة لان لا يضيق الامر عليهم وليس هذا اشتراط منه لنفسه من الوقف شىء فان قالوا ان عثمان بن عفان رضى الله عنه قال يوم اصيب انشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة ضاق المسجد باهله فقال من يشتري هذه البقعة من خالص ماله فيكون فيها كاحد من

المسلمين ويكون له خير منها في الجنة فاشترى بها من خالص مالى بفعلتها للمسلمين قالوا اللهم نعم ثم قال انشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ولم يكن يترستعذب منها الا رومة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريها من خالص ماله فيكون دأوه منها كدلاء المسلمين وله خير منها في الجنة فاشترى بها من خالص مالى بفعلتها للمسلمين قالوا اللهم نعم قيل لهم فما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جائز قالوا اشترط عثمان بن عفان ان رشاءه فيها كرشاه رجل من المسلمين فقد اشترط ذلك لنفسه فهذا وقف عليه، قيل لهم ان هذا الذى ذهبتم اليه ليس بشئ ان عثمان بن عفان اما قال جعلت وشأى فيها كرشاه رجل من المسلمين اما معنى ذلك انى كنت فيها كرجل من المسلمين لم اتفضل عليهم بشئ ولم يرد بها انى تصدقت بها على نفسى بشئ ولم يرد بهذا اشترطاً لنفسه انما اراد ان يخبر انه كان اسوة للمسلمين فهذه فضيلة له يخبر بها ويقال لهم ان الشرط في هذا وغيره سواء لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار لا يملح منع السعة فاذا كان يكون ذلك (١) في الآبار كلها وكذلك يكون في البئر التى يتصدق بها ولا يشبه ماء الآبار غلات الارضين والدور الا ترى ان رجلاً عطشاً فاجاء يشرب من بئر رجل لم يملح له ان يمتنع ولو جاء الى ماله حل منعه الا ترى الى قول عمر بن الخطاب فهل وضعت فيهم السلاح وانما يشبه هذا عندنا الرجل الذى يجعل داره مسجداً للمسلمين على ان له ان يصلى فيها فهذا عندنا جائز وله ان يصلى فيه شرط ذلك ولم يشترط وكذلك سائر المسلمين من شرط له ان يصلى فيه ومن لم يشترط له فيه سواء وكذلك البئر في هذا كالمسجد الا ترى ان رجلاً لو وقف بئراً على قوم باعينهم كان (٢) لغيرهم ان يشربوا منها ولو جعل داره مسجداً للقوم باعينهم كان لغيرهم ان يصلى فيه فالبئر والمسجد سواء ولذلك احتج عثمان بن عفان على القوم في البئر والمسجد جميعاً جعلها (٣) في الاحتجاج عليهم لهما سواء فكذلك

(١) مدنية ور - يكون كل ذلك (٢) صف - اجاز (٣) مدنية - جعلها -

هما عندنا سواء فان قالوا فما حجتنا في اجازة وقف الرجل على نفسه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يسوق بدنة فقال لراكبها (قَالَ - ١) انها بدنة فقال لراكبها قال انها بدنة قال اراكبها وان كانت بدنة قيل لهم فما الدليل في هذا على ان وقف الرجل على نفسه جائزة لولا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمره بالانتفاع بها وكذلك الوقف قيل لهم اخبرونا عن اصول الوقف لها (٢) ملك قالوا لا يملكها احد قيل لهم اخبرونا عن البدنة لمن ملكها قالوا لصاحبها قيل لهم فقد فرقم بين البدنة والوقف تزعمون ان الوقف قد خرج عن ملك الذي وقفه وان البدنة لم تخرج من ملك صاحبها فاذا كان ذلك كذلك كان له ان يركب البدنة لانها لم تخرج من ملكه ويقال لهم ارايتم البدنة اذا مات صاحبها قيل ان يبلغ الوقف قالوا هي ميراث عنه قيل لهم فهذا لا يشبه الوقف وانما معنى الحديث عندنا والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بركوبها على وجه الضرورة فان قالوا بلغنا ان انس بن مالك وقف دار بالمدينة على سبيل سماها فكان اذا قدم المدينة تركها قيل لهم المعنى في هذا عندنا والله اعلم انه كان يسكنها بأمر من قد وقفها عليه الا ترى انه ليس في الحديث انه اشترط سكنها لنفسه وقد سمي سبيلها (٣) فهذا دليل على ان الوقف كان على غيره الا انه كان يسكنها باذن من وقف عليه وكذلك كل من بلغنا انه وقف داره فسكنها فانما معنى ذلك عندنا (٤) انه سكنها مع الذين وقف عليهم باذنهم على اتوسعده منهم ومنه وليس معناه عندنا على انه وقف على نفسه لانه لم يبلغنا ان احدا منهم اشترط فيها بالسكنى وبلغنا انهم سموا وجوها ولم يسموا لانفسهم منها شيئا فكذلك المعنى عندنا انهم سكنوها باذن الموقوفة عليهم ولا يجوز ان يتأول عليهم انهم وقفوا على غيرهم ثم أخذوها لانفسهم بغير إذن من وقف عليهم فان قالوا لما اخبرونا اليس زعمتم ان تأويل قول عمر رضى الله عنه لاجتاح على من وليا ان يأكل منها ان معنى ذلك على غيره من الولاية للصدقة قيل لهم نعم المعنى عندنا على غير عمر رضى الله عنه من الولاية قالوا لانا ما نقولون في رجل قال قد جعلت ارضي صدقة موقوفة

على ان غلتها في النارمين وفي الرقاب واشترط فيها ان لا جناح على من وليها ان
يصرف غلتها الى من احب من النارمين ومن الرقاب لمن يكون هذا الشرط
للاوقف اولتيه فان كان هذا الشرط للواقف فله ان يصرف الثلثة في اى الوجهين
شاء وله ان يأكل منها وان كان الشرط لغيره فليس له ان يصرف غلتها في اى
الوجهين شاء من النارمين ومن الرقاب كما لم يجعلوا له ان يأكل منها فكذلك
لا يجعل له ان يصرف الثلثة في اى الوجهين شاء قيل لهم الشرط عندنا (لغير
الوقف وانما الشرط - ١) في هذا عندنا لولا الصدقة سوى الوقف قلوا لنا اليس
للاوقف ان يصرف الثلثة في اى الوجهين شاء قلنا بلى له ان يصرف الثلثة في اى
الوجهين شاء واحب قالوا لنا فلم قلتم ذلك وانما الشرط (لغيره - ١) قيل لهم لانه
اذا اشترط ذلك لغيره فهو له ومن (٢) شرط ذلك له فانما هو وكيل له في الوقف
فاذا كان ذلك لوكيله او لوصيه كان ذلك له الا ترى ان رجلا لو وقف ارضا على ان
ولايته لرجل كانت الولاية للاوقف ايضا وله ان يخرج من شرط له الولاية
كلما بدا له كالوكيل له او الوصى له فاذا كان ذلك كذلك كان له ان راجه فكذلك
اذا كانت الشريطة لمن يلى الوقف وكانت تلك الشريطة له ايضا وان كانت عندنا
لغيره لان غيره كالوكيل فيها فان قالوا قد زعمتم انه اذا اشترط ذلك لغيره كان
له فلم لا يكون له اذا اشترط لغيره من الولاية ان يأكل منها كان له ايضا ان يأكل
منها كما اذا اشترط لغيره من الولاية ان يأكل منها كان له ايضا ان يلبسها قيل له ها
مفترا فان لان رجلا لو وقف ارضا له على رجل لم يكن له ان يحول ذلك عنه ولو
وقفها على ان ولايتها لرجل كان له ان يحول عنه لان الرجل في الولاية وكيل
(وهو - ٣) في الغلة مالك لها فيما جعل له منها فيها مفتر فان وكذلك لو ان رجلا جعل
ارضه صدقة موقوفة على قوم ان لولها ان يفضل بعضهم على بعض وياكل منها
بالمعروف كانت هذه الشريطة لغيره من الولاية سوى الاوقف وكان للاوقف
ان يفضل بعضهم على بعض ولم يكن له ان يأكل منها لان من شرط له التفضيل

(١) زيادة من صف (٢) صف - لان من (٣) زيادة من -

إنما هو وكيل للواقف أو وصى في التفضيل والوقف أن يخرج به وإذا كان له أن يخرج به وله أن يقوم بالأمر دونه لأن الأكل منهما إنما هو شيء جعل للوالى من الغلة فليس لمن اشترط له الوقف من الغلة شيئا أن يمنع من ذلك فإن قالوا لما ما تقولون في رجل جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله ثم على الفقراء من بعدهم واشترط أن من هلك من ولده وله ورثة فما كان يصيبه من الغلة لورثته قيل لهم هذا عندنا جائز فإن قالوا لما فإن مات أحد من ولده وليس له وارث إلا الواقف فينبى في قياس قولكم أن تبطلوا الوقف قلنا لهم ليس هذا على ما ذهبتم إليه إنما معنى الوقف في هذا أن من هلك من ولده فنصيبه لورثته سوى الواقف ويجعل الواقف كليت لا يرث من هذا الوقف شيئا لأن الواقف قال فنصيبه لورثته إنما معنى ورثته سواء الأثرى أن رجلا لو مات وله ولد وله أب فقال الأب قد صار ميراثى عن أبى لورثته حتى عرفته لهم لم يكن له ميراث وكان المعنى في ذلك أنه لورثة لبته سواء وكذلك الباب الأول يكون لورثة الهالك سوى الواقف لأن الواقف هو المخاطب المتكلم فأنما معنى غيره ولأنه لا يعود إليه من وقفه شيء. ويقال لمن قال إذا وقف الرجل أرضا على نفسه أن ذلك جائز أخبرونا عن الرجل إذا كانت له أرض لمن ملكها وما يخرج الله تعالى منهما من غلاتها في المستأنف قال هذا للملك الأرض قيل لهم فإذا وقفها على أن غلتها لرب الأرض البس تعلم أنه قد استثنى الغلة فإن قال نعم قيل له فالذى يخرج من ملكه بهذا الوقف أصل الأرض (أو الغلة التي تحدث التي هي واجبة قبل الوقف فإن قال أصل الأرض - ١) نخرج من ملكه لأنه استثنىها حيث شرط لنفسه قيل له هذا الرجل لم يتصدق بغلة هذه الأرض إنما تصدق بتربتها وكيف يكون متصدقا بالغلة وملكه فيها قبل الوقف وبعد الوقف سواء وقد استثنى ما بقى في عقدة الوقف وإنما تغيرت (٢) حاله في التربة ولم تغير حاله في الغلة فإن قال نعم إنما تصدق بالتربة دون الغلة لأنه لم يكن متصدقا بالغلة وقد استثنىها لنفسه قيل له فهذا بمنزلة رجل قال أرضى صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك فالوقف باطل ويقال له إذا استثنى الغلة

لنفسه فأي شيء تصدق به من هذه الارض وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها وانما معنى ذلك ان يحبس الاصل ويتصدق بالثلة فهذا لم يصدق من الثلة بشيء وليس هذا على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكيف يكون على ذلك ولم يتصدق من الثلة بشيء ويقال له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة سوى غلتها فانها لي فان قال هذ جائز قيل له فما تقول فيه ان قال قد وقفت تربتها او قال قد وقفت هذه الارض دون غلتها او تقول غلاتها او سوى غلاتها او الاغلاتها فانها لي فان كان هذا عندك جائز فهذا رجل لم يتصدق بشيء وكيف يكون متصداقا وانما ذكر حبس الاصل ولم يتصدق بالثلة ويقال له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة سوى غلاتها قال لم يتصدق منها بشيء هل رأيت احدا يميز بمثل ذلك - قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان بن فلان قال يجوز نصف الوقف ويطلق منه النصف وهو النصف الذي وقفه على نفسه - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان ما وقف منها على غيره فهو جائز لانه تصدق بغلته وما وقف على نفسه لم يتصدق بثلثه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان بن فلان وفلان بن فلان وعدد جماعة -

قال - يجوز الوقف في حصص من سمي ولا يجوز في حصته -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على نفسي ومن بعدى على فلان بن فلان وبعد ذلك على الفقراء والمساكين -

قال - لا يكون وقفا -

قلت - ولم -

قال - لانه لم يتصدق في حياته من غلتها بشيء واستثنى لنفسه ولم يعقد الوقف في حياته لانه ليست فيه صدقة لانه ان مات كنت من الثلث على ما وقفها من بعده وهذا

وهذا عندنا بمنزلة رجل قال اذا مت فارضى صدقة موقوفة على كذا وكذا فهذا جائز بعد الموت واما في الحياة ليست بوقف وكذلك الباب الاول وله ان يرجع عن ذلك متى بدا له وكيف يكون وقفا وملكه في الغلة قبل الوقف وبعد الوقف سواء -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان بن فلان ومن بعد فلان على نفسي -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم ابطلت ذلك وقد حبس الاصل وتصدق بالغلة (١) -

قال - لان مرجح الغلة اليه فاذا كان مرجعها اليه فلم يتصدق بشيء من الغلة في الوقف الذي استثنى فيه لنفسه فاذا كان الوقف في وقت من الاوقات ليست فيه صدقة فليس بوقف -

قلت - وكذلك لو جعل مرجعها اليه بعد بطون كثيرة -

قال - نعم لا يجوز ذلك -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على امهات اولادي -

قال - لا يجوز الوقف لان ما شرط لامهات اولاده فهو له لانهم رقيقه فكأنه استثنى لنفسه -

قلت - وكذلك عبيده ومدبروه -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على فلان وعلى عبيد فلان -

قال - يجوز من الوقف النصف الذي وقفه على فلان بن فلان ويبطل منه بقدر ما وقف على عبده -

قلت - وكذلك لوممي جماعة من عبيده وجماعة من الاحرار اجزت بقدر الاحرار وابطلت منه بقدر عدد العبيد على عدد الرؤس -

قال نعم -

(١) من هنا سقطت ورقة من صف -

قلت - وكذلك لو سمي أمهات اولاده ومدبريه -

قال نعم -

قلت - ارأيت لو قال ارضي صدقة موقوفة على فلان فاذا هلك فلان فالثمة لفلان ولنفسى -

قال - يجوز الوقف في النصف من الارض ولا يجوز في الآخر -

قلت - فكيف يكون نصفها وقفا على فلان الاول فكان النصف الآخر لفلان الثاني والنصف الآخر الذي استثنى علامة لنفسه باطل ولا يكون وقفا -

قلت - ويجوز النصف الذي وقفه على فلان لفلان في حياته ومن بعد على ما سبله عليه قال - نعم -

قلت - وكذلك اذا استثنى ذلك لنفسه مع جماعة فانما يبطل من الوقف بقدر حصته من ذلك -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ان الوقف يقضى منها ديني -

قال - لا يجوز الوقف -

قلت - ولم قلت لا يجوز -

قال - لان ما اشترط لدينه -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على وعلى ولد ولدى ونسلي -

قال - الوقف كله باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز حصه ولده من ذلك كما قلت في الباب الاول -

قال - لان الباب الاول ما وقف على نفسه منها معلوم وما وقفه على غيره معلوم

فاجزت من ذلك ما وقف على غيره وابطلت ما وقف على نفسه واما في هذا الباب

ما وقف على نفسه فليس بمعلوم فابطلت الوقف اجمع ألا ترى ان من قولنا في

رجل قال قد اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان مات احدهما قيل موت الموصي

ان للباقي منها نصف الثلث واو قال قد اوصيت بثلث مالي لفلان ولولده مات

ولده قبل وفاة الموصي ان الثلث للباقي فكذلك لو وقف اذا اشرك مع نفسه

قوما معلومين ابطلت من ذلك ما وقف على نفسه واجزت الباقي واذا اشرك مع

نفسه يوما ليسوا بمعلومين ابطلت الوقف اجمع الا ترى ان من قولنا في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فلان وعلى ولده ونسائه فاقترضوا فلم يبق غير فلان ان الوقف كله له ولو قال قد جاتها صدقة موقوفة على فلان وفلان فمات احدهما انى لا اعطى الباقي الا النصف -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ولدى او على اولادى وعلى قرابتي وعلى -

قال - الوقف لا يجوز -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على نفسي وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز صحيح وهو المصنف الذى للمساكين والمصنف الذى وقفه على نفسه باطل وهذا قولنا وقد قال اقوام اذا قال الرجل ثلث الى لعبد الله والمساكين (١) ان لعبد الله ثلث الثلث وللمساكين الثلثين قال لان اقل ما يقع عليه اسم المساكين اثنين فينبئ من قياس هذا القول ان يبطل الثلث من هذا الوقف ويجوز الثلثين واما نحن فنقول نصفين في الوصية فيجوز النصف ويبطل النصف -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة على وجوه سماها وقال على ان لى ان آكل منها -

قال - الوقف اجمع باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال ان اجتعت فهي لى وان اجتعت اكلت منها او قال وانا احق بها -

قال - هذا اجمع باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قل - لانه شرط لنفسه منها شيئا ليس في ذلك الوقف منها صدقة على غنى ولا على فقر كان الوقف باطلا لا يجوز -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان لى ان انفق منها على (نفسى وعيالى قال الوقف باطل لا يجوز -

(١) هذا آخر الورقة الساقطة من صنف -

قلت - فان قال على ان اتفق منها على - (١) رقيقى -

قال - الوقف باطل لا يجوز لان رقيقه من عياله وكأنه شرط منها شيئا لنفسه فلا يجوز الوقف -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على انلى من غلبها مائتى درهم كل سنة فابقى بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وان كان يعلم ان غلته عشرة آلاف -

قال - وان كان يعلم ذلك على ما وصفت لك ألا ترى انى لا ادري لعل الغلة لا تغل سنة الامائة درهم فاذا كان ذلك كذلك كان الوقف باطلا لا يجوز لانه قد شرط الغلة كلها لنفسه -

قلت - وكذلك لو اشترط من الغلة درهما واحدا -

قال - نعم -

قلت - واذا اشترط جزءا من اجزاء الغلة قل او كثر ابطلت من الوقف ما شرط نفسه واجزت الباقى بعد ان يكون الجزء معلوما -

قال - نعم -

قلت - ارايت الوقف ايجوز فى شيء سوى العقار -

قال - لا يجوز الوقف الا فى الدور والارضين -

قلت - ولم -

قال - لانه بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به فى ارض ولا يجوز ذلك عندنا الا فى الاصول على مثل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما كان سوى العقار يفتى ويذهب وانما معنى الوقف على ما يبنى الا ترى انهم قالوا فى صدقاتهم موقوفة لله ابد الاتباع ولا توهب بغيره اذ ذلك على الابد (فما كان يكون على الابد - ٢) جوزنا وما لم يكن على الابد فلا يجوز وقد قال اقوام ممن يميز وقف الرجل على نفسه يقول الوقف جائز فى كل شيء من الحيوان والرقيق

والامتعة قيل لهم هذا يفنى ويذهب فلا يجوز (١) وقها ما يذهب يفنى وما لا يفنى (٢) واحدي قيل لهم قد جوزتم هذا وجوزتم وقف الرجل على نفسه قالوا نعم قيل لهم ما تقولون في رجل قال هذا العبد صدقة موقوفة على نفسي قالوا هذا جائز قلنا لهم (فلو قال هذا الثوب صدقة على نفسي قالوا هذا جائز قلنا لهم - ٣) فأتقولون لو قال دابتي موقوفة على ان اركبها او جاري صدقة موقوفة على ان اغشاها فان كان هذا عندكم جائز فلي قول اقبح من هذا ان يقول قائل قد خرجت الجارية من ملكه وهو يغشاها بغير ملك يمين ولا تزوج ويقال لهم ما تقولون في رجل قال هذا الطعام على صدقة موقوفة آكله او قال هذا التمر او قال هذا الخبز موقوفة على ان لي ان آكله فلي شئ اقبح من هذا ونحوه ان يقول القائل نعلي صدقة موقوفة اليها ان هذا جائز وكذلك قلنسوتي او خفي ولا يجوز الوقف عندنا في شئ من هذا الا في دار او ارض فان قال قائل قد بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقف ارضه ووقف غلبانا يعملون فيها (قد رأينا من الوقف غلبانا يعملون - ٤) قيل لهم صدقتم وهذا عندنا جائز لان الغلبان انما هم تبع للاصل والوقف هو اصل فاذا وقف ارضه وغللبانا لما فيها جوزنا ذلك وان كان يقف الغلبان دون الاصل لم يجوز ذلك ألا ترى ان رجلا لو وقف ارضه لتسقى بالقرب (٥) او بدالية ووقف ما فيها من الرشاء واداته تلك انه جائز وكذلك لو وقف دابة في البستان يستقى عليها الماء فهو جائز لان هذا من منافع الوقف والوقف انما هو في الاصل وانما هذه الاشياء تبع للاصل ولو ان رجلا وقف غريبا او دالية دون الاصل لم يجوز الوقف وكل ما كان في الوقف من هذه الاداة التي لمنافع الوقف من الرقيق والدواب التي يحتاج اليها الوقف فوقفه ذلك فيشترى من غلة الوقف انه جائز (ألا ترى ان رجلا لو اشترط ان يشتري من وقفه دواب لتسقى الوقف ان ذلك جائز - ٦) وان هذه الدواب موقوفة لمنافع الوقف وكذلك

(١) صف فلا يكون (٢) كذا في المدينة - وقها ما يفنى وما لا يفنى (٣) زيادة من

صف (٤) ليس في صف (٥) صف - بالتعريب (٦) ساقط من د -

إذا كانت في الأرض (فوق الوقف وكذلك إذا كانت في الأرض - ١)
فوقها فهو جائز وإذا وقفها دون الأرض لم يجوز ألا ترى أن رجلا لو وقف بناء
داره دون تربتها لم يجوز ذلك الوقف ولو وقف التربة والبناء جاز ذلك لأنه تبع
الأصل وكذلك كل ما كان من منافع الأرض التي تحتاج إليه -

باب الوقف الفاسد

قلت أرأيت رجلا يقف أرضا له على وجوه سماها وعلى أنه بالخيار في إبطال أصل
الوقف متى ما بدله -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه إنما اشترط الخيار في إبطاله فلم يزل ملكه عنه بعد الخيار الذي شرط
فإذا لم يزل ملكه كان الأصل في ملكه على حانه وإذا كان كذلك كان الوقف
باطلا لا يجوز ألا ترى أن رجلا لو باع من رجل بيعة على أنه بالخيار كان المبيع في ملك
البايع لم يقطع خياره وكذلك الوقف الاوقف بتات لا مثنوية فيه ولا رجعة
ألا ترى أن وقف السلف كلها وقوفًا بتاتًا في أصلها وشروطهم فيها إذ لا تباع
ولا توهب ولا تورث وإنما يريدون بذلك أنه لا رجعة لهم فيها مكل ما كان الوقف
على وقوفهم لا مثنوية فيه فهو جائز وما كانت فيه الرجعة فلا يجوز لأنه خلاف
وقوفهم -

قلت - أرأيت لو اعتق عبده على أنه بالخيار -

قال - العتق جائز والشرط باطل لا يجوز -

قلت - من أين اترق هذا والوقف ولم لا تقول في الوقف (مثل ما تقول في
العتق - ٢) أن الوقف جائز والشرط باطل -

قال - هما مفترقان ألا ترى أن رجلا لو وقف أرضا له على الفقراء والمساكين
وشرط لرجل غائبا سنين معلومة كان الوقف والشرط جائزا جميعا ولو اعتق
حاربه على أن ما ولدته من ولد فهو لقلان كان العتق جائزا والشرط باطلا

فإذا كان الشرط في غلته جائزاً فشرطه في الأصل جائز وإذا شرطه في الولد لا يجوز كذلك ما شرط في الأم -

قلت - أرايت رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة على أن له إبطالها كلها بداله قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قل صدقة موقوفة على أن أبيع أصلها وأخذ ثمنه لنفسى ولا استبدل بها -

قال - نعم الوقف باطل لا يجوز (وكذلك لو قال أخذ ثمنها وأعطيه فلاناً -

قال - نعم الوقف باطل لا يجوز - ١)

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن لي أن أهب أصلها كلها بدالي - قال - نعم -

قلت وكذلك لو قال أعطيه من بدالي -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال أبطل وحوه الصدقة وأجعلها مطلقاً -

قال - نعم هذا كله باطل لا يجوز وهذا كله خلاف ما كانت عليه الوقوف

القديمة لأن الوقوف القديمة إنما هي على أن لا رجعة فيها وإذا قل صدقة موقوفة

على أن لي إبطالها فهذا عندى متناقض (لأن معنى الوقف عند الناس هو الذي

يوقف (٢) أبداً وإذا قال على أن لي إبطالها فهذا متناقض - ٣) - ليس بوقف -

قلت - أرايت رجلاً قال أرضى صدقة موقوفة شهراً -

قال - الوقف صحيح جائز وهي موقوفة أبداً -

قلت - وكذلك لو قال يوماً -

قال - نعم -

قلت - فإذا مضى ذلك اليوم -

قال - فهي وقف أبداً في ذلك اليوم وبعده أبداً -

قلت - ارأيت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله ابدا شهرا فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لما قال موقوفة شهرا فلم يشترط بعد الشهر فيها شيئا فلها لم يشترط ذلك كانت موقوفة ابدا وهذا بمنزلة قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك واذا مات فلان كانت للساكنين وهي موقوفة ابدا واما اذا قال صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة فالوقف باطل لا يجوز لانه شرط الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضى الوقت فاذا لم يشترط الرجعة فيه فكأنه قال صدقة موقوفة ومكت كذلك لو قال اشهدوا اني قد جعلت اليوم ارضى صدقة موقوفة ان هذا جائز وهي وقف بهذا وكذلك لو قال ارضى اليوم صدقة موقوفة هذه السنة -

قال - الوقف جائز وهي موقوفة ابدا -

قلت - فان قال اذا مضت هذه السنة فهي مطلقة -

قال الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة سنة -

قال - الوقف صحيح جائز وهي موقوفة ابدا -

قلت - وان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل -

قال - فهو كما شرط -

قلت - فان قال ارضى موقوفة على فلان بعد وفاتي سنة ولم يزد على ذلك -

قال - فالارض موقوفة على فلان بعد وفاته سنة واحدة فاذا مضت رجعت الى الورثة -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه لم يقل صدقة مع قوله موقوفة فلها لم يقل ذلك فانما اوصى ان يوقف

على فلان سنة ولم يتصدق منها بشىء غير ذلك فاذا مضت السنة رجعت الى الورثة ومن حجتنا على من قال اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فلان حياته فان قال هو جائز فاذا مات فلان كانت للفقراء والمساكين قيل له قد تركت قولك افصل لنا بين قوله صدقة موقوفة على فلان حياته وبين قوله على فلان سنة وهذا عندنا سواء والوقف جائز -

قلت - ارأيت رجلا قال اذا جاء غد فارضى صدقة موقوفة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان هذا وقف على غاية (ولا يكون وقف على غاية -) ولانه لم يزل ملكه عنه يوم وقف الوقف ولم يثبت الوقف فيها واذا كان كذلك كان الوقف باطلا لا يجوز الا ترى ان له ان يبيع الارض في يومه ذلك فيبطل ما جعل فيها -

قلت - وكذلك لو قال ان دخلت الدار فارضى صدقة موقوفة فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك كل يمين حلف عليها فهي على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - اذا قال اذا جاء غد فارضى هذه صدقة او قال اذا دخلت الدار فارضى صدقة -

قال - هذا كله جائز وهذا بمنزلة النذور والنذر على غاية جائز والوقف لا يكون لابتناء يزول ملك الواقف عنه بالاشهاد واما النذر فلا يزول ملك المتصدق به حتى يتصدق به لله تعالى وهذا مخالف للوقف وانما شبهه (٣) الوقف عندنا رجل قال اذا جاء غد فالديك (٤) عليك صدقة وسلم اليه فالصدقة باطلة لانها على غاية والوقف والهبة والصدقة على غاية لا يجوز من ذلك شىء -

قلت - وكذلك اذا قال ان فعلت كذا وكذا فارضى صدقة موقوفة -

(١) سقط من المدينة (٢) له - سقط قال (٣) صرف - يشبه (٤) صف - فالعبد -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - فيجعلها صدقة ليست بموقوفة -

قال - لا -

قلت - ولم لا تجعلها صدقة بقوله صدقة ويطل قوله موقوفة -

قال - لانه بقوله موقوفة قد اخرجها من ان تكون نذرا فلها خرجت من ان

تكون نذرا كان قوله صدقة باطلا ولا يشبه الذي يقول ان فعلت كذا وكذا

فارضى صدقة -

قال - هذا عندنا كالتنذر وهذا جائز لانه لم يصف مع قوله صدقة بشيء فيعلم انه

اراد غير التنذر -

قلت - ارايت لو قال ارضى صدقة موقوفة هذه السنة فاذا انقضت هذه السنة

فهى سنة مطلقة ثم هى بعد ذلك صدقة موقوفة -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة سنة وسنة لا -

قال - نعم الوقف باطل لا يجوز لانه قد شرط ابطالها -

قلت - وكذلك لو قال (صدقة موقوفة على ان لى (ان ابيع - ١) اصلها -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك صدقة - ٢) موقوفة على ان لى ان ابيع واتصدق بثمانها -

قال - الوقف باطل -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه اذا باعها بطل الوقف وليس له بدل فكأنه شرط ابطال الوقف اذا

بداله فالوقف باطل -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على انه بالخيار شهرا او قال يوما -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز ذلك -

(قال - ١) لان اصل الوقف كان باطلا ولا يجوز الا بالاستعلاء (٢) -

قلت - فان قال قد ابطلت خيارى وجعلتها صدقة موقوفة -

قال - هذا جائز وكأنه جعلها الساعة وما قبل ذلك كان باطلا -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة ان شئت فقال قد شئت -

فان (٣) الوقف باطل لا يجوز وهذا عندنا بمنزلة رجل قال وهبت عبدى لفلان

ان شئت ثم قال قد شئت فالحبة باطلة لا تجوز وان كانت في يدى فلان يوم

وهبها له -

قلت - وكذلك ان قال ان احببت او هزيت او رخصيت -

قال - الوقف في هذا كله اجمع باطل ولا يكون الوقف الا بتاتا لامتنوية في اصله -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان فلانا بالخيار فيها -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك ولم يشترط لنفسه منها شيئا -

قال - لانه لم يبيها ولان اشتراط الخيار لغيره اشتراط منه لنفسه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على ان فلان بن فلان ان يطلها -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال على ان لورثتى ان يطلوها كما بداهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال ان يبيعوها ويأكلوا منها -

قال - نعم هذا كله سواء باطل لا يجوز -

قلت - ارأيت رجلا قال ان اشتريت هذه الارض فهي صدقة موقوفة -

(قال - لا تكون وقف ولا يجوز ذلك وكذلك ان قال اذا ملكتها فهي صدقة

موقوفة - ٤) فملكها -

قال - لا تكون وقفا ولا يجوز ذلك وهذا الباب الاول سواء -

(١) زيادة من - صف (٢) كذا وفي صف - بالاستقبال (٣) لعله قال

(٤) زيادة من صف -

قلت - فان قال ان كانت في ملكي نهى صدقة موقوفة -

قال - ان كانت يوم قال هذا القول في ملكه نهى صدقة موقوفة ولا لالوقف باطل -

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا لغيره وتعالى وجوه سماها (١) ثم ملك تلك الارض بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - لم -

قال - بمنزلة من وهب مالا يملك ثم ملكه بعد فلا يجوز الهبة فيه فكذلك الوقف -

قلت - ارأيت اذا قال صدقة موقوفة على انه اذا مضت (٢) سنة على ان يبطلها -

قال - الوقف باطل لا يجوز واصل هذا عندنا ان كان وقفه رجل واشترط ابطاله ان الوقف باطل لا يجوز لانه لم يزل ملكه عنه اذا كان له الخيار وانه لم يثبت الوقف -

قلت - ارأيت رجلا جعل داره مسجدا لله على ان له ان يبطلها متى بداله -

قال - لا تكون مسجدا على ما جعلها عليه ولا يكون له ابطاله لان شرطه في ابطاله المسجد لا يجوز -

قلت - من اين اترق الوقف والمسجد -

قال - هما مفرقان ألا ترى ان رجلا وقف ارضا على قوم بأعيانهم لم يكن لغيرهم ولو جعل داره مسجد القوم بأعيانهم كان لغيرهم ان يصلي فيه ألا ترى ان شرطه فيمن يصلي في المسجد باطل لا يجوز وشرطه فيما يعطى من غلة الوقف جائز فلما كان شرطه في الغلة في الوقف جائزا كان شرطه في اصل الوقف جائزا والوقف اذا كان شرطه في منفعة المسجد ومن جعلها له باطلا لا يجوز فكذلك شرطه في اصل المسجد -

(١) صف - مساة (٢) من هنا سقطت ورقة من صف -

قلت - ارأيت رجلا وقف ارضا لتبنيه على وجوه سهاها معلومة فبلغ صاحب الارض فاجاز ذلك الوقف (١) -

باب الرجل يقف ارضه على ان له ان يبيعها

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لي ان ابيعها واشترى بشئها ارضا تكون موقوفة لله ابدا على مثل ما وصفت لهذه الارض - قال - الوقف جائز والشرط جائز وله ان يبيعها ويستبدل بها - قلت - ولم احرز ذلك -

قال - لانه وقف وقفا موبدا لامثنوية فيه فهو جائز وقال ابو خالد ان وقف جائز والشرط باطل في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف من امور الناس وشرطهم ولانه لم يشترط ابطال الوقف وكل شيء في الوقف لا يبطل اصله فالوقف فيه جائز والشرط جائز لا ترى ان رجلا لو استهلك ارضا موقوفة حتى لا يقدر على ردعا حكمت عليه بقيمتها فاشترى بها ارضا فجعلتها صدقة موقوفة على مثل ما كانت عليه الارض المستهلكة وجعلت هذه يد لك الوقف فاذا اشترط البيع جوزت ذلك وجعلت له ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - ارأيت ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ارأيت لو قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان ابيعها فليبدلني من قليل او كثير -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لاني لو جوزت ذلك كان له ان يبيعها بما لا يجوز ان يشتري به عقدة فتوقف فاذا كان ذلك كذلك فكأنه اشترط ابطال الوقف -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على ان ابيعها واستبدل بها -

قال - فهذا جائز وهو على ما اشترط -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على أن لى أن ابيعها واشترى بها ارضا ولم يزد على ذلك -

قال - اما فى القياس فالوقف باطل حتى يقول فتكون بدلها او يقول ارضا اقها على شروطها او يتكلم بكلام يستدل به على البديل واما فى الاستحسان فهذا جائز وتكون الارض بدلها -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على أن لى أن استبدل بها ارضا أله أنه يستبدل بها دارا -

قال - ليس له ذلك -

قلت - فان قال (١) استبدل بها ارضا -

قال - لا -

قلت - فان قال على أن استبدل بها عقدة -

قال - فله أن يستبدل بها ويشتري بها ما بداله من الدور والارضين -

قلت - فان قال على أن اشترى بها ارضا (أله أن يشتري بها ارضا - ٢) من ارض الخراج -

قال - نعم -

قلت - فان قال على أن اشترى بها ارضا من ارض البصرة أله أن يشتري بها من غير ارض البصرة -

قال - لا -

قلت - فان قال على أن استبدل بها أله أن يشتري بها ارضا من ارض الحوز -

قال - لا لان الوقف فى الحوز لا يجوز لان الملك لغيرهم وانما هو اكاد (٣) فيها -

قلت - ارايت اذا قال صدقة موقوفة على أن لى أن ابيعها لا يستبدل (٤) بها -

قال - هذا جائز -

(١) هذا آخر الورقة الساقطة من صف (٢) زيادة من صف (٣) اجاز

قلت

(٤) كذا وانظروا لاسم

قلت - فان باعها بشمن اقل مما يتنا بن (الناس ١ -) فيه -

قال - فالبيع باطل لا يجوز والوقف جائز -

قلت - فان باعها بما يتنا بن الناس فيه -

قال - فالبيع جائز -

قلت - فان باعها بعرض من العروض (قال فالبيع جائز على قياس قول ابي حنيفة -

قلت - فان باعها - ٢) واشترى بقيمتها ارضا تكون وقف على ما كانت عليه

الارض الاولى -

قال - نعم -

قلت - فله ان يبيع هذه الارض الثانية ويستبدل بها -

قال - لا يكون له ذلك الا ان يشترط -

قلت - فان قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان ابيعها واستبدل بها فباعها

وقبض الثمن فضاع في يده -

قال - فلا ضمان عليه والقول قوله مع يمينه وقد بطل الوقف -

قلت - فاذا كان لم يشترط البيع قد يبطل الوقف لم تجز هذا الشرط وتجز هذا

الوقف وقد يكون من (٣) هذا الشرط ابطال الوقف وقد قلت كل وقف فيه

شرط يبطل اصله فالوقف باطل والشرط في البيع قد يكون فيه ابطال الاصل

قال لا يشبه هذا الشرط يكون في عقد الوقف وانما ضياع الثمن بمنزلة رجل

وقف ارضا فغلب عليها الماء فتعطلت والوقف كان فيها جائزا فتعطلت (٤) وذهبت

وكذلك الثمن اذا ضاع فان الوقف جائز (٥) فلما بيعت وضاع الثمن يبطل الوقف

واستهلك -

قلت - ارايت رجلا قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان استبدل

بها فباعها وقبض الثمن (فضاع ١) وعلى ذلك يسه ان الوقف كان جائزا -

قال - نعم الا ترى لو ان رجلا لو استهلك وقفه حكم عليه بقيمته فأخذت من يده

(١) - زيادة من صف (٢) زيادة من صف - (٣) صف - في (٤) ر - فبطلت

(٥) صف - كان الوقف جائزا -

قضاعت القيمة ان الوقت باطل فكذلك قبض الثمن -
قلت - ارأيت الذي باع الارض وقبض الثمن ان مات قبل ان يقول شيئا -
قال - فالثمن دين في ماله وكذلك لو قبض الثمن واستهلك فهو (عليه -) دين
لوقت وكذا الثمن على المشتري -

قال - نعم -

قلت - ارأيت ان باع الوقت للاستبدال فوهب الثمن للمشتري قبل ان يقبضه -
قال - فالحبة جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو ضامن لثمن يشتري به ارضا
فتوقف واما في قول أبي يوسف رحمه الله فالحبة باطلة والثمن دين على المشتري
على حاله -

قلت - ارأيت ان قبض ثم وهبه بعد ذلك -

قال - فالحبة باطلة لا تجوز ويرد الثمن فيشتري به ارضا فتكون وقفا -
قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لي ان يبيعها فاستبدل
بها فباعها بعرض من العروض -

قال - فله ان يبيع ذلك للعرض ويقبض ثمنه فيشتري به عقدة فيقفها وهذا على
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله واما على قول أبي يوسف رحمه الله وقولنا فليس
له ان يبيعها الا بالدنانير والدراهم او ارضا تكون بسبيلها -

قلت - ارأيت ان باعها بدنانير او دراهم فاشتري بها عرضا من العروض -
قال - فالشراء جائز عليه وهو له خاصة وهو ضامن لمثل الثمن الا أن يوجد الثمن
بعينه فيل خذ -

قلت - وكذلك لو باعها بعرض ثم باع ذلك العرض بدنانير او دراهم قال فليس
له ان يشتري بهذه الدنانير والدراهم الا عقدة تكون وقفا وان اشترى بها غير ذلك
كان المشتري ضامنا لمثل الثمن -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابدا ولم يشترط ان يبيعها له ان
يبيعها ويستبدل بها ما هو خير منها -

قال - لا يكون له ذلك إلا أن يكون بشرط (١) البيع والأفليس له أن يبيع -
قلت - ولم لا يجوز له ذلك وهو خير للوقف -

قال - لأن الوقف لا يطلب به التجارة ولا تطلب به الأرباح وإنما سميت وقفاً
لأنها تبقى لا تباع وإنما جوزت ذلك إذا اشترط في عقدة الوقف على أمور الناس
ولأن الواقف إنما وقف على مثل ذلك ولو جاز له بيع الوقف بغير شرط كان في
أصله كان له أن يبيع ما استبدل بالوقف فيكون الوقف يباع في كل يوم وليس
هكذا الوقف -

قلت - أرايت أن كانت الأرض الموقوفة سبخة لا يتنعج بها -

قال - وإن كان سبخة لا يتنعج بها فليس له أن يبيعها إلا أن يشترط ذلك -
قلت - فلم جوزت له أن يبيعها فيها -

قال - لأن له أن يشتري بثمانها أرضاً بدلاً فلا قاله فيها بمنزلة شرائه لها بعد
ما يبيعها (٢) فإذا اشترط أن يبيعها (ويستبدل ببيعها ثم أقال فيها أنه أن يبيعها - ٣)
بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنها عادت على غير الملك الأول فإذا عادت على غير الملك الأول فكأنه
باع الوقف واشترى بثمانه أرضاً فوقها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشترط
بيع البديل -

قلت - فلوردت عليه ببيع بعد البيع بقضاء قاض قبل القبض أو بعده -

قال - فله أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الأول -

قلت - فلوردت عليه ببيع بغير قضاء قاض -

قال - فليس له أن يبيعها ويستبدل بها (لأنها - ٣) بمنزلة الأقاله (ولم تعد - ٣)
على الملك الأول -

قلت - أرايت لو باعها على أن المشتري بالخيار أو البائع بالخيار فأبطل الذي له الخيار

(١) مدنية - شرط (٢) لعله سقط قلت (٣) زيادة من صف -

البيع -

قال - فقد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة وكذلك لوردت عليه بخيار
الروية بقضاء قاض (او بغير قضاء قاض - ١)

قال - نعم قد عادت على الملك الاول وله ان يبيعها -

قلت - ارأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على شرط الاستبدال بها -

قال - فهو جائز (٢) فان باعها واشترى بثلثها ارضا فوقها ثم ردت اليه الارض
الاولى بعيب بقضاء قاض - !

قال - فقد عادت الى الوقف واما الارض التي اشتراها ووقفها فهي للواقف يصنع
بها ما بدا له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلا لو اوجب بدنة قضاء (٣) من شيء عليه واجب فضاحت
قابلهما ثم وجد الاول كانت البدنة هي الاولى وكان له ان يصنع بالثانية ما بدا له
وكذلك الوقف هي الارض المردودة واما الثانية فهي لرب الارض يصنع بها
ما بدا له -

قلت - ارأيت رجلا وصى وقال بيعوا عبيدي هذا فاشتر وا بثلثه نسمة فاعتقوها
حتى تم اعتقها عن الميت ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فرده على الورثة بقضاء قاض -
قال - يبيع الوصي العبد المرد ودان كان الثمن الثاني مثل الثمن الاول فالعتق عن
الميت وان كان الثمن الثاني اقل من الثمن الاول او اكثر كان العتق عن الوصي -
قلت - من اين اختلف هذا والوقف الذي وصفت -

قال - هما مختلفان العتق استهلاك فاذا استهلك العبد جعلت العتق عن الوصي
الذي استهلكه واما الوقف فليس باستهلاك ألا ترى لو ان رجلا اعتق عبدا له في
مرضه لاول له غيره وعليه دين كثير ان العتق جائز ولا يرد رقيقا يسرى في قيمته

(١) زيادة من المدنية (٢) لعله سقط قلت (٣) ر - قضى - مدنية - قضى -

للغراء

(١٢)

قترءاء ولو وقف ارضاه في مرضه وعليه دين كثير كان الوقف باطلا لا يجوز
وبيعت للفرساء وكذلك لو ان رجلا مات وله عبد قيمته الف درهم وعليه
تسعمائة (١) درهم فاعتق الوارث ان العتق جائز ولو كان بدل العبد ارضا فوقها
الوارث بيعها في الدين وابطلت الوقف واما العبد فلا يبعه بعد العتق لانه استهلك
وكذلك لو ان رجلا وصى بنسمة تعتق عنه فاعتقها الوصى عنه ثم خلف (٢) اليه
دين كثير يستغرق ماله كان العتق عن الوصى ولو كان هذا في وقف ابطلت الوقف -
قلت - ارايت رجلا له ارضى صدقة موقوفة على ان يبيعها واستبدل بها قباها
ثم استبدل بها ثم استحققت الارض الاولى -

قال - القياس عندى ان تكون هذه الارض التى وقفها وقفا ويضمن الواقف
التن الاول واما في الاستحسان فلا تكون وقفا لانه انما جعلها بدلا من ارض
لم تكن وقفا فلا تكون وقفا -

قلت - ارايت رجلا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان يبيعها واستبدل
بشيء فلم يبيعها حتى مات الذى اوصى اليه (٣) ان يبيعها ويستبدل بتمنها -
قال - لا يكون له وانما هذا شرط له خاصة -

قلت - ارايت ان شرط ذلك لوصيه من بعده -

قال - فلو صبه ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - ارايت ان شرط ان لكل من ولى هذا الوقف الاستبدال بها -

قال - فالشرط جائز (ولهم الاستبدال به -

قلت - ارايت اذا وقف ارضاه وقفا صححها جائزا على ان لرجل آخر سواء
الاستبدال بها -

قال - فالشرط جائز - (٤) ولو اوقف ان يبيعها ويستبدل بها -

قلت - وللرجل الذى شرط (٥) له الاستبدال بها -

قال - نعم اذا شرط (٥) الاستبدال بها لرجل كان ذلك حائزا وله من الشرط

(١) صف - سبعة (٢) صف - لحق (٣) صف - له (٤) زيادة من صف

(٥) صف - اشترط -

احكام الوقف ٤٨ لحلل الراى

مثل ما شرط لذلك الرجل لانه كالوكيل فما كان فوكيل ان يفعله فله موكل ان يفعله -

قلت - ارايت ان قال هذا الواقف لرجل الذى شرط له الاستبدال بالوقف قد اخرجك مما جعلت اليك من البيع -

قال - فهو يخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذا الصدقة بعد ذلك لانه كان وكيل الواقف في البيع واذا اخرجته من الوكالة بطل ما كان له من ذلك -

قلت - ارايت ان مات الواقف قبل ان يبيع هذا الوكيل هذا الواقف فليس له ان يبيع الوقف بعد موت الواقف -

قال - نعم -

قلت - ولم -

قال - لانه كان وكيل الواقف في البيع فاذا مات الواقف بطلت الوكالة الا ترى لو ان رجلا وقف ارضاه على ان ولايتها الى فلان مات الواقف لم يكن لفلان ان يبيعها الا ان يشترط الولاية بعد وفاته -

قلت - ارايت اذا اشترط الواقف الاستبدال لرجل فباع الواقف الارض ثم باعها الرجل -

قال - فيع الواقف اولى من بيع الرجل -

قلت - وكذلك لو باعها الرجل الذى شرط له الاستبدال ثم باعها الواقف -

قال - يبيع الرجل جائز ويبيع الواقف باطل -

(١) وانما تنظر الى اول البيعين فتجيز ايها كان قبل الآخر وتبطل الآخر -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان وقع البيعان جميعا (معا - ٢) او كان احدهما قبل الآخر ولا يندري ايها اولا -

(٣) فكل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء اخذ النصف من الارض بنصف الثمن الذى اشترى به الارض وان شاء قضى البيع -

احكام الوقف ٩٩ لعل الرأى

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى الاستبدال بها فله ان يشتري بها ما بدا له من العقد -

قال - نعم بعد ان يكون قيمة ما اشترى قدر الثمن او نقصان بقدر ما يتخاين الناس به - قلت - فيشترى ذلك فيما بدا له من البلاد -

قال - نعم -

(١) ويشترى به قطعة او قطعتين -

قال - نعم -

قلت - ويشترى به دارا او ارضا -

قال - نعم لانه شرط البذل ولم يسمى شىء البذل قال فكل ما اشترى بثمنها فهو بدل -

قلت - أ رأيت ان اشترط بيعها والاستبدال بها فباعها واشترى بثمنها ارضا ولم يشهد ان هذه الارض الثانية بدل الارض الاولى -

قال - فهي بدلها اشهد على ذلك ا ولم يشهد اذا علم انه اشترى بها ثمن الاول -

قلت - أ رأيت اذا اشترط ان يبيع الوقف ويستبدل به وان يستبدل بما استبدل به -

قال - هذا كله جائز وله ان يستبدل بما استبدل -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا واعتقه -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك كل عرض ذكره سوى العقد الارض والادار -

قال - نعم -

قلت - فان قال على ان استبدل بهذا الوقف ولم يزد على ذلك -

قال - استحسن ان جعل ذلك على العقد خاصة -

قلت - أ رأيت رجلا جعل داره مسجدا لله على ان له ان يبيعه فيستبدل به -

قال - المسجد جائز والشرط باطل ولا يكون له بيعه -

قلت - ولم قلت ذلك وقرت بين هذا وبين الوقف -

قال - لان الوقف انما يراد منه الغلة فاذا كانت الغلة المراد منه فاشترط بيعه للاستبدال به جوزت ذلك ولان المسجد لا يراد ذلك منه وانما يراد منه الصلاة فيه والصلاة فيه وفي غيره سواء فلا يجوز له ويجوز تحويل الغلة اذا اشترط ذلك لان الغلة تكون اجود من غلة وليس المساجد هكذا ولا يراد ذلك منها والارضين والدور يراد ذلك منها -

قلت - ارأيت رجلا جعل ارضه صدقة وقوفة على ان له الاستبدال بها فوهبها -

قال - لا يجوز ذلك -

قلت - ارأيت ان آجرها -

قال - الاجارة جائزة اذا (كان - ١) ذلك احظ للوقوفة عليهم -

قلت - ارأيت اذا اشترط الواقف بيع هذه الارض الوقف للواقف ولرجل آخر للرجل ان يبيع هذا الوقف -

قال - لا يجوز له بيع ذلك لانه غير شرطه (٢) له ولنفسه فليس له ان يبيع ذلك دون الواقف -

قلت - فلو واقف بيع ذلك دون الذى شرط له البيع -

قال - نعم الا ترى ان الذى شرط له البيع انما هو وكيل للواقف فلو واقف ان يتفرد بالبيع دونه -

قلت - ارأيت ان شرط الواقف بيع هذا الوقف لاصيائه من بعده البعضهم

الاستبدال بما (٣) دون بعضهم -

قال - لا يكون لهم ذلك الا ان يجمعوا جميعا على الاستبدال بها -

قلت - ارأيت اذا اشترط في الوصية الاستبدال بها بعرض ألوصى ان يوصى بذلك -

(١) زيادة من صف (٢) كذا وفي شرطه وفي صف - غير طيبة (٣) كذا -

قال - ليس له ذلك -

قلت - فالوصى ان يوكل بذلك -

قال - نعم -

قلت - فمن اين فرقت بينهما قلت ليس للوصى ان يوصى بالبيع وله ان يوكل بالبيع -

قال - لان بيع الوكيل بمنزلة بيعه لانه امره واما اوصيه فليس له ذلك انما شرط له خاصة فليس يكون ذلك لمن بعده واما الوكالة فالوكيل والوصى سواء -

باب الولاية في الوقف

قلت - رأيت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة ابدا ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره -

قال - الولاية للواقف والوقف جائز والولاية للواقف شرط ذلك او لم يشترطه ، وقد قال اقوام ان الوقف جائز وليس للواقف فيه ولاية الا ان يشترط ذلك فان شرط (١) الولاية كانت له الولاية وان لم يشترط لم يكن له ولاية ومن حجتنا على من قال بهذا القول الزكاة التي فرضها الله على عباده ان ولاية قسمة ذلك الى رب المال الذي وجبت عليه وكذلك ولاية الصدقة لمن تصدق بها كما ان الزكاة الى من وجبت عليه ويقال لمن خالفنا في ذلك ، اتقول في رجل اوصى بارض له ان توقف بعد وفاته واوصى الى رجل أيكون (٢) لوصيه ولاية هذا الوقف فان قال نعم فقد ترك قوله لان الوقف انما صار وقفا بعد وفاة الميت وليس للواقف شرط في ولايته واذا كان لوصيه ان يلى ذلك ولم يشترط الواقف ولاية ذلك لوصيه (٣) فهو احرى ان يكون له ولاية الوقف اذا وقف في صحته -

قلت - فمن وقف وقفا اشترط ولايته لنفسه او لم يشترطها فهو فيه سواء والولاية للواقف -

(١) صف - اشترط (٢) صف - ان يكون (٣) صف - الى وصيه -

قال - نعم -

قلت - أرأيت أن أوقف أرضاً على الفقراء والمساكين فكان الواقف غير مأمون على الوقف ولا موضع لذلك قال ينبغي للقاضي أن ينزعها ويوليها غيره -

قلت - وسواء شرط ولايتها لنفسه أو لم يشترط ذلك قال نعم هما سواء إذا كان غير مأمون - (١) انتزعت من يده -

قلت - ولم ذلك -

قال - لأن ملكه قد زال عنها وصار كالحافظ لها للمساكين فإذا كان غير مأمون على حق المساكين انتزعها منه الأثرى أن رجلاً أو وصى إلى رجل وهو غير مأمون (أى - ٢) انتزع منه المال لأن المال قد صار لغيره ولا يجوز أن يوليّه من ليس بمأمون -

قلت - أرأيت إذا وقفها وشرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو لقاض أن يدخل عليه في ذلك وكان غير موضع لولايتها -

قال - الشرط في هذا باطل لأن ملكه قد زال عن الوقف وهو غير مأمون على حق المساكين فينزع منه القاضي ذلك ويوليّه غيره الأثرى (لو - ٢) أن رجلاً أوقف أرضاً له على قوم معلومين واشترط ولايتها إليه وأنه ليس لأحد إخراجها منها فأبى أن يعطيهم حقهم منها أجبرته على إعطائهم وكذلك لو لم يعمرها أجبرته على عمارتها فإن اتهمته في العبارة أو قال ضاعت وهو متهم فيها انتزعتها من يده - قلت - أرأيت إذا جعل أرضه صدقة موقوفة وشرط ولايتها لنفسه أو لم يشترطها فله أن يوصى بولايتها (٣) -

قال - نعم (يوصى إلى من أحب شرط ذلك أو لم يشترط له -

قلت - فلو صبه أن يوصى بذلك -

قال - نعم - (٤) -

قلت - وسواء شرط الواقف ذلك أو لم يشترطه وهذا قياس قول أبي حنيفة

(١) ليس في ر (٢) زيادة من صف (٣) د - بذلك (٤) ليس في د -

وابى يوسف رحمه الله -

قلت - أ رأيت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة فى محبته ثم مات ولم يوص الى احد -

قال - فلقاضى ان يوليها من يثق به -

قلت - فان كان الواقف وقفها فى محبته ثم قال لرجل عند وفاته انت وصى ولم يزد على ذلك أ يكون له ولاية هذه الصدقة -

قال - نعم وهو وصى فى كل وقف له وفيما كان فى يده من الوقف (١) وفى ماله وولده اذا قال انت وصى ولم يزد على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان اوصى اليه فى وقف (٢) خاصة -

قال - فهو وصى فى الوقوف خاصة على قولنا وقول ابى يوسف وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله هو وصى فى الاشياء كلها -

قلت - أ رأيت ان اوصى الى رجل فى الوقوف (٣) واوصى الى آخر فى ولده -

قال - فكل واحد منهما وصى فيما اوصى اليه خاصة دون صاحبه -

قلت - وكذلك لو كانت له ارضون قد اوقفها فاوصى فى كل واحدة منها الى رجل -

قال - نعم يكون كل رجل منهم وصيا فى الارض التى اوصى اليه خاصة دون الارضين الباقية -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان ولايتها الى فلان بن فلان -

قال - الوقف جائز والولاية لفلان -

قلت - فالواقف ان يابىها دون فلان الذى شرط له الولاية -

قال - نعم -

قلت - فله انحراج الذى شرط له الولاية من ولاية هذه الصدقة -

قال - نعم له انحراجه منها وانما هو بمنزلة الوكيل له فله ان يخرجها منها كما بداله -

قلت - فان مات الواقف أ يكون لهذا الرجل ولاية من بعد وفاة الواقف -

(١) صرف - الوقوف (٢) ر - الوقف (٣) صرف - الوقف

قال - لا وقد بطل ما جعل اليه منها لانه كالوكيل للواقف فلها مات الواقف بطلت وكالته -

قلت - فاذا كان شرط الواقف ان يليها هذا الرجل في حياة الواقف وبعد وفاته (١) فالوصية صحيحة في الحياة وبعد الوفاة اما في الحياة فهو كالوكيل واما بعد الوفاة فهو كالوصي بقول الواقف وبعد وفاتي فهذه منه وصية اليه في ولايتها -

(٢) قلت - ارايت اذا وقفها على ان لقلان ولايتها في حياته وبعد وفاته على انه ليس له انراجعه من ذلك -

قال - الوقف جائز والولاية لقلان في حياته وبعد وفاته وللواقف انراجعه والشرط الذي شرط له انه ليس له انراجعه باطل لا يجوز ألا ترى ان رجلا لو قال قد جعلت فلانا خيري (٣) في حياتي ووصيى بعد وفاتي على انه ليس لي انراجعه ان له انراجعه وهذا الشرط باطل لا يجوز وكذلك الشرط في الوقف - قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لقلان ولايتها في حياتي وبعد وفاتي تم اوصى بعد ذلك الى رجل -

قال - فالوصي الثاني ان يلى ذلك الوقف مع الذي شرط له ولاية الوقف جميعا كالوصية من الميت في ولاية الوقف -

قلت - ارايت ووقف ارضين له كل ارض منها على رجل معلوم واوصى الى كل رجل منهم فيما وقف عليه ثم حضرته الوفاة بعد ذلك فالوصى الى رجل - قال - لهذا الوصى ان يشارك كل واحد منهم في ولاية الارض التي وقفها عليه لانه صار وصيا للميت في جميع الوقف -

قلت - فان اراد احد من هؤلاء ان يتولى مع صاحبه وقفه - قال - لا يكون له ذلك ولهذا الوصى ان يلى مع كل واحد منهم الوقف الذي به اليه -

(١) لعله سقط قال وانه اعلم - ح (٢) من هنا محو في صف (٣) في المدنية بتغير تقط وفي ر - جبري -

قلت - أرايت ان كان اوصى الى هذا الرجل فى شىء بعينه -
قال - فلا يكون له من ولاية الوقف شىء وله ولاية ما اوصى به اليه خاصة
دون ماسوى ذلك -

قلت - ان كان هذا الواقف اوصى الى كل واحد من هؤلاء الموقوفة عليهم
هذه الارضين فى الارض التى وقفها عليه ثم حضرته الوفاة فقال قد اوصيت الى
فلان ورجعت عن كل وصية لى -

قال - فقد ابطال ما اوصى به الى هؤلاء وصارت ولاية (هذا - ١) الوقف
الى هذا الرجل -

قلت - فان قال قدرجت عما اوصيت به ولم يوص الى احد -
قال - ينبغى للقاضى ان يولى هذا الوقف من يحق به وقد بطلت وصاية هؤلاء
الموقوفة عليهم هذه الارضين فيما اوصى إليهم بما اوقف عليهم -
قلت - أرايت رجلا وقف ارضاله على رجل واوصى اليه فيها وكان الموقوفة عليه
الارض ليس بما مون -

قال - يزعمها القاضى من يده ويوليها غيره -
قلت - ولم قلت ذلك وانما اخلة كلها له -

قال - لان الوقف مرجعه الى الساكنين فاذا كان من هو (٢) ليس بما مون عليه
لم يؤمن ان يخربه ولا يعمره ولا يرجع الى الساكنين بعده شىء منه او يبيع اصابه
فيحدث فيها حدثا لا يوصل اليه -

قلت - أرايت اذا وقف ارضاله (٣) واوصى الى رجلين ثم مات فلا أحدهما ان
على بيع غلات هذه الارضين دون الآخر -

قال - ليس له ذلك لان الميت لم يرض باحدهما دون الآخر وهذا قولنا وينبغى
على قياس قول أبى يوسف رحمه الله ان يكون لكل واحد منهما ذلك -

قلت - أرايت اذا وقف ارضاله واوصى الى رجلين ثم مات احدهما فلان أن

(١) زيادة من المدنية (٢) لعله سقط يده - (٣) الى هما انتهى المحقق فى صف -

يبع غلات هذا الوقف دون الآخر -

قال - ليس له ذلك لان الميت لم يرض باحدهما دون الآخر وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقولنا وينبئ على قياس قول أبى يوسف رحمه الله أن يكون لكل واحد منهما ان يليه دون الآخر ألا ترى أن ابا يوسف رحمه الله كان يقول اذا وصى رجل لرجلين فلكل واحد منهما أن يلى ماله ويقضى دينه وينفذ وصاياه دون الآخر وكذلك الوقف واما أبو حنيفة رحمه الله فكان يقول ليس لأحدهما ان يلى شيئاً من ذلك دون الآخر وهو قولنا -

قلت - أ رأيت اذا باع احد الوصيين الثمرة دون الآخر -

قال - فيبعه باطل لا يجوز -

قلت - أ رأيت ان اجاز الآخر ذلك -

قال - فهو جائز -

قلت - أ رأيت ان وكل احدهما صاحبه بولاية الوقف -

قال - فهو جائز وله ان يلى ذلك -

قلت - وكذلك لو وصى احدهما الى آخر كان للباقي منهما ان يلى هذا الوقف -

قال - نعم واما ما روى أبو يوسف (١) عن أبى حنيفة رحمه الله فليس له لان ابا يوسف رحمه الله ذكر أن ابا حنيفة رحمه الله كان يقول في رجل مات ووصى الى رجلين انه ليس لأحدهما ان يوصى بما وصى اليه الآخر لان الميت لم يرض برأى احدهما دون الآخر واما على قولنا فهو جائز -

قلت - أ رأيت اذا مات احد الرجلين الوصيين ووصى الى رجل -

قال - فالثانى ووصى الميت أن يتوليا هذا الوقف -

قلت - وليس لأحدهما ان يلى ذلك دون الآخر -

قال (لا - ٢) لان وصى الميت قد قام مقام الميت فيما كان اليه من ولاية هذا الوقف -

(١) مدينة - ما روى يوسف (٢) زيادة من - صف

(١) فليس لاحد منهم ان يتولى شيئا من ذلك دون الباقيين -

قال - نعم -

قلت - فكيف يكون مال هذا الواقف في ايديهم -

قال - يكون المصنف من ذلك في يدي وصي الميت ويكون المصنف الباقي من

هذا في يدي من اوصى الوصي المالك اليه -

قلت - ارايت اذا اوصى الواقف الى جماعة فكان بعضهم غير مأمون -

قال - فلقاضي أن يقيم بدله رجلا مأمونا وان رأى ان يولى ذلك من كان منهم

مأمونا فلا بأس بذلك -

قلت - ارايت اذا اوصى الواقف الى جماعة فمات بعضهم ولم يوص الى احد -

قال - فلقاضي أن يولى ذلك رجلا بدل المالك منهم -

قلت - وله ان يولى من بقي منهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو مات منهم جماعة -

قال - نعم -

قلت - وليس للباقيين منهم أن يشذوا من العتلات شيئا حتى يرموا ذلك الى

القاضي - (٢) فيقيم بدل المالك منهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو مات بعض اوصياء الاوصياء -

قال - نعم هذا كله على ما وصفت لك -

قلت - ارايت هذا الواقف اذا اوصى الى رجل في وقوفه وشرط انه ليس له

ان يوصى بذلك الى احد -

قال - فالشرط جائز والوصى أن على الوقف في حياته وليس له ان يوصى فيه -

قلت - فان شرط الواقف ان ولاية هذا الوقف الى رجل بعد الوصي -

قال - فالشرط جائز والولاية بعد الوصي الى من شرط الواقف ذلك له -

قلت - وكذلك لو شرط الواقف ولاية الوقف لرجل بعد ذلك -

قال - نعم -

قلت - رأيت اذا اوصى الواقف الى رجلين فأبى احدهما ان يدخل في الوصاية -

قال - فللقاضى ان يقيم بدله رجلا وان شاء اسند ذلك الى الآخر -

قلت - وكذلك لو اوصى الى جماعة فأبى بعضهم ان يقبل -

قال - نعم هو على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو اوصى الى رجل والى صبي -

قال - نعم يقيم القاضى بدل الصبي رجلا -

قلت - رأيت اذا اوصى الواقف الى افضل ولده في الوقف -

قال - فالوصية جائزة ويلها افضلهم ذكرا كان او انثى بعد ان يكون موضعا

لذلك -

قلت - رأيت ان لم يكن (فيهم - ١) افضلهم موضعا لولايتها -

قال - يوليها القاضى رجلا -

قلت - وكذلك لو اوصى الى الافضل فالافضل من ولده -

قال - نعم يلها الافضل فالافضل من ولده -

قلت - رأيت ان مات الافضل منهم -

قال - فولايتها الى الذى يليه في الفضل -

قلت - وكذلك لو مات الثانى -

قال - نعم -

قلت - رأيت ان ابى افضلهم ان يدخل في الولاية -

قال - القياس ان يدخل القاضى بدله رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية

الى الذى يليه في الفضل -

قلت - وكذلك لو مات الباقي -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قل لرضى صدقة موقوفة على ان يليها الافضل فالافضل من ولدى ونسلى -

قال - فهذا على ما شرط -

قلت - أ رأيت ان اختار القاضى افضلهم فولاه ذلك ثم انه صار غير موضع لولايتها -

قال - ينتزع القاضى ولايتها من يده وينظر الى افضل من يبقى بعد أن يكون موضعا لولايتها -

قلت - أ رأيت ان ولاها القاضى افضلهم ثم صار الاول بعد ذلك فاضلا وصار افضل من الباقيين الذى (١) ولاه القاضى -
قال - ترد ولايتها اليه اذا كان كذلك -

قلت - أ رأيت اذا قال يليها الافضل فالافضل من ولدى فولاه افضلهم ثم صار فيهم من هوا افضلهم -
قال - ترد ولايتها الى هذا القاضى الثانى اذا كان افضل من الاول -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال الافضل فالافضل فانما ابتنى فى كل وقت افضلهم وهو اولى بالولاية ألا ترى أن رجلا لو قال لرضى صدقة موقوفة على ان غلبت الى الاقر فالأقر من ولدى فكان فيهم فقير ليس فيهم من هوا قر منه فاعطيتها اياه ثم صار فيهم من هوا قر من الاول انى اعطيه الغلة وامنع الاول ، ألا ترى انه لو قال على أن ولايتها الى الافضل فالافضل عن يحضر البصرة فوليا من حضر البصرة ثم قدم بعد ذلك منهم من هو افضل منه انى ارد اليه ولايتها، وكذلك لو قال يليها الاكبر فالأكبر منهم بعد أن يكون موضعا لولايتها فوليا اكبرهم وافضلهم ديناً ثم صار من هوا أكبر مساو بين صلاحا انى ارد اليه ولايتها -

قلت - أ رأيت لو قال على ان ولايتها على الافضل فالافضل من ولدى فلم يكن فيهم احد موضعا لولايتها فولاه القاضى اجنبيا ثم صار فيهم من هو موضع لولايتها -

قال - ارد اليه ولاية هذه الصدقة واجعله اولى بولايتها وانما المعنى فى هذا كلاما كان فى ولده ونسله احد هو موضع لولايتها كانت الولاية اليه واذا لم يكن منهم احد موضعاً لولايتها صرفت عنهم حتى يكون فيهم من هو موضع لولايتها - قلت - أ رأيت اذا قال على ان ولايتها الى افضل من يتي من ولدى ثم قرأتى (١) فان لم يكن فى ولده احد موضعاً لولايتها (او كان الذى - ٢) من قرابته هو موضع للولاية صرفت اليه فاذا كان فى ولده احد موضعاً لولايتها ردت اليه - قلت - وكذلك لو كان شرط ذلك اولم بشرط -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدى ، وفيهم الصغير والكبير -

قال - يدخل القاضى مكان الصغير رجلاً وان شاء اقام الكبار مقامه -

قلت - أ رأيت لو اوصى فى وقفه الى صبي -

قال - القياس ان تكون وصيته باطلة ولكن أستحسن ان ابطالها ما دام صغيراً فاذا اكبر كانت الولاية اليه -

قلت - أ رأيت لو اوصى فى وقفه الى عبد فاعتق العبد -

قال - القياس والاستحسان ان الوصية جائزة -

قلت - فلم فرقت بين الصبي والعبد وانت تخرجهما جميعاً -

قال - ألا ترى ان العبد لو اقتد جوزت اقتاده ولو أن الصبي اقتد لم اجز اقتاده

ألا ترى ان فعل العبد يجوز عليه فى الرق وما كان منه (٣) لا يجوز فى الرق جاز بعد العتق وفعل الصبي لا يجوز عليه فى الصغير ولا فى الكبير فهما مفرقان -

قلت - وكذلك لو اوصى فى وقفه الى نصرانى -

قال - هو والعبد سواء ولا يشبه هذا عندى الصغير فى القياس -

قلت - أ رأيت ان اخرج القاضى العبد والمصرانى ثم أسلم واعتق العبد -

(١) لعله سقط - قال - ح (٢) ليس فى د - (٣) مدنية وصف - معه -

قال - فلا يهود لواحد منهما ولاية -

قلت - أ رأيت اذا اوصى فى وقفه الى من لم يخلق من ولده ونسله -

(قال - فالوصية جائزة ويولى الفاضى هذا الوقف رجلا حتى يخلق من ولده ونسله - ١) من يكون موضعا لولاية الوقف فاذا كان كذلك جعلت الولاية له وهذا استحسان -

قلت - أ رأيت اذا اوصى فى وقفه الى رجل غائب -

قال - يولى القاضى رجلا هذا الوقف حتى يقدم الغائب فاذا قدم الغائب كانت الولاية اليه -

قلت - أ رأيت اذا شرط الواقف ان ولاية هذه الصدقة الى عبده ومن بعد عبده الى زيد مات عبده واوصى الى رجل أ يكون للوصى ولاية مع زيد - قال - لا يجوز له ولاية مع زيد -

قلت - وكذلك لو قال على ان ولاية هذه الصدقة بعد وفاتى الى عبده حتى يقدم زيد فاذا قدم زيد (فهو وصى قال فهذا كله على ما شرط والولاية لعبده ما كان زيد غائبا فاذا قدم زيد - ٢) كانت الولاية اليه (٣) وقد قال اقوام انه اذا قدم زيد كان شريك عبده فى الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية اليه دون عبده وهذا القول عندنا ليس بشىء والقول عندنا القول الاول -

قلت - أ رأيت اذا قال على ان ولايتها الى عبده ما اقام بالبصرة -

قال - هو على ما قال والولاية اليه ما كان مقيما -

قلت - وكذلك لو قال الولاية الى امرأتى ما لم تزوج -

قال - نعم الولاية اليها ما لم تزوج فاذا تزوجت فلا ولاية اليها -

قلت - وسواء شرط ذلك او لم يشترط -

قال - نعم ألا ترى انه (لو - ٤) قال صدقتى لفلان ما كان قبرا فاستغنى انى لا اعطيه من الصدقة شيئا شرط ذلك الواقف او لم يشترطه -

(١) ليس فى ر (٢) ليس فى ر (٣) من هما محذوفى صف (٤) زيادة من المدينة

باب الشهادة في الوقف

قلت - أ رأيت رجلا شهد عليه شاهدان انه وقف ارضه ولم يحددها الشاهدان -
قال - الشهادة باطلة -

قلت - ولم -

قال - لانها لا يدريان ما شهدا به ولا يدري الحاكم ما يحكم به وهذا عندنا
كالمجهول وهو كالبيع -

قلت - أ رأيت ان حددا احدهما ولم يحددها الآخر -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وكذلك ان حددها بثلاثة حدود -

قال - فالشهادة جائزة في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله واما على قول
زفر فالشهادة باطلة -

(قلت أ رأيت اذا قال الشاهد ان شهد انه وقف ارضه وحددنا ونسيت الحدود -
قال - فالشهادة باطلة -) لا تجوز -

قلت - أ رأيت ان حددا احدهما باربعة حدود والآخر بثلاثة حدود -

قال - فالشهادة جائزة على قولنا وقول ابى حنيفة رحمه الله -

قلت - أ رأيت ان قال جميعا لم يحددها لنا ولكننا (٢) نعرف الحدود -

قال - الشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو قال جميعا لم يكن (له - ٣) بالبصرة الا تلك الارض -

قال - نعم وهذا والباب الاول سواء -

قلت - ولو قال اشهدنا في الارض وهو واقف فيها انه قد وقفها ولم يحددها -

قال - فالشهادة جائزة اذا كانا يعرفانها -

قلت - أ رأيت اذا شهدا على الحدود وقال لا نعرف الحدود -

قال - فالشهادة جائزة -

(١) زيادة من المدينة (٢) الى هنا انتهى المحرمون بصف (٣) زيادة من صف -

قلت - ويكلف المدعى الوقف شاهدين على معرفة الحدود -

قال - نعم -

قلت - رأيت الشهادة على الشهادة في الوقف أن يجوز -

قال - نعم -

قلت - وكذلك شهادة النساء مع الرجال -

قال - نعم -

قلت - رأيت إذا اختلف الشاهد أن قال أحدهما وقف أرضه التي بمكان كذا

وقال الآخر بمكان كذا لموضع آخر -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو حد كل واحد منها الأرض التي شهد بها -

قال - نعم - الشهادة باطلة حتى يشهد على كل الأرض رجلان -

قلت - رأيت لو اجتمع على حدود أحدهما وقال الآخر وقف هذه (الأرض - ١)

معه -

قال - يجوز ما اجتمع عليه ويطل الأرض الأخرى -

قلت - وكذلك لو قال أحدهما وقف نصف هذه الأرض قال الآخر وقف كلها -

قال - نعم يجوز النصف منها ويطل النصف الآخر -

قلت - وكذلك لو سمى أحدهما سها ما وسمى الآخر سها ما أكثر منها أو قل -

قال - نعم يجوز (ما اجتمع - ١) عليه من ذلك ويطل ما اختلفا فيه -

قلت - رأيت لو قال أحدهما وقف أرضه يوم الجمعة وقال الآخر وقفها يوم

الخميس -

قال - الشهادة جائزة -

قلت - وكذلك إن قال وقف أرضه بالكوفة وقال الآخر وقفها بالبصرة -

(قال - ٢) فالشهادة جائزة وليس يفسد الشهادة عندنا في هذا الوقف اختلاف

الشهود في الاوقات ولا في الامكنة -

قلت - أ رأيت اذا شهد احدهما انه جعلها موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر انه جعلها وقفاً بتاتا في صحته -

قال - فالشهادة باطلة لالتجوز -

قلت - وسواء كانت تخرج من الثلث -

قال - نعم لان هذه وصية وهذا وقف في الصحة فيها مختلفان -

قلت - أ رأيت اذا قال احدهما وقفها بتاتا وقال الآخر وقفها ان دخل الدار -
قال - فالشهادة لالتجوز -

قلت - وكذلك لو قال احدهما وقفها وقفاً بتاتا وقال الآخر وقفها وقفاً ان قدم فلان -

قال - نعم الشهادة باطلة -

قلت - أ رأيت اذا قال احدهما وقفها وقفاً بتاتا في صحة منه وقال الآخر وقفها وقفاً بتاتا في مرضه -

قال - الوقف جائز من الثلث -

قلت - فاذا شهدا انه وقف حصته من هذه الدار لا يدرى ان ما هي -

قال - فالشهادة لالتجوز في القياس واما في الاستحسان فالشهادة جائزة وقال

اصحابنا في رجل قال لرجل قد وهبت لك حصتي من هذا العبد ودعت ذلك

اليك ان الهبة (١) لالتجوز حتى يسمى حصته من العبد وكذلك الوقف في القياس -

قلت - وكذلك لو شهد (٢) انه جعل ما ورثه (٣) عن والده من هذه الدار

صدقة موقوفة -

قال - نعم الشهادة في هذا لالتجوز -

قلت - أ رأيت شاهدين شهدا على رجل انه وقف لرضه وحدها قال احدهما

يصلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال الآخر وقفها على المساكين -

قال - فالشهادة جائزة فيكون وقفاً للمساكين (٤) -

(١) هاشم صف - الشهادة (٢) لوسمعه (٣) صف - ماورث (٤) صف - للفقراء

قلت - ارأيت لو قال احدهما جعلها صدقة على الفقراء والمساكين ووجوه الخير والبر وقال الآخر جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولم يزد على ذلك - قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين لانها قد اجتمعا على ذلك - قلت - ارأيت لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقال الآخر لابن السبيل معهم - قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين -

قلت - ارأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل وشهد الآخر بمثل ذلك الا انه قال لا احفظ ابن السبيل - قال - فالشهادة جائزة ويمر ما اجتماعا عليه من ذلك وتكون الثلاث في ذلك الوجه (اليه ١) -

قلت - ارأيت لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقرءا القرابة وقال الآخر مثل ذلك الا انه قال لا احفظ قرءا القرابة -

قال - فالشهادة جائزة ويكون للفقراء والمساكين وكذلك لو قال احدهما للفقراء والمساكين وقرءا الجيران والموالى والقرابة وقال الآخر مثل ذلك الا انه قال لا احفظ الموالى والجيران فالشهادة جائزة في هذا وتكون الارض وقفا -

قلت - وكذلك لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة في وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله -

قال - نعم الشهادة جائزة في هذا كله وتكون الارض وقفا بهذه اشهادة -

قلت - ارأيت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه وحددها قالاجمعا جعلها صدقة موقوفة واختلفا فقال احدهما على عبدا لله وقال الآخر على زيد -

قال - فالشهادة جائزة على الوقف وتكون العلة للفقراء والمساكين ولا يفسد ما وصفت لك (الشهادة - ٢) على اصل الوقف -

قلت - لم فات ذلك -

قال - اجرت شهادتهما انه جعلها صدقة موقوفة وابطلت ما اختلفا فيه فاذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين لانها قد اجتماعا على انه قال صدقة موقوفة

واختلفا فيما سوى ذلك وكذلك لو قال احدهما هي صدقة موقوفة اشهد بذلك على عبدا لله وقال الآخر مثل ذلك وقال جعلها لولد عبدا لله (وقال الآخر - ١) من بعده -

قال - فالشهادة جائزة لعبدا لله ولا يكون لولده -

قلت - أرأيت لو قال احدهما هي لعبدا لله وقال الآخر مثل ذلك وقال لقرابته من بعد عبدا لله -

قال - نعم هذا كله سواء اجيز ما اجتمعا عليه وابطل ما اختلفا فيه -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على عبدا لله وزيد وقال الآخر على عبدا لله خاصة -

قال - اجيز الوقف واجعل النصف الآخر في الفقراء -

قلت - وكذلك لو قال احدهما لعبدا لله وزيد وعمر وقال الآخر لعبدا لله وزيد -

قال - أجعل لعبدا لله وزيد الثلثين وابطل الثلث الذي لعمر و اجعله في المساكين -

قلت - وكذلك لو سمي احدهما عشرة وسمى الآخر تسعة -

(٢) - اجزت تسعة اعشارها للتسعة التي (٣) اجتمع عليها الشاهدان وجعلت

العشر الباقى للفقراء والمساكين -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على ان لعبدا لله نصف الثلثة

وقال الآخر ثلث الثلثة -

قال - اجيز لعبدا لله ثلث الثلثة وابطل السدس الذي اختلفا فيه واجعل باقى غلات

هذه الصدقة بعد الثلث الذي لعبدا لله للفقراء والمساكين -

قلت - أرأيت لو قال احدهما جعل لعبدا لله مائة درهم في كل سنة من غلات

هذه الارض وقال الآخر مائتين -

قال - اجيز له مائة في كل سنة وابطل المائة الاخرى -

قلت - وكذلك لو قال احدهما مائة والآخر خمسين -

(١) زيادة من د (٢) لعله سقط قال - ح (٣) صف - اجزت التسعة -

قال - يجوز ما اجتماعا عليه من ذلك خاصة -

قلت - أ رأيت لو قال أحدهما جعل لعبد الله مائة في كل سنة وقال الآخر في سنة واحدة -

قال - يعطى مائة في سنة واحدة لايزاد على ذلك -

قلت - أ رأيت إذا قال أحدهما (جعلها - ١) صدقة موقوفة لعبد الله وولده وقال الآخر لعبد الله ولا أحفظ ولده -

قال - أجزا الواقف وانظر الى العدد عدد (٢) عبد الله كم هم ثم أقسم الغلات على عددهم وعلى عبد الله فما أصاب عبد الله من ذلك أعطيته وأجعل ما بقي بعد ذلك للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنها قد أجمعا على أن لعبد الله حق في هذه الصدقة وقال أحدهما له من ذلك قدر حصته لو قسمت الغلة بينه وبين ولده وقال الآخر له كل الغلات فأجز ما أجمعا عليه وأبطل ما اختلفا فيه -

قلت - وكذلك لو قال أحدهما لعبد الله ولولده وقال الآخر لعبد الله ولاخوته - قال - نعم الشهادة جائزة - على أن أعطى عبد الله أقل ما يصيبه من الغلات لو قسمت عليه وعلى اخوته أو عليه وعلى ولده -

قلت - أ رأيت لو قال أحدهما جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وولده وقال الآخر على عبد الله فكان ولد عبد الله ثلاثة -

قل - يعطى عبد الله ربع الغلات ويكون ثلاثة أرباع الباقي للفقراء -

قلت - أ رأيت لو مات واحد من ولد عبد الله -

قال - فللعبد الله الثلث من الغلات -

قلت - ولم -

قال - لأن الشاهدين جميعا لو كانوا متفقين على عبد الله وولده قسمت الغلات على عبد الله وولده يوم تحقق الغلة فأعطيت عبد الله ما يصيبه من ذلك فان مات بعضهم

لم احتسب بمن مات منهم وقسمت الغلة على عبده وولده على من بقى من الولد
فاذا كان هذا على ما وصفت لك نظرت في الباب الاول الى ولد عبده كم هم
يوم تخلق الغلة فاعطى عبده ما يصيبه من الغلة لو كان ولده معه وابطل ما سوى
ذلك فأجعله للفقراء -

قلت - ارأيت لو مات ولد عبده كله في الباب الاول -

قال - الغلة كلها لعبده -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على عبده وولده فانقرض
ولد عبده ان الغلة كلها لعبده خاصة وكذلك الباب الاول الأخرى ان من قولنا
في رجل قال قد اوصيت بثلاث مالى لعبده وولده مات ولد عبده قبل موت
الموصى ان الثلث كله لعبده فكذلك هذا -

قلت - ارأيت اذا شهد الشاهدان على انه جعلها صدقة موقوفة فقال احدهما على
فقراء قرابته وقال الآخر على فقراء جيرانه -

قال - الشهادة في الوقف جائزة وتكون للفقراء والمساكين -

قلت - ارأيت لو قال احدهما صدقة في سبيل الله وقال الآخر صدقة موقوفة في
ابن السبيل -

قال - الشهادة على الوقف جائزة وتكون الغلة للفقراء والمساكين اجيز من
شهادتهما على قولهما صدقة موقوفة وابطل ما اختلفا فيه فاذا ابرزت ذلك كانت
للفقراء والمساكين ألا ترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة وسكت انها
للفقراء والمساكين فكذلك الباب الاول اجيز ما اجتمعا عليه وادع ما اختلفا فيه
فكانتاهما مسكتاه -

قلت - وكذلك لو قال احدهما جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال
الآخر مثل ذلك الا انه قال وأمر أن يحج عنه منها حجة -

قال - نعم اجبرها للفقراء والمساكين وابطل الجملة -

قلت

قلت - أ رأيت لو قال أحدهما جعلها للفقراء والمساكين حجة (١) وقال الآخر لا احفظ الجعة او قال أحدهما نسمة يعتق عنه وقال الآخر لا احفظ النسمة -
قال - اجيز الوقف وابطل النسمة والجعة، واصل هذا الوقف عندنا انهما اذا اجتماعا انه جعلها صدقة موقوفة وزاد أحدهما شيئاً لم يسمه الآخر اجيز ما اجتماعا عليه وابطل ما زاد الآخر -
قلت - وكذلك لو زاد كل واحد منهما زيادة لم يردّها صاحبه ابطلت الزيادة واجزت ما اجتماعا عليه -
قال - نعم والله سبحانه اعلم -

باب الوقف الشائع

قلت - أ رأيت رجلا وقف نصف داره (٢) او نصف ارض شائع في جماعتها غير مقسوم منها -
قال - الوقف جائز -
قلت - ولم اجزت الوقف وهو شائع غير مقسوم وانت لا تجيز الهبة ولا الصدقة شائعة وتجزئ الوقف اذا كان شائعاً -
قال - هما مختلفان الوقف الشائع (جائز - ٣) والهبة الشائع لا يجوز لأن الوقف لا يحتاج الى قبض اذا كان محدوداً فاذا كان لا يحتاج الى قبض في الشائع جائز وفي المحدود سواء واذا كان يحتاج الى قبض فلا يجوز الا محدوداً لان الوقف يزول من ملك الواقف الى غير ملك (فلذلك لا يحتاج الى قبض والهبة تزول عن ملك الواهب الى ملك - ٤) الموهوب له فلذلك يحتاج الى قبض -
قلت - ولو وقف بها ما من ارضه كان وقفاً وكان جائزاً -
قال - نعم -
قلت - أ رأيت ان وقف نصف ارضه على وجوه اخرى -

(١) صف - وفي حجة (٢) صف - دار له (٣) زيادة من - صف (٤) زيادة من - صف -

قال - الوقف كله جائز على مثل ما شرط الواقف -

قلت - أرايت ان وقف ارضا له وقفا صحيحا جائزا فاستحق رجل منها طائفة شائعة غير مقسومة -

قال - الوقف فيما بقى منها جائز -

قلت - أرايت لو وقف سها ما من بيت او حمام او حانوت -

قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز -

قلت - وكذلك ما استحق منها شائعا كان او مقسوما فالوقف فيما بقى جائز -

قال - نعم -

قلت - أرايت وقف كل واحد منهما على الوجوه ارضايين رجلين وقف احدهما حصته منها -

قال - فالوقف جائز -

قلت فان وقفاها جميعا فهو جائز -

قال - نعم -

قلت - وسواء وقف كل واحد منهما على الوجوه اتى وقفها صاحبه او على غيره -

قال - هما سواء والوقف كله جائز -

قلت - أرايت ارضايين رجلين وقف احدهما حصته منها على وجه مسمى فاراد شريكه ان يقاسمه الارض -

قال - فله ذلك ويؤخذ بمقاسمة شريكه -

قلت - فان قاسمه الآخر دون القاضى -

قال - القسمة جائزة لان الولاية الى الواقف واذا كانت الولاية للوائف كان له ان يقسم ما وقف منها ويجوز -

قلت - وكذلك لو كان اللوائف قد هلك واوصى الى رجل كان لوصيه ان يقاسم الشريك فى العرض -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو كان وكل الواقف بمقاسمة شريكه وكلا كانت الولاية (١)

جائزة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان مات الواقف ولم يوص الى احد -

قال - فلا يجوز القسمة في الوقف الا بالتقاضى -

قلت - أ رأيت ان وقف نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ذلك ويجوز -

قال - لا يجوز (له - ٢) ان يقاسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون التقاضى هو الذى يقسمها او يوكل بذلك من يقسمها -

قلت - أ رأيت اذا باع نصيبه منها بيعا صحيحا -

قال - فله ان يقاسم المشترى ويجوز الوقف -

قلت - أ رأيت ان اوصى في مرضه بوقف ثلث ارضه على وجوه مسماة -

قال - فالوصية جائزة -

قلت - وسواء اوصى بذلك شائعا او مقسوما -

قال - هما سواء وهو جائز -

قلت - أ رأيت الوصى انه ان يقاسم الورثة هذه الارض -

قال - نعم اذا كانوا كبارا قاسمهم ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان فيهم الصغير والكبير -

قال - فلوصى ان يجعل الوقف وحصص الايتام حيزا (٣) واحدا ويقاسم الكبار فيدفع اليهم حصصهم مقسومة -

قلت - أ رأيت ان قسم الوصى الارض فاخذ الكبار حصصهم وحاز حصص الصغار والوقف يقسم بين الوقف والصغار ؟

قال - لا يجوز شئ من ذلك وليس الوصى ان يقاسم بين الموقف عليهم واليتيم -

قلت - ولم قلت ذلك -

(١) مدينة - الوكاية (٢) زيادة من نصف - (٣) نصف جزءا -

قال - ألا ترى انه ليس الوصى ان يقسم بين الايتام وله ان يجعل سهامهم حيزا (١) واحدا فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرايت ان كان الوصى وارثا وقد اوصى الميت أن يوقف ثلث ارضه -

قال - فالوصية جائزة وليس لهذا الوصى الوارث ان يقاسم هؤلاء الورثة الا ان يجعل نصيبه ونصيب الوقف حيزا (١) واحدا فان فعل ذلك جازت القصة فلما ان يقسم حصته من حصة الوقف فليس ذلك الا بالتقاضى -

قلت - أرايت الميت لو اوصى الى جماعة احدهم وارث الميت -

قال - لا تجوز قسمته للارض الا بالتقاضى -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضه له وسهاما من ارض اخرى -

قال - فالوقف جائز -

قلت - فان كان بعض ذلك محدودا وبعضه شائعا -

قال - فهو كله جائز -

قلت - أرايت ان وقف حصته من هذه الدار ولم يسم كم حصته منها -

(قال - فالوقف في القياس لا يجوز لانه لا يدري ما وقف منها وما في الاستحسان

فيحوز حصته منها - ٢) وتكون حصته وقفا على ما وقفها عليه وبلا استحسان مأخذ -

قلت - وكذلك لو قال ما ورثت عن ابى من هذه الدار فهو صدقة موقوفة -

قال - نعم لا يجوز ذلك في القياس -

قلت - وكذلك لو قال عن امرأتى وعن امى او قال نصف ذلك صدقة موقوفة -

قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو اوصى ان حصته من هذه الارض صدقة موقوفة -

قال - هذا جائز سمي حصته اولم يسم -

قلت - أرايت اذا وقف ارضين ودورا بينه وبين رجل فأراد أن يقاسم شريكه

ذلك أنه ان يجمع الوقف كله في ارض واحدة او يقسم كل واحدة على حالها (٣)

(١) صف - جزء ١ (٢) ليس في ر (٣) صف حديثها -

ولا يجمع ذلك في أرض واحدة -

قال - اما على قياس قول أبي يوسف رحمه الله فانه يجمع ذلك اذا كان في ذلك حظ للوقف وقال أبو يوسف رحمه الله في أرضين بين رجلين اني أقسم بينهما فأجمع لكل واحد منها حصته في أرض او أرضين اذا كانت في ناحية واحدة وكذلك الدور وقال ان كانت الدور بالبصرة والكوفة لم الق (١) بينهما وانما الق (١) بينهما اذا كان في مصر واحد، وهذا قولنا وكذا الوقف على هذا القول - قلت - أرأيت الواقف اذا قاسم شريكه الأرضين أنه ان يأخذ فضل دراهم - قال - ليس له ذلك لان هذا بيع بعض الوقف وليس له ان يبيع من الوقف شيئا -

قلت - أرأيت ان كان الواقف اعطى الشريك دراهم - قال - فالتقسمة جائزة -

قلت - ويكون للواقف مما قسم بقدر حصته التي جعلت له مطلقا او وقف - قال - بل تكون مطلقه لانها بمنزلة الشراء - قلت - فهذا (٢) الواقف المناقلة -

قال - ليس له ان يناقل الى شيء من الأرضين لم يقف منها شيئا واما اذا كان قد وقف شيئا فله ذلك على قول أبي يوسف ولما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فليس له ذلك -

قلت - فهذا الواقف ان يقاسم شريكه بخيار او بقرعة -

قال - نعم مما سواه وهو جائز كله ما لم يأت عن بين فاحش اكثر مما يتنا بين الناس به -

قلت - أرأيت رجلين وقفوا أرضا لهما وقفا صحيحا جائرا لهما ان يقسما هذه الأرض -

قل - لهما ان يقسماها ويكون في يد كل واحد منها حصته من هذه الأرض محدودة على مثل ما وقفه عليه -

(١) كذا وعلله ائلف - ح (٢) كذا وعلله فلهذا -

قلت - وسواء وقفها على وجه واحد أو على وجوه مختلفة -
 قال - هما سواء ألا ترى أن لكل واحد منهما أن على منها ما وقف خاصة دون
 شريكه وليس لشريكه معه في حصته منها ولاية فكذلك لها القسمة -
 قلت - أرايت رجلا وقف نصف أرضه على وجوه مساة معلومة ثم وقف ما تبقى
 منها بعد ذلك على وجوه أخرى -
 قال - فهذا جائز -
 قلت - فإن أراد أن يقسم بين الوقيين -
 قال - ليس له ذلك -
 قلت - ولم قلت ذلك -
 قال - لأن الواقف واحد والوراثي واحد فليس له ذلك -
 قلت - وسواء وقفها وقين مختلفين أو وقفا واحدا -
 قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز -
 قلت - أرايت لو وقف رجل اجربة معلومة من ناحية أرضه وحدد أرضه
 ولم يحدد الاجربة -
 قال - الوقف جائز -
 قلت - أرايت أن حد الاجربة بثلاثة حدود معلومة وقال في الحد الرابع ينتهي
 إلى بقية أرضه -
 قال - فالوقف جائز -
 قلت - ولا يشبه هذا البيع -
 قال لا -
 قلت - كذلك لو قال قد وقت عشرة اجربة من مؤخر ارضي أو من مقدمها -
 قال - هذا كله جائز -
 قلت - وكذلك لو قال (١) هذا في وصيته -
 قال - نعم هو جائز أجمع -

قلت - وكذلك لو قال قد وقف جرياً من ارضى شائناً فيها -

قال - هو جائز -

قلت - والسهمان والجربان سواء -

قال - نعم -

قلت - فان قسم الجريب منها فدخل عليه نقصان من قسمته فصار اقل من جريب -

قال - فهو جائز ولا يكون من هذه وقفاً الا ما اصاب الجريب خاصة -

قلت - وكذلك لو اصاب هذا الجريب من القسمة شيئاً فصار اكثر من جريب -

قال - يكون ذلك كله وقفاً على مثل ما وقف عليه الجريب -

قلت - أرايت اذا قال قد وقف من هذه الارض شيئاً ولم يسمه ولم يحده -

قال - فالوقف باطل لا يجوز في القياس والاستحسان -

قلت - ولم لا تجيزه على ان يقرباً وقف منها -

يقال - لأنه لو اقرب شيء يسير منها لا يكون مثله وقفاً منه فاذا كان ذلك كذلك

ابطلت هذا القول اذا كان من الوقف والله سبحانه تعالى اعلم -

باب الشهادة في الوقف الذى

يجر الشاهد الى نفسه او الى وليه

قلت - أرايت الشاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه عليهما -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك -

قال - لأنهما شهدا لانفسهما فشهادتهما لانفسهما لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لاولادهما -

قال - فشهادتهما باطلة لا تجوز -

قلت - أرايت لو شهدا انه وقف هذه الارض على احدهما -

قال - الشهادة لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا لولد احدهما -

قال - نعم لا تجوز -

قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لنسألهما -

قال - نعم -

قلت - فلو شهدا بذلك لأخويهما -

قال - فالشهادة جائزة -

(قلت - وكذلك لو شهدا بذلك لعميهما أو خالتيهما -

قال - نعم الشهادة جائزة - ١)

قلت - فلو شهدا بذلك لأبويهما أو لجديهما أو لأبوي أحدهما أو جده -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - أرايت إذا قال الشاهدان نشهد أنه جعلها صدقة موقوفه علينا -

قال - فالشهادة لا تجوز -

قلت - فلم لا تبطل قولها علينا وتجعلها صدقة موقوفة -

قال - لأن الشهادة عقدت في الوقف لها فلا تقبل شهادتهما على ذلك -

قلت - ولم قلت في الباب الأول إذا شهد الشاهدان فقال أحدهما صدقة موقوفة

على عبدالله وقال الآخر على زيد أنك تبطل ما اختلفا فيه وتجزئ قولها صدقة موقوفة

وتجعلها للناسين فلم لا تجزئ في هذا الباب قولها صدقة موقوفة وتبطل قولها علينا

كما قلت في الباب الأول -

قال - هما مختلفان ألا ترى أنها في الباب الأول لم يعقدا الوقف لأحد من الناس

سوى المساكين وأما في الشهادة الأخرى عقدا جميعا الوقف لأنفسهما فلا تجوز

شهادتهما لأنفسهما -

قلت - أرايت إذا شهدا أنه جعل أرضه صدقة موقوفة عليهما وعلى قوم آخرين -

قال - فالشهادة كلها باطلة لا تجوز -

قلت - ولم لا تجزئها لسائر الشركاء -

قال - الشركة ما بينهما وبين سائر الشركاء في الوقف ولاية لا يصل إلى بعضهم

شئ الا شرکه الاخر فيه -

قلت - أ رأيت اذا شهدا انه جعل ارضه صدقة موقوفة على قرابته وهما من قرابة
الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - ولم جعلت ذلك -

قال - لأنها شهدا بذلك لانفسها -

قلت - وكذلك لو شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على ولده ونسله وهما من نسل
الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو شهدا انه جعل ارضه صدقة موقوفة على آل العباس وهما من
آل العباس ابطلت تلك الشهادة كلها -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال جعلها صدقة موقوفة عليها وعلى قوم معلومين فأردت
ان تبطل شهادتهما قال لا لا تقبل ما جعل لنا منها -

قال - فشهادتهما للباقيين جائزة وتكون الارض كلها صدقة موقوفة اذا لم يقبل
ما وقف عليها فلم يشهدا لانفسهما بشيء -

قلت - وكيف تصنع بفلات الوقف -

قال - اعطى الذين سموهم اسمي لهم واجعل حصه هذين الشاهدين للفقراء -

قلت - أ رأيت اذا شهدا بذلك لقرابة الواقف وهما من قرابة الواقف وقال لا تقبل
ما جعل لنا من ذلك -

قال - فشهادتهما باطلة لا تجوز قبل او لم يقبل -

قلت ولم ابطلت ذلك -

قال - لأنهما شهدا بذلك لأوليائهما (١) ونسلهما لما قال لقرابة فلان لان اولادهما
من القرابة فلا تجوز شهادتهما -

قلت - أ رأيت لو قال اولادها لا تقبل ما جعل لنا من الوقف -

قال - فالشهادة ايضا لا تجوز من حدث من الولد فيما بعد ذلك اليوم فله حصته من الوقف واذا كان ذلك كذلك لم تقبل شهادتهما لاني ان قبلت شهادتهما فقد اجزت شهادتهما لا اولادهما الذين يحدثون بعد اليوم ولا تقبل شهادة الرجل لولده الذين خلقوا ولا الذين لم يخلقوا -

قلت - وكذلك لو شهدا بالوقف لنسل عبد الله وهما من نسل عبد الله وقالا لا تقبل ما جعل لنا -

قال - نعم لا تجوز شهادتهما لان من لم يخلق من اولادهما فيما بعد من نسل عبد الله -
قلت - وكذلك لو كان فيمن شهدا له بالوقف اولادها كبار وصغار فقال الكبار لا تقبل فالشهادة كلها باطلة لمكان الصغار -
قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة ابدا على فقراء قرابته وهما من قرابته غنيان يوم شهدا بذلك -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم قلت ذلك وهما غنيان -

قال - لأنهما ان افتقرا كان لهما حصة من الوقف فلا تجوز شهادتهما فان قال قائل شهادتهما جائزة لأنهما غنيان قلنا فما تقول ان افتقرا فان قال يعطيان من الوقف قلنا فما تقول فيهما لو قال جعلها صدقة موقوفة على من سكن البصرة من قرابته وهما يسكنان الكوفة فان قال لا تجوز شهادتهما فقد ترك قوله وان قال شهادتهما جائزة قيل له فما تقول فيهما لو قال على قرابتي الذين يسكنون البصرة وعلينا ان سكننا معهم فان قال لا يجوز فقد ترك قوله ، ويقال له ما تقول فيهما لو قال على فقراء قرابته وعلينا ان افتقرا واحتجنا وان قلنا فهذا كله باطل عندنا لا يجوز شهادتهما في أمر يرجع اليهما شيء منه وسواء كان ذلك يرجع اليهما يوم شهدا بذلك او بعد ذلك -

قلت - أ رأيت إذا شهد الشاهدان على رجل أنه وقف أرضه على ولده ونسله ثم على قرابته بعد ذلك وهما من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة لا تجوز -

قلت - ولم ابطلت ذلك قال لأن مرجع الصدقة اليهما فإذا كان مرجع الصدقة اليهما لم اقبل شهادتهما في امر مرجعه اليهما -

قلت - أ رأيت لو قال لاجعلها صدقة موقوفة على ولده سنيما (معلومة - ١) ثم على قرابته وهما من قرابة الواقف -

قال - فالشهادة باطلة -

قلت - وكذلك لو قال سنة على ولده ثم من بعد ذلك على القرابة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو شهدوا أنه جعلها صدقة موقوفة على فلان ومن بعده على الفقراء (٢) -

قال - نعم لا تجوز الشهادة في هذا اجمع -

قلت - أ رأيت لو قال على مواليه وهم من الموالى -

قال - نعم لا تجوز شهادتهما -

قلت - وكذلك لو سميا فريقا بعد فريق وهما من بعض هذه الفرق لم تقبل شهادتهما -

قال - نعم إذا كان يرجع اليهما الى احد من اولادهما ونسلهما من هذا الوقف شيء فشهادا بذلك لم تقبل شهادتهما -

قلت - أ رأيت لو شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وعلى قراء جيرانه وهما من قراء الجيران -

قال - فالشهادة جائزة -

قلت - ولم ابرزت ذلك وهما من الجيران وقد شهدا لانفسهما ومن أين افرق هذا وقولهما للقرابة وهما من القرابة وقولهما على الجيران وهما من الجيران -

قال - هما مفترقان اذا قال لقراء الجيران وهما من الجيران قبلت شهادتهما لأن القرابة لا تزول ولا تنقطع والجيران اذا تحولوا انقطع الجوار وذهب وانما انظر الى الجيران يوم تقسم الغلة (١) وانظر الى الجيران (٢) يوم تخلق الغلة ألا ترى انى لا اعطى من الجيران من تحول واعطى القريب حيث كان ألا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله قال فى رجل حضرته الوفاة واقر لابنه وهو نصرانى بدين ان الاقراء جائز فان اسلم قبل موت الاب بطل الاقراء وقال لو اقر لامرأة بدين ثم تزوجها قبل ان يموت ان الدين جائز وفصل بين الوارث اذا كان قريبا يوم اقر (٣) له وبين الوارث اذا لم يكن بقريب يوم اقر (٤) له فان قال قائل اذا لا شهد انه جعلها صدقة موقوفة على قراء الجيران وهما من الجيران لم اقبل شهادتهما قيل له فما تقول فيه لو قال على قراء اهل المسجد الجامع وهما من اهل المسجد الجامع ويقال ما تقول لو قال على قراء نجر من ثغور وهما من اهل ذلك الثغر فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فهذا قبيح وان قال الرجل على قراء الجيران فانما انظر اليهم يوم تقسم الغلة فيهم ولا اعطى منها من افتقر بعد مجيئ الصدقة ولا من تحول ولا فعل ذلك بقراء القرابة -

قلت - وكذلك لو قال على قراء اهل سخن البصرة اعطيت منهم من كان منهم فقيرا يوم تقسم الغلة ولا التفت الى من يخرج بعد ذلك من قبل ان تقسم الغلة وكذلك لو قال على قراء الثغر اعطيت منهم من كان فقيرا يوم تقسم الغلة فالجيران واهل المسجد واهل السجن واهل الثغر كلهم سواء وانما انظر اليهم يوم تقسم الغلة فيهم وكذلك الوصية فيهم ، واما القرابة والموالى فهذه انساب وانما اعطى من كان منهم مخلوقا يوم تخلق الصدقة فلذلك اجزت شهادة الجيران واهل المسجد واهل الثغر واهل السجن ولم اجزت شهادة ذى القرابة -

قلت - أرايت اذا شهد شاهد ان اجنبيان على شهادة رجل من القرابة ان رجلا

(١) صف - الصدقة (٢) صف - القرابة (٣) مدنية - د - وقف (٤) صف

ومدنية - يهر -

وقف ارضه على قراء قرابته والشاهدان الاولان من القرابة -
 قال - فالشهادة باطلة لا تجوز لان هذين الشاهدين الاجنبيين اللذين شهدا على
 شهادتهما لو شهدا عندى لم اقبل شهادتهما ولا اقبل الشهادة على شهادتهما -
 قلت - وكذلك لو كان الاولان اجنبيين وهذان اللذان شهدا عندك من القرابة -
 قال - نعم لا تجوز شهادتهما -
 قلت - أرايت لو كان الاولان من القرابة وقد ماتا والاخران من غير القرابة -
 قال - نعم الشهادة باطلة لا تجوز -
 قلت - ولم لا تجيز (١) شهادتهما وقد ماتا وهما لا يجزان الى انفسهما -
 قال - لأن الشهادة لانفسهما فلا تجوز ميتين كان اوحين -

باب وقف المريض

قلت - أرايت رجلا وقف ارضاه له فى مرضه على الفقراء والمساكين -
 قال - الوقف جائز من الثلث -
 قلت - وكذلك لو اوصى ان توقف ارضه بعد وفاته -
 قال - فهو جائز من الثلث -
 قلت - أرايت ان وقف ارضاه له فى مرضه او اوصى بذلك على الفقراء والمساكين
 وكانت لا تخرج من الثلث -
 قال - اجيز من ذلك قدر الثلث وابطل الباقي الا ان يجيز ذلك الورثة -
 قلت - أرايت اذا وقف ارضه فى مرضه وعليه دين لا يستغرق ماله -
 قال - فيجوز منها بقدر الثلث بعد الدين -
 قلت - وكذلك لو اوصى بذلك -
 قال - نعم -
 قلت - أرايت ان جعل ارضه فى مرضه صدقة موقوفة على ولد -
 قال - نعم -
 قلت - وكذلك لو قال لقرابته -

قال - نعم -

قلت - اغنياء كانوا او فقراء -

قال - هما سواء -

قلت - أ رأيت لوجعلها في مرضه صدقة موقوفة في وجوه البر -

قال - فهو جائز على ما قال -

قلت - أ رأيت ان جعلها في مرضه صدقة موقوفة على بعض ورثته دون بعض -

قال - فان اجاز ذلك سائر الورثة فهو جائز فان لم يجيزوا ذلك كانت الارض

وقفا من الثلث فتكون الثلثة بين جمع الورثة على كتاب الله تعالى فاذا انقرض

الوارث الموقوفة عليه هذه الارض كانت الثلثة للفقراء -

قلت - أ رأيت ان مات بعض الورثة والوارث الموقوفة عليه هذه الارض حي

لم يمت -

قال - غلة الوقف لجميع الورثة ولورثة من هلك منهم بينهم (١) على قدر مواريتهم

من الوقف (٢) ما كان الموقوفة عليه هذه الارض حيا فاذا انقرض الموقوفة عليه

هذه الارض كله كانت الثلثة للفقراء -

قلت - فلو قال في مرضه ارضي صدقة موقوفة على ولدي بالسوية وله ولد ذكور

واثاث -

قال - ان اجازوا ذلك فهو جائز والا كانت الثلثة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين -

قلت - أ رأيت ان كانت له زوجة -

قال - فلها الثمن من الثلثة -

قلت - وسواء ذكرها في الوقف او لم يذكرها -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان مات بعض الولد بعد ذلك -

قال - يكون لورثة من هلك منهم مثل ما كان يصيب الورثة من غلة هذه

الصدقة (٣) لو كان حيا فيقسم ذلك على قدر مواريتهم عنه -

(١) في المدينة ور - لاسهم (٢) نصف - الواقف (٣) نصف - الارض قلت

قلت - وكذلك لو لم يبق من الولد الا ولد واحد كانت الغلة على (قدر -)
ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا اقترض ولد الصلب كلهم فلم يبق منهم احد -

قال - الغلة لمن جعلها له بعد هم -

قلت - فان كانت امرأة الميت حية بعد -

قال - فلا شيء لها -

قلت - ولم ذلك -

قال - لأنى كنت اعطيها وبعض ولد الصلب باقى لانه لا يجوز لى ان اعطيه شيئا
وهو وارث ولا اعطى من ورثة الميت على حساب ما يصيبه -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل فى مرضه ارضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى
ولد ولدى ونسلى ماتنا سلوا واوصى بذلك بعد وفاته -

قال - فهما سواء وتكون الارض من الثلث ان لم يميز ذلك الورثة فان اجازوا
ذلك كانت الارض وقها وكانت الغلة بين الولد وولد الولد والنسل على عدد
الرؤس فان لم يميزوا ذلك كان من الثلث فان كانت خارجة من الثلث اخرج
بعضها من الثلث كانت غلة ذلك بين ولد الصلب وولد الولد والنسل على عدد
الرؤس فما اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين سائر ورثة الميت على كتاب الله
وما اصاب ولد الولد والنسل كان بينهم بالسوية -

قلت - ولم جعلت هذا كما وصفته -

قال - لانها وصية لوارث وهم ولد الصلب وغير وارث وهم ولد الولد والنسل
وكان ذلك لهم لانهم ممن يجوز لهم الوصية وما اصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم
وبين سائر الورثة على قدر واريثهم (لان الوصية لا يجوز لهم -

قلت - أ رأيت اذا هلك بعض ولد الصلب بعد ذلك او بعض ولد الولد او حدث
له ولد ولد -

قال - انما انظر الى عدد هم يوم تخلق الغلة اقسامها بينهم وبين سائر الورثة على كتاب الله تعالى وما اصاب ولد الولد او النسل فهو جائز لهم -

قلت - أ رأيت ان كان بعض الورثة قد هلك -

قال - ما اصاب ولد الصلب بين ولد الصلب وبين سائر الورثة من هلك منهم على قدر موارثهم - (١) من الواقف -

قلت - فاذا انقرض ولد الصلب ولم يبق منهم احد -

قال - فجميع الغلة لولد الولد والنسل على عدد رؤسهم لان الوصية تجوز لهم (فاذا كانت الوصية تجوز لهم - ٢) فواقف عليهم في مرضه فهو جائز لهم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى في مرضه فأبوا ان يجزوا ذلك وهى تخرج من الثلث لم تجز الوقف ولم تبطلها وتجعلها بين الورثة -

قال - لان فيها وصية من بعد الولد لان مرجعها الى الفقراء (٣) فاذا كان مرجعها اليهم لم يبطل الوقف وابطلت ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فجعلت ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الواقف وكذلك لو جعل الغلة للورثة اجرت ذلك فاذا انقرضوا رجعت الى الفقراء (٤) ولا يشبه هذا الوصية للوارث (الوصية للوارث - ٥) تبطل فتصير بين الورثة والوقف اذا جعلت غلته للوارث اجرت الوقف وابطلت الغلة فجعلتها للورثة اذا كان ذلك في مرض الواقف -

قلت - أ رأيت اذا قال الرجل في مرضه ارضى صدقة موقوفة على من احتاج من ولدى ونسل ما تماثلوا او وصى ان توقف ارضه بعد وفاته على ذلك -

قال - هما سواء وهو جائز من الثلث -

قلت - أ رأيت ان كانوا جميعا اغنياء -

قال - فالغلة للفقراء والمساكين -

قلت - أ رأيت ان كان ولد الولد فقراء وولد الصلب اغنياء -

(١) ساقط من ر (٢) زيادة من - صف (٣) من هنا محو - صف

(٤) انتهى المحو صف (٥) زيادة من البدنيه - قال

قال - الغلة كلها لولد الولد الفقراء -

قلت - ان كان بعض ولد الولد فقراء والباقي اغنياء (جميعا - ١) -

قال - فالغلة لمن كان فقيرا من ولد الولد كلها -

قلت - رأيت ان كان ولد الولد والنسل اغنياء وولد الصلب فقراء -

قال - فالغلة لولد الصلب كلها بينهم وبين سائر الورثة على كتاب الله -

قلت - رأيت ان كان بعض ولد الميت لصلبه فقراء والآخرون اغنياء -

(٢) فالغلة كلها لمن كان فقيرا من ولد الصلب لسائر الورثة من الاغنياء والفقراء

بينهم على قدر موارثهم عن الواقف -

قلت - رأيت ان لم يكن فيهم فقير الا ولدا واحدا لصلبه -

قال - فالغلة كلها له وسائر الورثة الاغنياء والفقراء على قدر موارثهم -

قلت - رأيت ان كان في ولد الصلب فقيرا (٣) وفي ولد الولد والنسل (فقير

فقال - نعم تقسم غلات هذه الصدقة على الفقراء من ولد الصلب وولد الولد

والنسل على - ٤) عدد رؤسهم فما اصاب ولد الصلب الفقراء كان ذلك بينهم

وبين سائر الورثة من الاغنياء والفقراء على قدر موارثهم -

قلت - وكذلك لو لم يبق من ولد الصلب الا ولدا واحدا فقير -

(٥) نظرت الى ما يصيبه من الغلة فجعلت ذلك له وسائر الورثة على قدر الموارث -

قلت - رأيت ان كان الورثة قد اجازوا ما صنع الميت -

قال - فهو جائز على ما صنع الواقف وشرط -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وولدي ونسلي

او اوصى بذلك -

قال - فهو جائز من اثلث -

قلت - فان كان في ولده محتاج -

قال - انظر الى جميع الغلة فأقسمها بين الفقراء من اهل الوقف الذي شرط

(١) زياده من المدنية (٢) امله سقط قال (٣) امله فقراء (٤) سقط من د -

(٥) لعله قال

الميت الواقف عليهم فما اصاب ولدا الصلب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثة على قدر واديتهم عن الميت -

قلت - أرايت من افتقر منهم بعد موت الموصى -

قال - يدخل في الوقف ويصنع بحصته ما وصفت لك -

قلت - أرايت من استغنى منهم بعد موت الموصى -

قال - فلا يخرج من الوقف ويقسم الوقف بين الفقراء منهم ويصنع بحصة الفقراء الوارث على ما وصفت لك -

قلت - ويدخل في حصة الوارث الفقراء جميع الورثة من الاعياء والفقراء فيكون ذلك بينهم على قدر واديتهم عن الواقف -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال الرجل في مرضه (ارضى - ١) صدقة موقوفة على من افتقر من ولدى ونسلى ما تما سلوا -

قال - يعطى (كل - ١) واحد منهم ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز من اثلت -

قلت - أرايت من افتقر من ولد الولد واللسل -

قال - يعطى من علات هذه الصدقة ما يكفيه بالمعروف وهو له جائز لان الوصية جائزة له -

قلت - أرايت من افتقر من ولد الصلب -

قال - يعطى ما يكفيه على (شرط - ١) الواقف فيكون ذلك بينه وبين سائر الورثة (٢) على كتاب الله تعالى -

قلت - ويرجع اذا أخذ منه الورثة من قوته ما أخذوه (٣) فيكمل له (قوته - ٤) في باقى علات هذه الصدقة -

(١) ساقط من ر (٢) من هـ ساقط من ر (٣) صف - وقوته ما يأخذون

قال

(١٧) هـ

(٤) زيادة من الدين -

قال - نعم -

(قلت - ولم -

قال - لانه اوصى لقوته من غلات هذه الصدقة - (١) ثم لم يوص له بغير ذلك فلم يجوز ذلك لانه وارث مكان بينه وبين سائر الورثة (٢) -

قلت - وكذلك فعل بكل من استغنى من ولد الصلب -

قال - نعم -

قلت - من استغنى منعه وابطلت ما كنت تخرج له ومن انقرا دخلته على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه في مرضه صدقة موقوفة وهى لا تخرج من الثلث ثم برأ بعد ذلك وصح ثم مات بعد ذلك -

قال - هى جائزة على ما وقفها عليه -

قلت - وكذلك لو كان وقفها على وارث (٣) من الورثة ثم برأ بعد ذلك وصح -

قال - نعم -

قلت - فاذا جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وهى لا تخرج من الثلث فاجاز ذلك بعض الورثة دون بعض -

قال - يجوز منها قدر ثلث جميع المال وحصه من اجاز منهم بما بقى منها ويطلب منها بقدر حصه من لم يجوز ذلك منهم بعد انراج قدر ثلث المال -

قلت - وكذلك لو اوصى بذلك وصية بعد وفاته -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه واوصى بها في مرضه صدقة موقوفة على وجوه مساكين معلومة واوصى بوصايا سوى ذلك فلم تخرج هذه الارض والوصايا من الثلث وأبى الورثة ان يجوزوا ذلك -

(١) سقط من المدينة (٢) انتهى الساقط من ر (٣) من هنا ساقط من و -

قال - يقسم الثلث بين الوصايا التي اوصى بها وبين الوقف فيضرب لاهل الوقف منه بقدر قيمة الارض ويضرب لاهل الوصايا بقدر وصاياهم فيكون ذلك بينهم على ذلك وما اصاب اهل الوصايا فلهم وما اصاب قيمة الارض من الوقف جاز ذلك من الارض فكان وقفا على ما شرط الميت - قلت - فالوقف وغير الوقف في ذلك سواء -

قال - نعم -

قلت - ولا يكون الوقف بمنزلة المتيقن الذي يبدأ به -

قال - لا -

قلت - ارايت ان كان الميت اعتق غلامه مع هذه الاشياء التي وصفت لك -

قال - يبدأ بالمتق فيتحاصرون بعد ذلك كما وصفت لك -

قلت - ارايت اذا قال ارضي هذه بعد وفاتي يعطى غلاتها ولد عبده ونسله ما تاسلوا ولم يقل صدقة موقوفة ولم يجعل صدقة موقوفة ولم يجعل آخرها لساكنين -

قال - تجوز في الوصية من الثلث فتكون الغلة لولد عبده المخلوقين دون من لم يخلق من الولد والنسل ما بقوا فاذا انقرضوا رجعت الارض الى ورثة الميت فكانت بينهم على فرائضهم واقسموا اصلها ولا تكون وقفا -

قلت - ولا تجعل لمن لم يخلق من الولد والنسل في غلة هذه الارض حقا -

قال - لا لان هذه وصية وليست بوقف فاذا كانت وصية فالوصية لا تجوز لمن لم يخلق وانما تكون لمن كان مخلوقا يوم مات الموصي دون من يحدث واذا كانت ارضا وقف آخرها للفقراء وقال صدقة موقوفة جازت لمن كان من الولد ويكون للنسل الذين لم يخلقوا بعد لان هذه لا تعود ميراثا ولا تملك ابدا والوصية ترجع الى الورثة بعد انقراض الموصي لهم بالغلة -

قلت - ارايت لو قال غلات ارضي بعد وفاتي لولد فلان ونسله قال تكون الغلة لمن كان مخلوقا يوم يموت الموصي من الولد والنسل دون من يحدث فاذا انقرضوا

لقرضوا رجع الأصل الى الورثة -

قلت - فلهن ملك هذه الارض اذا كانت على ما وصفت لك -

قال - لورثة الميت -

قلت - أريت لو قال ارضي وقف بعد وفاتي على ولد عبدالله ونسله -

قال - فهي وقف على من كان مخلوقا من ولد عبدالله ونسله يوم يموت الموصي دون من يحدث منهم فاذا اقرضوا رجع الأصل الى الورثة -

قلت - ولم قلت ذلك قال لانه لم يقل صدقة موقوفة ولم يجعل آخرها للساكنين فصار قوله وقف باطلا وصارت بمنزلة رجل اوصى بغلة ارضه تقوم فيجوز ذلك لمن كان مخلوقا دون من لم يخلق -

قلت - وكذلك لو قال احبسوها بعد وفاتي على ولد فلان ونسله -

قال - نعم هو على ما وصفت لك الا ان يقول صدقة موقوفة او يجعل آخرها للساكنين فتكون وقفا لا ترجع الى الورثة ولا تملك وتكون الغلة لمن كان من الموقوفة عليهم ويكونان متساويين على ما شرط الواقف -

قلت - وكذلك لو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة لاتباع ولا توهب على فلان ونسله -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء فاذا اقرضوا رجعت الى الورثة -

قلت - وسواء شرط ذلك للورثة او لم يشترط -

قال - نعم -

قلت - أريت لو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين او قال حبس على المساكين -

قال - فهو جائز من الثلث وهو على ما قال الواقف ألا ترى انه لو قال هذا في الصحة كان جائزا وكانت وقفا على ما شرط وكذلك اذا اوصى بذلك جاز ذلك من الثلث -

قلت - أريت لو قال غلات ارضي بعد وفاتي لولد عبدالله سنة او عشر سنين -

قال - يكون لهم ما قال من الثلث ثم يرجع الى الورثة -
قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة في مرضه بعد وفاتي على ولد عبده
ونسله ماتنا سلوا فاذا اقرضوا فهي لورثتي -
قال - توقف على ولد عبده ونسله المخلوقين يوم يموت الموصي دون من
يحدث فاذا اقرضوا رجعت الى الورثة فاقسموا اصلها بينهم على قدر مواردهم
من الواقف -

قلت - ولم لا يعطى من يحدث من الورثة الولد والنسل بعد وفاة الموصي
وقد جعلها صدقة موقوفة قال لأنه شرط مرجع الاصل الى الورثة فاذا اشترط
ذلك خرج من ان يكون وقفا مؤبدا وانما هي وصية في التلة واذا كانت وصية في
التلة كانت لمن كان يوم يموت الموصي دون من يحدث الا ترى انه لو قال في وصية
ارضى صدقة موقوفة على ولد عبده ونسله فاذا اقرضوا فاصله لورثتي ان الوقف
باطل فاذا كان ذلك في الصحة كان باطلا فان كان ذلك وصية جوزت ذلك من
الثلث لاني قد ايجزى الوصايا ما لا ايجزى الوقف الا ترى انه لو قال في وصية غلة
ارضى سنة لعبده كان ذلك باطلا لا يجوز وانما هي هبة فان دفعها جازت والالم يجوز
ولو اوصى بذلك كان جائزا قد يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف في الصحة
فلذلك حكيت ما فسر لك في المسئلة الاولى -

قلت - وان اشترط الرجل الرجعة في ارض وقف في وصيته أجوزت ذلك لمن
كان مخلوقا منهم دون من لم يخلق لانه وصية والوصية لا تكون لمن لم يخلق بعد -
قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي على قرابتي -
قال - نعم يجوز من الثلث لمن كان مخلوقا منهم دون من لم يخلق -

قلت - لو قال صدقة موقوفة على قرابتي بعد وفاتي -

قال - اعطيت من كان منهم ومن يكون على ما وصفت لك في الباب الاول -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة بعد وفاته على قوم ومن بعدهم
يجعل

جعل الثلثة للورثة -

قال - تكون الثلثة جائزة للقوم الذين جعل ذلك لهم فاذا اقرضوا رجعت الثلثة الى الورثة فكانت بينهم على قدر موارثهم ما بقى منهم احد فاذا اقرضوا كانت للفقراء -

قلت - رأيت لو قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على اخوتي وعلى اولادهم ونسلكهم ما تنا سلوا فاذا اقرضوا فهي لولدى ونسلى ما تنا سلوا فاذا اقرضوا فهي للفقراء -

قال - هذا جائز من الثلث ويكون للاخوة واولادهم ونسلكهم فاذا اقرضوا صارت لولد الواقف وولد ولده ونسلكه فما اصاب ولد الصلب من ذلك كان بينهم وبين سائر الورثة على قدر موارثهم عن الميت -

قلت - وكذلك كل وقف في مرض الواقف اوقفه بعد وفاته وكان يرجع الى بعض الورثة منه شيء (١) دون الباقيين ولم تجز الورثة ذلك فارجع الى ذلك الوارث من الثلثة فهو بين الورثة ويته على قدر موارثهم عن الميت - قال - نعم -

قلت - وسواء رجع ذلك الى هذا الوارث لفقره او لغيره - قال - نعم هما سواء لانه وصية للوارث ولا تجوز الوصية للوارث لسبب فقر ولا غير ذلك -

قلت - ولا يكون للباقيين من ولد عبد الله (٢) - قلت - فمن اين افرق هذا والوقف وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله فهلك منهم هالك جعلت الثلثة لمن بقى منهم ما بقى احد -

قال - هما مفترقان اذا كان وقفا مرجعه الى الفقراء والمساكين مؤبدا فانما انظر الى الثلثة يوم تخلف من خلق من ولد عبد الله اعطيته (٣) ذلك لانه ولد عبد الله يوم خلقت الثلثة واما اذا اوصى بثلثة ارضه فقد وجبت الوصية لمن كان مخلوقا يوم

(١) انتهى الساقط من ر (٢) بياض في النسخ كلها (٣) صف - اعطيه -

مات الموصى فن هلك منهم رجع نصيبه الى الورثة ألا ترى أن من حدث من ولد عبدا لله انى لا اعطيه من غلة الارض التى ليست بوقف شيئا واعطى من حدث من ولده من غلة الارض الوقف فاذا كنت لا اعطى من يحدث منهم لم ارد نصيب من هلك منهم على من بقى منهم كما اردته فى الوقف لان فى الوقف اعطى من يحدث منهم ألا ترى ان الوصية فى الغلة لمن لم يحلق لا تجوز وفى الوقف جائز - قلت - أرايت رجلا قال ارضى موقوفة بعد وفاتى ولم يزد على ذلك -

قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم ابطال ذلك -

قال - لان الوقف يكون للفقير وللغنى وللغنى ولم يوص لايهما هو فاذا لم يوص بذلك ابطال الوقف ألا ترى انه لو قال ذلك فى صحته ابطال ذلك حتى يقول صدقة موقوفة (او يقول وقفا على الفقراء -

قلت - أرايت لو قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة - (ولم يزد على ذلك وهى تخرج من الثالث -

قال - يتصدق بأصلها على الفقراء او يتصدق بشئ منها على الفقراء -

قلت - فاذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة جوزت ذلك وجعلتها وقفا على الفقراء والمساكين -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال ارضى بحبوسة بعد وفاتى -

قال - هذا لا يجوز ولا يكون وقفا ولا صدقة -

قلت - أرايت لو قال ارضى موقوفة على عبدا لله حياته -

قال - فهى لعبدا لله حياته فاذا هلك عبدا لله رجعت الى الورثة ولم يكن وقفا -

قلت - أرايت لو قال فى صحته ارضى هذه موقوفة على عبدا لله -

قال - لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك -

قلت - ولم ابطال ذلك -

قال - لان هذا وقف ولم يجعل آخره للمساكين ولم يقل هو صدقة موقوفة فاذا لم يقل ذلك كان الوقف باطلا لا يجوز ألا ترى انى لو اجزته فأت عبدا لله رجع ملكه اليه فكيف يكون وقفا يرجع بعد وفاة الموقوفة عليه ملكا الى الواقف هذا لا يكون واما اذا قال غلة ارضى بعد وفاتى لعبدا لله فهو جائز له فى حياته فاذا هلك رجعت الى الورثة ولو قال فى صحته غلة ارضى لعبدا لله فان هذا باطل لا يجوز ألا ترى انه لو قال غلة ارضى بعد وفاتى موقوفة على عبدا لله سنة ثم هى بعد ذلك لورثتى كانت الوصية جائزة ولو وقف ارضه على عبده سنة فاذا انقضت السنة كانت الارض كلها للواقف فان الوقف لا يجوز -

قلت - أرايت اذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وليس له مال غيرها فأبى الورثة ان يميزوا ذلك -

قال - يجوز الثلث منها ويطل الثلثين (١) منها فتكون للورثة -

قلت - أرايت ان قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة على ورثتى فأبى الورثة ان يميزوا ذلك ولا مال له غيرها -

قال - يكون الثلث منها وقفا على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثين الباقيين (١) منها لجميع الورثة مطلقين لا وقف فيما -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرها وأبى الورثة ان يميزوا ذلك -

قال - يكون الثلث منها وقفا على ما وصفت لك ويطل الثلثين الباقيين (١) -

قلت - فاذا اطلق الثلثين القاضى منها للورثة وحبس الثلث منها للوقف ثم خرج بعد ذلك مال لبيت كثير أخرج الارض من ثلثه -

قال - يرد الثلثين الى الوقف فتكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة -

قلت - أرايت ان ظهر لبيت مال سوى الارض والارض لا يخرج من الثلث -

قال - يجوز من الارض بقدر ثلث مال الميت فيكون وقفا -

قلت - فان كانت قيمة الوقف الف درهم فأجاز القاضى منها الثلث وابطل الثلثين

قدفها الى الورثة ثم ظهر لبيت من المال الف درهم -

قال - يكون الثلثان من الارض وقفا على ما وقف الميت ويظل الثلث منها

فيكون للورثة مع الالف سوى قيمة الارض -

قلت - وكذلك كلما نرجح لبيت الف درهم سوى قيمة الارض فاذا نرجح ذلك

كانت (الارض - ١) كلها وقفا -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو كانت قيمة الارض التى وقفها الف درهم ولم يكن لبيت مال

غيرها وأبى الورثة ان يميزوا ذلك فابطل القاضى الثلثين منها واجاز الوقف

فى الثلث فبعد الورثة الى الثلثين فباعوا ثم ظهر لبيت التى (٢) درهم او مال كثير

فخرج الارض من ثلثه -

قال - فيبيع الورثة الثلثين جائز لا يرد ويضمن الورثة قيمة الثلثين ويشترى بها

ارض فتكون وقفا على مثل ما اشترط الواقف -

قلت - وكذلك لو ظهر لبيت مال لا تخرج الارض من ثلثه نظرت الى قيمة

ثلث جميع ما ترك الميت فانخرجت منه قيمة الارض التى وقف القاضى ونظرت

الى ما كان يرجع فى ثلثى الارض فأخذت قيمة ذلك فاشترت بها ارضا فوققتها

على مثل ما وقف الميت -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان كان الثلثان من الارض لما دفعها القاضى الى الورثة باع بعضهم

حصته من ذلك ولم يبع الآخرون ثم ظهر لبيت مال كثير كيف القول عندك فى

ذلك -

قال - يؤخذ جميع مابقى من هذه الارض لبيت فتكون وقفا مع الثلث ويؤخذ

من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض ويشترى بها ارضا فتوقف على مثل ما امر

به الميت وتقسّم الورثة الباقي بعد ذلك على واريشهم ويحسب على الذى باع

حصته من الارض بقيمة ما صار فى يده منها -

قلت - ولا يرد بيعه -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان القاضى قد اطلق ذلك له فبيعه فيه جائز ألا ترى ان قولنا فى رجل أوصى له بأرض وهى جميع مال الميت فأعطى المتأذى الموصى له بالأرض - انتهى ورد الثلثين على الورثة ثم ظهر للميت مال كثير تخرج الأرض من ثلثه انى ارد على الموصى له ما بقى من الأرض واجوزها له فان كان الورثة قد باعوا ذلك جوزت بيعهم واعطيت الموصى له مما يظهر من مال الميت قيمة الثلثين من هذه الأرض وكذلك الوقف هو فى قياس قولنا فى الوصية -

قلت - فإذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على الفقراء وله مال كثير غائب عنه فابى الورثة ان يجيزوا ذلك -

قال - يكون لهم الثلثين (١) ويكون الثلث الباقي وقفا على ما وقفه الميت فإذا قدم المال رددت ما بقى من الأرض الى الوقف -

قلت - أرأيت ان قدم بعض المال -

قال - رددت من الأرض قيمة ثلث ذلك على ما فسر لك وان كان الورثة باعوا ذلك كان الجواب فى ذلك كله على ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - أرأيت رجلا قال ارضى صدقة بعد وفاتى موقوفة على الفقراء والمساكين وله مال كثير غائب عنه وعليه دين فابى الترمذ ان يونروا ما لهم -

قال - تباع هذه الأرض فى الدين -

قلت - فإذا بيعت بالف درهم وقيمتها الف درهم وقبض ذلك الترمذ ما لم قدم مال الميت بعد ذلك أخذت منه الف درهم فأشترت بها أرضا فكانت وقفا على ما وقف الميت الأرض التى بيعت -

قال - نعم -

قلت - أرأيت ان كان قيمتها الف درهم وباعها القاضى بالف وحسبائة قضى بها

(١) كذا (٢) زيادة من صف -

التمراء ثم ظهر الميت (مال كثير فاراد الوارث ان يعطى قيمة الارض الف درهم -

قال - يؤخذ من مال الميت الف ونحوها ثمة دوهم الثمن الذى بيعت به الارض فيشترى بها ارضا فتكون وقفا على مثل ما شرط الميت في الوقف الاول - ١ - قلت - وكذلك لو بيعت بتسعائة درهم لم يشتر الوقف إلا بتسعائة وانما يشترى الوقف بشمن الارض التى بيعت ولا يلتفت الى قيمتها - قال - نعم -

قلت - ولا يرد بيع الارض الاولى - قال - لا يرد ذلك -

قلت - رأيت رجلا وقف ارضا له في مرضه على وجوه مساة واشترط ان له ان يرد له ذلك اذا بدا له - قال - الوقف باطل لا يجوز -

قلت - رأيت رجلا وقف ارضا له في مرضه وله مال كثير ثم ان ماله ذهبه قبل ان يموت ثم مات ولا مالى له غيرها - قال - يجيز الثالث منها ويبطل الثلثين الباقيين - قلت - أو أيت لو وقفها وليس له مال غيرها ثم افا (٢) مالا كثيرا ثم مات - قال - نهى جائز من الثلث -

قلت - رأيت لو وقفها او وصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم يقبض الورثة اصاب لهم من مال حتى ضاع المال - قال - يجوز الوقف في الثلث منها ويبطل الثلثان الباقيان منها -

قلت - رأيت اذا وصى بوقف ارضه بعد وفاته على وجوه مساة معاومة فحدثت فيها ثمة قبل موت الموصى ثم مات الموصى - قال - الثمرة ميراث ولا تكون لاهل الوقف -

قلت - رأيت ان كانت الثمرة حدثت بعد وفاته والارض والثمره يهرجان من

الثلث -

قال - فالنلة للوقفة عليهم الارض -

قلت - وسواء في الباب الاول كانت الارض تخرج من الثلث او لا تخرج -

قال - نعم هما سواء وكل ثمرة تحدث قبل موت الموصى فهي للورثة دون اهل الوقف -

قلت - وكذلك لو اوصى لرجل بارض له فاثمرت قبل موت الموصى لم يكن للموصى له من الثمرة شيء والارض للموصى له -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو وقف ارضا له في مرضه ثم حدث فيها ثمرة قبل موت الموصى -
قال - تكون للوقف عليهم اذا كان ذلك يخرج من الثلث -

قلت - ارايت لو وقفها في مرضه الذي مات فيه وفيها ثمرة يوم وقفها لمن تكون الثمرة -

قال - للواقف -

قلت - ولا تكون لاهل الوقف -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو ان رجلا وقف ارضا له كانت الثمرة له خاصة والوقف جائز -

قال - نعم -

باب الرجل يقف ارضا له في صحته على

الفقراء فيحتاج احد من ولده او من

قربائه اعطى منها او لا يعطى

قلت - ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولم يسم منها شيئا لاحد فاحاج بعض قربائه بعد ذلك فاراد ان يعطى من الوقف -

قال - يعطى منه اقل من مائتى درهم -

قلت - ولم اعطيته -

قال - لانه فقير والفقير عندنا لا يعطى من الزكاة ولا من الصدقة الا اقل من مائتى درهم لان من كانت له مائتا درهم فهو غنى تجب عليه الصدقة وهذا مذهب أبى حنيفة رحمه الله فى الزكاة وقول أبى يوسف -

قلت - وتراهم احق بها من المساكين الباقين -

قال - نعم هم احق بها من المساكين لان صدقة الرجل على قرابته الفقراء اعظم اجرا من الغريب ألا ترى ان من السنة ان يقسم صدقات كل قوم بينهم ولا تخرج عنهم بلتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن المرأة تعطى زوجها من الصدقة قال لها ابران وبلتنا ان رجلا من الانصار تصدق بارضه فأتى ابواه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا له مالنا مال غيرها فردها النبي صلى الله عليه وسلم وبلتنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى المظاهر ما يكفر فقال ما بين لايتها اهل بيت احوج اليه من اهل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل ذلك فيهم - قلت - أرايت ان عمدا لواقف فاعطى الغلة الفقراء والمساكين ولم يعط القرابة - قال - لا ضمان عليه وما اعطاهم فهو جائز وهذا استحسان وليس هو حق لهم فى الغلات من هذه الصدقة ولكننا أمره ونستحسنه ألا ترى ان من وجبت عليه زكاة ماله أمرته ان يعطيها فقراء من قرابته واستحسننت له ذلك فان اعطاها المساكين اجزاء ألا ترى ان رجلا لو قال هذه الدراهم صدقة أمرته ان يضعها فى فقراء قرابته فان اعطى غيرهم لم اجعل عليه شيئا واجزاء -

قلت - أرايت ان كان له ولد وولد ولد فقراء أيعطى من غلات هذه الارض - قال - نعم يعطى منها اقل من مائتى درهم كما وصعت لك -

قلت - ولم اعطيته -

قال - لأنه اقرب القرابة -

قلت - فما تقول فى رجل وجبت عليه زكاة ماله او قال هذه الالف درهم فى المساكين

للساكنين صدقة أله ان يعطى منها ولدا او ولد ولد او زوجة -
قال - لا -

قلت - فلم اعطيت هؤلاء من الوقف -

قال - الوقف وهذا مفرقان لا يعطى من الزكاة ولا من النذر ولا من الكفارات
وولدوا والولد يعطون من الوقف اذا كانوا فقراء لان الزكاة والنذور والكفارات
ملكها الذى يتصدق بها فليس له ان يعطيها ولده واما الوقف فقد زال ملك
الواقف عنه فله ان يعطى ولده وولد ولده منه وكذلك ابوه وجده -

قلت - أرايت ان جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله ولد فقير وولد
ولد وقرابة والغلة لانسحهم جميعا -

قال - يبدأ بولد الصلب فيعطى كل واحد منهم اقل من ما تقي درهم فان كان
فيها فضل اعطى من ذلك الفضل ولد الولد وكذلك الولد على ما وصفت لك
في ولد الصلب يبدأ بالاقرب منهم الى الواقف فان فضل عنهم فضل كان ذلك
في الفقراء والمساكين من الجيران وغيرهم على ما يرى والى الصدقة -

قلت - أرايت في هذه المسئلة ان مات رجل من الولد وهو فقير بعد محي الغلة
أيكون لورثته (١) ما كان له -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو استغنى لم تعطه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو افتقر منهم احد بعد محي الغلة اعطيته -

قال - نعم ولا يشبه هذا عندى الرجل يقف ارضا على فقراء ولده او فقراء قرابته
لان الرجل اذا وقف ذلك على فقراء هم فقد جعل لهم فيها حقا ثابتا فان استغنوا
محى الغلة وهو فقير لم يعط من تلك الغلة شيئا وهذا كله مخالف للباب الاول اما
اعطيت القرابة والولد بالاستحسان واما في هذا الباب فالواقف نفسه فقد وقف
عليهم الارض ألا ترى ان القائم باسم الصدقة لودع في هذا الباب الغلة الى الفقراء

لضمته لان هذا حق لهم وقد وقف عليهم ولودفع القاييم بامر الصدقة الثلة الى المساكين فى الباب الاول لم اخبره لان الوقف على المساكين عام ولكنى استحسن ان اخص اولاده -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء -

قال - انما انظر الى من كان منهم فقيرا يوم تقسم الصدقة فاقسم ذلك بينهم على ما وصفت لك ولا التفت الى قمر من انتقر منهم بعد مجيء الثلة وامنح من استغنى منهم بعد مجيء الثلة او مات بعد مجيء الثلة -

قلت - أرايت شاهدين شهدا على رجل انه وقف ارضه على المساكين وهم من قرابة الواقف -

قال - شهدا تهما جائزة فقيرين كاتا او غنيين ولو كاتا شهدا انه وقفها على فقراء قرابته وهما من القرابة لم اجز شهدا تهما فقيرين كاتا او غنيين -

قلت - أرايت اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على المساكين واحتاج هو أعطى منها شيئا -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ان احتاج احد من ولده اعطوه وان احتاج هو لم يعط -

قال - هما ممتزان لأن هذا الوقف على نفسه لم يجوزوا وقفه على ولده جاز ذلك فاعطى من الوقف كل من كان لو وقف عليه جاز وقفه عليه ولا يعطى منه من لا يجوز وقفه عليه -

قلت - أرايت اذا وقف ارضه له فجعلها صدقة موقوفة على ان غلتها نصفين النصف منها للفقراء والمساكين والنصف الاخر للفقراء قرابته -

قال - فهو جائز على ما وقفها عليه -

قلت - أرايت ان احتاج قرابته وكان الذى سعى لهم لا يكفيهم أعطاهم مما جعل للفقراء -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لان الواقف قد سعى لهم شيئا معلوما ولا ازيدهم على ذلك -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان النصف منها لولدى ونسلي والنصف الاخر للساكين واحتاج ولده ونسله وكان ما ياخذون من ذلك النصف لا يكفيهم اعطيهم من النصف الذي للفقراء -

قال - لا -

قلت - وكذلك ما سمي من القلة لولده وقرابته وجعل الباقي للساكين لم يزد من سمي له فيها حقا على ما سمي له من ذلك -

قال - نعم لا يزدون على ذلك -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على ان تغلتها نصفين النصف للفقراء من ولدى ونسلي والنصف الاخر للساكين وكانت له قرابة سوى ولده فقراء -

قال - يعطون من نصيب المساكين على ما وصفت لك واما الولد والنسل فلا يزدون على ما سمي لهم الواقف -

قلت - ارايت لو سمي للقرابة من القلة شيئا وللولد شيئا والساكين ما بقي ايرد على احد من القرابين من سهم المساكين -

قال - لا -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة في الغارمين وله ولد وقرابة محتاجون -

قال - لا يعطون منها الا ان يكونوا غارمين فيعطون منها فيبداهم قبل سائر الغارمين كما بدأنا بفقرائهم قبل سائر المساكين -

قلت - وكذلك لو قال في بنى السبيل -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال في سبيل الله اعطى فقراء قرابته -

قال - لا وانما هي في السبيل -

قلت - وكذلك لو قال في الحج اوفى الرقاب -

قال - نعم هذا كله سواء وليس يصرف من ذلك الا في وجهه الا ان يكون القرابة من ذلك الوجه فيعطون ويبدأ بهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ابدأ بالقرابة اذا كانوا محتاجين قبل سائر المساكين على ما وصفت لك -

قلت - ارايت الجيران يستحسن ان يبدأ بعطيهم (١) قبل المساكين -

قال - نعم -

قلت - فيعطون مثل ما يعطى القرابة -

قال - لا ولكن يعطون على قدر ما يرى القائم بامر الصدقة -

قلت - وكذلك الوالى -

قال - نعم -

قلت - ارايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين واحتاج قرابته فرفع ذلك الى القاضى فاعطاهم منها القوت اترى ذلك حكما لهم فيها بالا قوات -

قل - لا انما هذا برأى (٢) منه فاذا عزل بطل ذلك او يرى القاضى نفسه الرجوع عن ذلك -

قلت - وكذلك لو كان امر اقيم (٣) بامر الصدقة ان يجرى ذلك عليهم -

قال - نعم هما سواء -

قلت - فان قال قد حكمت في ذلك وجعلته ثابتا لهم في هذه انصدقة ووصيت بذلك فهو جائز فان رفع ذلك الى قاضى يرى خلافه جوز ذلك -

قل - نعم -

قلت - ارايت ان دفعت هذه الصدقة الى قاض فامر ان يعطى كل واحدة عشرة دراهم او اقل من ذلك ثم رفع ذلك اليك -

(١) سف - يعطيه (٢) صف - راي (٣) صف - نعم -

قال - لاجل ما كان من القاضى الاول حكما وانما هو عندى رأى رءاه فاعطى كل واحد منهم اقل من مائتى درهم هذا كله من القضاة عندى رأى يروونه (١) وليس بحكم الاياتون بحكم مفسر مؤكد فاجيز ذلك -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة فقراء فلم يعطوا شيئا أتعطيهم لما مضى -

قال - لا يعطون لما مضى وانما يعطون لما يبقى ويعطون اقل من مائتى درهم وليس يشبه هذا عندنا الوقف اذا كان عليهم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين فجاء رجل من القرابة فقال انا فقير -

قال - اذا عرف انه فقير اعطى منها على ما وصفت لك -

قلت - وتعطى امرأته اذا كانت فقيرة -

قال - لا تعطى الا ان تكون من القرابة -

قلت - وكذلك لو كانت امرأة فقيرة ولها زوج فقير وهى من القرابة فاعطيتها ولم تعط زوجها الا ان يكون من القرابة -

قال - نعم -

قلت - فتعطى ولد القرابة منها -

قال - نعم لانه من القرابة اذا كان فقيرا -

(قلت - أرايت اذا وقف ارضا على المساكين أتعطى قرابة ولده اذا كانوا فقراء - ٢) -

قال - نعم (هم - ٣) اسوة المساكين وانما ابدأ بمن كانت له قرابة من الميت الواقف فاما قرابة ولده او امرأته فيها اسوة المساكين -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على المساكين والفاشرين فجاء رجل من القرابة فقير غارم أيعطى من السهمين جميعا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو سمى أصنافاً مختلفة أعطيت القريب من هذه الأصناف كلها إذا كان من أهلها وبدأت به على ما يرى له القائم بامر الوقف -

قال - نعم -

قلت - أرأيت القائم بامر الصدقة إذا أمره القاضي أن يعطيها قراء القرابة فأعطى غيرهم أرى عليه نعماً -

قال - لا إلا أن يكون ذلك منه على وجه الحكم فإن كان ذلك من القاضي حكماً كان (١) القائم بامر هذه الصدقة ضاماً لذلك -

قلت - أرأيت القاضي أن يجبر الوصى أن يضعها (٢) في قراء القرابة على ما وصفت لك -

قال - نعم يجبره ولو أعطاه غيرهم لم يضمن -

قلت - فكيف يجبره ولو أعطاه غيرهم لم يضمن -

قال - إنما أستحسن إذا كانت في يده الغلة أن يزعمها منه ويدفعها إلى قراء القرابة فاما إذا أخذها فلا شيء عليه وكذلك الجيران وللوالي هم بمنزلة القرابة في هذا الوجه -

قلت - أرأيت إذا وقف أرضه على المساكين أيقضى منها دين الميت -

قال - لا -

قلت - فيكف بها ميتاً -

قال - لا ولا ينبغي بها مسجد ولا يحج بها حجة وإنما هي للمقراء على ما وصفت لك -

قلت - أرأيت إذا قل أرضى صدقة موقوفة بعد وثاقى على المساكين فأنفذت ذلك وهي تخرج من التلت واحتاج أحد من ولد الموصى -

قال - لا يعطى من الغلة شيئاً -

قلت - ولم لا تعطهم -

قال - لأن هذه وصية وهم ورثة ولا يجوز لأورث وصية ولا يجتمع الميراث والوصية جميعاً -

قلت - أ رأيت لو احتاج اليها ولد وولد -

قال - يعطون منها على ما وصفت لك -

قلت - ولم -

قال - لان ولد الولد يجوز لهم الوصية وولد الصلب لا يجوز لهم الوصية فاعطى
عنها من جازت له الوصية وامنح الورثة -

قلت - أ رأيت ان كان ولد الولد ورثة الميت -

قال - لا يعطون شيئا -

قلت - فيعطى اولادهم -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت رجلا وقف ارضه على الفقراء والمساكين ووقف ارضه على
على فقراء قرابته -

قال - كله جائز -

قلت - أ رأيت ان كان في وقف القرابة (ما بينهم) يعطون من وقف الفقراء -
قال - لا -

قلت - أ رأيت ان لم يكن في وقف القرابة (١) ما يكفيهم -

قال - يحصل له (٢) النفي من وقف الفقراء ولا يزا دون على ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان وقف الوقين جميعا رجل واحد في عقدة واحدة -

قال - اعطى القرابة ما وقف عليهم قليلا كان او كثيرا ولا ازيدهم على ذلك وهم
عندي بمنزلة رجل وقف ارضه على ان نصف غاتها للفقراء من قرابته والنصف
الآخر للمساكين ولا يزداد القرابة على النصف شيئا ولا يرد عليهم من المصنف الذي
للمساكين شيء -

قلت - أ رأيت ان كان الوقفان في عقدتين مختلفتين -

قال - يكفل للفقراء (منهم - ١) على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت ان كان الوقف من اخوين لاب وام وقف احدهما ارضه على

(١) ليس في د (٢) نصف - يكمل لهم -

فقراء قرابته ووقف الآخر ارضه على المساكين -

قال - يعطى وقف القرابة قراء القرابة فان كان فيه غنى لهم لم يزد واعلى ذلك وان لم يكن فيه غنى اكمل لهم الغنى من الوقف الآخر -

قلت - وسواء كان ذلك فى عقدة واحدة او عقدتين -

قال - نعم اذا كانا وقفين مختلفين -

قلت - وكذلك كل فقير يأخذ من وقف له فيه حق بين لم يعط من وقف آخر شيئا الا كمال الغنى -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو كانا وقفين مختلفين بين اخوين وقف كل واحد منهما ارضه على قرابته -

قال - هذا يعطى كل واحد منهم من قراء قرابته من الوقين جميعا -

قلت - ولا يشبه هذا عندك أن يكون احد الوقفين للمساكين والآخر للفقراء القرابة -

قال - لالاتهما مختلفان اذا كان الوقفان جميعا على قراء القرابة اعطيتهم من الوجهين جميعا واذا كان احدهما على قراء القرابة والآخر على المساكين اكلت للفقراء من القرابة من وقف المساكين كمال الغنى ولم ازدهم على ذلك -

قلت - أرايت اذا كانوا اهل بيت لهم وقوف كثيرة منها ماهو على الفقراء منهم ومنها ماهو على الفقراء والاغنياء منهم ومنها ماهو على المساكين -

قال - كل وقف على الفقراء والاغنياء فاني اقسمه على شرط الواقف وكل وقف شرط على الفقراء منهم فاني اقسمه بين فرائهم على مثل ما شرط الواقف وكل وقف للمساكين لا اعطى منه عيا ولا اعطى منه من يأخذ منه قدر الغنى من هذا الوقف وان كان فقيرا اكلت (١) لمن كان فقيرا منهم لان نصيبه قدر الغنى من هذه الوقوف اتى للفقراء والمساكين حتى يكمل له كمال الغنى -

قلت - ويحسب عليه بكل ما يصل اليه من غلات الوقف ثم يكمل له بعد ذلك من

وقف المساكين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت إذا جعل أرضه صدقة ، وقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج واحد من ولده فأعطى من الغلة ما تتي درهم فانفقها وصار فقير الاشياء له وقد بقي من غلات الصدقة اعطيته بقية ما بقي منها اذا كان يعلم ان انفاقه المائتين الاولين في غير فساد وأنه انفقها فيما لا بد له منه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو ضاعت منه فعلبت ذلك -

قال - نعم هما سواء اذا جاء من امره ما يعرف ان ما ذهب منه في غير فساد وفي اصلاح وأنه الساعة فقير اعطيته ولم امنعه بما بقي اتمام ما اعطيته لاني انما اعطيته الفقراء وهو في الوقف الذي اعطيته فقيرا اذا كانت أرضه على الفقراء وللمساكين وله قرابة فقراء -

قلت - وكذلك الزكاة في القرابة الجواب في ذلك على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا كانت أرضه وقفا على المساكين والفقراء وله قرابة من غير أهل البلد الذي كان فيها الواقف -

قال - لا يبطون من ذلك وان اعطاهم والى الصدقة فلا ضمان عليه وانما هو عندى بمنزلة الزكاة الذي يقسم في بلد المزكى -

باب الرجل يشتري أرضا بيعا

فاسدا فيقفها قبل ان يقبضها

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل أرضا بيعا فاسدا فوقفها المشتري على الفقراء والمساكين بعد ما قبضها -

قال - الوقف جائز ويكون على ما وقفها عليه -

قلت - فان جاء البائع بخلافه في ذلك -

قال - فلبائع على المشتري قيمة الارض يوم قبضها -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان المشتري قد اتلفها وزال ملكه عنها فاذا زال ملكه عنها فعليه القيمة
الآتري انه لو باعها او وهبها كانت عليه القيمة فكذلك اذا وقفها -

قلت - أ رأيت اذا اشترى الرجل من رجل ارضا بيعا فاسدا فلم يقبضها حتى
وقفها على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف باطل لا يجوز الآتري انه لو باعها قبل ان يقبضها وقد اشترها فاسدا
ان البيع باطل فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل دارا بيعا فاسدا وقبضها واتخذها مسجدا
وصلى الناس فيه -

قال - هي مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد وهذا والوقف سواء وهذا قول
اصحابنا في المسجد والوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا اشترى الرجل من رجل دارا بخر او بخزير وقبضها فوقها
على المساكين (١) -

قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الدار يوم قبضها -

قلت - أ رأيت لو اشترها بمئة او بدم او برجل حر -

قال - هذا كله سواء اذا وقفها لم يجوز وقفه وهذا مقتضى الآتري انه لو باعها لم يجوز
بيعه فكذلك لا يجوز وقفه -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى من رجل دارا بيعا صحيحا قبضها فوقها على
المساكين وقفها صحيحا -

قال - هو جائز ويكون على ما وقفها (عليه - ٢) -

قلت - أ رأيت ان جاء لهذه الدار شفع فآخذها بالشفعة -

قال - فله ان يأخذها بالشفعة ويطل الوقف فيها ويكون الشفع احق بها -

قلت - ولم قلت ذلك وقد وقفها وهو مالك لها -

قال - لان الشفعة بمنزلة الاستحقاق الا ترى أن من قولنا فى رجل اشترى من رجل دارا فبذلها لمسجد الله تعالى ثم جاء رجل فأخذها بالشفعة انه يأخذها ويبطل المسجد وكذلك اذا وقفها ثم جاء الشفع فهو على ما وصفت لك الا ترى لو ان رجلا اشترى من رجل دارا فباعها ثم جاء الشفع فان له ان يبطل البيع الثانى ويأخذها بالبيع الاول ولو ان رجل اشترى من رجل دارا يباعا فامدا فباع المشتري ثم جاء البائع بعد ما قبضها لم يكن له ان ينتقض البيع وكان هذا مخالفا للشفعة فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرايت رجل اشترى من رجل دارا وقبضها ووقفها على المساكين ثم وجد بها عيبا -

قال - الوقف جائز وليس له ردها ويرجع بالنقصان -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان ملك المشتري قد زال عنها فاذا زال عنها ملكه رجع بالنقصان -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن ملك المشتري قد زال -

(١) - أرايت لو كان المشتري قد باعها ثم وجد بها عيبا فلم لا يرجع بالنقصان كما وصفت لك فى الباب الاول اذا زال ملكه رجع بالنقصان -

قال - هما مختلفان لأنه قد يجوز ان يرد عليه ويرجع الى ملكه ولا يجوز فى الوقف أن يرجع الى ملكه بعد ان وقفه الا ترى ان من قولنا فى رجل اشترى ارضا من ارض العشر والمشتري ذى والبائع مسلم فقبضها المشتري فوضع عليها الخراج ثم وجد بها عيبا لم يكن له ان يردّها وكان له ان يرجع بالنقصان فهذا ليس من الوقف وقد قال اصحابنا يرجع (فيه - ٢) بالنقصان (فالوقف اخرى ان يرجع فيه بالنقصان - ٣) من هذا -

قلت - أرايت اذا اشترى ارضا فوقفها على المساكين ثم وجد بها عيبا فرجع المشتري بالنقصان ما يصنع بالنقصان -

قال - هو له يصنع به ما شاء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لم يقف بالنقصان -

(قلت - أ رأيت رجلا اشترى بدنة فبعلها هديا وقلدها ثم وجدها عيبا -

قال - لا يرجع بالنقصان - (١) -

قلت - من اين اختلف الوقف والبدنة -

قال - البدنة في ملكه ألا ترى انه لو مات صارت البدنة ميراثا في قولنا فالوقف

مخالف للبدنة -

قلت - أ رأيت رجلا اشترى ارضا يدار فيها راما (٢) فالوقف المشتري الارض على

المساكين ثم وجدها عيبا -

قال - يرجع بالنقصان في الدار فيكون ذلك له من الدار مطلق ليس (لوقف - ٢) -

قلت - أ رأيت اذا وجد المشتري بالدار عيبا ولم يجد المشتري بالارض التي

وقفها عيبا -

قال - يرد الدار على بائعها وعليه قيمة الارض يوم قبضها -

قلت - (ولم قلت ذلك - ٣) ولم لا تبطل الوقف وترد الارض وتجعل هذا بمنزلة

الشفعة -

قال - هما مفترقان ألا ترى ان هذا لو باع الارض ثم وجد المشتري بالدار عيبا

ردها وأخذ منه قيمة الارض ولم يقض البيع في الارض ولو كان هذا في الشفعة

رددت على الشفع (٤) فالشفعة مخالف لهذا اذا كنت جوزت بيعه جوزت وقفه

واذا ابطلت بيعه ابطلت وقفه -

قلت - أ رأيت اذا اشترى رجلا من رجل ارضا يدار وقفا ثم ان كل واحد

منهما وقف كل واحدة منهما وقف على المساكين -

(١) سقط من ر (٢) كذا وفي صف - دحى (٣) زيادة من صف (٤) من ها

محوف في صف -

قال - فهو جائز -

قلت - فان وجد واحد منهما بما اشترى عيبا -

قال - لا يرجع بالنقصان في قيمة الارض الاخر ولا سبيل له عليه والوقف فيه جائز -

قلت - وكذلك لو وجد كل واحد منهما على صاحبه بالنقصان بما اشترى عيبا بعد الوقف ما اشترى -

قال - نعم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالنقصان في قيمة ما اشترى منه صاحبه يوم قبضه منه ولا يرد وقف واحد منهما والوقفان جائزان -

قلت - رأيت رجلا اشترى من رجل ارضا فلم يقبضها حتى وقفها على المساكين - قال - ان دفع الثمن فالوقف جائز وان لم يدفع الثمن فالوقف موقوف فان مات المشتري ابطلت وقف الارض وبعث الارض في الثمن فان كان فيه ولاء فالبائع وان كان فيه نقصان رجع البائع بالنقصان في مال المشتري -

قلت - ولم قلت ذلك وانت تقول لو اشترى عبدا فاعتقه قبل ان يقبضها (١) ان العتق جائز ويبيع المشتري بالثمن ولا يرد العتق -

قلت - فمن اين افرق العتق والوقف وهما مستهلكان جميعا -

قال - لا يشبه العتق عندى الوقف العتق استهلاك ولا يرد بعدان يعتق من مالك والوقف موقوف بعد ان يقع الا ترى ان رجلا لو وقف في مرضه ارضا وعليه دين كثير ولا مال له غيرها لم يجز الوقف وابطلته وبعث الارض في الدين ولو اعتق عبدا جوزت العتق وسعى في قيمته فالعتق مخالف لوقف -

(٢) وكذلك لو ان رجلا مات وعليه دين ائف درهم وله ارض قيمتها ائف ومائة درهم فوقها الوارث وليس لئف مال غيرها (٣) ولم يمكن البيع الا فيها كلها بعتها في الدين وابطلت الوقف -

قال - نعم -

قلت - رأيت لو كان مكانها عبدا

(١) جوزت على الوارث القيمة فيقضى منها الدين ومابقى فهو له والعق مخالف للوقف -

قلت - وكذلك لو رهن رجل وجلا ارضا فوقها الرهن على المساكين -
قال - ان افتكها الرهن جاز الوقف وان لم يفتكها لم يحز الوقف وبعت الارض في الدين وابطلت الوقف ألا ترى انه لو باعها الرهن قضت البيع فكذلك الوقف ولو كان الرهن اعتق العبد جوزت العتق فالعتق مخالف والوقف بالبيع أشبه ألا ترى ان قولنا (٢) في عبد لرجل اسره العدو فاشتراه رجل مسلم (٣) ان مولاه احق به بالثمن فان باعه الذي اشتراه من العدو كان لمولاه ان يأخذه ولو كان اعتقه المشتري من العدو كان العتق جائزا ولا يرد لان العتق استهلاك ولو ان عبدا ماذونا له في التجارة عليه دين كثير فباعه مولاه بغير اذن الترماء ودفعه الى المشتري فاعتقه ان العتق جائز ولا يرد ولو اعتقه المشتري قبل ان يقبضه كان العتق موقوفا فان اجاز الترماء البيع جاز العتق وان ابطلوا البيع بطل العتق وكذلك الوقف ولو ان المولى قضى الدين جاز عتق المشتري -

قلت - أرايت رجلا اشترى ارضا فوقها على المساكين قبل ان يقبضها ثم دفع ثمنها بعد ذلك -

قال - فالوقف جائز -

قلت - ولم قلت ذلك ولو باعها (قبل ان يقبضها - ٤) لم يحز بيعها -

قال - البيع مخالف للوقف ألا ترى انه لو وهبها قبل ان يقبضها و (٥) سلط الموهوب له على قبضها كانت الهبة جائزة -

قلت - وان كان هذا في البيع لم يحز البيع والوقف بالهبة أشبه وانما اتبعنا الحديث في البيع خاصة -

قلت - وكذلك في الرهن اذا وقفها ثم افتكها جوزت الوقف -

(١) لعله سقط قال (٢) صف - ان من قولنا (٣) صف - منهم (٤) زيادة

من - صف (٥) صف - ثم -

قلت - نعم -

قلت - أرايت لو كان المشتري قبضها بغير اذن البائع فوقها على الساكنين -
قال - ان دفع الثمن او سلم له العوض (١) جاز الوقف والا فالوقف باطل وان
قبضها باذن البائع ولم يدفع الثمن فوقها فالوقف جائز -
قلت - وسواء كان مفلسا او غير مفلس -

قلت - نعم - هما سواء -

قلت - أرايت رجلا اشترى من رجل ارضا بعيد وقفها على المشتري
الارض على الساكنين ثم استحق العبد -
قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض للبائع يوم قبضها ولا يرد الوقف
ألا ترى ان المشتري لو كان باع الارض ثم استحق العبد كان البيع جائزا وعلى
قيمة الارض فكنكلك الوقف -

قلت - أرايت لو وجد العبد حر او قد وقف المشتري الارض -

قال - فالوقف باطل ألا ترى لو ان رجلا اشترى من رجل عبدا بامه ثم تقابضا
فاعتق المشتري الامة ثم وجد (العبد - ٢) حرا ان العتق باطل ويرد الامة
فكنكلك الوقف وكذلك لو كان باعها -

قلت - أرايت رجلا اشترى من رجل ارضا بعبدا فقبضها المشتري بعد ما
قبضها على الساكنين ثم استحققت بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل ويرد البيع ولا يكون وقفا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى لو ان رجلا اشترى عبدا فاعتقه ثم استحقه رجل ان التيق باطل
فكنكلك الوقف لأن المشتري لم يكن ملك الارض يوم وقفها ولا العبد يوم اعتقه
ثما استحقا -

قلت - أرايت ان رجعا المشتري باليمن على البائع وقد كان وقف الارض ثم
استحقه ما يصنع باليمن -

قال - هو له يصنع به ما شاء -

قلت - أ رأيت ان كان المستحق استحق نصفها وقد كان المشتري وقها على الساكن -

قال - فالوقف (جائز - ١) من النصف الباقي منها ويطل الوقف من النصف

المستحق ويكون للمشتري ان يرح على البائع بنصف الثمن ويصنع به ما شاء -

قلت - ولا يرد المشتري النصف الباقي -

قال - لا لانه قد جاز الوقف فيه -

قلت - أ رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا قبضها فوقها (بعد ما

قبضها وقها فاسدا قال يرد هذا كله ويطل البيع والوقف ألا ترى انه لو اشترى

ارضا بيعا فاسدا فباعها بيعا فاسدا بعد ما قبضها ان البيعين (٢) جميعا يردان وكذلك

الوقف والبيع في المسئلة الاولى -

قلت - أ رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا قبضها فوقف - (٣)

نصفها وقها صحيحا -

قال - فالوقف جائز في هذا النصف ويرد على البائع النصف الآخر ونصف القيمة -

قلت - أ رأيت اذا اشترى رجل من رجل ارضا بيعا فاسدا قبضها المشتري فوقها

البائع وهي في يد المشتري ثم ان الماعى فسخ البيع ورد لها على البائع -

قال - فالوقف باطل لا يجوز ألا ترى انه لو كان مكانها عبدا فاعتمه ان العتق باطل

فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت لو وقفها البائع قبل ان يقبضها المشتري -

قال - فالوقف جائز سواء سلمها الى المشتري بعد ذلك او لم يسلمها -

قلت - أ رأيت اذا اشترى ارضا بيعا فاسدا قبضها وجعلها صدقة موقوفة على

البائع -

قال - فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الارض للبائع -

قلت - وسواء وقفها على البائع او على غيره قال نعم هما سواء -

قلت - أرايت لو اشترى الرجل من رجل ارضا يباعا فاسدا فلم يقبضها حتى وقفها على المساكين ثم قبضها بعد ذلك -

قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولا يشبه هذا عندك البيع الصحيح -

قال - لا الارى انه لو كان عبدا فى البيع الفاسد فاعطته لم يجوز عتقه ولو كان مثل ذلك فى بيع صحيح كان العتق جائزا -

قلت - أرايت رجلا اشترى من رجل ارضا وقبضها فوقها على المساكين ثم جاء رجل فاستحقها واجاز البيع -

قال - البيع جائز والوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه يوم وقفها لم يكن له ملك لان المشتري انما ملكها بعد الاجازة ويوم وقفها كان لا يملكها الا ترى انه لو كان بدل الارض عبدا فاعطته المشتري ثم ان البائع اجاز البيع فان العتق باطل -

قلت - أرايت لو ان رجلا اشترى من رجل ارضا على ان البائع بالخيار (ثلاثا - ١) قبضها المشتري فوقها فى الثلاث ثم ان البائع اجاز البيع -

(قال - فالوقف باطل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو كان بدل الارض عبدا فاعطته المشتري - ٢) - فالعتق باطل -

قال - نعم وهما سواء -

قلت - فلو كان المشتري بالخيار فوقها المشتري -

قال - فالوقف جائز -

قلت - أرايت لو ان رجلا اشترى من رجل ارضا فوقها على المساكين بعد ما قبضها ثم استحقها رجل يضمن البائع اقيمة -

قال - فهذا منه جائز والبيع والوقف جائز -

قلت - وكذلك لو كان مكان الارض عبدا فاعطته المشتري جوزت البيع

وانتق -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو ضمن المشتري المستحق القيمة -

قال - فأوقف باطل لا يجوز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن البيع قد بطل لما ضمن المشتري القيمة فإذا بطل البيع لم يجز الوقف وإذا

أجاز البيع جاز الوقف -

باب الرجل يقف أرضاً على قوم

فلا يقبلون (١) ذلك أو يقبله

بعضهم دون بعض

قلت - أرايت رجلاً لو قال أرضى صدقة موقوفة على عبد الله فقال عبد الله

لا أقبل ما وقف على -

قال - أوقف جائز وتكون النحلة للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه إذا قال عبد الله لا أقبل فكأنه جعلها صدقة موقوفة وسكت فهي

للفقراء والمساكين -

قلت - ويجعل موت عبد الله مثل رد الوقف -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسبه فأبى رجل من ولد

عبد الله أن يقبل ما وقف عليه -

قال - يكون الوقف جائزاً وتكون النحلة لمن قبل منهم دون من لم يقبل وأجعل

من لم يقبل منهم بمنزلة الميت -

قلت - لو قال قد أوصيت بثلث مالي لولد عبد الله وكانوا يوم مات الموصي

اربعة فأبى واحد منهم أن يقبل -

قال فخصته لورثة الميت -

قلت - فان كان هذا في الوقف -

قال - فخصته لمن بقي من ولد عبدا لله -

قلت - فمن أين اترق الوقف والوصية وانت تشبه الوقف بالوصية -

قال - لا يشبه الوقف بالوصية في هذا ألا ترى أن من مات في الوقف جعلت

الوقف كله للباقي منهم اذا كان قد قبل وإن مات في الوصية بعد موت الموصي

وقد قبل أن حصته لورثة الميت والوقف يجري على من بقي والوصية لا تجري

على من بقي -

قلت - أ رأيت أن قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدا لله ونساء ماتنا سلوا

فقلت جماعة منهم لا تقبل -

قال - فالوقف لمن بقي منهم ما بقي (منهم - ١) واحد -

قلت - فان قالوا جميعا لا تقبل -

قال - فالوقف للفقراء -

قلت - أ رأيت أن حدث له ولد بعد ذلك أو نسل فقالوا تقبل -

قال - يرد اليهم الوقف ألا ترى أنه لو قال على ولد عبدا لله فافترضوا أني أجعل الغلة

للساكين فان حدث بعد ذلك لعبدا لله ولد رددت الغلة اليهم فكذلك الباب الاول

قلت - أ رأيت من حدث فقال لا اقبل (قال تكون حصته لمن قبل منهم دون من

لم يقبل -

قلت - أ رأيت أن قال رجل منهم لا اقبل - ٢) ما جعل لي ولنسلي -

قال - اما حصته فباطل ويكون لمن بقي حصة ولده فان كانوا اكبارا (طاب - ٣)

لهم ان يقبلوا او يردوا وكان ذلك اليهم خاصة دون الوالد وان كانوا صغارا

لم يجز رد الوالد الوقف عليهم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبدالله قتل رجل من ولد عبدالله لا اقبل ولم يزد على ذلك -

قال - فقد ابطال جميع ما جعل له من الغلة وتكون لمن بقي منهم -

قلت - فان اخذها سنة ثم قال لا اقبل ذلك -

قال - فليس له ان يرد بعد اخذه سنة -

قلت - أ رأيت ان قال لا اقبل سنة واحدة وأقبل ما سوى ذلك -

قل - فهو جائز وتكون حصته من غلة تلك السنة للباقي من اهل الوقف ويشاركهم في غلة الوقف فيما يستأنف -

قلت - وكذلك لو ان رجلا وصى لرجل بثلاث ماله فأخذ بعضه فهذا عندك قبول لكلكه -

قال نعم - وليس له ان يرد ما بقي -

قلت - وكذلك ان قال قبلت نصف ما وصى به من الثلث ولا اقبل الباقي -

قال - يجوز النصف ويبطل النصف الباقي ويكون اودنة الميت -

قلت - والوقف على هذا القياس -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان قال صدقة موقوفة على عبدالله فقال عبدالله قد قبلت سنة ولا اقبل ما بقي -

قال - فهو جائز وتكون الغلة سنة لعبدالله وما بقي من الغلة بعد ذلك لساكنين وكذلك ما قبل من السنين -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدالله قد قبلت نصف الغلة ولا اقبل ما بقي -

قل - يكون لعبدالله غلة نصف ما بقي والنصف الآخر للفقراء فاذا اقرض عبدالله كانت الغلة كلها للفقراء -

قلت - وكذلك ما قبل منها -

قل - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدا لله لا اقبل ما وقف على ثم قال قد قبلته -

قال - فهو رد ولا يكون وقفاً عليه -

قلت أ رأيت لو قال قد قبلت ما وقف على ثم قال لا اقبل ذلك -

قال - قالو وقف لعبدا لله جائز وقوله لا اقبل بعد ان قبل لا يجوز -

قلت - وكذلك لو قال قبلتها سنين لم يكن له رد ما قبل من غلات تلك السنين

اذا سمى ذلك وقبله -

قال - نعم -

قلت - واذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدا لله ومن بعد عبدا لله على زيد ثم

من بعد زيد على المساكين -

قال - قالو وقف جائز -

قلت - أ رأيت ان قال عبدا لله لا اقبل ذلك -

قال - فالتعلة لزيد ورده ما وقف عليه بمنزلة الموت ألا ترى انه لو مات كانت التعلة

لزيد وكذلك اذا لم يقبل -

قلت - أ رأيت اذا قال عبدا لله قد قبلت وقال زيد لا اقبل -

قال - فالتعلة لعبدا لله حياته فاذا انقرض كانت للفقراء والمساكين وبطل ما جعل

لزيد منها لان زيد لما لم يقبل كانه جعل التعلة للمساكين بعد عبدا لله -

قلت - وكذلك لو جعلها لفريق بعد فريق فلم يقبل بعض الفريق جعلتها للفريق

الذى يليه الذين قبلوا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو انقرض فريق منهم جعلتها للفريق الذى يليه -

قالوا - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على عبدا لله وزيد فقال عبدا لله

لا اقبل -

قال - فالتعلة نصفين نصف لزيد والنصف الباقي للمساكين -

قلت - ولم -

قال - لأنه لو قال صدقة موقوفة على عباده وزيد فمات احدهما جعلت للباقي النصف من الثلثة والنصف الباقي للفقراء -

قلت - ولا يشبه هذا عندك اذا قل على ولد عباده فهلك احدهم لا يشبه التسمية لمن وقف عليه قوله لو ولد عباده -

قال - لا اذا قل لو ولد عباده فنفى من ولد عباده من يستحق هذا الاسم اعطيته فالواحد والاكثر من ذلك يستحق هذا الاسم واذا قال لعباده وزيد فالباقي منهما لا يستحق الاسمين جميعا فاذا هلك احدهما جعلت الباقي للنصف (١) من الثلثة فكذلك من لم يقبل يكون على ما فسرته لك -

قلت - ارايت الرجل اذا قال ارضى صدقة موقوفة على عباده وزيد وعمرو يسمى جماعة فابى احدهم ان يقبل -

قال - تكون حصته من الثلثة للفقراء دون الباقي -

قلت - وكذلك اومات احدهم جعلت حصته لساكنين ولم تجعلها لمن بقى منهم - قال - نعم -

قلت - ارايت اذا قل صدقة موقوفة على عباده وزيد فاذا هلكا فبى للفقراء والمساكين -

قال - اوقف حابز -

قلت - فاذا هلك احدهما -

قال - فنصف الثلثة للفقراء -

قلت - ولم قلت ذلك وانما هو جعل الثلثة للفقراء بعد انقرا ضهبا -

قال - لان حصة الميت منها لبس لها وجه ما كان الباقي حيا منهما فاذا كان ذلك كذلك كانت الثلثة للفقراء لانه قال صدقة موقوفة -

قلت - ارايت لو قال اوصيت بتات مالى لعباده وزيد ولا يقبل احدهما -

قال - يكون لمن قبل منها النصف ويبطل النصف الباقي فيكون للورثة وانما

يراد بحصة كل واحد منها ان يقبلها صاحبها ليس يراد به غير ذلك -
قلت - أرايت لو قال لرضى صدقة موقوفة على عبد الله وزيد ما عاشا فمات
احدهما -

قال - يعطى الباقي منها النصف والنصف الباقي للفقراء -
قلت - ألا ترى قوله ما عاشا يطل شيئاً من حصة الباقي منها -
قال - لا -

قلت - وكذلك لو كان وقفها على جماعة ما عاشوا فمات احدهم -
قال - اجعل حصة من بقى منهم ثابتاً ولا يطل ذلك موت احدهم -

باب الرجل يجعل ارضه صدقة

موقوفة على القرابة من القرابة

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ذوى قرابتي ولم يزد على ذلك من
القرابة الذين تكون لهم العلة -

قال - كان أبو حنيفة رحمه الله يقول كل ذى رحم محرم من الواقف الا قرب
خالا قرب منهم الرجال والنساء في ذلك سواء واقل ما يكون من قوله ذوى
القرابة اثنان فصاعداً -

قلت - أرايت ان (كان -) له عمان وخالان في قول ابى حنيفة رحمه الله -
قال - فائتلة للعمين دون الخالين -

قلت - وان كان عما واحداً وخالين -

قال - فائتلة نصفين نصف للعم ونصف للخالين -

قلت - وكذلك لو كان له عم واحد واخوال وخالات -

قال - فائتلف للعم والنصف الباقي للاخوال والخالات بينهم بالسوية الذكر
والانثى فيه سواء -

قلت - فان كان له عم وعمة واخوال وخالات -

قال - فائقة للعم والعمه بينهما نصفان دون الاخوال والخللات وهذا كله في
يقول ابى حنيفه رحمه الله وفيها قول آخر ان ذلك على كل ذى رحم محرم وغيرهم
جميعا فى القلة سواء وقال ابو يوسف وعده القرابة على ابعاد الواقف فى
الاسلام فيدخل فيها كل من ولد بعد اب فى الاسلام للواقف من الرجال
والقريب والبعيد فى ذلك سواء -

قلت - وكذلك ولد وجد الذى من قبل الام يدخلون فى القرابة وتكون القلة
لا بعد ولد الابوين للواقف فى الاسلام وقال يوسف بن خالد رحمه الله القرابة
عندنا على ولد الجدة الذى ينسب اليه الواقف بثلاثة آباء فيكون ولد ذلك الجد جميعا
فيه سواء تكون القلة بينهم وقال ألا ترى ان الصدقة حرمت على قرابة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم والنبي صلى الله عليه وسلم يناسب (١) بثلاثة آباء
الى هاشم فكل من حرمت عليه الصدقة فهو من القرابة ومن لم تحرم عليه من قرابته
فليس يدخل فى القرابة (وقد قال اقوام القرابة - ٢) الى اربعة آباء واحتجوا
فى ذلك ببعض الآثار -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفه على اقربائى -

قيل - هذا بمنزلة قوله ذوى قرابتي -

(قلت - رأيت اذا قال انسابي -

قال - هو بمنزلة قوله لذوى قرابتي - ٢) -

قلت - رأيت اذا قال صدقة موقوفة لذوى قرابتي -

قال - القياس ان يقع ذلك على واحد فصاعدا -

قلت - فان كان عم وخالان -

قال - فالوقف كله للعم دون الخالين وكذلك لو قال لذى نسب منى وامانى

الاستحسان فهو لهم جميعا وهو على ما وصفت لك -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي أيدخل ابوه او ولده فى الوقف -

قل - لا يدخل ميا - ولا ولد ولا ذكر ولا انثى لان الله تعالى قال الوصية

للوالدين والاقربين فانخرج الله الوالدين من القرابة وهما اقرب القرابة وكما يخرج الوالدين من القرابة فكذلك يخرج ولد الصلب من القرابة وهو اقرب القرابة -

قلت - أرايت ولد الولد أيدخلون في القرابة -

قال - اما في قولنا فكل من كان سوى الوالدين والولد فهو من القرابة -

قلت - وكذلك الجد والجدة هما من القرابة -

قال - نعم واما يوسف فقال لا يدخل ولدا لولد في القرابة وقال هم اقرب من ان يقال لهم قرابة -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرايتي أعطى منهم القرابة وولد القرابة -

قال - نعم هم فيها سواء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأهم كلهم قرابة فيدخلون في الوقف جميعا -

قلت - فاذا قال صدقة موقوفة على ولد عبدالله ولعبد الله ولد وولد ولد -

قال يعطى الغلة ولد عبدالله لصلبه دون ولد الولد -

قلت - فلم أعطيت اذا قال قرايتي القرابة وولد القرابة واذا قال على ولد عبدالله لم تعط ولد ولد عبدالله -

قال - هما مفترقان اذا قال قرايتي فهو اسم جامع لجميع القرابة واولادهم واذا قال ولد عبدالله فهو (١) اسم لا يجمع غير ولد عبدالله لصلبه (اذا كانوا احياء دون ولد الولد لان ولد الولد لهم والد دون عبدالله - ٢) والنسب اليه اولى من النسب الى عبدالله ألا ترى ان رجلا لو قال قداوصيت بثلاث مالى لولد عبدالله وله ولد وولد ولدانى اعطى الثلث ولد الصلب دون ولد الولد واذا قال قداوصيت بثلاث مالى لقرابة عبدالله اعطيت قرابة عبدالله واولادهم لان كلهم قريب لعبدالله -

قلت - أ رأيت اذا قال (صدقة موقوفة - ١) على ذوى رحى -
قال - هذا بمنزلة قوله ذوى قرابى واذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابى
وله قرابة من اهل الذمة وقرابة مسلمون فالوقف لهم جميعا وهم فيه سواء -
قلت - وكذلك الذكر والانثى منهم فيه سواء -

قال - نعم -

قلت - ومن قربت قرابته ومن بعدت (منه - ٢) سواء -

قال - نعم هم فيهما جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان كان بعض القرابة مملوكا أيدخل فى الوقف -

قال - نعم -

(٣) ويعطى حصته من ذلك فاذا صارت حصته له كانت لمولاه -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى ونسل فكان ولدانه
مملوكا -

قال - فهو من الولد والنسل ويعطى حصته من ذلك فتكون لمولاه -

قلت - أ رأيت ان كانت له قرابة غيب وقرابة حضور -

قال - الغائب والحاضر فى ذلك سواء -

قلت - أ رأيت اذا قال على قرابى وله قريب عبد فاعطيته واخذه مولاه ثم عتق
بعد ذلك -

قال - ما وجب له من القلة شىء وهو رقيق فهو لمولاه (٤) -

قلت - وكذلك لو باعه مولاه جعلت حصته من القلات الحادثة لمن اشتراه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال على ولدى ونسل -

قال - نعم -

(١) زيادة من - صف (٢) زيادة من - صف (٣) لعله سقط قلت

(٤) صف - لمولاه - قلت

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي وهم يومئذ عشرة فهلك بعضهم وحدث فيهم قوم بعد ذلك -

قال - اما من هلك فكأنه لم يكن وتكون الغلة لمن بقى منهم واما من حدث فانه يدخل في الوقف اذا كان مخلوقا يوم تخلق الغلة -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي أله ان يفضل بعضهم على بعض - قال - لا -

قلت - لم -

قال - لانه (قال - ١) على قرابتي فقد جعلهم فيه سواء فليس له ان يفضل بعضهم على بعض -

قلت - أرايت اذا قال لقرابتي -

قال - هذا وقوله على قرابتي سواء -

قلت - أرايت اذا قال في قرابتي -

قال - هذا كله سواء عندنا وقد قال اقوام اذا قال في قرابتي او لقرابتي انهما مختلفان واما نحن فتراهما سواء والغلة لهما جميعا -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اقرب الناس الى -

قال - ينظر الى اقرب الناس منه فتكون الغلة له -

قلت - أرايت ان كان له ابن -

قال - فهو اقرب الناس منه ويعطى الغلة كلها -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اقرب قرابتي -

قال - ينظر الى اقرب القرابة فيعطى الغلة -

قلت - فان (٢) كانوا جميعا في القرابة سواء -

قال - فالغلة لهم -

قلت - فاذا قال على اقرب قرابتي الى يعطى ولده -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قال اقرب قرابتي وانما الغلة لاقرب القرابة والولد اقرب القرابة (١) والولد اقرب من ان يقال لهم قرابة واذا قال على اقرب الناس مني فالولد من الناس وهو اقرب الناس اليه والولد في المسئلة الاولى لا يقال لهم من القرابة ويقال هم من الناس -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة متفرقون - قال - فالغلة لهم جميعا -

قلت - واخوته لايه وامه واخوته لايه سواء -

قال - نعم وهذا من حجتنا على ابي حنيفة (رحمه الله في العم والخالين يقال له اذا قال على قرابتي لم تعط - ٢) العمين و (٣) الخالين وهو اذا قال على اخوتي لم تعط الاخوة لاب وام دون الاخوة لاب وهذا كله عندنا سواء وهم جميعا في القرابة والاخوة سواء -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة في القرابة ولم يقل قرابتي منهم - قال - فهو لقرابته خاصة وكأنه قال في قرابتي -

قلت - وكذلك لو قال على القرابة ولم يقل على قرابتي - قال - نعم هما سواء وأجعل ذلك لقرابته -

قلت - فلو قال للاقرب او قال للانساب او قال لذوي الارحام ولم يضيف شيئا من ذلك الى نفسه جعلت ذلك الى قرابته وانسابه دون الناس -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي من قبل ابي وامى -

قال - فهم جميعا سواء ويقسم بينهم على عدد الرؤس -

قلت - وكذلك لو قال لقرابتي من قبل ابي وامى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

(١) كذا (٢) زيادة من صف (٣) صف - دون -

قلت - أ رأيت لو قال بين قرابتي من قبل (ابى وقرابتي من قبل اى -
قال - يقسم بينهم على عدد الرؤس وكذلك لو قال بين قرابتي من قبل - (١) اى
وقرابتي من قبل ابى -

قال - نعم يقسم بينهم على عدد الرؤس ألا ترى انه لو قال هى بين بنى اعمامى فكان
لاحد اعمامه خمس (٢) بنين ولا ثلثة بنين ولا خرابتان (٣) وانها بينهم
على عدد الرؤس وكذلك لو قال بين ولد اخوالى وبين بنى اعمامى كانت الثلثة
بينهم على عدد الرؤس -

قلت - أ رأيت اذا قل صدقة موقوفة على (قرابتي - ٤) من قبل ابى وامى بخاء
وجل وهو قريب للام وليس بقريب للاب وجاء آخر وهو قريب للاب وليس
بقريب للام - (٥) قال - هما جميعا سواء -

قلت - ولم لا تجعل الثلثة لمن كان له قرابة من قبل ابيه وامه جميعا -

قال - لانه قال لقرابتي من قبل ابى وامى وليس يراد به (٦) ان يكون قريبا
(لوالدين جميعا انما يراد بذلك ان يكون قريبا - ٧) لكل واحد منها ألا ترى
ان رجلا من بنى هاشم امه من بنى امية لو قال قد اوصيت بثلث مالى لقرابتي من
بنى هاشم وبنى امية لم يرد بهذا ان يكون قريبا من ولدهاشم وامية جميعا وانما يراد
ان يكون بهذا قريبا من ولد كل واحد منها ألا ترى انه لو قال لقرابتي من بنى
تميم وبنى بكر بن وائل اعطيت قرابته (٨) من بنى تميم وقرابته من بكر بن وائل وبنى
فى قول من خالفنا فى هذا ان لا يعطى حتى يكون قريبا من بنى تميم ومن بنى بكر بن
وائل قد ولداه جميعا وهذا ليس بشئ -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي من بنى تميم -

قال - يكون لقرابته على ما وصفت لك الى ثلاثة آباء اذا كانوا يسبون بآبائهم

(١) زيادة من - صف (٢) كذا (٣) صف - اثنان (٤) سقط من المدينة

(٥) د - والمدينة وهو قريب للام وليس بقريب للاب (٦) صف - بهذا

مدينة - بها (٧) زيادة من صف (٨) صف - قرابته

الذكور الى تيم (١) -

قلت - أ رأيت اذا جاء قريب هوا قرب منهم من غير بنى تيم -

قال - فلاحق له فى هذه الصدقة -

قلت - وكذلك اذا قال على قرابتي من العرب اعطيت قرابته من العرب على

ما افسرت -

قال - نعم -

قلت - ولا يعطى قرابته من الموالى وان كنوا اليه اقرب من غيرهم -

قال - لا -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على قرابتي الذين يسكنون البصرة -

قال - لا يعطى من القرابة الا من سكن (٢) البصرة -

قلت - أ رأيت ان كان له قرابة لا يسكنون البصرة ثم سكنوها بعد ذلك -

قال - يعطون من الوقف ويكون الوقف عليهم جميعا -

قلت - أ رأيت ان كانت له قرابة بالبصرة فانتقل عنها -

قال - لا يعطى من انتقل عنها شيئا -

قلت - وانما تظر الى قرابته الذين يسكنون البصرة يوم تخلق الغلة فمن كان منهم

كذلك اعطيهم من الوقف -

قال - نعم هذا عدى بمنزلة قوله على قرابتي الفقراء فمن استغنى منهم خرج منه

ومن افتقر منهم اعطيته وقواه الذين يسكنون البصرة وقوله الفقراء واحد -

قلت - أ رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي -

قال - تكون لهم الغلة ماتناسلوا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لانهم كلهم قرابة من كان منهم ومن يكون الا ترى ان السهم الذى جعله

صاحب الخطاب رضى الله عنه لقرابته كان (٣) الى يوم الناس هذا كذلك الاول -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على ولد عبدالله ولعبدالله ولد فصار له ولد

(١) صف - بنى تيم - (٢) صف - يسكن (٣) صف حاز -

ولد بعد ذلك -

قال - لا يعطى الا ولد الصلب خاصة دون ولدا لولد -

قلت - فمن اين افترق قوله على قرايى وقوله على ولد عبداه -

قال - اذا قال على قرايى اعطيت من كان منهم ومن يكون واذا قال على ولد عبداه اعطيت ولد عبداه لصلبه من كان منهم ومن لم يكن ولم اعط ولد الولد لان ولد الولد لهم والد دون عبداه ينسبون اليه ولان القرابة وولد القرابة كلهم قريب للواقف -

باب الرجل يقف ارضا على قرابته يبدأ بالاقرب فالاقرب منهم الى العواقب فيعطى من الغلة ثم الذى يليه

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة ووقوفه على قرابته (١) يبدأ بالاقرب (٢) فالاقرب (٣) الى نسبها ورحمها فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من يليه في القرب حتى ينتهى ذلك الى من يكفيه (٤) هذه الصدقة منهم -

قال - فالوقف جائز وهو على ما شرط -

قلت - ارايت ان (كان - ٤) له اخوان احدهما (لاب وام والآخر لاب - قال - يبدأ بالذى لاب وام قبل الذى لاب (٥) -

قلت - ارايت ان كان احدهما - ٦) لاب والآخر لام -

قال - اما على قول اى حنيفة رحمه الله فيبدأ بالذى لاب قبل الذى لام واذا على قول (٧) الآخر فيها جميعا سواء -

قلت - ارايت ان كان له عم وخال -

(١) صف - فرائبه (٢) زيادة من صف (٣) صف - باثنته (٤) زيادة من صف

(٥) مدنية - الاب والام قبل الذى للاب (٦) سقط من (٧) مدنية - القول

قال - يبدأ بالعم في قول أبي حنيفة رحمه الله واما على القول الآخر فبها جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له اخ لاب وابن اخ لاب وام -

قال - يبدأ بالاخ من قبل الاب قبل ابن الاخ من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب -

قال - يبدأ بابن الاخ من الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان له (ابن اخ لاب و- ١) ابن اخ لام -

قال - اما في قول أبي حنيفة رحمه الله فانه يبدأ بابن الاخ من قبل الاب واما في قولنا فبها سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له اخ لام وابن عم لاب (وام - ٢)

قال - يبدأ بالاخ من قبل الام -

قلت - وكذلك من قبل الاب -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام وعم لاب -

قال - يبدأ بالعم لاب وام -

قلت - وكذلك ان كان له عم لاب (وام وعم لاب -

قال - يبدأ بالعم لاب وام -

قلت - وكذلك ان كان له عم لاب وام وعم لام قال يبدأ بالعم من الامة والام -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام - (٣) واخ لاب -

قال - يبدأ بالاخ لاب -

قلت - وكذلك الاخ (من الام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له عم لاب وام وابن اخ لاب وام -

(١) زيادة من صف (٢) ليس في المدينة (-) زيادة من صف -

- قال - يبدأ بابن الاخ من الاب والام - (١) -
 قلت - وكذلك ابن الاخ لاب وابن الاخ لام -
 قال - نعم كل من هؤلاء اقرب من العم -
 قلت - وكذلك بنو الاخوة ماتنا سلواهم اقرب من الاعمام ومن اولادهم -
 قال - نعم -
 قلت - ارأيت ان كان له ابن ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب -
 قال - يبدأ بابن الاخ من قبل ابن ابن الاخ لاب وام -
 قلت - وكذلك ولد الاخوه ماتنا سلوا امما انظر اليهم اقرب فيبدأ به اذا كان
 الآخرين - (٢) اسفل منه -
 قال نعم -
 قلت - فان كان بعضهم بازائه -
 قال - ينظر الى من كان منهم ابن اخ لاب وام فيبدأ به على ما وصفت لك -
 قلت - ارأيت ان كان له ثلاثة اعمام متفرقين -
 قال - أيبدأ بالعم (لاب وام ثم بالعم لاب - (٣) على قول أبي حنيفة واما في القول
 الآخر فالعم من قبل الاب والعم من قبل الام سواء -
 قلت - وكذلك لو كان له ثلاثة اخوة متفرقين -
 قال - يبدأ بالاخ من قبل الاب والام ثم بالاخوين الباقيين على ما وصفت لك
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي القول الآخر -
 قلت - ارأيت ان كان له بنو اعمام قد تما سلوا -
 قال - يبدأ بأقربهم الى الواقف وبعدهم فان استووا في ذلك نظرنا الى ايهم
 ابن عم لاب ولم فيبدأ به على ما وصفت لك -
 قلت - وكذلك كلما ارتفعت في الآباء فانك تبدأ بالأقرب ولا تعطى (٤) ولد
 الجد حتى تفرغ من ولد الاب ونسلهم فاذا فرغت اعطيهم وهكذا كلما ارتفعت -

(٤) ليس في ر (٢) كذا - (٣) ليس في ر - (٤) ر - والمدنية - ولا يقطع -

قال - نعم -

قلت - وكذلك كلما كان من ولد الجدة من قبل العم فانه على ما وصفت -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف جدها ابوامه وابنة الاخ لام -

قال - يبدأ بالجدة دون بنت الاخ لام على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى واما على

قول أبى يوسف فان يبدأ بابنة الاخ لانها من ولد الام -

قلت - فان كان للواقف بنت الاخ لاب وام اولاب وجد ابوام -

قال - اما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فيبدأ بالجدة من قبل الام واما على

قول أبى يوسف رحمه الله تعالى فانه يبدأ بابنة الاخ من قبل الاب والام

او من قبل الاب -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف عمه وبنت اخ -

قال - يبدأ ببنت الاخ دون العمه -

قلت - وكذلك لو كانت ابنة اخ وخالة -

قال - نعم يبدأ بابنة الاخ -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت ابنة وجد ابوام -

قال - يبدأ بابنة الابنة (قبل الجدة من قبل الام -

قلت - أ رأيت ان كان بنت ابنة وبنت بنت ابن قال يبدأ بابنت البنت قبل - (١)

بنت ابنة الابن (٢) -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن ابنة وبنت ابنة اخرى وهما والد (٣) بنت

واحدة -

قال - هما جميعا سواء -

قلت - أ رأيت ان ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين -

قال - يبدأ بابنة الاخ من قبل الاب والام -

(١) ليس في (٢) من هنا زيادة من (٣) كذا ولعله اوها ولدا -

(١) - وكذلك لو كان له ثلاث بنى اخوة متفرقين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاثة اخوال متفرقين وعم -

قال - يبدأ بالخال من قبل الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت اخ لام وعمه لاب وام -

قال - يبدأ بابنة الاخ من الام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات خالات متفرقات -

قلت - يبدأ بابنة الخالة من قبل الاب والام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف بنت اخ لاب وام وبنت اخ لاب -

قال - يبدأ بابنة الاخ من الاب والام -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن اخ لاب اولاب وام وابنة ابن اخ لام -

قال - يبدأ بابنة ابن الاخ لاب وام او من الاب على قول ابى حنيفة رحمه الله عنه
واما على القول الآخر فمهما سواء -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن اخ لاب وعمه لايه وامه -

قال - يبدأ بابنة ابن الاخ من الاب قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن عمته وعمه ابيه -

قال - يبدأ بابن عمته من قبل عمه ابيه -

قلت - فان كان للواقف بنت ابن عمه لايه وعمه ابيه لايه وامه -

قال - يبدأ بابنة ابن عمه قبل عمه ابيه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة امه وابنة خالة ابيه وخالته -

قال - يبدأ بالخالة -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خال امه وابنة خاله -

قال - يبدأ بابنة خاله -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة امه وبنت خاله -

(١) ثمه سقط - قلت -

قال - يبدأ بابنة خاله قبل خالة امه -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن ابن خاله وخال امه وعم امه -

قال - يبدأ بابن ابن خاله قبل هذين -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات اخوات متفرقات -

قال - يبدأ بابنة الاخت لاب وام -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث بنى اخوات متفرقات -

قال - يبدأ بابن الاخت لاب وام -

قلت - وكذلك لو كان ثلاث بنى اخوة متفرقين بدأت بابن الاخ لاب وام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث عمات متفرقات -

قال - يبدأ بالعمة للاب والام -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث خالات متفرقات -

قال - نعم (١) -

قلت - أ رأيت ان كان له ثلاث خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات -

قال - يبدأ بالعمة (من قبل ٢) الاب والام على قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى واما القول الآخر فالعمة من قبل الاب والام والنخالة من قبل الاب

والام سواء -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ثلاث بنات عمات متفرقات وثلاث بنات

خالات متفرقات -

قال - يبدأ بابنة عمته لايه وامه على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما

القول الآخر فابنة العمة لاب وام وابنة النخالة لاب وام سواء -

قلت - وكذلك لو كان له ثلاث اخوال متفرقين وثلاث اعمام متفرقين -

قال - نعم في احد القولين يبدأ بالعم من الاب والام والقول الآخر يبدأ بالعم

(١) انتهت الزيادة من - صف (٢) سقط من - صف -

لاب وام والخال لاب وام -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف خالة وخال -

قال - هما سواء -

(قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن خالة وابن خال -

قال - هما سواء - ١) -

قلت - وكذلك ابن خالة وبنت خالة (٢) -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ابن خالة (٢) وبنت خالة (٢) ومباولد خالة واحدة او خاليتين (٣) -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أ رأيت ان كان للواقف ابن عمه وابنة عمه وهما ولدا عمه واحدة

او عمتين -

قال - هما سواء -

قلت - أ رأيت ان كان له بنت عمه لاب وام (وان عم لام -

قال - يبدأ بابنة العمه قبل ابن العم لام -

قلت - فان كان له ابن عمه لاب - ٤) وابن عمه لام قال يبدأ ابن عمه لاب على

قول ابى حنيفة رحمه الله واما على القول الآخر فهما سواء -

قلت - وكذلك عمه لاب وعمه لام -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت ان كان له بنت اخ لاب وعمه لاب وام -

قال - يبدأ بابنة الاخ للاب قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لام وعمه -

قال - يبدأ بابن الاخ للام قبل العمه -

قلت - أ رأيت ان كان له ابن اخ لاب وام وابنة اخ لاب وام -

(١) ليس في د - (٢) مدنية - خاله (٣) د - خالين (٤) زيادة من صف -

قال - هما سواء -

قلت - أرايت ان كانت لواقف بنت بنت وابن ابنة اخرى او هما جميعا ولدا بنت واحدة -

قال - هما جميعا سواء -

واقفه سبحانه تعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقف الارض على آل فلان

او جنس فلان من آل فلان و جنسه

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة وقوفه لله تعالى ابدا على آل العباس بن عبد المطلب -

قال - فالوقف جائز ويكون الوقف لآل العباس بن عبد المطلب -

قلت - ومن آل العباس -

قال - كل من كان ينسب بأبائه الذكور من الذكور والاناث الى العباس فهو من آل العباس -

قلت - أرايت العباس لو كان حيا كان يدخل في الوقف -
قال - لا -

قلت - أرايت من كان ابوه من سائر بني هاشم واه من آل العباس أيدخل في هذا الوقف -

قال - لا يدخل الا من ينسب بأبائه الذكور الى العباس -

قلت - أرايت من قربت ولادته من بني العباس ومن بعدت ولادته سواء -

قال - نعم بعد أن يكون ينسب بأبائه الذكور الى العباس -

قلت - وكذلك لو قل على قراء بني العباس اعطيت قراءهم على ما وصفت لك -
قال - نعم -

قلت - وكذلك كل آل بيت مثل آل علي بن ابي طالب فهو على ما وصفت لك -
قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على اهل بيت العباس بن عبدالمطلب -

قال - فهذا وقواه لآل العباس سواء -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على جنسى، من الجنس؟ ومن

الذين يعطون -

قال - بالجنس كل من كان ينسب بأبائه الذكور الى الرجل الواقف الى ثلاثة آباء

على ما وصفت لك من الذكور والاناث فهو من الجنس -

قلت - أ رأيت الاخوال أ يكونون من الجنس -

قال - لا ألا ترى ان رجلا من قريش امه ام ولد لو اوصى بجنسه لم يعط اخواله

فكذلك الباب الاول -

قلت - أ رأيت ابن اخته أ يكون من جنسه -

قال - لا يكون من جنسه اذا كان ايوه من قوم آخرين -

قلت - وكذلك ابن بته -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على اهل بيتى، من اهل بيته؟ -

قال - الذين ينسبون بأبائهم الذكور الى الجد الثالث -

قلت - أ رأيت الواقف أ يدخل فى الوقف -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ولده لصلبه -

قال - نعم لاني انما اجعل اهل البيت ولد الجد الثالث فلذلك ادخلتهم لان البيت

بيته فاذا كان البيت بيته دخلوا جميعا -

قلت - أ رأيت امرأة قالت ارضى صدقة موقوفة على اهل بيتى أ يدخل ولدها

فى الوقف -

قال - لا يدخلون اذا كان ابوهم من قوم آخرين -

قلت - وكذلك لو قال بجنسى -

قال - قسم -

قلت۔ اُرأیت اذا قال ارضی صدقة موقوفة علی اهل عباده۔

قَالَ - اِذَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فَهُوَ عَلَى الزَّوْجَةِ خَاصَّةً دُونَ مَاسِوَاهَا وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ فَتَجْعَلَ الْوَقْفَ عَلَى جَمِيعٍ مِّنْ يُّعُولُهُ مِمَّنْ يَجْمَعُهُ مَنَزَلُهُ وَذَارِعُهُ مِّنَ الْاَحْرَارِ وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِمَّا لِيَكُهُ وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَارِثُ الْوَصِيِّ وَلَا يَدْخُلُ عَصَدَاةُ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى اَهْلِ الْاَرْضِ فِي شَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ -

قلت - أرايت من كان يعولہ عبد اللہ الإمانہ فی منزل علی حدۃ یجری علیہ فی کل شہر رزقہ -

قال - لا يكون هؤلاء من اهله ولا يدخلون في الوقت -

قلت - أرايت ان كانت له امرأتان احدهما بالكوفة والاخرى بالبصرة ومع كل واحدة منهما في منزلها وادمن غير زوجها ينفق عليهم معها -

قال - يدخلون جميعا في الوقت -

قلت - أ رأيت وقف الرجل على اهله او وقف غيره على اهل ذلك الرجل سواء
قال - نعم -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة مؤتوفة على عيال عبدالله -

قال - فعياال عمداالله الذین فی فقته و مؤنته -

قلت - أرايت اذا قال علي حشم عبدالله -

قال - الحشم الذين يعولهم سوى والده وقرابته وقد قال اصحابنا الحشم هم بمنزلة
العيال والله اعلم -

باب الرجل يقف ارضاً له على مولى

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على والى وله وال ووالى
والى -

غل - تكبرن اللغة لموايه دون مواالى الموالى -

فأنت - ولم يقات ذلك -

کے

قال - لان لموالى الموالى موالى دونه -

قلت - أرايت ولد مواليه أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم اذا كان ولاؤهم له -

قلت - فمن اين افترق (١) بين ولدا لموالى وبين موالى الموالى -

قال - هما مفترقان اما ولدا لموالى فليس لهم موالى غير الوقف فهم مواليه واما

موالى الموالى فلهم مولى دون الوقف فاذا كان لهم مولى دون الوقف فلاحق لهم

فى الوقف -

قلت - أرايت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى عتاقة

وموالى موالاة -

قال - الوقف لموالى العتاقة ولاشئ لموالى الموالاة -

قلت - أرايت اذا لم يكن له موالى عتاقة وكان له موالى موالاة واولاد موالى

عتاقة -

قال - فالثلة لولد موالى العتاقة دون موالى الموالاة -

قلت - أرايت ان لم يكن للوقف موالى عتاقة ولا ولد موالى عتاقة وله موالى

موالاة -

قال - استحسن ان اعطيهم الثلة -

قلت - أرايت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى ولايه

موالى قد ورث ولاء هم وصار له -

قال - فالثلة لمواليه دون موالى ابيه -

قلت - وسواء كان لايه وارث غيره او لم يكن له -

قال - نعم -

قلت - وكذا لك موالى ابيه وامه واخته -

قال - نعم هو لاء كلهم سواء ولا يعطون من الثلة شيئ وان كان قد ورث ولاءه

ولا وارث لهم غيره وانما الثلة لمواليه الذين اعتقهم واولادهم -

قلت - أ رأيت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال - فأنفلة لهم جميعا -

قلت - ومن يحدث من الموالى واولادهم يدخلون جميعا فى الوقف -
قال - نعم ألاترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وحدث له ولد بعد ذلك انى اعطيهم جميعا فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له موالى عتاقة ولا اولاد موالى ولا عتاقة وله موالى موالى -
قال - فأنفلة لهم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قلت فى الباب الاول لاشيء لموالى الموالى -
قال - ألاترى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وولد ولد أن النفلة لولد الصلب خاصة دون ولد الولد فان لم يكن للواقف يوم وقف الوقف ولد (صلب ١) كانت النفلة لولد الولد -

قلت - وكذلك لموالى ان كان للواقف يوم وقف الوقف - ٢) موالى عتاقة فأنفلة لهم وان لم يكن لهم موالى عتاقة وله موالى فأنفلة لهم -
قلت - وكذلك الوصية -

قال - نعم الوقف والوصية فى هذا سواء وهذا قول اصحابنا فى الوصية على ما وصفت لك فالوقف على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له موالى ولا لبيه موالى وقد مات ابوه وصار ولاؤهم له -
قال - لا يكون لهم من النفلة شيء -

قلت - ولم قلت فى الباب الاول ليس لموالى الموالى شيء الا أن لا يكون له موالى فان لم يكن كانت النفلة لموالى الموالى -

قال - ها ههنا فرقان ولا يشبه موالى الموالى موالى الاب لان موالى الموالى يرجع ولاؤهم الى قبيلة الواقف والى الواقف موالى الاب قد يجوز أن يكون الاب

من قبيلة وابنه من قبيلة اخرى فيكون موالى الاب (من غير قبيلة الابن وهذا قول اصحابنا في موالى الاب - ١) وموالى الام واما نحن نستحسن ان نجعل لهم ذلك اذا لم يكن له موالى على قياس موالى الموالى -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وليس له الامولين - قال - فالغة لها كلها اذا كانا اثنين فصاعدا فالغة لها كلها -

قلت - رأيت ان لم يكن له الامولى واحد -

قال - فله نصف الثلة والنصف الآخر للفقراء وهذا بمنزلة رجل يقول ارضى صدقة موقوفة على بنى وليس له الابن واحد فيكون له نصف الثلة والنصف الباقي للفقراء وكذلك الموالى وهذا قياس قول اصحابنا في الوصية -

قلت - رأيت اذا (٢) قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وله موالى ومواليات أيدخلون في الوقف -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانهم اذا اجتمعوا ذكر واو هذا بمنزلة الذى يقول على اخوتي وله اخوة واخوات -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم ونسلهم - قال - تكون الثلة لمواليه الذين اعتق ولاولادهم ونسلهم -

قلت - رأيت ابن ابنة مولاة وولاؤه تقوم آخرين أيدخل في الثلة -

قال - نعم تكون الثلة لكل من ثلته ولادة من مواليه (كان ولاؤه له او لم يكن -

قلت - رأيت ان كان رجلا من العرب امه من مواليه - ٣) وابوه من العرب أيدخل في الوقف -

قال - نعم يدخل في قوله واولادهم فهم من اولاد الموالى -

قلت - ومن كان من نسل مواليه مرجع لانه فهو داخل في الوقف مولى كان لغيره او عربى -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم ونسلهم
الذين مرجع ولائهم الى -
قال - فالوقف جائز -

قلت - فيدخل من ولد المولى من هم موالى لقوم آخرين -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه انما دخل فى الوقف من مرجع ولائه اليه ولم يدخل الباقون -
قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم واولاد
اولادهم ونسلهم الذين ينسبون بأبائهم المذكور الى موالى -
قال - فاعلة لهم على ما قال -

قلت - أ رأيت من كان من اولاد الموالى ولاؤه لغير الواقف وهو من ينسب
بأبائه المذكور الى موالى الواقف أ يدخلون فى الوقف -
قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان شرط الواقف من ينسب بأبائه الى الموالى فهم داخلون فى الوقف
كان ولاؤهم له او لم يكن -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فاعتق رقيقا بعد ذلك
أ يدخلون فى الوقف -

قال - نعم لانهم كلهم موالى -

قلت - أ رأيت لو اوصى بثلاث ماله لمواليه ثم مات أ يعطى مدبروه وامهات
اولاده -

قال - لا -

قلت - من اين افرق الوقف والوصية -

قال

قال - الوصية انما تكون لمن كان من الموالى يوم يموت الموصى ولا يدخل فيها من يحدث له ولاءه بعد ذلك والوقف انما تكون غلته لمن يكون ولاؤه له يوم تنقضى الثلثة ألا ترى (١) انه لو قال ارضى صدقة موقوفة على واد عبدالله اعطيت من كان من ولد عبدالله يوم يموت الموصى ولم يدخل (٢) من يحدث بعد ذلك - قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على موالى أعطى من الثلثة امهات اولاده ومدبروه -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الوصية -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان كان قد اوصى ان يشتري رقيقا بعد وفاته (فيعتق عنه بعد وفاته - ٣) فاعتقوا أيد خلون في الوقف -

قال - نعم لانهم موالىه -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى فاقران هذا موالاه مولى عتاقة واقرا الرجل بذلك أيد خلون في الوقف ولا يعلم للرجل ولاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان ولاءه قد ثبت واذا ثبت الولاء دخل في الوقف ألا ترى انه لو قال على ولدى وادعى صبي انه ابنه ولا يعرف له نسب انى اعطيه من الثلثة فكذلك الموالى -

قلت - أ رأيت ما أخذ الموالى من الثلثات فيما مضى أ يرجع هذا المهر به بالولاء عليهم -

قال - لا اصدقه على ما مضى ولكن اصدقه على ما يست نف ألا ترى ان رجلا نوكانت له جارية بغاءت بولد فقطع رجل يده كان عليه نصف قيمة ابنته فان

(١) من هنا محو فى صف (٢) صف - ولم ادخل (٣) ليس فى المدينة -

ادعاء المولى بعد ذلك ثبت نسبه وكان ابنه ولم يكن على القاطع الانصف القيمة ولم يكن دية يده كدية الحر فكذلك الوقف -

قلت - أ رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة على موالى مات بعضهم - قال - تكون القلة لمن بقى منهم -

قلت - وكذلك من حدث دخل معهم - قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى - قال - هذا وقوله على موالى سواء -

قلت - وكذلك لو قال لموالى - قال - نعم (١) -

قلت - أ رأيت لو قال (ارضى - ٢) صدقة موقوفة للموالى -

(قال - ٢) فهى للموالى وهذا الباب الاول سواء اضافته (٣) اليه او لم يقل - قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على موالى وموالى والذى قال فهى لمواليه الذين اعتق ولوالى والده الذين اعتق ولكل من كان من اولادهم مخرج ولائه اليهم -

قلت - أ رأيت موالى جده الذين ورث ابوه ولاؤهم أيدخلون فى الوقف - قال - لا -

قلت أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على موالى اهل بيتى -

قال - فهى لكل من اعتق احد من اهل بيته الذين ينسبون بأبائهم المذكور الى الاب الذى له البيت واولادهم الذين يرجع ولاؤهم الى احد من اهل بيته - قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على موالى آل العباس (٤) (ابن عبدالمطلب - قال - يعطى كل من اعتقه احد ممن ينسب بأبائه المذكور الى العباس - ه)

(١) انتهى المحرر من صف (٢) زياده من المدنية (٣) صف اضافهم (٤) فى المدنية موالى عباس (ه) سقط من ر -

ولاولادهم

ولا ولا دهم مولى الموالى الذين يرجع ولاؤهم الى احد من ولد العباس بن عبدالمطلب على ما وصفت لك -

قلت - رأيت موالى موالى بنى العباس أيعطون من الغلة -
قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه لموالى العباس وآتاه هذا على موالى دون موالى الموالى الآخرى انه لو قال ارضى صدقة (موقوفة) على آل العباس لم اعط موالىهم ولم اعطه الا الصلبية لبني العباس وكذلك اذا قال موالى بنى العباس لم اعطه الا موالى الصلبية -
قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى اهل بيتى أعطى موالى ابيه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك موالى ابنته -

قال - نعم -

قلت - ويعطى موالى امرأته واخوانه -

قال - لا الا ان يكونوا من اهل بيته فيعطون -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على كل من رجع ولاؤه الى -

قال - فلكل من رجع ولاؤه اليه نهوى الوقف -

قلت - رأيت ان كان ورث اباه ولاء موالى أيدخلون -

قال - نعم -

قلت - رأيت ان كان أبوه حيا أيدخلون -

قال - لا لان ولاؤهم لم يرجع اليه -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وقد اعتق الواقف

واخوه عبدا كان نه أيدخل فى الوقف -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لانه ليس له ولاؤه كله -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى. وقد جاءت جارية بينه وبين اخيه يولد فادعياه جميعا معا أيدخل هذا الولد في الوقف -

قال - نعم -

قلت - فمن اين افرق -

قال - لا يشبه الولد الموالى الأثرى ان الولد كله ابن لكل واحد منهما يرث من كل واحد منهما ميراثا تاما كاملا ويرثه الباقي منهما والولاء ليس كذلك ولا يرث كل واحد منهما الانصفه -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على من رجع ولاؤه الى وقد هلك أبوه وله موالى وقد ورث اباه الواقف واخوته أ يكون لموالى ابيه من غلة الوقف (شئ - ١) -

قال - نعم -

قلت - من اين افرق هذا والباب الاول -

قال - هما مفرقان هذا احرز ولاءه لولم يكن له وارث غيره والاول لا يحرز ولاؤه لولم يكن له وارث غيره -

قلت - أ رأيت اذا قال على موالى الذين وليت تعصيبهم -

قال - فالغلة لمواليه الذين اعتقهم -

قلت - فيعطى ولد الموالى شيئا -

قال - لا -

قلت - وسواء كان ولاؤهم له او لم يكن -

قال - نعم هما سواء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه شرط الذين وليت تعصيبهم واولادهم الذين خلقوا احرار لم يل تعصيبهم

قلت - وكذلك لو قال على موالى الذين اعتقت -

قال - نعم هما سواء -

قلت - وكذلك لو قال على من ناله العتق منى -

قال - نعم لا يكون لاولادهم شيء من الثلثة -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على موالى وموالى ولدى -

قال - يعطى - وباليه وموالى والده -

قلت - ولا يحفل هذا على من كان ولاؤه لها اول واحد منها -

(١) ألا ترى انه لو قال على موالى اخوتى جعلت الثلثة لمواليهم وموالى كل واحد

منهم ولم يكن معنى ذلك من ولوا عتقهم جميعا -

(قلت - وكذلك لو قال على موالى اهل بيتى -

قال - نعم - ٢)

قلت - وكذلك لو قال موالى بنى العباس -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال على موالى وموالى ابى وجدى -

قال - هذا كله سواء والثلثة لمن كان ولاؤه لمن سمى اول واحد منهم -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على موالى وموالى الموالى -

قال - فالثلثة للموالى وموالى الموالى -

قلت - فيعطى موالى موالى الموالى -

قال - لا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألا ترى انه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى انى لاعطى

البطن الثالث وكذلك الموالى -

قلت - فان سمى القرعة الثالثة من الموالى -

قال - فيعطون ايضا -

قلت - أعطى القرعة الرابعة -

قال - نعم ومن أسفل منها ألا ترى ان من قولنا اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى واولادهم انما تجعل القلة اذا مبي ثلاثة بطون لهم ماتنا سلوا فكذلك للمولى -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على مولى الذين يسكنون البصرة - قال - فالثلة لمن سكن البصرة منهم - قلت - أ رأيت من انتقل عنها منهم - قال - فلاحق له ما كان منتقلا عنها -

قلت - أ رأيت من نزلها من المولى بعد الوقف -

قال - يعطى من القلة وانما هذا عندى بمنزلة قوله مولى القراء فمن استغنى عنهم منعه فكذلك من انتقل ومن انتقل اعطيته فكذلك من سكها - قلت - وكذلك لو قال على قرابتي الذين يسكنون البصرة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال على مولى الذين يكرهون (١) ولدى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ومن لزوم منهم الولد كان داخل في الوقف ومن ترك الزوم فلاحق له في الوقف ومن عاد اليه الزوم بعد الترك عاد في الوقف فيما يستاق ولاحق له فيما كان له من غلة الوقف وهو تارك -

باب الرجل يقف ارضاله على فقراء جيرانه

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى -

قال - قال وقف صحيح جائز وتكون القلة لفقراء جيرانه -

قلت - أ رأيت الجيران الذين تكون لهم القلة من هم ؟ -

قال - اما على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يقول هو للجيران الملازقين (٢) الذين يلتزقون (٣) بدارهم ولا يعطى غيرهم وفيها قول آخر أن

(١) كذا ولعله يلزمون - ح (٢) صف - الملاصقين (٣) صف - يلتصقون -

الجيران على اهل المسجد الذين يجتمعون فيه واما على قولنا فالجيران عندنا من اسمه المندى وبلغنا عن على بن ابى طالب رضى الله عنه (انه قال لا صلوة بالخارج للمسجد الا فى المسجد فقيل له يا امير المؤمنين فمن الخارج قال من اسمه المندى فالجيران عندنا على ما قال على بن طالب رضوان الله تعالى عليه - ١) وقد قال اصحابنا رحمهم الله تعالى فى قتيل وجد بين قريتين يقاس ما بينهما فليها كان اقرب الى القتل كانت الدية عليها فان كان ما بينهما سواء كانت الدية عليها وقال ان كان ما بين القتلين والقريتين اكثر مما يسمع النداء منه فلا شيء على واحد من القريتين فليجروا احد القرب الذى تجب فيه الدية قدر النداء وكذلك نجعل نحن حد الجوار اقرب النداء ألا ترى ان النداء بالاذان انما جعل لجيران المسجد ولم يجعل ذلك لمن لا يسمعه - قلت - فاذا قلت هو على النداء فعلى اى صوت يكون به الجوار -

قال - على صوت وسط من اصوات الناس وهذا احسن ما سمعنا فى الجوار والله سبحانه اعلم -

قلت - أرايت اذا قال صدقة ووقوفة على قراء جيرانى وله جيران (من اهل الذمة أيدخلون فى الوقف -

قال - نعم يدخل قراءهم فى الوقف -

قلت - وكذلك لو كان له جيران - ١) مكاتبون -

قال - نعم -

قلت - أرايت عبيد الجيران أيدخلون فى الوقف اذا كانوا قراء -

قال - لا وهذا قول اصحابنا فى الوصية والوقف على قياسه -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة ووقوفة على قراء جيرانى فاستغنى منهم قوم وانقر آخرون -

قال - فالغلة لمن كان منهم فقيرا يوم تقسم (٢) الغلة -

قلت - (ولم قلت ذلك وانت تقول - ٣) اذا قال ارضى صدقة ووقوفة على قراء قرايى أن الغلة لمن يكون فقيرا يوم تخلى الغلة وتقول فى الجيران أن

(١) سقط من د - (٢) د - تخلى (٣) سقط من د -

الثلة لمن كان فقيرا يوم تقسم الثلة -

قال - هما مفترقان وانما انظر في الجيران عند قسمة الصدقة وفي القرابة يوم تخلى الثلة لأن الجوار لو انتقل بطل ولم اتبعهم في القبايل ولأن القرابة لا تنتقل ولا تزول ألا ترى ان اباحنيفة رحمه الله كان يقول في رجل اقر لابنه وهو مريض يدين وابنه نصراني ثم اسلم ابنه ثم مات ان الاقرار باطل واذا اقر لامرأة اجنبية باقرار وهو مريض ثم تزوجها ثم مات ان الاقرار جائز وفصل بين من بينه وبينه نسب ومن ليس بينه وبينه نسب وكذلك الجيران والقرابة هما مفترقان فان القرابة لا تنتقل والجوار ينقطع -

قلت - فان قال قائل هما سواء وتكون الثلة لمن كان فقيرا من القرابة والجيران يوم تخلى الثلة وقال اتبع فقراء الجيران وان انتقلوا فاعطيهم يقال له ما تقول في رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء مسجد الجامع فهلك بعضهم قبل القسمة أتجعل لورثته حقا (او على فقراء سجن البصرة فهلك بعضهم أتجعل لورثته حقا - ١) في الثلة او على فقراء عبادان او على فقراء الذين يختلفون الى المسجد او قال اقسموا على الف درهم في فقراء سجن البصرة ينظر اليهم يوم انقصة او يوم وقف الواقف او يوم هلك الموصى وهذا كله عندنا سواء وانما ننظر الى قرائهم يوم تقع القسمة فيعطون ذلك ولا يلتفت الى من استغنى منهم ولا الى من خرج من السجن ولا يمنعهم الانحراج وكذلك اهل المسجد واهل عبادان وكذلك قراء الجزيرة (٢) ولا يشبه هذا النسب الذي لا ينقطع ولا يزول -

قلت - رأيت اذا وصى فقال تصدقوا على بالف درهم في سجن البصرة او قال في قراء الجزيرة (٢) او قال في قراء عبادان ثم هلك واتى على ذلك زمان - قال - يتقسم الالف في قرائهم يوم تقسم الثلة ولا التفت الى من استغنى منهم قبل ذلك ولا الى من تحول ولا الى من هلك وينبى في قياس قول من خالفنا في ذلك ان يتبعهم وبرتها ورثتهم ويعطيهم وان استغنوا وهذا من الناس على خلافه سواء -

قال - نعم من بعد جواره ومن قريب بعد أن يكون من الجيران -

قلت - أرايت الذكور والاثاث في ذلك سواء -

قال - نعم انما تقسم النلة بينهم على عدد الرؤس -

قلت - وكذلك السكان وارباب الدور سواء -

قال - نعم اذا كانوا قراء -

قلت - فله أن يعطى بعضهم دون بعض او يفضل بعضهم على بعض -

قال - لا -

قلت - أرايت اذا قال على قراء جبراني وله جيران فانتقل عنهم واتخذ دارا

سواها -

قال - انما انظر الى جيرانه يوم تقسم النلة -

(قلت - ولا شيء للاولين -

قال - لا لأن النلة انما تقسم عليهم ولا يشبه هذا القرابة - ١) -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء جبراني وله دار هو فيها

ساكن ثم انتقل عنها وسكن في دار اخرى كانت له ثم مات ، على من تقسم النلة ؟ -

قال - على جيران الدار الذين (٢) مات فيها قال ولا يعطى الاولين لأن جوارهم

قد انقطع بحوله عنهم وصارت النلة للجيران الذين مات فيهم -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قراء جبراني وهو ساكن في دار -

قال - هذا كله والمالك سواء فان انتقل عنها فالجواب في ذلك كما وصفت لك في

الباب الاول -

قلت - وكذلك لو انتقل من ذلك البلد الى بلد آخر -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء وقد انقطع الجوار الاول -

قلت - أرايت رجلا من اهل البصرة جعل ارضه صدقة موقوفة على قراء

جبرانه ثم انتقل الى مكة فمات بها -

قال - اذا كان قد اتخذ مكة دارا ثم مات بها فالنلة للقراء جبرانه بمكة وان كان

- لم يتخذها دارا فالثلة لفقراء جيرانه بالبصرة -
- قلت - وكذلك اى بلدة اتخذها دارا قد انتقل اليها (١) -
- قلت - وكل بلد خرج اليه تاجرا اوفى حاجة او حاج الى مكة مجاورا او خرج غازيا الى بلد او امر ابطا جعلت الوقف لجيرانه الذين فى بلده -
- قال - نعم -
- قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيران دارى التى فى البصرة فى بنى فلان -
- قال - فهو جائز -
- قلت - ارايت ان مات فباع ورثته الدار وانتقلوا عنها -
- قال - فالثلة لفقراء جيرانه يوم مات ولست التفت بيعت الدار اولم تبع انتقلوا اولم يتقلوا -
- قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقراء جيرانى جعلت ذلك على الدار الذى (١) يموت فيها -
- قال - نعم اذا كان موطننا فيها -
- قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على جيرانى (٢) وله داران احدهما هو ساكن فيها والاخرى للثلة -
- قال - الجوار على التى هو ساكن فيها ولا التفت الى الدار بالثلة -
- قلت - ارايت لو كان لها داران فى كل واحدة منهما زوجة وهما فى قبيلتين مختلفتين -
- قال - فالثلة لفقراء الدارين وهم فيها سواء -
- قلت - فان مات فى احدهما -
- قال - وان مات فى احدهما بعد ان لا يكون انتقل عن الاخرى -
- قلت - وكذلك لو كانت له داران احدى الدارين بالبصرة والاخرى بالكوفة -
- قال - نعم -

قلت - فان كانت له دار هو فيها ساكن فتحول في مرضه الى ابنه او الى ابنته مات
عندها في قبيلة اخرى -

قال - قاللة لجيراته الاولين اذا كان لم يتقل عنهم وانما هذا كالضيف لهم والزائر -
قلت - ارأيت اذا قال صدقة موقوفة على قراء جيراني أيعطى لولده منها اذا
كانوا جيرانه -

قال - لا يعطون منها شيئا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لو قال على قرابتي لم اعطهم لانهم اقرب اليه من أن يقال فيهم قرابة
وكذلك الجوار هو اقرب اليه من أن يقال جيران -

قلت - وكذلك زوجته -

قال - نعم لا يعطى -

قلت - ارأيت ولد ولده أيعطون من الثلثة اذا كانوا قراء وكانوا جيرانا -
قال - أقياس ان يعطوا من الثلثة اذا كانوا قراء كانوا جيرانا واما في الاستحسان
فلا يعطون قال ألا ترى انه لو قال على قرابتي دخل ولد الولد ولم يدخل الولد
فكذلك الجيران ولكن استحسن فيهم ولا اعطيهم -

قلت - ارأيت اخوانه اذا كانوا قراء وكانوا جيرانا أيعطون -

قال - نعم -

(قلت - وكذلك بتوعمه وجميع قرابته -

قال - نعم يعطون اذا كانوا جيرانا - (١) -

قلت - فهم والجيران الذي لا قرابة بينهم وبين الواقف سواء -

قال - نعم -

قلت - ارأيت من كان فقيرا من القرابة وليس للواقف بجار أيعطى من الثلثة -

قال - لا يعطى منها الا من كان جارا للواقف قريبا كان او بعيدا -

قلت - ارأيت لو قال صدقة موقوفة على قراء بنى فلان فذكر قبيلة هو نازل فيها -

قال - القياس أن تكون القلة لقراء القبيلة من عربهم دون مواليهم ودون
سكانهم ولكن استحسن أن اجعل القلة لسكان تلك القبيلة من العرب والموالي
والسكان اذا كانوا اقراء لان معنى الناس في قولهم ووصاياهم على ذلك فاتبع
معاني الناس وآخذ بها وادع القياس في ذلك -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على جبراني من بني فلان فذكر قبيلة -
قال - انظر الى جبرائه من تلك القبيلة على ما وصفت لك فيعطون القلة العرب
والسكان في ذلك سواء والقياس أن يعطى عربهم دون الباقيين -
قلت - أ رأيت لو كان فلان الاب الذي نسهم اليه ابا قريبا كالتخذ او كاليث -
قال - يعطى العرب منهم دون الموالي والسكان و آخذ في ذلك بالقياس واستحسن
اذا كان ذكر قبيلة من القبائل ان اجعل ذلك على ما وصفت لك واما في الانخاذ
لبنى اهل البيت فاني اعطى عربهم على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة على قراء حيران والذى فلان -
قال - فهو جائز وتكون القلة لجيران والده الذين مات والده فيهم اذا كان نازلا
فيهم -

قلت - أ رأيت امرأة لها اهل وقرابة ودار هي فيها ساكنة فتزوجت فانقلت الى
زوجها في قبيلة اخرى فحضرتها الوفاة فوصت ان ارضها صدقة موقوفة على قراء
جيرانها ، من جيرانها ؟ -

قال - حيران زوجها الذين ماتت بين اطهرهم ولا يعطى جيران ابيها وجيران
جدها وقرابتها من ذلك شيئا لانها قد تحولت عنهم واقطع جوارهم -

قلت - وكذلك لو ان رجلا له دار وولد وقرابة واهل بمحضره داره فتزوج
امرأة ونزل عليها وصار معها في دارها فوصى ان ارضه صدقة موقوفة على جيرانه
فجعلت ذلك لجيران دار امرأته لان جوار الاولين قد اقطعت (١) لما تحول عنهم -
ق ل - نعم وهذا والباب الاول سواء -

قلت - فان انتقل عن الاولين وكان متاعه وعياله عندهم وكان يختلف الى امرأته

التي زوج على غير قلة -

قال - بخير انه هم الاولون دون جيران امرأته -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على جيرانى ورجل من جيرانه
فقبروله امرأتان احداهما فى جواره والاخرى فى قبيلة اخرى أعطى للجيران -
قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى فاعطى الوصى
بعضهم دون بعض -

قال - فهو ضامن لحصة من لم يعطهم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك الذى يقول صدقة موقوفة على المساكين وله قرابة
فقراء فيعطى الوصى بعضهم دون بعض -

قال - هما مفترقان ألا ترى انه اذا قال صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
فاعطاها الوصى الفقراء لم يكن عليه ضمان واذا قال على فقراء جيرانى فاعطاها غير
الجيران ضمن لأن الميت قد سمي الجيران فى الباب الاول ولم يسمهم فى الباب
الآخر فذلك اقربا -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى بعد وفاتى صدقة على فقراء جيرانى ثم هلك ولم يدر
من جيرانه -

قال - لا تقسم الصدقة حتى يشهد شاهدان على المنزل الذى توفي فيه فيعطى جيران
ذلك المنزل والالم تقسم القلة -

قلت - أ رأيت لو قال على جيران والدى -

قال - هذا والباب الاول سواء حتى يثبت جيران والده على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال قد اعطيت القلة فقراء جيرانه -

قال - القول قوله مع يمينه وان جحد الجيران -

قلت - وكذلك الوقف -

قال - نعم -

قلت - لو قال صدقة موقوفة على جيرائنا -

قال - هذا وقوله جيرائي سواء -

باب اجارة الوقف

قلت - أرايت اذا قال هذه الدار صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز -

قلت - وكيف يصنع بهذه الدار -

قال - توأجر فيبدأ فينقى من كل ما تخرج الله من غلاتها على عمارتها ومرتباتها

فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قلت - أرايت (الوقف - ١) نفسه الدار يوأجرها -

قال - نعم لان الولاية له فاذا كانت الولاية اليه كان له ان يوأجرها -

قلت - أرايت الوقف اذا آجرها أله ان يقبض الثمن -

قال - نعم -

قلت - أرايت الواقف اذا قال قد قبضت الأجر أيرأ المستأجر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال المؤجر قد ضاع الأجر -

قال - فالقول قوله مع يمينه ويرأ المستأجر -

(قلت - أرايت الواقف أله ان يسكن هذه الدار احدا بغير أجر -

قال - لا - ٢) -

قلت - أرايت ان آجرها كل شهر بكذا وكذا درهما -

قال - الاجارة جائزة -

قلت - وكذلك ان آجرها سنة او سنتين -

قال - نعم الاجارة جائزة اذا آجرها هو الى وقت معلوم -

قلت - أرايت الواقف اذا آجرها سنين معلومة ثم مات أتتقض الاجارة -

قال - القياس ان تنقض الاجارة ولكني استحسن ان أجعلها الى الوقت الذي

سمى -

قلت - أرايت رجلا وكل رجلا ان يوأجر دارا فأجرها الى وقت معلوم فهلك الموأجر انتقض الاجارة -

قال - لا -

قلت - فان هلك رب الدار -

قال - فالاجارة منتقضة -

قلت - فلم قلت اذا مات الوكيل لم تنتقض الاجارة -

قال - لان الاجارة عقدها لغيره فاذا مات لم تنتقض واما اذا أجرها وهي وقف فليست الاجارة لقوم بأعيانهم واذا لم تكن لقوم بأعيانهم فكانت الاجارة له فاذا مات بطلت الاجارة في القياس وقال محمد بن الحسن رحمه الله في وصي أجر دارا وقف (١) ثم مات قبل انقضاء الاجل قال لا تنتقض الاجارة -

قلت - ومن اين قلت ان الاجارة ليست لقوم بأعيانهم والوقف على قوم مسمين معلومين -

قال - لأنى لا ادري من يبقى منهم ومن يموت ولا ادري لعل الوقف ينتقل الى غيرهم قبل انقضاء اجل الاجارة فاذا كان ذلك كذلك فليست الاجارة لقوم بأعيانهم واذا لم تكن لقوم بأعيانهم فكانها للموأجر واذا كانت كأنها للموأجر فالتى بطلت الاجارة واما الاستحسان فان الاجارة جائزة الى الوقت الذى سمي -

قلت - أرايت الواقف اذا اوصى لرجل أوصى أن يوأجر الدار -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا اوصى الى رجلين أحدهما ان يوأجرها دون الآخر -

قال - لا -

قلت - أرايت ان أجرها أحدهما دون الآخر -

قال - لا يجوز -

(١) كذا -

قلت - أ رأيت اذا وكل احدهما صاحبه في الاجارة -

قال - هو جائز -

قلت - وكذلك لو وكل بذلك غيره من الوكلاء قلت الوكالة جائزة (١) -

قلت - أ رأيت اذا اوصى الى جماعة فأجرها بعضهم دون بعض -

قال - لا يجوز الاجارة الا أن يجيزها البا قون منهم -

قلت - أ رأيت الوصي أنه ان يوجب الدار الوقف من نفسه -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان أجرها من ابيه او ابنته او عبده او مكاتبه -

قال - اما على قول أبي حنيفة وحماد الله تعالى لا يجوز واما على قول أبي يوسف

فهو جائز اذا أجرها من اولئك الامن عبده او مكاتبه -

قلت - أ رأيت اذا اسكنها رجلا بغير اجر -

قال - فهو ضامن لقيمة الدار ان عطيت -

قلت - أفيضن من قيمة السكن شيئا -

قال - لا -

قلت - أ رأيت الدار الوقف غلها لساكين أ الوصي ان يسكنها احدا بغير اجر -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان يصبها رجل من الوصي فسكنها بغير امر الوصي -

قال - هذا والباب الاول سواء وهو ضامن للدار ان عطيت ولا ضمان عليه من

أجر الدار -

قلت - أ رأيت الوصي اذا أجر الدار الوقف كل شهر يدرهم وأجر مثلها في

كل شهر عشرة الدراهم -

قال - فلا جارة فاسدة لا يجوز لأن هذا مما لا يها بن الناس فيه -

قلت - فلذا أجرها فخط من أجرها بقدر ما يتها بن الناس فيه -

قال - فلا جارة جائزة ولا ضمان عليه -

قلت - فان اجرها باكثر من اجر مثلها -

قال - قد احسن والاجارة جائزة -

قلت - ارايت الوصى اذا اجر الدار الوقف بعرض من العروض -

قال - فالاجارة جائزة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما على قول

ابي يوسف فلا يجوز ان يواجرها الا بالدرهم والدناير -

قلت - ارايت اذا اجرها على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ما يصنع بالعروض

التي اجرها به (١) -

قال - يبيعه ويتخذ ثمنه في وجوه (٢) الوقف -

قلت - وكذلك لو اجرها بعيد او امانة او اجرها بشئ ما يكال او يوزن -

قال - هذا كله سواء -

قلت - ارايت ان اجرها بعيد فاعتق الوصى العبد -

قال - العتق باطل لا يجوز -

قلت - ولم لا يجوز العتق -

قال - لانه لا يملك العبد -

قلت - وكذلك اذا (٣) دمه -

قال - نعم -

قلت - ارايت الله ضى ان (٤) اجر الدار الوقف -

قال - الاجارة جائزة -

قلت - وكذلك اذا (٥) اجرها وكيل القاضى بامر -

قال - نعم -

قلت - ارايت ان اجرها القاضى سنيثا معلومة ثم عزل القاضى او مات -

قال - فالاجارة جائزة الى ذلك الوقف -

قلت - وكذلك لو اجرها امين القاضى بامر القاضى -

(١) كذا (٢) صف - وجه (٣) صف - لو (٤) مدنية - اذا (٥) صف - لو -

قال - نعم ولانتقض الاجارة لان هذا بمنزلة الحكم من القاضى -

قلت - أرأيت لو مات المستاجر -

قال - تنتقض الاجارة ولا يشبه موت القاضى وعزله موت المستاجر من القاضى ومن وكيله -

قلت - أرأيت اذا وقف الرجل سها ما من دار على الفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز -

قلت - أرأيت الوصى أله ان يوآجرها -

قال - نعم وهذا واجارة الدار سواء على قولنا وعلى قول أبى يوسف رحمه الله -

قلت - أرأيت اذا وقف دارا فأجرها الوصى وقبض الثلثة فبنى بها الدار -

قال - فالاجارة جائزة -

قلت - وكذلك لو آجرها واذن للمستاجر فى البناء وقاصه من اجرتها (١) -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - أرأيت الوصى يوكل باجارة الدار الوقف -

قال - فهو جائز -

قلت - أرأيت الوصى اذا آجر دار الوقف اجارة فاسدة -

قال - على المستأجر ابرء مثلها لا يجاوز ما رضى الوصى به -

قلت - أرأيت ان كان غلها على قوم فأجرها الوصى عنهم -

قال - الاجارة جائزة

قلت - والموقوفة عليهم وغيرهم فى الاجارة سواء -

قال - نعم -

قلت - أرأيت الوصى اذا آجر الدار الوقف من رجل الى اجل معلوم ثم آجرها

من آخر بعد ذلك -

قال - الاجارة الاولى جائزة والاجارة الثانية باطلة -

قلت - أرأيت لو آجرها سنين بعد انقضاء الاجارة الاولى -

قال - فالاجارة الاولى واثنائية جائزة -

قلت - وكذلك لو اجرها قبل انقضاء الاجارة الاولى -

قل - نعم اذا كانت الاجارة انما تقع على شهر (١) بعد انقضاء الاجارة الاولى -

(قلت - أ رأيت اذا اجر الوصى الدار على مرمتها -

قال - على الوصى ان يرمها من غلاتها - ٢) -

قلت - أ رأيت لو اشترط المرمة على المستاجر -

قال - فالاجارة فاسدة -

قلت - ولم ابطلت الاجارة -

قال - لأن المرمة مجهولة -

قلت - فان سمي للمرمة دراهم معلومة -

قال - فالاجارة جائزة -

قلت - أ رأيت الدار الوقف تكون في يد الرجل وليس بوصى آله ان يجرها -

قال - لا -

(قلت - أ رأيت الدار تكون وقفا على قوم ألقوم ان يجرها -

قال - لا - ٣) انما الاجارة الى الوصى دون الموقوفة عليهم -

باب الارض الوقف التي

تدفع معاملة او مزارعة

قلت - أ رأيت رجلا في يده ارض موقوفة وهو القائم بأمرها أ يستاجر فيها الاجراء

في عملها وحفظها -

قال - هذا جائز والاجر من التلة -

قلت - وكذلك إذا استاجر في حفر سواقيها وتنقية نواحيها -

قال - نعم هذا كله جائز وينبى للقائم بأمر هذه الصدقة ان يفعل ذلك اذا كانت

تحتاج الى ذلك -

قلت - أرأيت انقام بأمر هذه الصدقة اذا كانت قراحا فأجرها من رجل فزرعها
بدرهم معلومة الى اجل معلوم -

قال - فهذا جائز الى ذلك الاجل -

قلت - أرأيت ان غلب عليها الماء في ذلك الاجل فلم يزل الماء غلبا عليها فيها حتى
مضى الاجل -

قال - فلا بأس على المستأجر -

قلت - أرأيت ان قبضها المستأجر فلم يزرعها حتى انقضى الاجل -

قال - في الاجارة جائزة وعليه الاجر ويكون لاهل للوقف -

قلت - أرأيت الوصى اذا (١) آجر ارض الوقف وفيها نخل فأجر التربة حصة
بدرهم معلومة -

قال - فلاجارة جائزة اذا كان النخل لا يمنع الزراعة -

قلت - وكذلك لو كان فيها شجر لا يمنع الزراعة -

قال - نعم -

قلت - أرأيت اذا آجرها الوصى سنة بمحنة او شعير معلوم -

قال - هذا جائز -

قلت - فان شرط شعيرا او حنطة منها من زرعها -

قال - فلاجارة فاسدة وعلى المستأجر اجر مثل الارض فيكون ذلك لاهل
الوقف -

قلت - أرأيت الوصى اذا دفع ارض الوقف مزراعة على النصف او الثلث -

قال - فهو جائز عندنا على قول أبي يوسف واما على قول أبي حنيفة فلا يجوز ذلك -

قلت - أرأيت اذا كان في ارض الوقف نخل فدفعه انقام بأمر الواقف الى رجل
يسقيه ويقوم عليه معاملة -

قال - هذا والباب الاول سواء واما على قول أبي حنيفة فلا يجوز ذلك اجمع

وجميع ما يخرج الله من النخل فهو لاهل الوقف بعد ان يخرج منه اجر مثل

المتقبل فيها عمل وأما على قول أبي يوسف فهو جائز -

قلت - أ رأيت ان لم يكن في ذلك حظ لاهل الوقف -

قال - فالعامة فاسدة ولا تجوز وإنما اجيز ذلك ما كان الحظ فيه لاهل الوقف
فاذا كان ذلك ينتقصان عليهم فلا يجوز -

قلت - أ رأيت ان كان في ذلك من العبن بقدر ما يتنابن الناس في المعاملة -

قال - فالمعاملة جائزة وإنما يبطل ذلك اذا كان مما لا يتنابن الناس فيه -

قلت - أ رأيت القاضى اذا دفع ارض الوقف معاملة بالنصف سنيئا معلومة -
قال - فهذا جائز -

قلت - أ رأيت الوصى اذا آجر ارض الوقف على من عثرها -

قال - على الوصى يعطى ذلك من غلتها -

قلت - وكذلك اودعها معاملة بالنصف -

قال - نعم هذا وذلك سواء -

قلت - أ رأيت القائم بامر هذه الصدقة اذا دفع الارض الى رجل من اربعة
بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر -

قال - العشر من النصف الذى لاهل الوقف -

قلت - أ رأيت الارض الوقف أ يكون في غلاتها العشر -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك الغلة للمساكين فلم لا تجعل العشر والتسعة الاعشار واحدا -

قال - ليس هذا على ما ذهبت اليه فرض الله تعالى الزكاة والعشر في الارضين

وجعل لها وجهها وبينها فاذا وقف الرجل ارضه لم يتغير ما حكم الله تعالى في عثرها

لمكان ما وقفه ألا ترى انه قد يجوز ان يكون وقفها على وجوه سوى الوجوه التى

جعلها الله تعالى للصدقة لحكم الله تعالى اولى بان يؤخذ به في عثرها مما حكم به

الواقف في عثرها ألا ترى ان رجلا لو كانت له مائتا درهم فقال لله على ان تصدق

بها على المساكين أمرناه ان يتصدق بها فان حال الحال حول أمرناه ان يؤدى خمسة

دراهم لركلتها ويتصدق بما بقى عن النذر -

قلت - أرايت ارض الوقف اذا كانت ارض نخل قدفعها القائم بامرها الى رجل معاملة على أن ما اخرج الله تعالى من ثمارها فهو نصفان نصف لاهل الوقف والنصف الآخر للمتمل (١) بعمله -

قال - هذا جائز على قول أبى يوسف اذا كان في ذلك حظ لاهل الوقف -

قلت - أرايت ان مات الوصى قبل انقضاء السنين -

قال - فالاجارة جائزة الى الوقت الذى مسمى -

قلت - ولم اجزت ذلك وانت تقول اذا أجر الرجل ارضاً فمات الوصى ان الاجارة منتقضة فلم لا تبطل الاجارة اذا مات الوصى -

قال - هما مختلفان اذا أجر الرجل ارضه فمات فقد زال ملكه عن الارض التى ملك الوارث تبطل الاجارة واذا مات الوصى فملك الارض اذا كانت وقفاً في حياة الوصى وبعد وفاته سواء فالاجارة جائزة لان الملك لم يتغير وقال اصحابنا في رجل وكلته ان يوأجر داراً فأجرها سنين معلومة فمات الوكيل قبل انقضاء الاجل ان الاجارة جائزة الى الاجل وكذلك الوقف ألا ترى ان الوصى انما أجر الوقف لثبته وحال الوقف في حياته وبعد وفاته سواء -

قلت - أرايت الوصى اذا دفع الوقف معاملة بالنصف الى اجل معلوم -

قال - هو جائز على قولنا وقول أبى يوسف رحمه الله واما على قول أبى حنيفة رحمه الله فلا يجوز ذلك -

قلت - أرايت ان مات الوصى قبل انقضاء الاجل -

قال - فالمعاملة جائزة الى ذلك الوقت ولا تنقض المعاملة وهذا والباب الاول سواء -

قلت - أرايت الرجل اذا استأجر من الوصى داراً سنين معلومة ثم مات المستأجر قبل انقضاء الاجل -

قال - الاجارة منتقضة ولا يشبه موت الوصى موت المستأجر لان المستأجر انما

استأجر لنفسه فاذا مات انقطعت الاجارة والوصى انما آجرها لغيره فالاجارة جائزة ألا ترى ان رجلا لو وكلته ان يستأجر لى دارا فمات الوكيل كانت الاجارة جائزة الى الاجل ولومات الذى استويعرت منه كانت الاجارة باطلا وانما ينظر فى هذا الى من ملك الدار له وملك الاجارة ولا انظر الى من عقد ذلك -

قلت - الوصى اذا آجر الدار سنينا معلومة فمات الذى وقفت عليه الدار - قال - فالاجارة جائزة -

قلت - ولم لا تبطل الاجارة وملك الثلثة -

قال - انما له من الثلثة ما وجب منها فى حياته فاما ما حدث بعد وفاته فلا حق له فيها وليس له من ملك الدار شىء -

قلت - أ رأيت اذا كانت موقوفة على قوم فأجرها الوصى سنينا (معلومة فمات بعض الموقوفة عليهم فى بعض السنين - ١) -

قال - يعطى كل واحد منهم حصته بما وجب من الثلثة الى ان مات وما وجب بعد ذلك فهو لمن بقى منهم -

قلت - أ رأيت اذا آجرها سنة بمائة درهم والموقوفة عليهم ثلاثة وهى ترجع من بعضهم على بعض فمات واحد منهم بعد انقضاء ثلث (٢) السنة ومات الآخر بعد انقضاء ثلثى السنة -

قال - اما الثلث الاول من الاجارة فهو بينهم اثلاثا ثلث ذلك لورثة المالك الاول والثلث بين ورثة المالك الثانى والذى والثلث الباقى فهو للباقى منهم وكذلك اجارة الوقف كلها على ما فسر لك -

قلت - أ رأيت الوصى اذا آجرها بمائة درهم وتعجل الاجر (على ما وصفت لك او كان عليه ان يعجل الاجر - ٣) فصجله له -

قال - هذا والباب الاول سواء والقياس بان يكون الجواب على ما فسر لك غير انى استحسن اذا قسم المعجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل انى

لَا أَرَدُ الْقِسْمَةَ وَاجِبُ ذَلِكَ -

بَابُ الْغَضَبِ فِي الْوَقْفِ

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ مَبْدُوقَةً فَغَضِبَهَا رَجُلٌ مِنَ الْوُقَّاتِ
أَوْ مِنْ وَالِيهَا -

قَالَ - عَلَى الْغَاصِبِ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى يَدَمَنْ غَضِبَهَا مِنْهُ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ أَبَى الْغَاصِبُ أَنْ يَرُدَّهَا وَتَبَتِ غَضِبَةُ إِيَّاهَا عِنْدَ الْقَاضِي -

قَالَ - فَيُجْبَسُ حَتَّى يَرُدَّهَا -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ مَا تَقْصُصُهَا إِذَا رَدَّ مَعَهَا مَا يَصْنَعُ بِهِ قَالَ يَنْفَقُ فِيهَا إِذَا رَدَّهَا وَقَدْ تَغَيَّرَتْ
مِنْ حَالَتِهَا الْأُولَى -

قَالَ - يَرُدُّ مَعَهَا مَا تَقْصُصُهَا (١) -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَهْلُ الْوَقْفِ أَعْطَاهُ وَاجْعَلْهُ بِمِثْلَةِ الْغَلَّةِ -

قَالَ - لَا يُعْطِيهِمْ وَلَا يَشْبَهُ هَذَا الْغَلَّةَ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ دَارًا فَغَضِبَهَا فَانْهَدَمَتْ فِي يَدِهِ -

قَالَ - يَا خُذْهَا الْوَالِي وَمَا تَقْصُصُ فَيُرَدُّ ذَلِكَ فِيهَا وَيُنْبِئُ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَيَعْمَرُهَا بِهِ -

قُلْتُ - وَلَا يُعْطَى ذَلِكَ أَهْلَ الْوَقْفِ -

قَالَ - لَا لِأَنَّ حَقَّ أَهْلِ الْوَقْفِ فِي الْغَلَّةِ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْغَلَّةِ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ وَقْفًا فَغَضِبَهَا رَجُلٌ فَانْفَقَ فِيهَا نَفَقَاتٌ فِي أَثَرِهَا وَحَفَرَ

سِوَاهَا وَتَنْقِيَةَ خَرَابِهَا وَتَسْمِيدَهَا -

قَالَ - هُوَ مِمَّنْ طَوَّعَ فِي ذَلِكَ وَتُرَدُّ إِلَى الْقَائِمِ بِأَمْرِهَا -

قُلْتُ - أَيْرَدُ إِلَى الْغَاصِبِ مِنْ هَذِهِ النِّفَقَةِ شَيْءٌ -

قَالَ - لَا -

قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ غَرَسَ فِيهَا غَرْسًا -

قَالَ - يَقَالُ لَهُ اقْلَعْ غَرْسَكَ وَادْهَبْ بِهِ -

قُلْتُ - أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ قَلَعَ ذَلِكَ يَنْقُصُ الْأَرْضَ -

قال - يضمن الناصب النقصان -

قلت - أرأيت القائم بأمر هذه الصدقة أن صالح الناصب من الترمس على شيء -
قال - هو جائز إذا كان في ذلك صلاح لأهل الوقف ولذلك العبارة في الوقف واجبة -

قلت - أرأيت هذا الناصب إذا اغتصب داراً وقفاً فزرحيطانها وأحدث فيها حدثاً تخاف ذهابه إن قلعه -

قال - فليس له أن يقلعه ولكنه يعطى قيمة ذلك من غلات هذه الصدقة -

قلت - أرأيت صدقة موقوفة غصبها رجل من الواقف أو من وصيه من بعده -
قال - يحبس القاضى حتى يردّها -

قلت - أرأيت أن كان ذلك ولم يقدر الناصب على ردّها -

قال - يقضى عليه بقيمة هذه الأرض يوم غصبها -

قلت - فإذا قضى عليه القاضى بقيمة هذه الأرض يوم قبضها ما يصنع بها -

قال - يأخذها القائم بأمر هذه الصدقة فيحبسها وينبئ بها فإن ردت عليه الأرض ردّها على من أخذها منه وعادت الأرض وقفاً على مثل ما كانت عليه -

قلت - أرأيت أن أخذ القائم بأمر هذه الصدقة القيمة من الناصب (فضاعت جميعاً)
قال - فالقائم بأمر هذه الصدقة بالخيار أن شاء ضمن الناصب (١) الأول وإن شاء ضمن الناصب الثانى وينبئ للقائم بأمر هذه الصدقة أن يتولى أملاًهما وأصلح ذلك للصدقة -

قلت - فإن تولى ذلك فضمن الناصب الأول القيمة وأخذها منه -

قال - يرجع الناصب الأول على الناصب الثانى بالقيمة -

قلت - فإن رجع الناصب الأول على الناصب الثانى بالقيمة ثم ظهر رب الأرض وقد رد على ردّها -

قال - فرد الأرض وقفاً على ما كانت عليه ويرجع الناصب الأول (على الناصب الثانى - ١) فياً أخذ منه القيمة التى دفعها إليه -

قلت - أرأيت ارض الوقف اذا غصبها رجل من القائم بأمر هذه الصدقة وقيمتها ألف درهم ثم زادت فصارت قيمتها ألفين ثم غصبها رجل آخر من الغاصب وقيمتها ألفان فلم يقدر على الارض ولا على ردها ثم حضر الغاصب والقائم بأمر هذه الصدقة -

قال - ينبغي للقائم بأمر هذه الصدقة ان يبيع الغاصب الثانى بالقيمة لأنها القان اذا كان مليا ولا ينبغي له ان يختار اتباع الغاصب الاول بالقيمة لأنها ألف وفى هذا وكس على الموقوفة عليهم وهذا مما لا يتناهن الناس فيه -

قلت - ولا يشبه هذا عندك رب الارض لو كان مخصوبا -

قال - لا يشبه المالك فى هذا القائم بأمر هذه الصدقة -

قلت - أرأيت ان اختار القائم بأمر هذه الصدقة اتباع الثانى أنه ان يرجع على الاول -

قال - لا يرجع على الاول وقد برئ من الغصب -

قلت - أرأيت ان اختار اتباع الثانى فاخذ منه القيمة ثم ردت عليه الارض بعد ذلك -

قال - تعود وقفا على مثل ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - أرأيت الثانى ان كان غير ملي وكان الحظ لاهل الوقف اتباع الاول -

قال - ينبغي له ان يتبعه -

قلت - فان اتبعه فاخذ منه ألف درهم قيمة الارض يوم غصبها -

قال - يرجع الغاصب الاول على الغاصب الثانى بالقيمة وهى ألفين -

قلت - فاذا قدر على الارض ردت وتراجعا جميعا على ما وصفت لك -

قال - نعم -

(١) قلت - أرأيت الغاصب الاول اذا أخذت منه القيمة ثم ظهرت الارض أنه ان يحبسها حتى ترد عليه القيمة -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لأنها لا تكون رهنا وكل ما لا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه -

قلت - أ رأيت الارض الوقف اذا غصبها رجل قضي عليه القاضى بالقيمة فأخذها القائم بأمر هذه الصدقة فضاعت عليه -

قال - فلا تنىء عليه والقول قوله مع يمينه -

قلت - أ رأيت ان ضاعت القيمة ثم ردت الارض الوقف -

قال - تكون وقفا على مثل ما كانت عليه ويرجع القاصب على القائم بأمر هذه الصدقة بالقيمة التى أخذها منه فيردّها عليه -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه أخذها بدلا من الارض فهو ضامن لها -

قلت - أ رأيت اذا عادت وقفا على مثل ما كانت عليه وادى القائم بأمر هذه للصدقة القيمة الى القاصب من ماله أنه ان يرجع به على احد -

قال - اما فى القياس فلا يرجع بها على احد واما فى الاستحسان فنعود الارض وقفا على مثل ما كانت عليه ويرجع القائم بأمرها بالقيمة التى اداها فى غلات هذه الارض الواقف فيها أخذها من الثلثات قبل اهل الوقف فاذا استوفى ذلك كانت الثلثة لهم لأنه انما قبض القيمة لهم ولم يقبضها لنفسه فاذا كان القبض لهم استحسنت ان ارجع بها فى غلاتها التى لهم من الوقف -

قلت - ولم لا يرجع بها فى اموالهم اذا كان القبض لهم -

قال - لأن الوقف لهم ولغيرهم والمساكين فلا أجعل ذلك عليهم خاصة ولكن أجعل ذلك فى الثلثة ألا ترى ان رجلا لو باع لرجل عبدا وقبض الثمن فضااع ثم رد عليه العبد بعيب بقضاء القاضى ومات العبد فى يد الوكيل او استحق أن الثمن للشترى على البائع ويرجع البائع على الأمر لأن القبض كان له وكذلك اهل الوقف القبض لهم الا اهتم قوم ليسوا بأعيانهم يرجع به عليهم فيرجع بذلك فى غلات الوقف -

قلت - أرايت القائم بأمر هذه الصدقة اذا قبض القيمة من الغاصب فاشترى بها ارضا بدل ارض الوقف ثم ردت الارض الاولى فمادت (١) وقفا كما كانت ثم باع القائم بأمر هذه الصدقة الارض اثنائية فى القيمة التى ادى الى الغاصب فكان فيها نقصان عن القيمة -

قال - هو عليه خاصة ولا يرجع بذلك فى غلات الوقف فى الاستحسان والقياس - قلت - ولم لا تستحسن ان يرجع بالقيمة فى الباب الاول فى الغلات - قال - هما مختلفان اما النقصان فقد جعلت كأنه اشتراها لنفسه فعمله النقصان وله واما اذا ضاعت القيمة وليس ههنا شيء جعله لنفسه ولا قبضه لنفسه -

قلت - أرايت رجلا وقف ارضا وشرط ان له ان يستبدل بها فباعها وقبض الثمن فضاع فى يده ورددت الارض الاولى عليه ببيع بقضاء قاض - قال - يضمن الثمن من ماله ويبيع الارض الوقف التى ردت عليه فى الثمن الذى ادى فان كان فى ذلك نقصان كان عليه -

قلت - ولم لا تقول مثل هذا فى الغصب اذا قبض القائم بأمر الصدقة القيمة فضاع فى يده ثم ردت الارض الاولى ان القيمة على القائم بأمر هذه الصدقة ويبيع الارض الوقف فياخذ القيمة الذى ادى من الثمن كما قلت اذا ردت ببيع وقد ضاع الثمن أنه يودى الثمن ويبيع الارض فياخذ من ثمنها الثمن الذى ادى الى المشتري -

قال - لا يشبه الوقف الذى لا شرط فيه ان يباع الوقف الذى قد شرط فيه صاحبه ان يباع لأن الوقف الذى لا شرط فيه ان يباع لا يبطل الوقف فيه ابدا ولأن الوقف الذى شرط فيه صاحبه ان يباع يبطل الوقف فيه اذا بيع -

قلت - أرايت الدار والارض اذا كانتا وقفاً فغصبها رجل فهدم بناء الدار وضرب (٢) نخل الارض ولم يقدر على رد شيء من ذلك -

قال - فالغاصب ضامن لقيمتها يوم غصبها فان ضمنه القاضى يوم غصبها ثم طهرت الارض والدار والنقص الذى كان فيها منقوضا -

(١) رومدية - فصارت (٢) رومدية - وصرى - قال

قال - ترد التربة الى الوقف على مثل ما وصفت لك وما البناء فيكون للغاصب ثم يرد القائم بأمر هذه الصدقة على الغاصب حصة التربة من القيمة -
قلت - ومن اين اختلاف عندك البناء والتربة -
قال - لأن التربة لا تزول عن الوقف بوجه من الوجوه ولأن البناء قد يزول عن الوقف في حال الضرورة ألا ترى ان البناء لو انهدم امرت القائم بأمر هذه الصدقة ان يبيع ما رأى يبعه منه اذا كان في ذلك حفظ في العبرة ولو أن التربة تعطلت لم أمره ان يبيعها على حال من الحالات -
قلت - أ رأيت رجلاً جاء الى دار وقف فهدمها -
قال - فهو ضامن لما هدم من ذلك -
قلت - فاذا ضمن قيمة البناء لمن يكون النقص -
قال - للغاصب الجاني -

باب الرجل يقف على قرابته الاقرب فالاقرب

قلت - أ رأيت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابداً على قرابتي الاقرب فالاقرب كيف تقسم غلة هذه الصدقة بينهم -
قال - يبدأ باقرب قرابته اليه فيعطى جميع غلات هذه الصدقة دون من هو أبعد منه -
قلت - أ رأيت ان كان اقربهم الى الواقف رجل واحد -
قال - يعطى الغلة كلها -
قلت - وكذلك لو كان اكثر من ذلك -
قال - نعم انما انظر الى اقربهم الى الواقف فتكون الغلة له واحداً كان او اكثر من ذلك -
قلت - أ رأيت ان كان اقربهم الى الواقف جماعة فهلك بعضهم -
قال - تكون الغلة لمن بقي منهم ما بقي منهم احد -

قلت - فاذا تقرضوا لمن تكون الغلة -

قال - لمن يلهم في اقرب من القرابة بطنا بعد بطن حتى يصير الغلة الى ابعدهم قرابة على ما وصفت لك وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الا قرب فالاقرب فالغلة لهم جميعا بينهم بالسوية واقربهم من الواقف وابعدهم فيها سواء وهذا القول ليس عندى بشيء والقول قولنا وقول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى -

قلت - وكذلك لو قال على قرابتي ثم الاقرب فالاقرب -

قال - نعم -

(١) قلت - وكذلك لو قال على قرابتي يبدأ فيعطى غلاتها الاقرب فالاقرب -

قال - نعم - (٢) هذا والباب الاول سواء -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي يبدأ بغلاتها (٣) فيعطى اقربهم الى الواقف ثم الاقرب -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قرابتي ان يبدأ باقربهم الى ثم الاقرب ولم يقل يعطى غلاتها -

قال - هذا والباب الاول سواء ويعطى اقربهم جميع الغلة وسواء عندنا قال يبدأ فيعطى غلاتها اقربهم الى او قال يبدأ باقربهم الى -

قلت - وكذلك لو قال يبدأ باقربهم الى ثم الذى يليه في القرب -

قال - نعم هذا كله سواء (٤) وكذلك لو قال على قرابتي على ان يبدأ بالاقرب فالاقرب -

قال - نعم -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة يعطى غلتها الاقرب فالاقرب -

قال - هذا والباب الاول سواء ويعطى غلاتها الاقرب فالاقرب يعطى

(١) زيادة من صف (٢) ر - ومدنية - ايضا بها (٣) لعله سقط - قلت -

اقربهم الى الوقف غلاتها (١) كلها -

قلت - رأيت لو قال ما اخرج الله من غلاتها فهو الاقرب فالاقرب من قرابتي -
قال - نعم هذا والباب الاول عندنا سواء قال على قرابتي الاقرب فالاقرب
او على الاقرب فالاقرب (من قرابتي -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على قرابتي فيعطاهم الاقرب فالاقرب قال
يبدأ باقربهم اليه فيعطاهم على ما وصفت لك وانما معنى قوله على انما اخرج الله
من غلاتها فهو الاقرب قرابتي الى نسبا ورحما ثم الذي يليه في الاقرب - (٢) -
قال - هذا والاول سواء والجواب في هذا على ما فسرنا لك -

(٣) وكذلك لو قال يعطى غلات هذه الصدقة اقرب قرابتي الى نسبا ورحما ثم
الذي يليه في القرب بعد ذلك -

قال - هذا والباب الاول سواء -

قلت - رأيت لو قال يعطى غلات هذه الصدقة اقرب الناس مني نسبا ورحما
الاقرب فالاقرب او قال ثم الاقرب فالاقرب -
قال - يعطى غلات هذه الصدقة من يليه في القرب -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله من غلاتها لقرابتي
الادنى فالادنى وقوله فالاقرب سواء (٤) -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله من غلاتها فهو لادنى
من قرابتي -

قال نعم هذا والاول سواء -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة في قرابتي الاقرب فالاقرب -

قال - هذا كله سواء والغلة لا قريبهم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة لاهل بيتي الاقرب فالاقرب -

قال - سواء وهو على ما فسرنا لك -

(١) صف غلاتها (٢) ليس في ر (٣) ان الله سخط - قلت - (٤) كذا

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أن ما أخرج الله من غلاتها فهو لادنى فالادنى من قرابتي -

قال نعم -

قلت - أرايت - لو قال صدقة موقوفة في قرابتي الا قرب فالقرب -

قال - هذا كله سواء والغلة لا قربهم اليه -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على اهل بيتي الا قرب من اهل بيتي -

قال - نعم هذا كله سواء والقرابة واهل البيت مختلفين (١) فاما القرابة فهو على ما وصفت لك -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على أن ما أخرج الله من غلاتها فهو لقرابتي يعطى ذلك الا قرب فالقرب منهم -

قال - نعم هذا كله سواء يبدأ باقربهم اليه فيعطى الغلة دون من هو بعد منه والغلة يعنى بقوله ذلك الغلة فكأنه قال يبدأ فيعطى غلاتها الا قرب منهم فالقرب على ما وصفت لك -

باب الرجل يقف الارض على

فقراء قرابته الا قرب فالقرب

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة (٢) على فقراء قرابتي الا قرب فالقرب -

قال - هذا جائز -

قلت - وكيف يصنع بالغلة -

قال - يبدأ باقربهم الى الواقف فيعطيه منها ما تتي درهم ثم يعطى الذى يليه فى القرب من الغلة ما تتي درهم حتى يأتى على آخرهم -

قلت - أرايت ان قصرت الغلة عن مبالغهم جميعا -

قال - يعطى الاول منهم ما تتي درهم ثم الذى يليه حتى ينتهى ذلك الى من تالته

الثلة منهم -

قلت - فان لم تكن الثلة الاما تى درهم -

قال - يعطى اقربهم الى الواقف اذا كان فقيرا -

قلت - فان كانت للثلة اربعائة درهم او ثلثمائة درهم -

قال - يعطى اقربهم الى الواقف اذا كان فقيرا ما تى درهم ثم يعطى بعد ذلك من يليه فى القرب من قراء القرابة ما تى درهم ان كان الذى بقى ما تى درهم وان كان الذى بقى اقل من مائة درهم اعطى ما بقى وان كان اكثر من ذلك اعطى ما تى درهم لا يزداد على ذلك ثم يعطى ما فضل منه الذى يليه فى القرب -

قلت - وتحرم الباقي -

قال نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فلا قرب انك تعطى اقربهم الى الواقف جميع غلات هذه الصدقة واذا قال على قراء قرابتي الاقرب فلا قرب اعطيت اقربهم ما تى درهم لم يزد على ذلك ثم الذى يليه على ما وصفت لك -

قال - هذا والباب الاول سواء وكان ينبغي فى القياس ان يعطى جميع غلات هذه الصدقة اقرب قراء القرابة ولا يعطى الباقي (١) شئ ولكنى استحسنت اذا كان الوقف على الفقراء ان لا يزيد اقربهم على ما تى درهم حتى يستوفى الباقيون مثل ذلك وانما انتهى الى ما سمي الواقف فاذا كان قد سمي الفنى منهم والفقير ولم يقصد بالصدقة قصد الفقير بدأت باقربهم اليه فاعطيته الثلة كلها لان الواقف لم يذكر قراء ولا غنى وانما اراد الاقرب اليه واذا ذكر الفقير فقد اراد الفقير والقرابة واذا اعطيته ما تى درهم فقد ذهب الفقير عنه ثم اعطيت من يليه على ما فسر لك وهذا كله استحسان وقد قال ناس من قضاة اهل البصرة اذا جعل الرجل ارضه صدقة موقوفة على قراء قرابته لم يزدهم على القوت لانه ذكر الفقراء فاذا اعطيتهم القوت فقد ذهب عنهم الفقر واما نحن فنقول الثلة كلها لهم

ونستحسن اذا قل على فقراء قرابتي الا قرب فالأقرب ان يبدأ بالأقرب فيعطيه ما تتي درهم ثم الذى يليه على ما وصفت لك ومعنى قوله فى هذا ان يبدأ فيعطى الأقرب فالأقرب كأنه قال اغنوا الأقرب فالأقرب من فقراء قرابتي -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الا قرب فالأقرب وكان اقربهم اثنين او ثلاثة ولم يكن فى الصدقة ما يعطى كل واحد منهم - قال - يحتاجون فيضرب لكل واحد منهم بما تتي درهم وامنع انباقي -

قلت - أرايت ان كان فى الصدقة ما يأخذ كل واحد منهم من البطن الاول ما تتي درهم ويفضل فضل لا يصيب كل واحد من البطن الثانى منه ما تتي درهم - قال - يقسم ما فضل عن البطن الاول بين البطن الثانى يضرب كل واحد منهم بما تتي درهم -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي على ان يبدأ بالأقرب فالأقرب -

قل - نعم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال على فقراء قرابتي على ان يبدأ فيعطى جميع غلاتها الا قرب فالأقرب منهم -

قال - ينظر الى اقرب القرابة فيعطى جميع غلات هذه الصدقة وتأخذ فى هذا القياس (١) ولا يشبه هذا عندنا قوله فى الباب الاول لأنه قال فى هذا الباب يعطى جميع غلاتها الا قرب فالأقرب من فقراء قرابتي ولم يقل فى الاول جميع غلاتها فاذا لم يقل ذلك استحسن (٢) ان اجعل (لا قريبهم - ٣) ما يتنيه ثم الذى يليه واذا سمى الجميع لا قرب فقراء قرابته لم اجاوزه الى غيره وأخذت فى ذلك بالقياس -

قلت - وكذلك لو قال على ان يبدأ فيعطى جميع غلاتها اقرب فقراء قرابتي الى نسبا ورعا -

(١) صنف - ويدخل فى هذا بالقياس (٢) صنف - استحسن (٣) زيادة من - صنف قال

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على الاقرب فالاقرب من قراء قرابتي -

قال - يبدأ بالبطن الاعلى (١) فيعطى كل واحد منهم ما تاتي درهم ثم الذى يليه على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة على قراء قرابتي الاقرب فالاقرب وله قرابة بعضهم اقرب من بعض وجاءت التلة بما يصيب كل واحد منهم ما تاتي درهم ثم ضاع بعد ذلك من التلة شىء انقسط التلة بينهم -

قال - لا ولكن يبدأ بالبطن الاول فيعطى على ما قسرت لك -

قلت - ويكون ما ضاع من حصه من تنا له التلة منهم -

قال - نعم -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لأنه ليس للبطن الثانى شىء الا بعد ان يستنفى البطن الاول وانما لم انفصل عن غنى البطن الاول فاذا ضاع من التلة شىء كان الذى ضاع حصه البطن الثانى على ما قسرت لك -

قلت - وكذلك البطون كلها -

قال - نعم ألا ترى ان التلة اذا قصرت بدأت بالاولين على ما وصفت لك فكذلك ما ضاع منها -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قراء قرابتي يعطى منها الاقرب فالاقرب -

قال - يعطى الاول ما تاتي درهم ثم الذى يليه كذلك لأنه (قال - ٢) يعطى منها الاقرب فالاقرب فقد علمت بقوله يعطى منها الاقرب (قال اقرب - ٢) انه لم يرد ان يعطى الاول الجميع انما اراد البعض فاجعل ذلك على ان يعطى الاول ما يغنيه ثم الذى يليه كذلك ولا يشبه هذا قوله يعطى غلاتها قراء قرابتي الاقرب فالاقرب لأنه اذا قال يعطى من غلاتها قراء قرابتي الاقرب فالاقرب ويعطى

مغلاتها فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب هما مختلفان -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي -

قال - هذا جائز ويعطى الاول جميع الغلة ثم يعطى بعد انقراضه (الذى يليه على ما فسرت -

قلت - رأيت اذا قال يعطى جميع غلاتها الاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي - (١) فاعطيت اقربهم الجميع ثم انقرض واستغنى -

قال - يعطى الذى يليه الغلة كلها وكذلك ما بقى منهم احد -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الاحوج فالاحوج من قرابتي - قال - فيبدأ فيعطى احوجهم ما تقي درهم ثم الذى يليه على ما فسرت لك -

قلت - رأيت لو قال على الاقر فالاقرب من قرابتي (او قال على الاقر ثم الاقرب والاحوج ثم الاحوج من قرابتي - (١) -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على فقراء قرابتي الاحوج فالاحوج -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - كيف يصنع بهم -

قال - يبدأ باحوجهم فيعطى ما تقي درهم ثم يعطى بعد ذلك من يليه منهم في الحاجة حتى يأتى على آخرهم -

قلت - رأيت ان قصرت غلات هذه الصدقة عنهم -

قال - يعطى احوجهم ما تقي درهم فان فضل من الصدقة شيء اعطى من يليه في الحاجة منهم ما تقي درهم فان فضل من الصدقة شيء اعطى من يليه في الحاجة منهم ما تقي درهم حتى تنفذ الغلة ولا يبقى منها شيء -

قلت - رأيت ان كان احوجهم جماعة وهم في الحاجة سواء -

قال - يعطون جميعا -

قلت - فان قصرت الثلثة عن ما تقي درهم (لكل واحد منهم - ١) -

قال - يصحابون -

قلت - وكذلك ان قال على قراء قرابتي الاقر فالاقر او قال الاقر ثم الاقر -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أرايت ان قال ارضي صدقة موقوفة على قراء قرابتي -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أرايت ان قال ارضي صدقة موقوفة على قراء قرابتي الاقرب فالاقرب

وكانت الثلثة كثيرة وكان ما يصيب كل واحد منهم ما تقي درهم ويفضل من

غلات هذه الصدقة بعد ذلك شيء كيف يصنع بالفضل ولن يعطى ذلك الفضل

منهم -

قال - اما في القياس فيعطى ذلك اقرب القرابة الى الواقف كله دون الباقيين واما

في الاستحسان فيقسط عليهم جميعا والله سبحانه اعلم بالصواب -

باب الرجل يقف ارضاله على فقراء

قرايته وله قرابة محتاجون ولهم

من قرايته (٢) قرابة اغنياء

قلت - أرايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على قراء قرابتي وله قريباً

قرابة غني وله اولاد لصلبه قراء وهم صغار يعطون من الوقف -

قال - لا يعطون ويفرض على ايهم اذا كان غنيا ولا حق لهم في الوقف وغني

والدهم لهم غني -

قلت - ان كان الولد كبارا -

قال - اما من كان كبير امن ولد الصلب من الذكور فانه فقير ويعطى ومن

كان فقيرا من الاناث صغيرا كان او كبيرا فانه لا يعطى -

قلت - ومن ابن اقربا (٣) -

(١) زيادة من صنف (٢) صنف - قرايتهم (٣) من هنا محو في صنف -

قال - لآنى افرض لبنات صغارا كن او كبارا على والدهن وهن بمنزلة الزمنى فاذا كنت افرض لمن على والدهن لم اعطهن من الوقف شيئا واما الذكور المذكورين فليست افرض لهم على والدهم و(اذا لم افرض لهم على والدهم - ١) لم يكن لهم شيء اعطيتهم من الوقف -

قلت - أ رأيت اذا كانوا ذكورا مذكورين بهم زمانة -

قال - لا يعطون من الوقف ويفرض لهم على والدهم وهم والصغار عندنا سواء قلت - أ رأيت ان لم يكن له ولد لصلبه وكان له ولد ولد فقراء وأبوهم فقير - قال - لا يعطى ولد الولد من الوقف شيئا اذا كان جدهم غنيا ويفرض لهم على - جدهم -

قلت - ويعطى أبوهم من الوقف

قال - نعم -

(قلت - فيعطى الاب وهو فقير ولا يعطى ولد الولد وهم فقراء اذا كانوا صغارا - قال - نعم من قبل ان ولد الولد فريضتهم على جدهم اذا كانوا صغارا وكان أبوهم فقيرا او ميتا واما والدهم فاذا كان كبيرا لازمانة به فلا نفقة له على والده فاذا لم يكن له نفقة اعطيته من الوقف - ٢)

قلت - أ رأيت ان كان الولد فقيرا زمتا وكان له ولد صغار فقراء وكان الجد غنيا -

قال - لا يعطى احد منهم الوقف ويفرض لهم جميعا الجد -

قلت - أ رأيت امرأة غنية لها مال ولها ولد فقير فأراد ولد ها ان يدخلوا في الوقف -

قال - اما الالاث الصغار والكبار منهم فلاحق لهم في الوقف ويفرض لهم على والدهم واما الذكور الصغار فمهم بمنزلةهم (٣) ولاحق لهم في الوقف ويفرض لهم على والدهم واما الذكور الكبار فانهم يعطون من الوقف -

(١) زيادة من الدينية (٢) زيادة من الدينية (٣) كذا بتذكر الضائر -

- قلت - وكذلك ولد المرأة بمنزلة ولد الرجل الثنى على ما وصفت لك -
- قال - نعم المرأة اذا كانت غنية (١) وولدها وولد ولدها فى الوقف بمنزلة ولد الرجل وولد ولده اذا كان غنيا -
- قلت - أرايت امرأة فقيرة لها زوج غنى أعطى من الوقف شيئا -
- قال - لا تعطى -
- قلت - ولم لا تعطى -
- قال - لان فريضتها على زوجها فاذا فرضت لها على زوجها فهى غنية ببنى زوجها -
- قلت - أرايت ان كان الزوج فقيرا والمرأة غنية -
- قال - يعطى من الوقف ولا يشبه غنى الزوج غنى المرأة ألا ترى انى افرض للمرأة على زوجها فاجملها غنية ببنى زوجها ولا افرض للرجل على امرأته وليس ببنى ببنى امرأته -
- قلت - أرايت رجلا فقيرا له ابن غنى أعطى من الوقف -
- قال - لا يعطى من الوقف وأفرض له على ابنه وهو عندنا غنى ببنى ابنه -
- قلت - وسواء كان الاب زمتا او لم يكن -
- قال - نعم هما سواء -
- قلت - وكذلك امرأة فقيرة لها ابن غنى -
- قال - افرض لها على ابنها الثنى ولا تعطى من الوقف شيئا -
- قلت - أرايت الرجل اذا كان فقيرا وله ابن ابن غنى -
- قال - يفرض على ابن ابنه ولا يعطى من الوقف شيئا -
- قلت - وكذلك المرأة لها ابن ابن غنى -
- قال - نعم هما سواء -
- قلت - فالجد من قبل الرجال والنساء فى ذلك سواء -
- قال - نعم -
- قلت - وكذلك الجدة -

قال - نعم وأفرض لهم على ولد الولد وهم أغنياء عندنا بغنى ولد الولد -
قلت - أ رأيت المرأة إذا كانت فقيرة ولها ابن أخ غنى -
قال - تعطى من الوقف ولا تمنع من الوقف بغنى ابن أخيها -
قلت - وكذلك الخالة -
قال - نعم -

قلت - أ رأيت الأخ والأخت إذا كانا صغيرين ولها أخ كبير غنى أو العم إذا كان غنيا وله ولد أخ قراء صغار ونساء كبار -
قال - هؤلاء كلهم يطون من الوقف ولا يكونون أغنياء بغنى قرابتهم الذي وصفت لك -

قلت - فن أين اقرق الوالدين (١) والولد والجد والجدة وأنه يفرض هؤلاء كلهم النفقة فلم حرمت الوالدين والولد والزوجة والجد والجدة وولد الولد من الوقف وأعطيت الخالة والعمة والأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت وأنت تقرر لهم على قرابتهم الذين وصفت لك -

قال - هما مفترقان لأن كل من كنت افرض له على قرابته التني ممن لا يجوز تقريبه ان يعطيه من زكاة ماله فهو عندنا غنى بغنى قريبه اذا كنت افرض عليه ألا ترى انه اذا لم يكن لقريبه ان يعطيه من زكاة ماله جعل له مال قريبه كما له فلم يجوز تقريبه ان يعطيه من زكاة ماله والقرابات (مخالفة - ٢) للوالدين والولد والجد والجدة (والزوجة - ٢) ألا ترى انى افرض على الرجل (النفقة في مال الوالدين والولد والجد والجدة والزوجة اذا كان غائبا ولا افرض - ٢) في القرابات الباقيات الأعلى الحاضرين ولا افرض على الغائب وهذا قول اصحابنا وفصلوا بين القرابات وبين الوالدين والولد والزوجة والجد والجدة (قال اصحابنا اذا اختلف الأديان ولم يجعلوا القرابات كالوالدين والولد والزوجة والجد والجدة - ٢) وقالوا لا يفرض في القرابات اذا اختلف الأديان ولم يحصلوا القرابات كالوالدين والولد والزوجة والجد والجدة -

قلت - أرايت بنى البنات وبنات البنين فى هذا بمنزلة بنى البنين -

قال - نعم هما سواء -

قلت - أرايت الابن الكبير اذا كان ابوه غنيا لم اعطيته من الوقف وانت لا تعطيه من زكاة ابيه -

قال - لأى لا افرض له على ابيه فاذا لم افرض له على ابيه لم امنعه من الوقف وانما امنع من الوقف من له القريضة ممن لا يعطى من الزكاة فاما من لا قريضة له فهو كالفقير واما من يعطى من الزكاة وهو فقير فلو كان ماله كمال الذى (١) يعطيه الزكاة لم يجر ذلك وانما منعا من لا يعطى الزكاة لأنهم جعلوا ماله كمال الذى يعطيه الزكاة فجعلوه غنيا بقتناه -

قلت - أرايت رجلا فقيرا له اولاد فقراء ورث ابوهم ما لا قبل بحبىء الغلة -

قال - لا يعطى الاب ولا الولد من الوقف شيئا -

قلت - فان كان ورث ما لا بعد ما جاءت الغلة -

قال - يعطى هذا الرجل وولده من الوقف لأنهم انما استغنوا بعد ان وجبت لهم حصتهم من الوقف -

قلت - أرايت هذا الذى اقترب بعد حبىء الغلة -

قال - لا يعطى هو وولده من الوقف فى تلك السنة -

قلت - وكذلك القربات كلها التى يجعلها اغنياء بقتناه فهو على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك القربات الوالدين والوالد والزوجة -

قال - لا هما عندى مختلفان وفرق اصحابنا بين الوالدين والولد والزوجة وبين سائر القربات فقالوا لا يجوز شهادة الرجل لولده ولوالديه ولان زوجته ولا لجدته ولا لامه ولا لجدته وقالوا فى القربات الباقية الشهادة جائزة فجعلوا الوالد كالوالد فلم يقبلوا قول كل واحد منهم لصاحبه وكذلك غنى كل واحد منهم عندنا غنى الآخر ويمنع اذا كنت افرض عليه الفقة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس للرجل

ان يبيع ما اشترى من ولده وولد ولده ومن الجدمه راجحة حتى يبين ذلك وقالوا
فى القربات الباقية يبيع ذلك وان لم يبين وجعل كل ما اشترى كل واحد منها
كأنه مال واحد فكذلك غنى كل واحد منها غنى الآخر قال اصحابنا اذا قال
الرجل ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وله قرابة فقراء انا نبدا بهم
فنعطيهم منها فينبغى لمن قال هذا القول ان يقول يعطى من هذا الوقف الاغنياء
وان كانوا صغارا فهذا عندنا قبيح وامر الناس على خلافه وكذلك ينبغى له ان
يقول اذا قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء جيرانى ان يعطى ابناء الاغنياء منها
وان كانوا صغارا وكذلك ينبغى له ان يقول اذا قال اوصيت يالف درهم لفقراء
جيرانى وله جيران اغنياء ولم اولد صغارا ان يعطوا من الوصية وان يحبس
حسبهم حتى يدركوا ان لم يقبل ذلك آباؤهم فهذا عندنا ليس بشيء وامر الناس
على خلافه وقد قال بعض الفقهاء يعطى البنات اذا كن فقراء وان كان ابوهن
غنيا فهذا عندنا ايضا ليس بشيء لانا نقرض لمن على والدهن كما نقرض الصغار
وليس بين البنات الكبار وبين الصغار عندنا فصل وهما سواء -

فان قال قائل يعطى الولد اذا كان أبوه غنيا صغارا كانوا او كبارا قال هم فقراء
لأنه ليس لهم شيء واحتج فى ذلك وقال انما فرضت لهم على والدهم لأنه ليس
لهم شيء فاذا لم يكن لهم شيء اعطيتهم من الوقف ومن الوصية كما فرضت لهم
على والدهم قال ألا ترى انه لو خلف لهم مالا (١) لم افرض لهم على والدهم
وكذلك الوقف قيل له ليس هذا على ما ذهبت اليه انما فرضت لهم فى اموالهم
اذا كان لهم مال لأن ما لهم اقرب اليهم من مال والدهم فانهم فقراهم اولى للمالين
بهم ألا ترى ان اوال الدين اذا اجتمعوا وهم (٢) غنيان فرضت لهم على ايهم النفقة دون
امهم وجعلتهم اغنياء بمال والدهم ولم يكن لهم على امهم من النفقة شيء ولذلك
افرض لهم فى اموالهم نأجلها اولى بهم من مال والدهم وكذلك مال الاب
اولى به من مال الام والجدي قال لقائل هذا القول رأيت اولاد الاغنياء أليس هم
فقراء اذا لم يكن لهم شيء وان كان آباؤهم ميسير فان قال نعم قيل له فما تقول

فى رجل قال قد اوصيت بالث درهم فى قراء قرأتى أعطى منها اولاد الاغنياء الصغار اذا كان أبوهم غنيا فان قال نعم قيل له فما تقول فيه ان قال قد اوصيت بالث درهم لفقراء جيرانى وله جيران اغنياء ولهم اولاد صغار فان قال لا اعطيهم فقد ترك قوله وهذا الاول سواء وان قال اعطيهم قيل له وكذلك تقول اذا قال تصدقوا عني عن كفارات ايمانى بكر حنطة على قراء جيرانى أعطى اولاد الاغنياء الصغار فان قال نعم قيل له وكذلك لو اوصى بمال يتصدق به فى قراء جيرانه أعطى من ذلك اولاد الاغنياء اذا كانوا صغارا يبنى للقاضى ان يحبس لهم قسطهم من هذه الكفارات ومن المال ان لم يكن من يقبضه ويقال له ما تقول فى صدقات المسكين وفى العشر وفى الزكاة وقد رأينا المسكين اتسموها فلم يعطوا منها اولاد الاغنياء الصغار ولم يحسوا لهم منها قسطا وكذلك المسكين (١) وسائر الصدقات وامر الناس على خلاف هذا اجمع وانما يبنى ان يؤخذ فى هذا وشبهه بامور الناس وقد رأينا من قضى من قضائنا يكفون القرابات اذا اراد والدخول فى الوقف ان يقيم البيئة انه فقير وليس له احد يلزمه نفقته وهذا يدل ان مذهبهم كانت على قوله ورأينا الناس لم يجوزوا فى كلامهم ان يقولوا اولاد الاغنياء من الفقراء يضيفونهم الى غنى آباؤهم وكان الغنى عندهم على ذلك ويجوز وصاياهم على ذلك ووقفهم على معانيهم التى يرى انهم ارادوها ويقال لهم هل رأيت احدا من القضاة قال فى رجل قال قد اوصيت بالث درهم فى قراء جيرانى انه يبنى ان يكتب ابنا الاغنياء اذا كانوا صغارا ويعطون ذلك وان لم يقبل ذلك آباؤهم لهم حبس حصتهم حتى يدركوا قيا خذونها او يردونها فان ردوا ذلك وابوا ان يقبلوا كان ذلك لورثة الميت الموصى لأن هذا بمنزلة رجل اوصى بجماعة فالى بعضهم ان يقبل وقبل ذلك بعضهم فرد حصته من لم يقبل على الورثة فهذا ليس بشئ واما والناس كلهم على خلاف هذا ولو كان هنا هكذا لم تقسم وصية فى قراء الجيران اذا كان فيهم اغنياء لهم اولاد صغار وجبت حصص الصغار حتى يدركوا ورأينا الناس على خلاف هذا اجمع وقال اصحابنا فى رجل قال قد اوصيت بالث

درهم فى قراء جبرانى وله جيران قراء عبيدانه لا وصية لهم لأن نفقاتهم على موالهم ولم يحملوهم يدخلون فى هذه الوصية وكذلك اولاد الاغنياء وكذلك قالوا فى المدبرين واهمات الاولاد وقالوا فى المكاتبين أنهم يعطون ذلك لأن نفقاتهم على انفسهم -

باب الرجل يقر بارض انها فى يده

صدقة موقوفة

قلت - أرايت رجلا يقر بارض فى يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك - قال - فالا قرار جائز وهى عندنا (موقوفة - ١) على ما اقر به -

قلت - أرايت هذا المقر يجعله هو الواقف لها (او يجعل غير الواقف لها - ٢) - قال - ان شهد الشهود انها كانت له فى ملكه حتى اقر فيها بهذا الاقرار جعلت المقر هو الواقف لها وكان حكمه فيها حكم الذى يقول ارضى صدقة موقوفة وان لم يشهد الشهود على ذلك ولم يعلم منها غير ما اقر به جوزت الاقرار عليه ولم احكم ان المقر هو الواقف لها ولا غيره جوزت اقراره عليه لأنى وحدث فى يده ارضا اقر فيها بوقف فاقراره جائز فيما فى يده حتى يثبت عندى على خلاف ذلك اجوز اقراره على نفسه انها موقوفة ولا احكم انه هو الواقف لها حتى يصح لى ذلك - قلت - أرايت عبدا فى يدي رجل اقر أنه -

قال - ان شهد الشهود ان العبد كان له حين اقر فيه بهذا الاقرار جعلت الولاء له وان لم يشهدوا على ذلك جعلت العبد حرا باقراره ولم احكم فى الولاء بشئ وكذلك للارض اذا كانت فى يده فاقرارها صدقة موقوفة ولا يعلم مالكمها فانى اقضى بانها صدقة موقوفة ولا اقضى فى مالكمها بشئ -

قلت - ارايت لو كان فى يده رجل فقال اشهدوا عني قد اعطيت هذا العبد - قال - يكون حرا والولاء له ثبت عندى ان الملك له اولم يكن له اذ اثبت انه عبد فى يده وهذا مخالف للباب الاول لأن العبد فى يده وقد ذكرنا انه اعطته فالولاء له

لأن اليد له واما اذا اقر فيه بعق ولم يسم من اعتقه ولم يشيت ملكه فاني لا أجعل
الولاء له وكيف أجعل الولاء له ولم ينسب العتق الى نفسه ولست ادري العبد له ام لا
فان قال قائل اذا اقر الرجل بارض في يده انها صدقة موقوفة حكمت ان المقر هو
الواقف لها قيل له فما تقول في رجل في يده ارض قال هذه صدقة موقوفة
علي (فان قال هذا جائز فقد ترك قوله لانها في يده ينبغي له ان يحكم بانه هو الواقف
لها ويبطل الوقف فان قال - ١) لا يجوز ذلك قيل له فما تقول فيه ان قال صدقة
موقوفة على ولد جدى ونسبهم فان قال هذا جائز فقد ترك قوله لأنه من ولد جد
فكأنه وقف على نفسه بعضها فينبى له ان يبطل الوقف وان قال هذا لا يجوز قيل
له فما تقول فيه لو قال هذه الارض التي في يدي صدقة موقوفة على قرابة فلان
لرجل آخر وهو من قرابة فلان فان قال هذا جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فأي
شيء أقبح من هذا ويقال له ما تقول فيه لو قال صدقة موقوفة على جيران فلان
وهو من جيران فلان فان قال جائز فقد ترك قوله وان قال لا يجوز قيل له ما تقول
في رجل ان قال هذه الارض صدقة موقوفة على الفقراء فان احتاج اليها احد
من قرابة فلان اعطى منها درهما وهو من قرابة فلان فان قال حائر فقد ترك قوله
وان قال لا يجوز فقد خرج من اورد الناس وابطل كل وقف في يد رجل وهو
من قرابة الواقف فأي شيء اقبح من هذا -

قلت - أرأيت ان كان في يده ارض ولا يعلم لمن ملكها ف قرياً بها صدقة موقوفة
فقضيت باقراره لمن ولايتها ؟ -

قال - ولايتها له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى وجدت في يده ولم اعلم لها واليا غيره وكيونتها في يده كالولاية
لها فالولاية له عدى حتى اعلم ان لها وال غيره -

قلت - فاذا جعلت الولاية له فكأنه هو الواقف لها -

قال - لست احكم بأنه الواقف لها وانما اجوز اقراره على نفسه ووجدتها

في يديه (١) فلم اقبض (٢) عليه بانتزاعها من يده حتى اعلم ان الولاية ليست له الا ترى اني لو اخذتها من يده كنت قضيت عليه بأنه لم تكن له ولم يثبت عندي ولكني اقرها في يده على مثل ما وجدت عليها واجوز اقراره حتى يثبت عندي خلاف ذلك -

قلت - أرايت ان اقر بعيد في يديه انه حر ولم يثبت ملكه لاحد لم لا تقضى له بالولاء كما قضيت لهذا بالولاية -

قال - الولاء مفارق لهذا انما اقر بعيد في يديه أنه حر فقد خرج من يده بأقراره فلا اجل له الولاء الا ان اعلم ان الولاء له واما الارض فليست تخرج من يده بأقراره فيها بالوقف فاذا لم تخرج فالولاية له على حالها -

قلت - أرايت ارضا في يد رجل اقر بانها صدقة موقوفة من والده -

قال - ان لم يكن لوائده وارث غيره فلا قرار جائز ان لم يكن على والده دين ولم يوص بوصية وان كان على والده دين او وصى بوصية وقد انقضا جميعا وقضيا فلا قرار جائز -

قلت - أرايت ان لم يقض الدين ولم تنفذ الوصية -

قال - ابيع من الوقف بقدر الدين والوصية واجعل ما بقى موقوفة على ما اقر به الابن -

قلت - أرايت ان كان لابنه وارث غيره -

قال - ان اقر الوارث بمثل ما اقر به الذي هو في يديه فهو جائز وان ادعى انها ميراث حكمت بحصة المقراتها وقف وبحصة الآخراتها ميراث له خاصة بعد ان اتلوم في ذلك فان ثبت عندي غير هذا حكمت به على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو كانوا ورثة فن اقر منهم جوزت اقراره فجلت حصته من هذه الارض وقفا ومن جحد ذلك منهم ابطلت حصته وجعلتها ميراثا وهذا كله بعد الثاني والتلوم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال الذى فى يديه كانت هذه الارض لابي حين وقفها -

قال - هذا والباب الاول سواء والجواب فيه على ما وصفت لك -

(قلت - وكذلك لو قال اوصى ابنى بها وقتا وهى تخرج من ثلثه -

قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك - ١) -

قلت - أرايت لو اقرانها كانت لرحل قد سماه معروفًا حين وقفها -

قال - ان كان هذا الرجل حيا فاقرب ذلك جوزت اقراره وان جحد بطلت ذلك

وان كان ميتا وكان له وارث معروف فاقرب ذلك جوزت اقراره وان انكر

ابطلت الوقف حتى يثبت عندى ان والده وقفها على مثل ما اقربه الذى كانت

فى يديه -

قلت - أرايت رجلا فى يديه ارض فقال هذه الارض صدقة موقوفة عن والدى

فلان على الفقراء والمساكين -

قال - هذا جائز -

قلت - أرايت ان كان لوالده وارث غيره فليحد الوقف -

قال - فلا قرار جائز وليس للوارث الاخر فيها شيء حتى يثبت عند القاضى انها

كانت لوالده -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال صدقة موقوفة عن والدى فلان فاذا قال ذلك فلم يقرأها لوالده

لأنه قد يجوز ان يكون هوا غيره الواقف لها عن والده فاذا كان هذا جائزا

لم يكن للوارث الاخر فيها حق بهذا الاقرار حتى يثبت عند القاضى أنها كانت

للميت -

قلت - أرايت اذا جوزت ذلك من يجعل الواقف لهذه الارض -

قال - يجوز اقراره على الذى فى يديه انها موقوفة ولا احكم بأنها من واقف

بعبته الا ان يثبت أن الذى كانت فى يديه كان يملكها فان ثبت ذلك جعلتها وقفا

من الذى اقربها عن والده كأه تصدق بها عنه -

(١) ليس فى د -

قلت - أرايت الولاية لمن تبجلها -

قال - للذى هي في يده لأن الارض في يديه وقد اقربانها وقف فلا اخرجها من يده الا بيقين ان الولاية ليست له لأنها في يده -

قلت - أرايت لو قال هذا العبد حر عن ابى -

قال - هذا والباب الاول سواء ويكون حرا ولا يكون الولاء له ولا اولاده الا ان يثبت ان الملك كان له اولوالده فاجعل له الولاء -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة عن فلان رجل غريب والارض في يد المقر وليست بينه وبين فلان قرابة -

قال - هذا والاول سواء وهي موقوفة على ما فسرت لك - (١)

قلت - وتفصل بين قوله عن فلان وبين قوله من فلان -

قال - هما مفترقان على ما فسرت لك -

قلت - وكذلك المتأق اذا قال هذا العبد حر عن فلان او حر من فلان لعالم في يديه -

قال - نعم هما مفترقان -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض التي في يدى صدقة موقوفة على نفسى وعلى ولدى ونسلى ما تنا سلوا -

قال - فالأقرار جائز وهي موقوفة على ما قال حتى اعلم انها كانت للمقروفي ملكه حين اقربها على ما وصفت لك ابطلت الوقف لأنه واقف لها على نفسه وان لم يثبت ذلك جوزت الوقف لأنه قد يجوز ان يكون الواقف غيره ويجوز ان يكون هو الواقف فاذا كان هذا على ما وصفت لك جوزت اقراره ولم ابطله حتى اعلم انه هو الواقف لها فابطل وقفه على نفسه وكل من كان في يده شيء اقربه جوزت اقراره عليه حتى اعلم غير ذلك -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة على أن ولايتها الى -

قال - فهذا ايضا جائز والولاية اليه اذا لم يثبت عندى اقراره -

قلت - وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على ان اصرف غلتها فيما رأيت من الوجوه -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو (١) قال على ولد فلان على (٢) ان لى ان افضل بعضهم على بعض -

قال - نعم هذا كله جائز لأنى وجدت فى يده شيئا فاقراؤه جائز على ما اقربه حتى يثبت عندى خلاف ذلك -

قلت - أرايت لو قال هذه الارض اتى فى يدي صدقة موقوفة على ولد جدى (٣) -

قال - هذا جائز -

قلت - ويكون هو من الموقوفة عليهم -

قال - نعم (لأنه منهم -

قلت - وكذلك ما اقربه فيها على هذه الوجوه جوزت ذلك حتى يعلم خلاف ذلك -

قال - نعم - (٤) -

قلت - أرايت اذا ثبت عندك انها كانت فى يده وملكه حين اقر فيها بهذا الاقرار -

قال - اجوز من ذلك كل ما يجوز للرجل ان يوقفه وابطل من ذلك ما لا يجوز للرجل ان يوقفه -

قلت - أرايت رجلا اقر بارض فى يديه انها صدقة موقوفة من والده على الفقراء والمساكين على ان ولايتها اليه وليس لوالده وارث غيره -

قال - فاقراؤه انها موقوفة جائز واما قوله على ان ولايتها الى فان القياس فى هذا ان لا يجوز (٥) له ولاية لأنه اقربان واقربا غيره وادعى ان الولاية اليه ولا يقبل ذلك منه ولكنى استحسن ان اجعل الولاية اليه -

(١) صف - اذا (٢) صف - او على (٣) صف - فلان (٤) ليس فى د

(٥) صف - لا يكون -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض كانت لوالدى فلان حين جعلها صدقة موقوفة على المساكين واوصى بولايتها الى -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء ويكون وقفا ولا يكون وصية في القياس بقوله ولكنى استحسن اذا لم يكن لايه وارث غيره ان اجوز وقال اصحابنا في رجل قال كان هذا العبد لوالدى فاعتقه ان العتق جائز وان القياس ان لا يكون لليت الولاء ولكنهم استحسنوا ان يجعلوا الولاء لليت فكما استحسن اصحابنا ان يقبلوا قول الابن في الزام والده الولاء كذلك استحسن ان نجعله وصيا لوالده ونصده على ذلك كما صدقنا على الولاء -

قلت - رأيت اذا اقر الرجل بارض في يده انها صدقة موقوفة من فلان على ان ولايتها اليه وفلان رجل اجنبى وصدقه ابن الواقف وليس له وارث غيره - قال - يكون وقفا باقرار الابن ولا يكون للقرنها ولاية في القياس ولا يقبل قول الابن في الولاية وكذلك لو قال صدقة موقوفة من فلان بن فلان واوصى بولايتها الى وصدقه الوارث -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء -

قلت - رأيت ان كان للقرله بالارض ورثة فاقروا جميعا بذلك واقرب بعضهم له بالولاية وجحد ذلك الباقون -

قال - فالوقف جائز ولا يكون للقر ولاية وانما استحسن ان اجعل له الولاية اذا اقر واجمعا له ولا وصاية له -

قلت - رأيت ان شهد له شاهدان من الورثة وجحد الباقون وكان الشاهدان عدلين -

قال - اجوز الشهادة واجعله الوالى للصدقة وشهادة الوارثين والاجنبين له بالولاية سواء -

قلت - رأيت لو قال صدقة موقوفة من انى فلان بن فلان على ان ولايتها الى - قال - هذا والاول سواء

قلت (١) - فان لم يكن لآخيه وارث غيره جوزت اقراره وان كان له وارث غيره فالجواب فيه على ما فسر لك -

قلت - أ رأيت رجلا في يديه ارض فآقرانها كانت يحدّه وانه جعلها صدقة موقوفة -

قل - هذا وقوله لوالدى سواء على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الارض صدقة من فلان بن فلان لارض في يديه ولم يحضر فلان بن فلان ولا وارث لفلان -

قال - الزمه اقراره ولا يحكم في غلاتها بشيء حتى يثبت وصايته من فلان -

قلت - فان حضر وارث فلان بن فلان كان الجواب على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال هذه صدقة موقوفة من رجل لم يسم -

قال - فالأقرار جائز واجعلها وقفا والقياس عندنا ان لا يكون له ولاية -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه آقرانها موقوفة من غيره بخوزت اقراره على نفسه لأنها في يديه -

قلت - أ أنقسم غلاتها -

قال - نعم -

قلت - ولم فصلت بين هذا والباب الاول -

قال - هما مختلفان اذا آقرانها صدقة من رجل مسمى معلوم انتظرت اقراره

واقرار وارثه ان كان ميتا واذا لم ينسبها الى رجل بعينه فآقراره جائز واقسم

غلاتها لأنه ليس ههنا احد ينتظر اقراره ألا ترى ان المقر لو قال بعد ذلك الذى

وقتها فلان لم اقبل ذلك منه لأنها قد صارت موقوفة باقراره الاول ولا اقبل

منه اقراره الآخر لأننى لو قبلت ذلك منه فقال فلان هى لى ولم اقفها جعلتها له

مطلقة فاذا قبلت ذلك ابطلت الوقف ولا يجوز اقراره بعد ان يثبت وقفا وانما اقبل

اقراره اذا كان متصلا بما اذا قطعه لم اجوز اقراره ان يجعلها لرجل بعينه -

قلت - أرايت الولاية -

قال - لا تكون له في القياس ولكني استحسن أن اجعل ذلك له -

قلت - ولم كان عندك في القياس ان لا يكون له ولاية -

قال - لأنه قد اقران واقب الارض غيره وادعى ان ولايتها اليه فلا يقبل قوله حتى يثبت البينة على الولاية -

قلت - أرايت رجلا في يده ارض اقرانها لرجل وانه وكله بها او قال هي لصغير وانا وصيه اينبغي للقاضي ان يزرعها منه -

قال - لا يعرض القاضي له ويدع الاشياء في يده على ما هي عليه -

قلت - فمن اين اترق هذا والوقف -

قال - هما مفترقان اذا قال هذه الارض صدقة موقوفة من غيري على أن ولايتها الى قد اقران ليس لاصل الارض مالك وانها للفقراء والمساكين وادعى بها ولاية فلا يقبل قوله على الولاية القاضي يقوم مقام الفقراء والمساكين فلا ولاية في القياس حتى يثبت له الولاية فاما اذا قال هذه الارض لفلان الغائب وانا وكيله او قال لفلان الصغير وانا وصيه فقد اقربا صلها لرجل معروف بعينه وذكر ان للاصل مالكا قائما فاقول قوله ولا يعرض له القاضي فيها ألا ترى اني لو انزعجتها من يده ثم حضر الغائب فقال قد كست وكنته كنت وحكت عليه بأمر قد اقرله صاحبه وانزعجت ارض صاحب الملك بغير محضر منه وكذا لك الصبي الصغير اذا ادرك فصدقه ولا يشبه هذا الوقف لأنه ليس للقواق احد ينتظر اقراره او انكاره والارض اذا كانت لغائب او لصغير فالقول قولهما فيها فكذلك انتظر (١) اقرارهما او انكارهما ولم احكم عليهما بشيء -

قلت - أرايت رجلا في يده ارض فقال هذه الارض ولا فيها القاضي فلان وهي صدقة موقوفة -

قال - لا يقبل قوله على ما ادعى من ولاية القاضي اياه هذه الارض ولا تكون موقوفة في القياس حتى يثبت ذلك عند القاضي ألا ترى ان يد وكيل القاضي كيد

القاضى فهذا بمنزلة ارض فى يد القاضى فلا يجوز اقرار وكيله فيها فان قال قائل
اقراره جائز اذا اقر بارض فى يده وقال نحكم ذلك كله قيل له ما تقول فى رجل
قال دفع الى القاضى فلان هذه الارض فى يده وهى موقوفة على ولدى ونسلى
فان قال لا يجوز فقد ترك قوله وان قال جائز فقد قاس قوله ويقال له فكذلك
لو قال هى صدقة موقوفة على ولدى ونسلى فان قال نعم جائز قيل له ما تقول فيه
لو قال دفعتها الى انت ايها القاضى وهى صدقة موقوفة فان قال هذا لا يجوز قيل
له فمن اين افرق قوله دفعتها الى انت ايها القاضى وقوله دفعها الى القاضى الذى
كان قبلك ويقال له ما تقول فيه ان قال القاضى نعم دفعتها اليك ولكنى لا ادرى
كيف كان امرها ، فان قال لا يقبل هذا من المقرر فقد ترك قوله وهذا كله سواء
ويقال له ارايت اذا قال دفعها الى فلان بن فلان وهى صدقة موقوفة ، فان قال
لا يجوز قيل له فاذا قال دفعها الى القاضى جوزت ذلك وان (١) قال دفعها الى
رجل لم يجوز ذلك فمن اين افرق القاضى وغيره -

قلت - ارايت اذا قال هذه الارض ولايتها القاضى او ولاها القاضى والذى فلانا
وهى صدقة موقوفة على وجوه سماها او شهد له الشهود بالولاية وقالوا لا ندرى
ما وجوه الارض ولا حالها (٢) -

قال - نعم هذا كله سواء والجواب فى ذلك اذا كانت فى يده بولاية من القاضى
ان لا يقبل ذلك منه الابينة على وجوه الوقف ولكنى استحسن اذا كان وقفا من
الوقوف العتيق ان اتلوم فى ذلك اياما واتانى فان طال فى ذلك ولم يثبت غير اقرار
من هى فى يده انى اجوز ذلك عليه والزمه اقراره وآمره بقسم التلعة على ذلك -
قلت - ارايت اذا قال هذه الارض اتى فى يدى ولايتها القاضى فلان وهى لفلان
اليتم -

قال - هذا والاول سواء ويكون لفلان اليتم فى القياس ولكن القاضى يتا فى
ذلك ويتلوم فان صح له امرها والادفعها الى المقرر -

قلت - وكذلك لو قال القاضى وليتى هذه الارض ودفعتها الى وهى لفلان اليتم

(١) صف - واذا - (٢) ر - طولها - مبنية - لطرلها -

والقاضي لا يحفظ ذلك أو يحفظ أنها ولا ولا يحفظ أنها لليتيم أو ثبتت عنده البيعة على تولية القاضي إياه ولم يثبت لأحد -

قال - نعم هذا كله سواء ولا يقبل إقراره في القياس -

قلت - رأيت رجلاً قال للقاضي ضمنني القاضي الذي كان قبلك ألف درهم لهذا اليتيم -

قال - يقبل قوله ويحكم عليه به في القياس والاستحسان ولا يشبه هذا الباب الأول ألا ترى أن المال دين في أمانته وإنما يدفع من ماله قضاء من ذلك وأن الدراهم التي يدفعها ملكها للدافع فأقراره جائز وأما الأرض فأنها ليست في أمانته ولا عليه ولا قبل قوله على ذلك -

قلت - وكذلك لو قال ضمنني القاضي ألف درهم من ثمن ثمره هذه الأرض الوقف وحددها -

قال - نعم هذا كله سواء والزعمه ذلك لاهل الوقف في القياس والاستحسان ألا ترى أن القاضي لو أخرج حكا من ديوان القاضي فيه ضمان على رجل ألف دراهم من صدقة محدودة معروفة أو مال يتيم فسأله القاضي عنه فأقرله أن إقراره جائز ويلزمه القاضي ذلك لمن أقرله به -

قلت - رأيت لو أقر بألف درهم أن القاضي دفعها لهذا اليتيم وهي قائمة بعينها - قال - أجوز ذلك عليه وأقبل قوله ولا يشبه هذا العقارات والأصول عندي الدراهم والدنانير لأنني إذا قبلت إقراره في العقارات فقد حكمت له بقوله في الأصل وأما العروض التي سوى ذلك فاني أجوز إقراره لذلك كله وقال أبو حنيفة رحمه الله لو أن قوماً أقرروا عند القاضي في أرض في أيديهم أن أباهم مات وتركها ميراثاً لم أقسمها بينهم بأقرارهم حتى يثبت عندي وقالوا لو أقرروا بذلك في دراهم قسمت ذلك بينهم وقرق أبو حنيفة رحمه الله بين العقارين ما سوى ذلك ولذلك يقول في العقارات إذا أقر الرجل وهي في يده أن قاضياً دفعها إليه لم يقبل إقراره فيها لأحد ويقبل قوله فيما سوى ذلك -

قلت

قلت - أ رأيت اذا قال هذه الارض ولاها القاضى والذى فلان ثم توفى والذى واوصى الى وهى صدقة موقوفة على كذا وكذا -

قال - هذا كله سواء والقياس ان لا يقبل ذلك منه وان يقف القاضى النلة ولا يحكم فيها بشىء حتى يثبت اصلها عنده -

قلت - أ رأيت لو قال هذه كانت فى يدى فلان فاوصى بها الى وهى صدقة موقوفة -

قال - هذا لا يقبل قوله ويقف القاضى ولا يحكم فيها بشىء حتى يحضر وارث فلان -

قلت - أ رأيت لو قال اوصى الى فلان وكانت فى يده وقد كانت فى يدى فلان قبل ذلك واوصى بها الى فلان الذى اوصى بها الى -

فان - (١) القول قول الوارث الذى ذكر انه اوصى بها اليه ولا يقبل قوله على أنها كانت فى يدى واوصى بها الى الذى اوصى بها اليه لانه بدأ واقر باليد فلا يقبل قوله على أنها كانت فى يد غيره الذى اقر به -

قلت - أ رأيت ورثة فى ايديهم ارض فاقروا ان اباهم جعل هذه صدقة موقوفة - قال - فالأقرار جائز وتكون موقوفة -

قلت - أ رأيت لو اقر بذلك بعضهم دون بعض -

قال - يجوز أقرار الذى اقر منهم فى حصته ويكون حصته الباقيين مطلقه ملكا بعد التأنى والتلوم من القاضى -

قلت - أ رأيت لو اقر واجمعا أنها صدقة موقوفة فسمى بعضهم وجوها معلومة وسمى الآخرون وجوها معلومة غير الوجوه التى ساءها الآخرون -

قال - اجيز أقرار كل واحد منهم فى حصته واجعل حصته على الوجوه التى اقر بها وان اختلفت اذا لم اعلم من امر هذه الصدقة الا ما اقروا به -

قلت - أ رأيت الولاية كيف يصنع بها -

قال - يوليها القاضى رجلا يقوم بها فيقسم غلة حصته كل واحد منهم على ما

أقر به -

قلت - أرأيت ان كان فيه الصغير والكبير والتائب -

قال - اما الصغير والتائب فلا يقضى في حصتهم بشيء حتى يدرك الصغير
ويقدم التائب -

قلت - أرأيت ورثة اقر بعضهم ان والدهم جعل هذه الارض صدقة موقوفة
عليهم وعلى اولادهم ونسلهم ما تناسلوا وانكر ذلك بعضهم كيف الجواب في
ذلك -

قال - انظر الى حصة من اقر منهم فاجعلها وقفا على مثل ما اقر به واما حصة
من لم يقر فاجعل ذلك ملكا له -

قلت - أرأيت غلات حصة من اقر كيف تقسمها -

قال - اقسما بين من اقر من ولد الصليب وبين جميع ولد الولد ونسلهم ما تناسلوا
على عدد الرؤس -

قلت - أرأيت من انكر اعطى من غلات ما يقف من هذه الارض شيئا -

قال - لا يعطى من ذلك شيئا -

قلت - ويقسم ما كان وقفه من هذه الارض على الباقيين -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك وقد اقر هؤلاء الورثة ان غلات حصصهم لهم ولاخوتهم
البا حدين -

قال - لان البا حدين قد انكر واذا ذلك وقد اقر هؤلاء لهم بحق وجحد اولئك
فاجعل هذا بمنزلة نكرهم (١) فيقول (٢) ١٠ وقف عليهم واراد غلتهم على الباقيين
استحسن ذلك وادع القياس فيه ألا ترى انهم قد اخذوا من الارض ومن غلاتها
مثل حصصهم من غلات ما جاز الوقف فيه واستحسن ان اجعل ذلك كالتصاص
واقسم غلات ما جاز فيه الوقف من هذه الارض على الباقيين -

قلت - أرأيت ولد البا حدين لا وقف أي دخلون في غلات حصة من اقر بالوقف -

قال - نعم اذا ادعوا ذلك -

قلت - ارأيت ان جحدوا ذلك -

قال - يقال لهم قد اقروا لكم بهذه الحصة فان أخذوها والوقف حصتهم من ذلك -

قلت - ارأيت ان رجع الباقون الى تصديق اخوتهم -

قال - فهذا جائز وتكون الارض كلها موقوفة على ما اقروا به جميعا -

(قلت - ارأيت ان كانوا باعوا حصتهم منها ثم رجعوا الى تصديق اخوتهم -

قال - فهذا ايضا جائز ولا يقبل قولهم على ما باعوا منها ولكنهم يضمنون قيمة ذلك فيشتري بها ارضا فتكون موقوفة مع باقي هذه الارض على ما اقروا به جميعا -

قلت - وكذلك لو اقر بعضهم دون بعض -

قال - فالجواب في حصة من اقر منهم مثل الجواب في حصتهم اذا اقروا جميعا - (١) -

قلت - ارأيت (٢) ان اقر بعضهم بذلك بعد ان تلف ما كان له من هذه الارض وهو معدم فقير لا يقدر على شيء -

قال - يدخل مع السابقين في غلة حصة من جاز وقته من هذه الارض لأنهم قد اقروا له بشيء ثم رجع الى تصديقهم فقوله جائز -

قلت - ارأيت رجلا قال هذه الارض لفلان فقال فلان ليست لي ثم قال هي لي - قال - لا تكون له حتى يعيد للمقر الاقرار -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال هذه الارض لفلان فقال ليست لي فقد رجعت الى ملك المقر ولا تكون للمقر له وان صده بعد ذلك حتى يعيد الاقرار -

قلت - ولم لا يكون الوقف هكذا -

قال - لا يشبه الوقف عندى الاقرار لأن المقر بالوقف جاز اقراره وقد لم يعد شيء من ذلك الى امكانه بانكار من اقر له بالوقف فهذا مخاف للباب الاول -

قلت - أرايت من جدد منهم ثم اقربعد ذلك وهو معدم لم لايجوز له (١) ما يصبیه من غلات ما جاز وقته من هذه الارض قصاصا مما عليه من قيمة ما اتلف من هذه الارض -

قال - لا يكون ذلك قصاصا لما لأن القيمة في ذلك انما هي قيمة اصل ولا يكون قصاصا من التلات -

قلت - أرايت رجلا في يديه ارض فأقربعد في حياته أنها صدقة موقوفة ثم مات ابوه فودعته ابنته لاوارث له غيره -

قال - الاقرار جائز ويكون صدقة موقوفة ألا ترى ان رجلا لو اقربعد في يديه والده انه حر ثم مات ابوه ولم يدع وارثا غيره أنه حر وكذلك الوقف -

قلت - وكذلك لو اقران والده وقف هذه الارض ثم مات والده -

قال - نعم وتكون هذه الارض موقوفة على ما اقربه -

قلت - أرايت لو كان لو والده وارث غيره (٢) -

قال - اما حصه من لم يقر فغيرا واما حصه من اقر فجائزة على ما وصفت لك -

قلت - أرايت رجلا في يديه ارض فأقر رجل آخر أنها صدقة موقوفة او اقران الذي في يديه جعلها صدقة موقوفة ثم اشتراها المقر من الذي هي في يديه -

قال - فإنه يكون وقفا باقراره -

قلت - وكذلك لو اقربعد في يد رجل انه حروانه اعتقه ثم اشتراه -

قال - يمتق وهذا والباب الاول سواء -

قلت - أرايت لو قال اوصى والذي أن هذه الارض صدقة موقوفة -

قال - فإن لم يكن لو والده وارث غيره جاز اقراره فإن كان له وارث جاز اقراره في حصته من ذلك -

قلت - أرايت ان لم يكن لو والده وارث غيره وقال ليس لو الذي مال غيرها -

قال - فإذا لم يعلم أن لو والده مال غيرها جاز اقراره في الثلث منها ويطلب الثلثان منها وان كان لو والده مال غيرها جاز اقراره بقدر ثلث مال والده -

قلت - أ رأيت ان كان على والده دين -

قاله - ابدأ بالدين ثم يكون ثلث مابقى بعد ذلك وتقا على ماأقربه -

قلت - أ رأيت ان قال كان لوالدى مال كثير ولكن لم يصل الى -

قال - فاقول قوله وهذا الباب الاول سواء ويكون الوقف فيها بقدر الثلث -

قلت - أ رأيت للقاضى اذا ولي رجلا أرضا يجوز اقراره فيها -

قال - لا وكيف يجوز اقراره فيها والقاضى ادخل يده فيها فيده كيد القاضى

وقال اصحابنا فى القاضى يأمر الرجل ان يبيع لايتم شيئا فباع ذلك (لم - ١)

بأمر القاضى ثم أقربه فباع ان اقراره لايجوز على اليتيم لأن القاضى

ولاه ذلك -

قلت (٢) - وكذلك لوأن رجلا دعى على يتيم ادعوى ولاوصى له ولاوالد فأمر

القاضى رجلا يقوم لليتيم مقام الخصم ويأمر المدعى فأقر وكيل القاضى على اليتيم

بدعوى الخصم عند القاضى فان اقراره لايجوز على اليتيم لأن القاضى ولاه هذا الامر

وكذلك القاضى اذا ولاه رجلا أرضا لم يجز اقراره فيها ولا يشبه هذا وكيل

الرجل -

قلت - أ رأيت رجلا (٣) قال دفع القاضى الى هذه الارض وولانيها وهى صدقة

موقوفة على أ كنت اقبل اقراره ان يجعلها لنفسه ولولده فكما لايقبل ذلك فكذلك

لا اقبل ان يصرفها الى غيره -

قلت - أ رأيت لو قال دفعها الى القاضى وولانيها وهى لى أ كنت اقبل قوله لنفسه

لمست اقبل ذلك وهذا الباب الاول سواء -

قلت - أ رأيت لو قال فلان ينازع فلانا وفلانا فى هذه الارض فوقها القاضى

ودفعها الى وولانى امرها لمكان خصومتها وأقر أنها لا حدا لخصمين أ كنت

اقبل اقراره وانما (اقر - ٤) أن القاضى وقفها على يده ليس هذا بشيء ولا يقبل

(١) زيادة من - صف (٢) الظاهر أن لفظ - قلت ههنا زائد وكذلك فى الثلاثة

المواضع الآتية (٣) صف - لو ان رجلا (٤) زيادة من صف -

اقراره في ارض دعهما اليه القاضى -

قلت - أرايت رجلا في يده ارض أقر أنها صدقة موقوفة على وجوه سماها ثم قل بعد ذلك على كذا وكذا على وجوه سماها سوى الوجوه الاولى -

قال - فالأقرار الاول جائز وتكون موقوفة على الوجوه الاولى والأقرار الثاني باطل لا يجوز -

قلت - أرايت لو شهد واعليه بأقرارين مختلفين في صدقة في يده واحد الأقرارين قبل الآخر -

قال - فالأقرار الاول اولها والثاني باطل لا يجوز -

قلت - أرايت ان شهد الشهود بالأقرارين جميعا -

قل - يجعل نصف هذه الارض على احدا الأقرارين والنصف الآخر على الأقرار الآخر -

قلت - أرايت ان وقت احدى البيتين ولم توقت الاخرى -

قال - يقضى التماضى بوجوه الوقف على شهادة الشهود الذين شهدوا على الوقت -

قلت - أرايت شاهدين شهدا على رجل أنه أقر في ارض في يده صدقة على فلان ابن فلان فقال شاهد ان آخر ان أنها صدقة موقوفة (على فلان - ١) ولم توقت

واحدة من البيتين وقتا -

قال - يغضى القاضى بذلك كله وتكون الغلة بينهم جميعا -

قلت - وكذلك لو شهد الشاهدان ثلث -

قال - نعم تكون الغلة املانا وهذا على قياس الاول -

قلت - أرايت اذا قضيت بالغلة بين الرجلين نصفين مات احدهما -

قال - تكون الغلة للباقي منهما -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى قد قضيت بالغلة كلها لكل واحد منهما فاذا كانا حين تمصا وإذا مات احدهما كانت الغلة للباقي منهما لأنه لم يبق معه من يخصه فذلك جعلت الغلة

كلها له -

قلت - أ رأيت رجلا فى يده ارض أقرأها صدقة موقوفة على وجوه مساة ثم زاد بعد ذلك فى الوجوه اوقص -

قال - لا يقبل ذلك ويلزمه الاقرار الاول -

قلت - وكذلك لو رجع فى الوجوه الاولى وسمى غيرها -

قال - نعم لا يقبل ذلك منه -

قلت - أ رأيت لو أقر بارض أنها فى يده صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك ثم سئل عن الوجوه فسمى سبلا معروفة آخرها للساكنين أ يقبل ذلك منه -

قال - القياس ان لا يقبل ذلك منه وان تكون الغلة للفقراء بقوله أنها صدقة موقوفة ولكن استحسن ان اجيز ذلك اذا (كان - ١) لم يزد فى الاقرار الاول على ان قال هذه الارض صدقة موقوفة ان اقبل قوله فى ألا وجه واما اذا كان قد سبها فى وجوه مساة معلومة ثم سمى غيرها بعد ذلك لم اقبل منه ألا ترى ان رجلا لو سئل ما حال هذه الارض التى فى يدك فقال هى صدقة موقوفة ثم اخبر بعد ذلك بسبها الى اقبل ذلك منه والقياس ان لا يقبل ذلك منه فهذا قبيح ألا ترى انه لو قيل له ما هذه الارض فقال هى موقوفة الى اقبل السبل التى يقربها بعد ذلك -

قلت - أ رأيت لو أقر بارض أنها فى يده صدقة موقوفة على فلان ثم قال بعد ذلك يبدأ بفلان قبل فلان اقر له الاول -

قال - لا يقبل كلامه الثانى ويجوز اقراره الاول لفلان -

قلت - أ رأيت ان اقر فيها (بوجه - ١) لفلان بعد فلان -

قال - استحسن ان اقبل ذلك منه وادع القياس فيه -

قلت - أ رأيت شاهدين شهدا على رجل أنه أقر ان هذه الارض صدقة موقوفة على ولد فلان ونسله ماتا سلوا وشهد شاهدان عليه أنه أقر ان هذه الارض صدقة موقوفة على ولد فلان آخر ونسله ماتا سلوا ولم توقت احدى البيتين وقتا -

قال - تكون الثلثة بينهم نصفين نصف لولد فلان ونسله والنصف الآخر لولد فلان الآخر ونسله -

قلت - أ رأيت من هلك من نسل كل واحد منهما -

قال - تكون حصته لولد أبيه ماتنا سلوا -

قلت - أ رأيت أن كان أحد الفريقين أقل عددا من الآخر -

قال - لست آخذ في هذا بالعدد وإنما اقضى لكل فريق منهما بالنصف قليلا كانوا أو كثيرا -

قلت - أ رأيت إذا اترض أحد الفريقين -

قال - تكون الثلثة كلها للفريق الآخر -

قلت - أ رأيت أن بقى من أحد الفريقين واحد والفريق الآخر كثير -

قال - فالثلثة نصفان النصف منها لمن بقى من الفريق الآخر واحدا كانوا أو أكثر من ذلك والنصف للفريق الآخر ما كانوا والله سبحانه اعلم -

باب الرجل يقف الارض على قرابته

فجاء رجل فقال أنا من القرابة ، ما يكلف؟

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي كيف تقسم -

قال - على عدد رؤسهم -

قلت - والصغير منهم والكبير سواء -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت الثنى والفقير فيها سواء -

قال - نعم - (١) -

قلت - أ رأيت أن جاء رجل فقال أنا قريب لهذا الواقف من يكون خصمه في ذلك -

قال - الوصى الذى الارض في يديه -

قلت - ولم جعلت الوصى خصماً له -

قال - لأن الحق الذي يدعى فيه في يديه فهو الخصم في ذلك -

قلت - أ رأيت أن قاتل القريب أنا أحضر وارث للميت فأنبت عليه قرابتي -

قال - لا يكون خصماً له -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الوارث لم يرث عن الميت من هذه الأرض الموقوفة شيئاً وليس في

يده منها شيء فلا يكون خصماً له -

قلت - أ رأيت الوارث لم لا يقوم مقام الواقف فيها -

قال - لا يقوم مقامه ووصى الميت أولى بأقيام في ذلك من الوارث لأن الميت

ولاه ذلك دون الوارث والحق الذي يدعيه المدعى في يديه خاصة دون الوارث

وليس هذه الأرض بمراث فيكون الوارث خصماً فيها -

قلت - أ رأيت الواقف نفسه لو كان حياً -

قال - فهو الخصم في ذلك -

قلت - لم -

قال - لأن الأرض في يده فالحق عليه يدعى قبله وكل من يدعى قبله حقاً فكان

ماتماً له فهو الخصم في ذلك -

قلت - أ رأيت رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ودعة عنده لرجل فصارت

في يد الوصى فأدعاها رجل وأحضر الوارث أيكون الوارث خصماً له في ذلك -

قال - نعم -

قلت - من أين افرق الوقف والودعة وإنما احتججت في الوقف أن قلت أن

الوارث لم يرث عن الميت من الوقف شيئاً ولا يكون خصماً فالودعة لم يرث

الوارث عن الميت منها شيئاً فكيف جعلته خصماً له -

قال - هما مفترقان الوارث خصم عندنا في الودعة ولا يكون خصماً في الوقف

من قبل أن الودعة قد صارت ديناً في مال الميت لما مات فالوارث خصم للودع

في اثبات ذلك عليه والوارث أن يحتاج في إبطال ذلك عليه والواقف إذا مات

ولم يبين الوقف لم يكن ذلك ديناً في ما له كما أن الوديعة تكون ديناً في ما له -
قلت - أ رأيت القريب إذا حضر الوصى وأقام شاهدين أنه قريب لهذا الواقف -
قال - لا يقبل القاضي هذا ولا يجوز -
قلت - أ رأيت إذا (١) قالوا هو قريبه من قبل أبيه -
قال - فلا يقبل ذلك منه أيضاً -
قلت - أ رأيت إذا قالوا تشهد أنه ابن خال الميت -
قال - لا يقبل هذا حتى يقولوا ابن خاله لاب وام أو اب أو ام -
قلت - أ رأيت لو شهدا أنه أخو الواقف -

قال - لا يقبل هذه الشهادة حتى يقولوا أخوه لآبيه وامه أو لآبيه أو لآمه ألا ترى أن
القاضي لو قبل ذلك كان قد قضى بنسب مجهول فلا ينبغي للقاضي أن يقبل ذلك
وقال أصحابنا أو أن شاهدين شهدا أنه أخو الميت ووارثه لا واث له غيره لم يقبل
شهادتهما حتى يقولوا لاب وام أو لاب أو لام وكذلك لو شهدا أنه مولى عتقه
ووارثه لم يقبل ذلك منه حتى يقول اعنته وهو يملكه أو اعنته أبوه وهو يملكه
واقربا عندي على قياس ما قال أصحابنا في الوارث -

قلت - أ رأيت لو شهدا أن هذا ابن عمته أو ابن خالته أو نسباً أبعد من ذلك -
قال - لا يقبل ذلك حتى يفسر القرابة فيكون القاضي يقضي بأمر معلوم والوصية
واليراث سواء في هذا -

قلت - أ رأيت إذا قالوا تشهد أن هؤلاء قرابة الواقف ونسروا القرابة أقسم
الثلة بينهم -

قال - لا أقسمها حتى يقولوا لا نعلم له قريباً (٢) غير هؤلاء -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أني أكلفهم هذا في الوارث ولو شهدوا أن هذا أخوه لآبيه وامه
لم أجعل الميراث حتى يقولوا لا نعلم له وارثاً غيره وكذلك الوقف والوصية لست
أقسم الثلة حتى يثبت عندي أنهم لا يعلمون للواقف قريباً غير من حضرني -

قلت - أ رأيت ان لم يشهد وابدلك وقد ثبت قرابة هؤلاء القوم وطال الامر -
 قال - استحسن ان اقسام الغلة بين هؤلاء الذين ثبتت قرابتهم وآخذ منهم كفيلا
 وقد قال اصحابنا لو ان رجلا اقام البيعة انه ابن للميت او اخوه لايه وامه ووارثه
 ولم يقل الشهود ولا وارث له غيره انه لا يعطى الميراث الا ان يطول ذلك
 فاستحسن اصحابنا ان يعطوه الميراث ويأخذوا منه بذلك كفيلا فكذلك الوصية
 والوقف -

قلت - أ رأيت ان كان قرابة الميت غنيا -

قال - يكون لهم انصباؤهم من الوقف -

قلت - أ رأيت ان لم يدر كم عدد هم -

قال - يقال للشهود احتاطوا وقولوا لانعلم غير كذا وكذا -

قلت - أ رأيت الميت اذا اوصى الى رجلين فجاء رجل يثبت القرابة على احدهما
 أ يكون خصما -

قال - نعم -

قلت - ولم تات ذلك -

قال - ألا ترى لو أن رجلا مات واوصى الى رجلين فادعى رجل عليه دعوى ان
 احد الوصيين يكون خصما لكل من ادعى والتقضاء عليه قضاء على الميت فكذلك
 الوقف -

قلت - وكذلك لو كانوا عدة فاحضروا واحدا منهم فهو خصمهم ويثبت عليه القرابة -
 قال - نعم -

قلت - أ رأيت رجلا من القرابة ان جاء بشاهدين فشهدا ان القاضى قضى بأنه
 قريب للميت الوقف وأنه من قرابة الميت -

قال - يبنى للقاضى يسألهم عن تفسير القرابة فان ذكر واقرباء لا يراه بها قريبا
 لم يتخذ ذلك -

قلت - أ رأيت ان قال لا اقسم ذلك او كان صبيا -

قال - فالتقاس عندنا ان يقضى له بالقرابة ويجعله اسوة القرابة في الوقف وقال اصحابنا لو ان شاهدين شهدا ان القاضى قضى بان هذا وارث هذا ولم يزيدا على ذلك (انقله ذلك - ١) وقالوا نحمل هذا على الصحة وكذلك القرابة وهو كالورثة الا ان يفسر وقرابة لغيره ولا يكون بها عندنا قرابة -

قلت - ارايت لو فسروا قرابة قد قضى بها القاضى وهى لا تكون عندك قرابة عندنا اتفذهها وتجعل هذا مما يختلف الناس فيه وقد قضى فيه (٢) نتفذه -

قال - لأن (٣) الشهود انما شهدوا أنه قضى بأنه قريب لواقف ولم يقولوا بأنه قضى بأنه بمن وقف عليه

قلت - ارايت لو قالوا ذلك -

قال - اجيز ذلك وان كان خلاف رايى في القرابة اذا كان بعض الفقهاء يجيزون ذلك -

قلت - ارايت رجلا ثبتت قرابته من الميت وقضى له القاضى بذلك ثم جاء رجل آخر فاذا ان ثبت قرابته من الميت واحضر القريب الذى قضى له القاضى بالقرابة أ يكون خصما -

قال - ان كان أخذ من الوقف شيئا فهو خصمه له وان لم يكن أخذ شيئا فليس بخصم - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه اذا أخذ من التلة شيئا فلهذا القريب ان يخاصمه في ذلك وهو خصم له واذا لم يأخذ من التلة شيئا فليس يدعى قبله شيئا فيكون خصما وقال اصحابنا لو أن رجلا قام البينة أن الميت اوصى له بالثلث واحضر الموصى له الذى قضى له القاضى بالثلث فان الموصى له يكون خصما ويقضى عليه بالمخاصمة بعد ذلك وكذلك الوقف عندنا وهو كالموصية في الشيء بعينه وكذلك لو كان القاضى قضى للاول بعبد اوصى له به ثم جاء رجل قائم البينة ان الميت اوصى له بهذا العبد وهو في يد الموصى له ان الموصى له خصم لهذا المدعى فكذلك الوقف -

(١) زياده من - صف (٢) صف - قضى فيه قاض (٣) لعله لا لأن -

قلت - أرأيت القريب الذى قضى له بالقرابة لو لم يقبض من الغلة شيئا لم لا يكون خصما لهذا القريب المدعى -

قال - استحسن ذلك وراه قبيحا ان يقضى قريبا على قريب لا يدعى قبله شيئا وقال اصحابنا لو أن رجلا اقام البيعة ان الميت اوصى له بثلث ماله قضى له القاضى بذلك فلم يقبضه حتى غاب الوارث وجاء رجل يدعى أن الميت اوصى له بثلث ماله واحضر الموصى له الاول الذى قضى له القاضى بذلك التلث قضى له به عليه فان قدمه لتير لم يقبض له عليه لأنه لم يقبض (١) من الثلث شيئا فالتباس عندنا فى ذلك ان قدم القريب الذى يدعى القرابة القريب قضى له بالقرابة فى الوقف الى القاضى الذى قضى له بالقرابة ان يقضى له بالنسب فان لم يكن قبض من الوقف شيئا قال ابو بكر اما انما استحسن ان لا قبل ذلك -

قلت - أرأيت رجلا ادعى على ميت ألف درهم واحضر وارثه فقضى له بها عليه وأخذ التريم الدراهم من مال الميت ثم غاب الوارث وجاء رجل آخر يدعى أن له على الميت ألف درهم واحضر التريم الاول فاراد محاصمته أكون خصما له - قال - لا يكون خصما ولا يسمع من غريم على غريم -

قلت - فمن أين سمعت من الموصى له بالثلث ومن الشريك فى الوقف على شريكه - قال - لا يشبه التريم هذا لأن التريم المقضا (٢) فيه انما هو على الميت فلا يسمع من التريم على التريم واما الموصى له بالوقف فانما هو قضى للموصى له على الموصى له ومن الموقوف عليه على الموقوف عليه وهذا قول اصحابنا فى التريم والموصى له وهو قولنا -

قلت (٣) أرأيت رجلا من قرابة الواقف ان يبت البيعة أنه قريب للواقف ونفس الشهود ذلك وراه اقاضى بذلك قريبا وقضى له بذلك ثم حضر ابنه فاراد ان يبت قرابته أحتاج الى ان يثبت تفسير القرابة على ما ثبت ابو ه -

قال - لا يحتاج الى ذلك وانما يحتاج الى ان يثبت البيعة انذين شهدوا على سجل القاضى لايه بالقرابة وانه ابن القريب المسمى فى السجل فاذا فعل فهو جائز

(١) لعله لم يقبض (٢) كذا (٣) من هنا محو فى صنف -

ولا يحتاج الى غير ذلك -

قلت - وكذلك لو كانت امرأة قضى لها القاضى بالقرابة بتسب معروف فاراد ابنها ان يثبت قرابته من الواقف لم يحتج الى اكثر من ذلك ان شهدوا انه ابنها ولا يحتاج الى غير ذلك -

قال - نعم -

قلت - وكذلك ولد الولد اذا قضى للجد بالقرابة فهو قضاء له ولا يحتاجون الى اكثر من اثبات انسابهم من جدهم الذى قضى له بالقرابة -

قال - نعم -

قلت - ارايت القاضى اذا قضى لرجل انه قريب لليت بتفسير القرابة بقاء رجل ما قام البينة على تفسير القرابة -

قال - ان اقام البينة انه اخوه لايه نظر القاضى فان كان قضى لايه بالقرابة من قبل ابيه انقله القاضى قرابته ولا يحتاج الى اعادة تفسير القرابة وان كان انما قضى له بالقرابة من قبل امه لم ينفذ له القاضى حتى يشهدوا انه اخو القريب الاول لامه فاذا اقام البينة على ذلك قضى له بالقرابة ولم يكلفه اعادة تفسير القرابة -

قلت - ارايت ان اقام البينة انه اخو الذى قضى له القاضى بالقرابة ولم يزد الشاهدان على ذلك -

قال - لا يقبل القاضى هذا لانه لا يدري لعله ليست بينه وبين الواقف قرابة لأن اخاه انقضى له قد يكون قريبا لام او لاب ولا يكون لهذا مثل قرابته (١) -

قلت - ارايت اذا قضى بأن فلان بن فلان بن عم الواقف وفسروا ذلك و قام رجل البينة انه ابن فلان بن فلان الذى قضى بأنه ابن عم الواقف وفسروا ذلك و اقام رجل البينة -

قال - هذا جائز -

قلت - وكذلك لو كانت جدة او خالة او عممة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي فاقام رجل البينة ان الميت اقر انه قريب له أله ان يقبل ذلك -

قال - اذا كانت له قرابة معروفين لم يقبل القاضى الاقرار وقضى بالغلة للمعروفين -
قلت - أ رأيت ان لم يكن للميت قرابة معروفين غير هؤلاء الذين اقر الميت بأنهم قرابته وفسروا اقرار الميت بذلك -

قال - استحسن ان يعطيهم من الغلة اذا لم يكن له قريب له نسب معروف وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل هذا ابنى لابي وامى ثم مات وله ابن عم او مولى معروف فاليراث لابن العم وللمولى المعروف ولا شيء للاخ وقال ان لم يكن له وارث اعطيت الاخ المقربه المال فكذلك الوقف عندنا على قياسه -

قلت - أ رأيت اذا شهد ابنا الواقف ان هذا قريب لوالدهما وفسروا قرابته -
قال - فشهادتهما جائزة ويقضى بذلك القاضى -

قلت أ رأيت اذا شهد رجلان من القرابة انه قضى القاضى بالقرابة او كانا معروفين لقريب بقرابته -

قال - فشهادتهما جائزة لأنهما يشهدان على انفسهما فأقبل ذلك ألا ترى ان رجلا لو مات وله ابنان معروفان فشهدا الرجلين أن هذين ابنا الميت جازت شهادتهما على انفسهما وعلى سائر الورثة فكذلك القرابة -

قلت - أ رأيت اذا شهدت القرابة بعضها لبعض ولم يشهد لهم غريب فشهدا ابنان لابنين وابنان لابنين (١) بعضهم لبعض قرابة مفسرة -

قال - لا يقبل القاضى ذلك ولا يجيزه -

قلت - ولم لا يقبل ذلك -

قال - لأن الشهادة انما ثبت بعضها لبعض ألا ترى ان اربعة لو حضروا اتقاضى فشهد رجلان منهم لا تحرين انها ابنا الميت وشهد الآخران لهذين الشاهدين انها ابنا الميت لم اقبل الشهادة ولم اجزها وهذا قول اصحابنا فكذلك القرابة فى الوقف وكذلك اربعة حضروا اتقاضى فشهد رجلان منهم لا تحرين ان الميت اوصى لهما

بأثلت وشهد هذان الشهود لها ان الميت اوصى لهذين بأثلت أن الشهادة باطلة ولا يقبل ذلك فكذلك القرابة من الواقف -

قلت - أرايت اذا شهد رجلان من القرابة لرجل بالقرابة من الواقف ولم يعدلا - قال - لا اقبل شهادتهما وكل ما صار في ايديهما من غلة الواقف فله ان يشاركهما في ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلين لو شهدا ان هذا اخوهما وليت ورثة سواهما ولم يعدلا في لا اقبل شهادتهما وله ان يشاركهما في الميراث فكذلك الوصية وكذلك الواقف - قلت - أرايت شهادة الاخوين لاختيهما بالقرابة من الواقف -

قال - اذا كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك واذا كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادة غيرهما قبلت شهادتهما في القرابة لأنها يضران باقتسهما -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي بخاء رجل فادعى أنه من القرابة وشهد له شاهدان ان الميت الواقف قال هذا قرابتي وفسر لها قرابته وقال هو من وقت عليه هذا الواقف -

قال - لا اقبل شهادتهما حتى يقولوا اقر في عقد الواقف ان هذا من وقت عليه هذا الواقف فاقبل ذلك وان قالوا انما اقر بذلك بعد الواقف لم اقبل ذلك لأن الواقف قد وجب للقرابة المعروفين فلا قبل قوله ان هذا من القرابة وكذلك لو كان الواقف لم يمت وخاصته القرابة فأقر لرجل انه قريبه وأنه من وقت عليه الارض لم اقبل ذلك الا ان يكون ممن سمي في عقد الواقف او شهدوا أنه اقر في عقد الواقف انه من قرابته الذين وقت عليهم هذا الواقف -

قلت - أرايت اذا قضى القاضي القاضي لرجل من القرابة بقرابته فأتى برجل فقال هذا ابني وصدقه الرجل قال فهو ابنه ولا يصدق على غلة قد خانت قبل اقراره واما ما يحدث من الغلات فإنه يكون شركا معهم -

قلت

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى لو ان مكاتبا مات اخوه وله ابن عم ثم ادعى المكاتب صبيا من امرأة حرة وزعم انها امرأته انى اقبل ذلك منه واصدقه واثبت النسب ولا اقبل قوله على الميراث الذى وجب لابن العم وان مات قريب للمكاتب بعد ذلك وورثه هذا لابن المدعى فكذلك الوقف لأن نسبه قد ثبت قبل محيئ الغلة وقبل ان تكون لاحد واما فى الباب الاول فقد ثبت الغلة فقد ثبت الغلة للقرابة ولا يقبل قوله فى انتقاصهم مثل الميراث ألا ترى لو ان رجلا من القرابة لو كانت له جارية بفناء بولد فادعاه انى اثبت نسبه واجعل اسوة القرابة فى المستاتف وكذلك الباب الاول -

قلت - أرايت شهادة شاهدين على شهادة شاهدين بالقرابة فى الوقف اتقبلها -

قال - نعم -

قلت - وكذلك شهادة رجل وامرأتين -

قال - نعم اتقبلها -

قلت - أرايت شهادة النساء ليس معهن رجل او شهادة رجل وامرأة -

قال - لا اتقبلها فى القرابة ولا ادخل فى الوقف -

قلت - أرايت الوقف اذا كان فى يدا مين من امماء القاضى وهو على القرابة بفناء رجل ثبتت قرابته من الميت ، من خصمه فى ذلك ؟

قال - ينبئى للقاضى ان يجعل الامين الذى فى يده الوقف وصيا للميت وقيمه مقام الميت ثم يجعله خصما لمن اراد ان يثبت القرابة -

قلت - أرايت ان اراد القاضى ان يجعل غير الذى فى يده الوقف خصما لمن يدعى القرابة من الواقف -

قال - فذلك جائز ويكون هو الذى اقامه القاضى مقام الميت خصما لمن اراد ان يثبت القرابة من الميت -

قلت - أرايت القاضى أيقبل من القرابة تثبت القرابة من الواقف بغير خصم -

قال - لا يقبل القاضى الا بمحض من الذى الوقف فى يده لانه المانع للوقف فله ان يخصم من يدعى القرابة -

قلت - أرايت ان جاء رجل من القرابة بسجل من القاضى الذى كان على البلد بقرابته وتفسير ذلك أيقبل ذلك القاضى -

قال - لا يقبل القاضى ذلك الا بمحض من خصمه وسواء ثبت بالبينة القرابة او جاءه بسجل بذلك -

قلت - أرايت ان احضر القريب رجلا فاقراه من قرابة الواقف وانه قد صار فى يده من غلة الوقف شئ أ يكون هذا القريب خصما فى القرابة -
قال - نعم -

قلت - أرايت الوقف اذا كان على القرابة فاقام رجل البينة ان الواقف كان يعطيه مع القرابة أ يستحق من غلات الوقف شيئا -
قال - لا يستحق من ذلك شيئا -

قلت - ولم قلت ذلك -
قال - لأنى لا ادرى أ كان الواقف يعطيه حقا هو له ام لا وقد يجوز ان يعطيه الواقف اليس له -

قلت - أرايت لو شهدوا أن القاضى كان يعطيه من هذا الوقف ولم يزد الشاهدان على ذلك أ يعطيه من الغلة شيئا -
قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى لا ادرى على أى وجه كان يعطيه قد يجوز أن يكون بعض اهل الوقف اقره بشئ من حصته من الغلة فاعطاه القاضى ذلك -

قلت - أرايت رجلا قال ادضى صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسل ماتنا سلوا -

قل - هو للنين (١) والبنات ومن قربت ولادته ومن بعدت فى هذا سواء -

(١) مدينة - قال قواه البين - (٣٣) قمت

قلت - أ رأيت ان اتام رجل البينة أنه من نسل الواقف أيعطى -
 قال - لا يجوز الشهادة حتى يقول الشهود ولده لصلبه (او ولد ابنته لصلبه - ١)
 او ولد ابنة الواقف لصلبه ويفسروا الولادة -
 قلت - أ رأيت اذا اثبتت جماعة انهم ولد الواقف أيعطون غلة الوقف -
 قال - لا يعطون ذلك حتى يقولوا الاولد له غير هؤلاء ثم تقسم الغلة وهذا والذي
 فسرت لك من القرابة سواء -
 قلت - أ رأيت الوقف اذا كان على المولى أ يكون حاله وحال القرابة واحدة -
 قال - نعم -
 قلت - ويحتاج من تفسير (نسبة - ١) الولاء مثل ما يحتاج اليه القرابة -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت الارض اذا كانت في يدى رجلين ثابت رجل من القرابة قرابته
 على احدهما ثم غاب أينفذ القاضى على الرجل الآخر الذى الارض في يديه -
 قال - نعم ينفذ ذلك ولا يحتاج الى اعادة الشهود -

باب الرجل يقف ارضاً على فقراء قرابته

فجاء رجل يثبت قرابته وفقراء

قلت - أ رأيت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي فجاء رجل
 فاقام البينة أنه قريب الواقف وفسروا القرابة -
 قال - ينبغي للقاضى ان يكلف شاهدين أنه فقير محتاج الى هذا الواقف ليس له
 احد تتركه نفقته فاذا فعل ذلك انفذ له القاضى قرابته وقره وجعله اسوة اهل
 الوقف -
 قلت - ولم كلفته البينة على قره -

قال - لأن الميت انما جعلها للفقراء من قرابته فلا اعطيه حتى يثبت عندى فقره
 وكان القياس عندى ان يكون القول قوله أنه فقير حتى يثبت غناه وان لا يحتاج

الى البينة على الفقر ولكن استحسن (١) ما وصفت لك واتبعت أمر الناس فيه -
قلت - أرأيت القاضي يحبس الرجل في الدين (٢) يسئل عنه بعد شهرا وشهرين فإن
أتاه انه فقير خلى سبيله ولا يحبسہ واما نحن فنقول يكلف القاضي المحبوس البينة على
اعدامه ايضا (في السر - ٣) فإذا كانت المسئلة موافقة للشهادة انفذ له اعدامه وخلى
عنه وهذا احتياط عندنا وكذلك الوقف -

قلت - أرأيت القاضي يستحلف الفقير الذي يثبت فقره في الوقف ماله من مال
ولا احد تلزمه نفقته -

قال - يستحلفه القاضي على ذلك ولا ينبغي للقاضي ان يغذله فقره واعدامه الا بعد
اليمين -

قلت - ولم يستحلفه -

قال - لأن الشهود اتما شهدوا على العلم الظاهر ويقولون لا نعلم له مالا فلا بدلى
من استحلافه على ذلك -

قلت - وكذلك يستحلف ماله مال ولا احد تلزمه نفقته -

قال - نعم لأن الشهود يقولون لا نعلم له احدا تلزمه نفقته فكذلك ينبغي ان
يستحلفه -

قلت - أرأيت ان شهد له الشهود بالفقر وجاء في المسئلة انه غنى أيقبل القاضي
فقره قال اذا اخبره في المسئلة رجلان عدلان انه غنى او وصفا له ايراه القاضي
به غنيا فليس ينبغي للقاضي ان يقبل فقره ويجعله كالفنى ويكون قول هذين كالشهادة
ألا ترى ان رجلا لو ثبت شاهدان انه فقير وثبت عند القاضي شاهدان أنه غنى
كان الفنى اولاهما ويقضى له القاضي به فكذلك ما وصفت لك -

قلت - أرأيت القاضي لم يكلفه شاهدين انه ليس له قريب تلزمه نفقته -

قال - لأنه لو كان له قريب تلزمه نفقته لم يكن له في الوقف شيء -

قلت - وكيف يكون بالغ لاعلة به له قريب غنى تلزمه نفقته -

قال - لأنه لو كان له ابن غنى لزمته نفقته وان كان بالغاً صحيحاً اذا كان الابن غنيا

(١) صنف - استحسن (٢) قال (٣) ليس في د - قلت

قلت - أ رأيت اذا قال لانعلم له قريبا تلزمه نفقته أيجوز هذا -

قال - نعم هذا جائز -

(قلت - أ رأيت ان شهد له شاهدان من القرابة على فقره أيقبل هذا -

قال - نعم - ١) -

قلت - أ رأيت ان شهد له شاهدان انه فقير أتعطيه من هذا الغلة القائمة -

قال - لاحق ثبت أنه فقير قبل ان يور السخل والا لم يعط (من هذه الغلة شيء -

قلت - أ رأيت اذا ثبتت الشهود أنه قريب فقير منذ كذا وكذا سنة - ٢) يحصل

القاضي له حصته في هذه السنين -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا ثبت له انه كان فقيرا قبل ذلك بكذا وكذا سنة -

قال - ينبغي للقاضي ان يقضى بذلك ويجعله فقيرا منذ يوم شهد الشهود أنه فقير -

قلت - أ رأيت الرجل اذا ثبت قرابة ولده وفقرهم الى الواقف -

قال - نعم له ان يثبت ذلك اذا كانوا صغارا -

(قلت - أ رأيت اذا كانوا كبارا قال فله ان يثبت قرابة نفسه واما الكبار فيثبتوا

قرابة انفسهم وفقرهم - ٣) -

قلت - أ رأيت امرأة جاءت بثبت قرابتها وقرابة ولدها وفقرهم الى الواقف

وهم صغار في حجرها -

قال - لها ان تثبت ذلك لنفسها وليس لها ان تثبت ذلك لولدها -

قلت - فمن يثبت ذلك لولدها قال ان كان لم يور يثبت ذلك والا لا وصى -

قلت - أ رأيت ان لم يكن لهم وصى ولا والد -

قال - فاستحسن ان أجعل لا مهم ان تثبت -

قلت - وكذلك ان (٤) جاء رجل يثبت قرابته وقرابة وار اخيه وفقرهم الى

الواقف -

(١) ليس في صف (٢) ليس في ر (٣) زيادة من صف (٤) صف - ادا -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء واستحسن ان قبل ذلك من العم اذا كانوا صغارا في حجره وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الصغار في حجر امهم او في حجر رجل يومهم قبض لهم به و هبت لهم فهو جائز اذا لم يكن لهم اب ولا وصى وكذلك طلب الصدقة استحسن ان اجيز ذلك -

قلت - ارأيت اذا قضيت للصغار بقرابتهم وقرهم أعطى ما اصابهم من الوقت صميم -

قال - ان كان موضعا لذلك (وكانوا في حجره وليته ما لهم ودفعت ذلك اليه وكذلك الام وان لم يكونوا موضعا لذلك - ١) وليت ما لهم رجلا وامره بلبراء المفقة عليهم -

قلت - ارأيت ان كانوا كبارا -

قال - يدفع ذلك اليهم في ايديهم -

قلت - ارأيت رجلا اراد ان يثبت قرابة ولده من الواقف وقرهم وليس الرجل بقريب للواقف أيقبل ذلك منه -

قال - نعم اذا كانوا صغارا -

قلت - وكذلك الام -

قال - نعم -

قلت - ارأيت رجلين من القرابة غنيين شهدا لرجل من القرابة وقرابته وبقره قبيل شهادتهما -

قال - ان كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك وان كانت قرابتهما محانة لقرابة الدين شهدوا قبلت شهادتهما -

قلت - ولم ابطلت شهادتهما بالقرابة اذا كانت قرابتهما وقرابة المدعى واحدة اذا كانا عيين -

قال - لأن قرابتهما قد ثبتت بشهادتهما (ألا ترى - ١) انهما متى احتاجا دخلا في الواقف شهادتهما فلا اقبل ذلك منه ألا ترى ان رجلاين من القرابة غنيين لو شهدا

على اصل الوقف لم اقبل شهادتهما (وان كان غنيين لأنهما لو احتاجا دخلاق الوقف فكذلك شهادتهما - ١) بالقرابة -

قلت - أرأيت ان شهد رجلان اجنيان لقريب بقرابته وشهد رجلان غنيان من قرابة له بالفقر -

قال - فشهادتهما جائزة وينبى للقاضى ان ينفذ ذلك -

قلت - ولو شهد القربيان أنه من القرابة والاجنيان على الفقر -

قال - ان كانت قرابتهما ثبتت من الواقف بشهادتهما لم اقبل ذلك وهذا الباب الاول سواء -

قلت - أرأيت اذا شهد رجل وامرأتان على القرابة وعلى الفقر -

قال - فشهادتهما جائزة وينفذ القاضى له بالقرابة والفقر -

قلت - أرأيت اذا قضى القاضى (لرجل - ٢) بقرابته وبفقره الى الواقف

(٢) ثم جاء وطلب بذلك الفقرا الذى انفذ له من وقف آخر أيقبل القاضى ذلك منه او تكلفه شاهدين على فقره الى هذا الوقف الآخر -

قال - يقبل القاضى ذلك منه ويعطيه من الوقف الآخر لأن القاضى قد قضى بفقره فهو فقير فى كل وقف -

قلت - أرأيت اذا قضى القاضى بقرابته من رجل وبفقره الى وقفهم ودفع اليه حصته ثم جاء يطلب بذلك الى وقف آخر لاقبله أيقبل ذلك منه او يكلف اعادة الشهود -

قال - ان كان اخو (٣) الاول لايه وامه انفذ له ذلك ولم يكلفه اعادة الشهود وكذلك لو قضى له بأنه قريب من الاول من قبل ابيه وانثنى اخو الاول لايه وكذلك لو قضى بأنه اخوه لاهم والاول اخو الثانى لاهم اجتريت (٤) بذلك ولم يكلفه اعادة البينة -

(١) زيادة من - صف (٢) صف - الى وقف رجل (٣) كذا (٤) صف - اجزت ذلك -

قلت - أ رأيت اذا قضى القاضى لرجل من آل العباس (قال فله ان يطالب بنسبه من آل العباس - ١) وبقره فى كل وقف لآل العباس ولا يكلفه القاضى اعادة البينة على نسبه من العباس - ٢) ولا على قره لأن القاضى قد قضى بذلك -

قلت - وكذلك القرابات كلها -

قال - نعم هذا على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت رجلا يثبت عند القاضى (٣) فى ان قاضيا كان قبله قضى له بقره وبقر ابته أينبنى للقاضى ان يكلفه اعادة البينة على قره -

قال - لا يفعل ذلك وينفذ له الفقر الذى قضى به القاضى الذى كان قبله -

قلت - أ رأيت ان كان ذلك قد طال -

قال - فالقياس فى المدة الطويلة والقرية واحد ويكون على ما قضى به القاضى حتى يثبت خلاف ذلك واما فى الاستحسان فان طال ذلك كلفه شهود على قره فى هذه الحال -

قلت - أ رأيت ان قال خصاؤه للقاضى استحلفه ما اصاب ما لا بعد هذا وما هو اليوم بفى -

قال - ينبى للقاضى ان يستحلفه عن ائني فان نكل عن اليمين حرمه من الوقف وان حلف جعل له حصته من الغلة -

قلت - أ رأيت ان قال خصاؤه للقاضى سل عنه فى السر استغنى بعد وقت هذا السجل ام لا -

قال - القياس ان لا يسئل وان يكون فقيرا ابدا حتى يثبت غناه واما فى الاستحسان فينبى للقاضى ان يسأل عنه -

قلت - أ رأيت اذا شهد شاهدان انه فقير وشهد شاهدان انه غنى -

قال - شهادة الذين شهدوا انه غنى اولى وينة القاضى غاؤه ويحرمه من الوقف -

قلت - أ رأيت اذا شهد الشهود أنه كان قبرا يوم اثمر الخل وانه استغنى بعد

(١) ليس فى د (٢) ليس فى المدينة (٣) من هنا محو فى - صنف -

ذلك (١) فيعطيه القاضى حصه من الغلة التى حدثت وهو فقير -
 قلت - أ رأيت ان كانت الغلة جاءت وهو غنى ثم شهدوا أنه افتقر بعد ذلك -
 قال - لا يعطى من الغلة الماضية شيئاً ويعطى فيما يستأنف -
 قلت - أ رأيت اذا قضى القاضى انه فقير ثم جاءت الغلة بعد ذلك فاستغنى هذا
 الفقير وجاء يطلب حصته من هذه الغلة وقال انما اصبحت المال بعد مجيء (٢)
 الغلات وقال شركاؤه استغنييت قبل مجيء الغلة -

قال - القياس ينبغي ان يكون القول قوله وكان على اصل الفقر الى اليوم الذى
 أقر أنه استغنى واما فى الاستحسان فلا يقبل منه ذلك لأنه يوم يطلب غنى وقال
 أصحابنا لو ان عبدائين رجلين اعتقه احدهما ثم اتى على ذلك زمان فقال كنت
 يومئذ فقيراً واستغنييت بعد ذلك وقال شريكه ما زلت غنيا قال فيها قولان
 احدهما القول قول المعتق والقول الآخر القول الشريك والوقف عندنا على قياسه -
 قلت - أ رأيت ان لم يكن ثبت فقره وجاء وهو غنى يطلب حصته من الغلات
 الماضية وقال كنت يومئذ فقيراً واستغنييت بعد ذلك -

قال - لا يقبل ذلك منه لم يكلف (٣) شاهدين على أنه كان فقيراً يوم جاءت الغلة
 والام يعطى من الغلة شيئاً وهذا مخالف للباب الاول لأن الباب الاول قد ثبت
 فقره فهو على الفقر ابداً حتى يثبت الغنى او يموت وهذا الباب لم يثبت فقره وانما
 جاء يطلب وهو غنى فلا يقبل ذلك منه -

قلت - أ رأيت رجلاً قضى له القاضى بفقره وقرابته وادخله فى وقف قرابته (٤)
 فثبت لرجل عليه دين فأنبت عند القاضى ما انفذ له من الفقر أ يكون معه ابداً ذلك -
 قال - لا يكون معه ابداً ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى ان رجلاً لو كانت له دار ومسكن وخادم اعطى من الزكاة ومن
 الوقف ولم يكن معه ما وباع القاضى مسكنه وخادمه فى الدين ولا يشبه اعدام

(١) لعله - فقط ذل (٢) انهى المحو من صنف (٣) كذا (٤) صنف - قريه -

- الدين اعدام القبض في الوقف والوكالة -
 قلت - فلو كان القاضي قضي بأعدامه واخرجه من السجن بقاء يطلب بذلك
 الاعدام ان يدخل في وقف القرابة والفقراء وهو من القرابة -
 قال - نعم يدخله معهم بذلك الاعدام -
 قلت - أ رأيت المرأة والرجل في ذلك سواء -
 قال - نعم -
 قلت - أ رأيت شهادة القرابة بعضهم لبعض في الفقر أقبلها -
 قال - لا أقبل ذلك لأن بعضا شهد لبعض بالشركة ولا أقبل ذلك -
 قلت - أ رأيت رجلا من اهل الوقف قد ثبت فقره ان اقرأه قد استغنى وقال
 اختبرت قبل مجيء الغلة أقبل ذلك منه -
 قال - لا -
 قلت - ولم -
 قال - لأنه لما اقرأه قد كان استغنى فقد بطل الفقر فلا أقبل قوله اني اختبرت
 قبل مجيء الغلة الابينة -
 (١) قلت - أ رأيت ان قال كان ورث مالا ففققه قبل مجيء الغلة -
 قال - هذا والباب الاول سواء -
 قلت - أ رأيت ان قال ورثت مالا وكان على دين مثل ماورثت أقبل ذلك منه -
 قال - لا يقبل ذلك منه الابينة تشهد على الدين قيل الميراث -
 قلت - أ رأيت ان قال ورثت المال ولم اكن قبضته الا بعد مجيء الغلة -
 قال - فهو بمنزلة الاغنياء قبض اولم يقبض -
 قلت - أ رأيت ان كان له دين على رجل -
 قال - اذا كان الرجل مليا فهذا والباب الاول سواء -
 قلت - فان كان الذي عليه الدين ليس بملي -
 قال - فهو فقير -

- قلت - أرايت ان كان الميراث عند رجل بخمسة وليس له بينة عليه -
 قال - فهو فقير ولا يكون بذلك غنيا -
 قلت - أرايت ان كان الميراث غائباً عن تلك البلاد التي هو فيها فجاءت النلة
 ولم يقبض من الميراث شيئاً وهو فقير -
 قال - القياس ان يعطى من الوقف ويكون اسوة الفقراء وقال أصحابنا في رجل
 له مال غائب لا بأس بأن يقبل الصدقة -
 قلت - أرايت ان شهد الشهود انه اتلف يوم ورثه -
 قال - ان كان تلفاً لا يقدر رده فهو معدوم -
 قلت - أرايت ان قالوا الجاه واتهمته بالتجئة -
 قال - لا يقبل ذلك منه ولا يعطى مع الفقراء -
 قلت - وكذلك لو حبس في دين فاجلأ ماله لم تخرجه من السجن -
 قال - نعم -
 قلت - أرايت شاهدين شهد الرجل أنه فقير غير انهما قالا له مسكن أيكون فقيراً -
 قال - نعم -
 قلت - أرايت ان كان مع ذلك خادم -
 قال - فهو ايضاً فقير -
 قلت - أرايت ان قالوا لانعلم له مالا -
 فقال - لست اقبل هذا الا ان يكون الشاهدان من اهل الخبرة فاذا كان ذلك
 كذلك قبلت شهادتهما وان لم يكونا من اهل الخبرة لم اقبل والله اعلم -
- باب الرجل يقف ارضاً على
 وجوه مساة كيف تقسم الغلة**
- قلت - أرايت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابداً على عبد الله وزيد -
 قال - فالتمة بينهما نصفان -
 قلت - أرايت ان مات احدهما -

قال - فالباقى منهما نصف الثلثة ومابقى فللفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو سمي جماعة فمات بعضهم -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولد عبد الله وهم فلان وفلان -

قال - فالثلثة بينهما جميعا -

قلت - أرايت من هلك منهم فخصته للفقراء ولايزاد كل واحد منهم على حصته -

قال - نعم -

قلت - ولا يشبه هذا عندك ان يقول على ولد فلان وسكت -

قال - لاهما مختلفان -

قلت - فان قال ارضى صدقة موقوفة على عمرو وزيد لزيد الثلث (ومابقى

لعمره) -

قال - هذا وذاك سواء -

قلت - فان قال على زيد وعمرو وعبد الله لزيد الثلث - (ولعمرو النصف -

قال - فلهما ماسمى لهما ومابقى وهو السدس لعبد الله -

قلت - وكذلك كل ماسمى يجعل لاهل التسمية ماسمى لهم والباقي لزيد -

قال - نعم -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على زيد وعمرو لزيد منها مائة

دوهم كل سنة -

قال - فلزيد ماسمى ولعمرو ومابقى قليلا كان او كثيرا -

قلت - أرايت الباقي أ يكون لعمرو -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو سمي جماعة وسمى لبعضهم ارضا معلومة وسكت عن الباقيين -

قال - نعم -

قلت - أرايت في الثلث (٢) الاول ان لم تكن الثلثة الامانة درهم -

قال - فهي لزيد (١) منها النصف ولعمرو والثلثان كيف تقسم الغلة -
قال - على سبعة (اسهم - ٢) يضرب لزيد بثلاثة ولعمرو بأربعة فيقسمان الغلة
على ذلك -

قلت - أرايت لو قال لزيد منها النصف ولعمرو الثلث وسكت عما بقي -

قال - فلزيد النصف ولعمرو الثلث وما بقي بينهما نصفين -

(قلت - أرايت لو قال لزيد منها مائة ولعمرو مائتين -

قال - فلزيد مائة ولعمرو مائتين ومابقي فيهما نصفين - ٣) -

قلت - أرايت الغلة لو لم تكن الا مائة درهم -

قال - يقسمها بينهما اثلاثا لصاحب المائة سهم ولصاحب المائتين سهان -

قلت - وكذلك كل ما نقص من الغلة فهو على ما وصفت لك وما زادت الغلة

على القسمة والزيادة نصفان -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو سمى جماعة ومسمى لكل انسان (شيئا معلوما فزادت الغلة اعطيت

كل انسان ٤ -) منهم مسمى له وكان ما بقي بينهم على عدد الرؤس -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قصت الغلة -

قال - يصاصون على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال ارضي صدقة موقوفة لعبد الله من غلاتها مائة درهم

ولعمرو مائتان فزادت الغلة -

قال - يعطى كل واحد منها مسمى له وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة لعبد الله من غلاتها مائة درهم في كل سنة ولزيد

(١) كذا في النسخ ولعله سقط هذه العبارة - قلت أرايت اذا قال لزيد - ح

(٢) زيادة من صف (٣) ليس في المدينة (٤) زيادة من - صف -

ما تبين فاما لما مسمى لها خاصة وليس لها مابقى شىء ولا يشبه هذا الباب الاول اذا قال صدقة موقوفة لزيد وعمرو ولزيد مائة درهم وعمرو مائة درهم، هذا يكون مابقى من الغلة بينهما لأنه قال في اول كلامه صدقة موقوفة لعبد الله وزيد بفعل الغلة لما جميعا ثم قال لزيد منها كذا ولعبد الله منها كذا فمابقى بعد ذلك يكون تصفين لقوله في اول كلامه صدقة موقوفة لعبد الله وزيد واما اذا قال صدقة موقوفة لعبد الله منها مائة درهم ولزيد منها مائة درهم فلم يجعلها لهما جميعا ثم فصل المالكل واحد منهما فلذلك كان مابقى للفقراء واما في الباب الاول فقد جعلها لهما جميعا في اول الكلام ثم فصل المالكل واحد منهما فصار مابقى منها تصفين ألا ترى أن رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لعبد الله وزيد لعبد الله منه مائة درهم ولزيد ما تبين وكان الثالث خمساثة اعطينا زيد ما تبين واعطينا عبد الله مائة وما تحى بينهما نصفان وهذا قول اصحابنا في الوصية والوقف على قياسه ولو قال اوصيت لزيد بمائة درهم من ثلث مالى وعمرو بمائة درهم فكان الثلث خمساثة درهم اعطيت كل واحد منهما مسمى له ومابقى بعد ذلك من الثلث فهو للورثة وكذلك الوقف وهما سواء واما يختلف الوصية والوقف في باب واحد كلما كان في الثلث لوجه له فرجعه الى الورثة وكلما كان لوجه له في الوقف فرجعه الى الفقراء والمساكين لقوله في اول كلامه صدقة موقوفة -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لزيد منها بمائة درهم وعمرو ومابقى فلم تكن الغلة الا مائة درهم -

قال - كلها لزيد ولا شىء لعمرو -

قلت - أرايت ان خرجت الغلة الف درهم فضاع منها تسعة كيف يقسمان (المائة - ١) -

قال - يكون لزيد المائة الباقية ولا شىء لعمرو -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن عمرا انما جعل له مايفضل عن زيد فما ضاع كان عليه خاصة دون

زيد وقال اصحابنا فى رجل قال قد اوصيت لعبدا لله بمائة درهم من ثلث مالى ولعمرو ومابقى والثلث الف درهم فضاغ من اثلث تسعة درهم أن المائة التى سمى لعبدا لله ولا شىء لعمرو وكذلك الوقت -

قلت - أ رأيت لو قال صدقة موقوفة يتصدق عني بمائة درهم من غلتها فى كل سنة ومابقى لعمرو -

قال - فهذا والباب الاول سواء وماضاع فهو من حصه عمرو ويبدأ بالمساكين فيتصدق عنه عليهم بمائة درهم كل سنة -

قلت - أ رأيت لو لم تخرج الامائة درهم -

قال - تكون للمساكين -

قلت - وكذلك لو لاعتق عني نسمة او حج عني حجة -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على قرابتي يعطى فلان لرجل من القرابة منها مائة درهم (١) ومابقى للقرابة -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله منها كذا ولزيد كذا ولعمرو كذا حتى ممي جماعة كثيرة فتصرت الغلة عن هذه الارزاق -

قال - تقسط الغلة بينهم على ذلك -

قلت - أ رأيت ان زادت الغلة على ذلك -

قال - تكون الزيادة للفقراء -

قلت - أ رأيت ان كان قال فى اول الكلام صدقة موقوفة لعبدا لله وزيد وعمرو وفلان ، فلان منها كذا وفلان منها كذا فتقصت الغلة -

قال - تقسط بينهم يضرب لكل انسان منهم فيها بما سمى له -

قلت - وان زادت الغلة -

قال - تكون الزيادة لهم جميعا على عدد رؤسهم ولا تكون الزيادة على قدر ما سمى لهم -

(١) كذا ولعله - سقط قال يعطى فلان منها مائة درهم - ح -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة يعطى كل واحد من قرابتي منها ما يكفيه
فانقصت الغلة -

قال - تقسط الغلة بينهم -

قلت - فان زادت الغلة -

قال - تكون الزيادة على عدد رؤسهم -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله -

قال - أجعل قوله لعبدا لله على الغلة دون الرقبة -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة لقرابتي -

قال - نعم (الغلة للقرابة دون الاصل وكذلك لو قال للساكنين -

قال - نعم -) -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لعبدا لله منها مائة درهم -

قال - فأجعل قوله لعبدا لله منها مائة درهم انما هو لعبدا لله من غلتها مائة درهم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة لعبدا لله ، لعمر ومنها مائة درهم -

قال - يكون لعمر ومن الغلة مائة درهم وما بقى لعبدا لله -

قلت - أرايت لو لم تكن الغلة الا مائة درهم -

قال - تكون كلها لعمر ولا شيء لعبدا لله -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنى ابدأ بصاحب التسمية قبل من سباهم له ألا ترى أن رجلا لو قال

قد اوصيت بثلث مالى لعبدا لله ولزيد منه مائة درهم فكان الثلث كله مائة درهم

انها تكون كلها لزيد ولا شيء لعبدا لله فكذلك الوقف -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة للفقراء والساكنين ولزيد منها مائة درهم

فلم يخرج الامانة درهم -

قال - اعطيا زيدا ولا شيء للساكنين -

قلت - أرايت اذا قال صدقة موقوفة لعبدا لله وزيدا لعبدا لله فيعطى منها

مائة فلم تكن الثلثة الائمة -

قال - تكون كلها لعبدا لله ولا شيء للباقي -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله نصفها ولزید منها مائة درهم -

قال - يعطى عبدا لله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة درهم -
قلت - فان فضل كان للفقراء -

قلت - رأيت لولم تكن الثلثة الائمة درهم -

قال - يعطى زيد المائة كلها ولا شيء لعبدا لله -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة لعبدا لله ولزید منها مائة درهم ولم تكن الثلثة الائمة انى اعطيا كلها لزيد وكذلك اذا قال نصف الثلثة لعبدا لله -

قلت - رأيت لو كانت الثلثة ما تقي درهم -

قال - فنصفها لعبدا لله ومائة باقية لزيد ولا شيء للفقراء -
قلت - لو كانت الثلثة مائة وخمسين درهما -

قال - يكون لزيد منها مائة درهم وما بقى فلعبدا لله وفيها قول آخر انه اذا قال صدقة موقوفة على ان ما اخرج الله من غلاتها لزيد وعبدا لله منها النصف ولعمرو منها مائة درهم في كل سنة فانخرجت الارض مائة درهم -

قال - يضرب لزيد بخمسين درهما ولعمرو مائة درهم فيقسمان ذلك حتى يكون ما يصيب عمرو مائة فاذا بلغت الثلثة مما يصيب عمرو مائة اعطى زيد النصف من غلاتها واعطى عمرو مائة فان فضل بعد ذلك فضل من النصف الباقي من غلات هذه الصدقة كان للفقراء والمساكين وقرى بين قوله صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها فهو لعبدا لله ولعمرو من ذلك مائة درهم في كل سنة وبين قوله فما اخرج الله من غلاتها فنصفه فهو لعبدا لله ولعمرو من ذلك مائة درهم في كل سنة وانه اذا سمي الجميع للاول ثم مسمى للثاني شيئا بدأت بصاحب التسمية ما عطيته فان

فضل بعد ذلك اعطى الآخرون ل اذا سمى البعض لرجل وسمى للآخر شيئاً معلوماً
فانما أجعل لهذا الآخر ما سمى له ما بقى بعد التسمية يتحاصون اذا تقصت الغلة وقال
فى الباب هذا كله كالرجوع -

قلت - أرايت رجلاً قال ارضى صدقة موقوفة لفقراء قرابتي يعطى كل واحد
منهم ما يكفيه فى طعامه وكسوته بالمعروف (فتقصت الغلة -
قال - يضرب لكل واحد من الغلة ما يكفيه فى طعامه وكسوته بالمعروف -)
فيتحاصون فى ذلك -
قلت - فتختلف الاقوات والنفقات -

قال - نعم ألا ترى ان نفقة الكبير غير نفقة الصغير وانما يضرب لكل واحد منهم
بقدر ما يكفيه والذي يكفى كل واحد منهم مخالف لما يكفى صاحبه -
قلت - أرايت ان كان فى غلات هذه الصدقة فضل عن هذه النفقات -
قال - يعطى كل واحد منهم ما سمى له من هذه النفقة وما فضل بعد ذلك فهو
بينهم على عدد الرؤس -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال صدقة موقوفة على ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للفقراء
من قرابتي فقد جعلها كلها لهم لكل من كان فقيراً منهم فلما قال يعطى لكل واحد
منهم ما يكفيه فى طعامه وكسوته اعطيت كل واحد منهم ما سمى له وصار ما بقى
لهم جميعاً لقوله فى اول الكلام وما اخرج الله تعالى من غلاتها لفقراء قرابتي
ألا ترى لو أن رجلاً قال قد اوصيت بثلاث مائى لفقراء قرابتي يعطى كل واحد
منهم من ذلك مائة فضل فضل من الثلاث كان الفضل بينهم على عدد الرؤس
لقوله فى اول الكلام لفقراء قرابتي لأن الثلاث كله قد صار لهم بذلك ألا ترى أن
رجلاً لو قال قد اوصيت بألف درهم من مائى لعبدا لله وزيد ولعمرو ولعبدا لله
منه مائة درهم ولعمرو مائتا درهم ولزيد ثلثمائة اعطيت كل واحد منهم ما سمى
له وما بقى بعد ذلك فهو بينهم على عدد الرؤس وكذلك الوقف على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة على أن ما اخرج الله تعالى من علاتها فهو للفقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته (فاستغنى بعضهم او مات بعضهم -

قال - يعطى كل من بقى منهم وكان فقيرا ما يكفيه في طعامه وكسوته - (١) معه بالمعروف فما فضل بعد ذلك فهو بينهم على عدد الرؤس -
قلت - ولم قلت ذلك (٢) -

قال - لأنى انما انظر الى من منهم فقيرا يوم تخلق النلة فاعطيه واسقط من استغنى منهم او هلك -

قلت - أ رأيت اذا قال صدقة موقوفة للفقراء قرابتي أيعطى كل واحد منهم من ذلك ما يكفيه منها في طعامه وكسوته بالمعروف فما فضل بعد ذلك من علات هذه الصدقة فهو للفقراء -

قال - فهو جائز -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه نقله عن القرابة الى الفقراء بقوله فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء ألا ترى لو أن رجلا قال ثلث ما لى لقرابتي يعطى كل واحد منهم من ذلك مائة درهم فما فضل بعد ذلك من الثلث للفقراء والمساكين انى اعطى كل واحد من القرابة ما سمي لهم فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء لأنه رجع عن الفضل لجعله للمساكين وكذلك غلة الوقف -

قلت - أ رأيت لو قال قد اوصيت بثلث ما لى ابي الله وعمرو، لعبد الله فيه مائة درهم ولعمرو مائتان فما فضل بعد ذلك فهو للفقراء وكان الثلث الف درهم (٣) انى اعطى عبد الله مائة درهم وعمرا مائتي درهم وما فضل بعد ذلك فهو للفقراء -
قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله من علاتها اعطى منه من كان فقيرا من قرابتي في كل سنة ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فقصرت النلة عما سمي للفقراء القرابة كيف تقسم النلة بينهم -

(١) ليس في ر (٢) من هنا محو في صف (٣) لعلة سقط قال -

قال - يضرب لكل واحد منهم مسمى له من غلات هذه الصدقة ويسقط بينهم على ذلك -

قلت - رأيت ان كان في غلاتها فضل مسمى لهم -

قال - يكون ذلك الفضل للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك (١) -

قال - لأنه لم يجعل للقرابة من الغلة الا النفقات فما فضل عنهم كان ذلك الفضل للفقراء ولا يشبه هذا قوله فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو لفقراء قرأتى يعطى كل واحد منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته لأنه هاهنا قد جعل الغلة كلها لهم ثم فرقها عليهم في الباب الاول لم يجعل لكل واحد منهم الا مسمى له وان لم يسم لكل واحد منهم فهما مفرقون ولم يجعل الكل لهم فهما مفرقان ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت لكل واحد منهم من قرأتى بمائة درهم من ثلث مالى فزاد الثلث على مسمى ان الزيادة للورثة فكذلك الفضل من الغلة للفقراء -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة لعبدا لله وزيد الف درهم لعبدا لله من ذلك مائة درهم -

قال - يخرج من غلات هذه الصدقة الف فيعطى عبدا لله منها مائة درهم ومابقى من الالف لزيد -

قلت - رأيت ان كانت الغلة خمسمائة -

قال - يقسم بين عبدا لله وزيد على عشرة اسهم لعبدا لله سهم ولزيد تسعة اسهم -

قلت - رأيت لو قال لعبدا لله مائة درهم ولزيد مابقى -

قال - هذا والاول سواء وان نقصت الغلة تحاصوا على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال الف درهم لعبدا لله ولزيد لعبدا لله منها مائة درهم فكأنه قال لزيد منها تسعمائة بقوله لعبدا لله وزيد الف درهم -

قلت - رأيت لو قال ما اخرج الله تعالى من غلاتها اخرج منه في كل سنة مائة

ألف درهم يعطى لعباده منها مائة درهم ولزيد ما بقى بقصر القلة عن ألف درهم - قال - يبدأ بعباده فيعطى مائة درهم فما فضل بعد ذلك كان لزيد ولا يشبه هذا قوله لعباده ولزيد لعباده منها مائة درهم وكذلك قولنا في الوصية على مثل ما وصفت لك في الوقف -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة ووقفه فما اخرج الله من غلاتها فهو لعباده وللفقراء والمساكين -

قال - يعطى عباده النصف من غلات هذه الصدقة والنصف الباقي للمساكين وفيها قول آخر (١) ان القلة تقسم على ثلاثة اسهم ثلث لعباده والثلثان الباقيان للفقراء والمساكين وقال اقل من يقع عليه اسم المساكين اثنان فاضرب للمساكين بسهمين ولعباده بسهم وقال اصحابنا في رجل قال تصدقوا بهذه الدراهم بعد وفاتي على المساكين فاعطى الوصى مسكينا واحدا اجرأه والا فضل ان يعطيا اثنين وفيها قول آخر انه لا يجوز (٢) ان يعطيا الا اثنين فكذلك الوقف على ما وصفت لك - قلت - أرايت لوقال لعباده وصرو والمساكين -

قال - تكون القلة اثلاثا لعباده ثلث ولعمر والثلث والثلث الباقي للمساكين وينبئ على قياس هذا القول الآخر ان يكون نصفين لعباده ولعمر والنصف (والنصف - ٣) الباقي للمساكين لأن اقل ما يقع عليه اسم المساكين اثنان فيضرب لهما بسهمين -

قلت - وكذلك لو سمى جماعة قال والمساكين -

قال - نعم يضرب لكل واحد منهم بسهمه والمساكين بسهم وفي القول الآخر للمساكين بسهمين -

قلت - أرايت لو قال صدقة ووقفه لقرابتي وللمساكين -

قال - ينبئ على قياس قول اصحابنا ان يضرب لكل واحد من القرابة بسهم سهم وللقرء والمساكين بسهم وفي القول الآخر بسهمين وهو عندنا قبيح وهو على

قياس قول اصحابنا فى الوصايا وينبئ فى قياس قول اصحابنا اذا قال ما اخرج الله من غلات هذه الصدقات (١) لقرايتى وجيرانى ومولاى والمساكين يضرب لكل واحد من القرابة والجيران والمولى بسهم سهم والمساكين بسهم وفى القول الآخر بسهمين فهذا عندنا قبيح وكذلك لو قال على ولدى ونسلى والقرابة والمولى ونسلهم والجيران بسهم سهم فهذا قبيح عندنا -

قلت - ارايت لو قال لعبدا لله وللفقراء والمساكين -

قال - الفقراء والمساكين صنف واحد يضرب لهم بما كان يضرب احد الصنفين لوسمى فى القياس ما قسمت الصدقات فهو سهان وفى (٢) اختلاف عندنا -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة لقرايتى وللفقراء والمساكين والتارمين وفى سبيل الله وفى الرقاب وابن السبيل -

قال - ينبئ على قياس قول اصحابنا ان يضرب لكل واحد من القرابة بسهم سهم والفقراء بسهم وفى سبيل الله بسهم وفى الرقاب بسهم وابن السبيل بسهم وعلى قياس القول الآخر ان يضرب للمساكين بسهمين وللرقاب بسهمين وللتارمين بسهمين ولكل واحد من القرابة بسهم -

قلت - ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة فى وجوه الصدقات -

قال - يكون للفقراء والمساكين وفى الرقاب والتارمين وفى سبيل الله وابن السبيل -

قلت - ارايت سهم العالمين عليها -

قال - هو عندنا فى الصدقات مردود على السهام وانما لهم بقدر الحاجة واذا كان ذلك فى الوقف كان مردودا على السهام -

قلت - ارايت سهم المؤلفة قلوبهم -

قال - هو فى الصدقات عندنا مردود على السهام وقد ذهب المؤلفة قلوبهم وكذلك هى (٣) فى الوقف مردود على السهام -

قلت - ارايت والى هذا الوقف انه ان يزيد بعض (الوجوه على بعض -

قال - لا يضرب بقط هذه الثلثة بين - (١) هذه الوجوه بالسوية -

قلت - ولم قلت ذلك وقد قال الفقهاء فى الصدقات لو وضعها فى وجه واحد من وجوه الصدقات اجزأ -

قال - انما ارخص ذلك فى الصدقات لأن الفقهاء رخصت فى ذلك ولم يلبسنا انها رخصت فى الوصايا -

قلت - أ رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة للفقراء والمساكين وسائر سبيل الصدقات ووجوه البر والخير كيف تقسم هذه الثلثة -

قال - اما سهم العالمين عليها والمؤلفة قلوبهم فردود على السهام واما وجوه البر فاقل ما يكون ثلثه وجوه سوى وجه الصدقات فيضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم ولو وجوه البر بثلاثة اسهم فتكون الثلثة على ثمانية اسهم وفى القول الآخر لوجوه الصدقات ستة اسهم ولو وجوه البر بثلاثة اسهم لأن للفقراء والمساكين فى هذا القول سهمين فكذلك كانت الثلثة على تسعة اسهم -

قلت - أ رأيت لو قال لقرايتى وللفقراء والمساكين وسائر سبيل الصدقات ووجوه الخير والبر -

قال - يضرب لكل واحد من القرايات بسهم ولهذه الوجوه الباقية بثمانية لمساهم -

قلت - وكذلك لو قال لقرايتى وموالى وجيرانى والفقراء والمساكين وسائر وجوه الصدقات ووجوه الخير والبر -

قل - نعم يضرب لكل واحد من القرابة والجيران والموالى بسهم سهم ويضرب لهذه الوجوه ثمانية اسهم وعلى القول الآخر تسعة اسهم وهو عندنا قبيح والله اعلم وقال اصحابنا فى الوصية (٢) ينظر الى كل من مسمى عن يحاط به فيضرب لكل واحد (بسهم - ٣) سهم) ويضرب لكل وجه من الوجوه التى لا يحاط بها سهم - (٤) وكذلك الوقف على قياس قول اصحابنا فى الوصايا -

(١) سقط من - صف (٢) صف - الوصايا (٣) زيادة من - صف -

(٤) سقط من - صف -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة للثارمين -

قال - فهو جائز وتكون الغلة للفقراء من الثارمين -

قلت - رأيت لوقال للثارمين وفى سبيل الله -

ة ل - فهى نصفان نصف فى سبيل الله ونصف فى الثارمين -

قلت - وكذلك لوقال وفى ابن السبيل جعلها اثلاثا -

قال - نعم -

قلت - رأيت لوقال صدقة موقوفة للثارمين منها مائة درهم فى كل سنة -

قال - يعطى الثارمين منها مائة درهم فما فضل بعد ذلك فى الفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لوقال ولا بن السبيل مائة درهم والراقب مائة درهم اعطيت

كل وجه من هذه الوجوه دراهم مسمى لهم فما فضل بعد ذلك كله فهو للفقراء -

قال - نعم -

قلت - رأيت لوقال صدقة موقوفة للفقراء والثارمين وفى سبيل الله وابن السبيل

والراقب والحج وسمى لكل وجه من هذه الوجوه دراهم مائة فزادت الغلة -

قال - تكون الغلة لهذه الوجوه على عدد الوجوه -

قلت - رأيت ان قصرت الغلة -

قال - يضرب لكل وجه من هذه الوجوه بما سمي له فى هذه الصدقة فتقسم

هذه الغلة بينهم على ذلك -

باب الرجل يقف ارضا وفيها

(ثمررة - ١) قائمة او نخلة قائمة

قلت - رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا ولم يزد على ذلك وفى

هذه الارض ثمررة -

قال - الارض صدقة موقوفة للفقراء والمساكين (واما الثمررة - ١) والغلة فهى

لواقف دون الفقراء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه انما تصدق بالارض ولم يتصدق بالغلة القائمة فيها بشيء

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على الفقراء والمساكين فمات الموصى وفيها غلة قائمة او ثمرة -

قال - فالغلة والثمرة للورثة دون المساكين الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت لفلان بارضى بعد وفاتى فمات الموصى وفيها ثمرة او غلة كان ذلك للورثة فكذلك الوقف -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - لأن الوقف والموصى قد زال ملكهما عن الارض ولم يزل ملكهما عن الغلة التي فيها لأن الغلة لا تكون تبعا للاصل الا ترى ان رجلا لو باع لمن رجل ارضا فيها ثمرة او غلة كانت للبايع فكذلك الغلة الان يشترطها المشتري فكذلك الوقف والوصية وكذلك لو وهب رجل لرجل ارضا وفيها ثمرة كانت الثمرة عندنا للواهب والهبة باطلة وينبى في قياس قول من يميز الهبة الشائعة ان الهبة في الاصل جائزة ويبطل الهبة في الثمرة والغلة ولا يكونان موهوبين واما نحن فنبتل ذلك كله وقال اصحابنا اذا رهن الرجل من رجل ارضا وفيها ثمرة قائمة فالثمرة رهن مع الاصل وفصلوا بين الهبة والرهن والبيع وقالوا اذا زال ملك رب الارض عنها فالغلة لرب الارض واذا لم يزل ملك رب الارض عنها كانا جميعا كالشيء الواحد فلذلك جعلوا الرهن والثمرة (١) والارض جميعا -

قلت - رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة فما اخرج الله تعالى من غلاتها فهو للفقراء والمساكين وفيها ثمرة قائمة يوم وقف الارض -

قال - فالارض موقوفة والثمرة للواقف -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال ما اخرج الله من غلاتها فانما هذا على التلوات الحادثة بعد اليوم وليس على الغلة القائمة فيها -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وكان فيها بناء -

قال - فهي موقوفة وهو الباب الاول سواء -

قلت - وكذلك النخل القائم فيها والشجر -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو كان فيها قرض مقبوض او نخل مضروب -

قال - يكون ذلك كله للواقف -

قلت - وهذا عندك والبيع سواء -

قال - نعم كل ما كان يدخل في البيع يدخل في الوقف -

قلت - وكذلك لو قال ارضى بعد وفاقى صدقة موقوفة للفقراء والمساكين -

قال - نعم يكون كل ما كان فيها من ثمرة او قرض مقبوض فهو للورثة وما كان

من بناء قائم او من نخل او من شجر قائم فهو وقف للواقف -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض بعد وفاقى لفلان بن فلان وصية له -

قال - نعم فهي له -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ولها حصة

في نهر او شرب او طريق او مئبض -

قال - القياس عندنا ان يكون الوقف على ما اطافت الحدود خاصة دون ما سوى

ذلك ولكنني استحسن ان أجعل ما كان لها من حق موقوفة مثلها لأنني ان لم افضل

ذلك اجديت الارض لو لم يكن لها شرب ولا مئبض ولا طريق ألا ترى ان أصحابها

قالوا في رجل آجر من رجل ارضا ولم يذكر حقوقها (١) ولا طرقها فقالوا نستحسن

ان نجعل نه الطريق والشرب لأن امور الناس على هذا وكذلك الوقف -

قلت - أرايت لو قال ارضى صدقة موقوفة بمحدودها وجميع حقوقها -

(قال - هذا كله سواء - ٢) فالشرب والمئبض والطريق وقف كله في القياس

والاستحسان -

(١) ر - والمدينة ولم يكن بمحدودها (٢) ليس في - صف

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة بمحدودها وجميع حقوقها كان هذا كله سواء -

قال - نعم -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى بمحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة لله ابدا وفيها ثمرة قائمة لمن تكون الثمرة -

قال - القياس ان تكون الثمرة للواقف لأنه قال وما فيها ومنها صدقة موقوفة والثمرة لا تكون موقوفة ولكنى استحسن ان أجعل الثمرة للفقراء والمساكين وهما يحدث الله تعالى من الثلث بعد ذلك فى الوجوه التى وقفت عليها الارض - قلت - ولا تجعل الثمرة القائمة فيها فى وجوه الوقف -

قال - لا وانما يكون ذلك للفقراء لقوله وما فيها ومنها صدقة وأجعله كأنه قال الثمرة صدقة واجعل قوله موقوفة على ما يكون فيه الوقف فيجوز الوقف فيه فانيه فيما بينه وبين الله تعالى بان يتصدق بالثمة ولا اجبره على ذلك والقياس عندنا ان لا يتصدق بها لقوله موقوفة لأن الثمرة لا تكون موقوفة ولكنى استحسن على ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت لو قال بمحدودها وبنائها ونخلها وارضها وشجرها وسائر بنائها (ومشاربها منسأرها - ١) ومد ايضها وعملها (٢) ومراقبها وكل قليل او كثير هو فيها ومنها وكل حتى هو لها داخل فيها وخارج منها وفيها ثمرة قال تكون الثمرة للفقراء لقوله وما فيها ومنها ويكون ما بقى موقوفة على وجوه الوقف والقياس عندنا ان تكون الثمرة لرب الارض ولكنى استحسن ان أجعلها للفقراء والمساكين لقوله موقوفة فانيه بذلك ولا اجبره عليه -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة بعد وفاتى على ان ما اخرج الله من غلاتها فهو لعيد الله فأت الواقف وفيها ثمرة قائمة -

قال - ما اخرج الله من غلاتها بعد وفات الموصى فهو لعيد الله والثمرة القائمة فيها للورثة فى القياس واما فى الاستحسان فهى للفقراء على ما مررت لك وبالاستحسان

نأخذ -

قلت - رأيت رجلا قال هذه الارض بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها من قليل او كثير صدقة موقوفة لله ابدًا وفيها نقض منقوض لمن يكون ذلك النقض -

قال - الواقف ولا يكون للوقوفة عليهم ولا الساكنين من ذلك شيء -

قلت - وكذلك لو قال هذه الارض بعد وقاتى بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة وفيها نقض منقوض او نخل مضروب او شجر -

قال - يكون ذلك كله للورثة ولا يكون لاهل الوقف شيء ولا يكون للساكنين من ذلك شيء -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما ما كان فيها منقوض فهو باين منها ولا يدخل في الوقف الا ترى لو كان فيها ثمرة مضروبة لم تدخل في الوقف وكذلك لو كانت ثمرة في بيوت الارض موضوعة لم تدخل في الوقف وكذلك لو كان فيها متاع الواقف لم يدخل في الوقف وكذلك ما صرم او ما نقض قبل الوقف -

قلت - وكذلك تقول في هذا اجمع في البيوع -

قال - نعم ذلك كله للبائع ولا يكون للشترى -

قلت - ولم قلت ذلك اذا كان فيها ثمرة معلقة فقال ارضى بحدودها كلها وجميع حقوقها وما فيها ومنها صدقة موقوفة انك تفتيه أن يتصدق بالثمرة ولا تجبره على ذلك ولم تجعل ذلك في النقض فتقول يتصدق به على الساكنين ولا تجبره على ذلك - قال - هما مقرران لا يشبه الثمرة المعلقة فيها النقض المنقوض ولا المتاع الذى فيها الا ترى ان رجلا لوباع رجلا ارضا بما فيها ومنها من قليل او كثير وفيها ثمرة معلقة دخلت في البيع لأن فيها ومنها ولوباع من رجل ارضا بما فيها ومنها وفيها نقض منقوض لم يدخل ذلك في البيع لأنه ليس منها اذا ايانها وكذلك الثمرة لو ايانها واما ما دامت معلقة فيها فهي متاع الا ترى ان رجلا لواقف لرجل بارض وفيها ثمرة قائمة

قائمة (١) على رؤس النخل كانت الثمرة للقر له بالأرض ولو كانت الثمرة يوم اقر كانت الثمرة للقر ولم تكن للقر له فكذلك الوقف ألا ترى أن رجلا لو كانت له امة قد صرمت فولدت ولدا فاقربا لامة لرجل لم يكن ولد هاله وكذلك الثمرة اذا زالت عنها -

باب الرجل يقف ارضه على ان يعطى غلتها من شاء

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدأ على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من الناس -
قال - الوقف جائز -
قلت - ولم قلت -

قال - لأنه لما قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فقد خرجت من ملكه بقوله صدقة موقوفة وصار له ان يعطى الغلة من شاء ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء ثم مات الموصى فقد خرج الثلث من ملكه ولم يورث عنه ولوصى له ان يعطيه من احب فكذلك الوقف الذى وصفت لك قد خرجت الارض من ملك صاحبها بقوله صدقة موقوفة وليس يملكها احد وللواقف ان يعطى الغلة من شاء وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله فى الوصية وهو قولنا -

قلت - أ رأيت اذا جعلت هذا الوقف جائزا ألواقف ان يأكل من غلتها -
قال - لا ليس له ذلك -

قلت - ولم وقد قال اعطى غلتها من شئت فلم لا يكون له ان يأخذ الغلة لنفسه كما كان له ان يعطى الغلة غيره -

قال - ليس له ذلك وانما معنى قوله اعطى غلتها من شئت من الناس غيرى وليس معنى بذلك نفسه لأنه لا يكون معطيا لنفسه انما معنى ذلك الى غيره ولو ان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان انا آخذ الثلث

لنفسى لم يكن له ذلك وكذا اذا قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فليس له
ان ياخذ الغلة لنفسه وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقولنا فى الوصية والوقف
على قياسه ألا ترى لو ان رجلا قال لامرأته طلقى اى نسائى شئت لم يكن لها ان
تطلق نفسها وانما هذا على غيرها من النساء وكذلك لو ان امرأة قالت لرجل
زوجنى من شئت لم يكن له ان يزوجه من نفسه وكان الامر على غيره -

قلت - وكذلك الوقف انما هو على غيره فليس له ان يعطى نفسه من غلة الوقف شيئا -
قلت - واذا قال قد جعلت ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان اعطى غلتها من
شئت ثم أنه قال قد جعلت غلتها لفلان ما عاش -

قال - فذلك جائز ولفلان غلتها ما عاش -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأن الواقف قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فلما قال قد جعلت
غلتها لفلان ما عاش فكأنه سماه عند الوقف وشرط له ذلك -

قلت - أرايت ان قال بعد ذلك قد حولتها عن فلان وجعلتها لفلان لرجل آخر أنه
ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت ذلك (١) -

قال - لأنه لما جعلها لفلان فقد صارت كأنها كانت وقفاً فى الاصل عليه فليس
له ان يحول الصدقة بعد ذلك عنه وقد انقطعت مشيئته فى غلة هذه الصدقة وما دام
فلان حيا ووجبت لفلان حيا ته ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى
الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان قد شئت ان اعطيه فلانا بعد موت الموصى
ثم قال بعد ذلك بل اعطيه فلانا ولا اعطيه الاول لم يكن له ذلك لأنه لما قال
قد اعطيته فلانا فقد ملكه فلان ساعة جعل له وانقطعت مشيئته هذا الرجل فيه وصار
الثلث لهذا الرجل المجهول له فكان الميت اوصى له به وسماه حيث مات وكذلك
الوقف اذا قال الواقف قد جعلت غلة هذا الوقف لفلان فكأنه سماه فى عقدة

الوقف وليس له الرجوع كما أنه ليس لهذا الرجل فى الوصية رجوع وهذا قول اصحابنا فى الوصية وكذلك قولنا وقال اصحابنا لو ان رجلا قال أعتقوا احد عبدى هذين من بعد وفاتى ان الورثة ان يمتقوا اليها شاءوا فان قالوا شئنا ان يكون هذا الذى نعتق ثم قالوا بعد ذلك لايل نعتق هذا الآخر أنه ليس لهم ذلك لأن الوصية قد وجبت للاول وكذلك الوقف -

قلت - أرايت هذا الذى جعلت له غلة هذا الوقف لم لا يكون للواقف ان يرجع فيما جعل له من ذلك وهو لم يقبض ما جعل له من ذلك ولم لا تجعل هذا بمنزلة الهبة - قال - انما هذا بمنزلة من وقف عليه وسمى فى عقدة الوقف فلانيا لى قبض ذلك اولم يقبضه وهوله جائز ألا ترى ان رجلا قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فقال فلان فانى قد جعلت لفلان لرجل آخر عايب ان ذلك جائز وان لم يقبضه لأن هذا بمنزلة الوصية فهى جائزة وان لم يقبض وكذلك الوقف هو جائز وان لم يقبض ولا يشبه هذا الهبة لم يقبض -

قلت - أرايت ان مات الرجل الذى جعل اليه الواقف غلة هذا الوقف - قال - فلو واقف ان يعطى غلتها من شاء وقد عادت مشيئته فيما يخرج من غلة الوقف بعد موت الرجل اليه كما كانت له قبل ذلك ان يجعلها لهذا الرجل - قلت - ولم قلت ذلك وقد زعمت ان مشيئته قد انقطعت -

قال - انما انقطعت مشيئته مادام هذا الرجل حيا فاذا هلك (١) الرجل عادت مشيئته على حالها لأنه شرط المشيئة فى جميع ما اخرج الله تعالى من غلة هذا الوقف ابدا ما كانت اليه وانما قطعت مشيئته فى بعض الغلة فله ان شاء فيما لم يكن فيه مشيئته ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء فاعطى نصفه رجلا ان ذلك جائز وقد انقطعت مشيئته فى النصف الذى اعطاه هذا الرجل واما النصف الذى لم يعط منه احدا فمشيئته فيه ثابتة بعد على حالها فكذلك الوقف على ما وصفت ذلك -

قلت - أرايت هذا الواقف ان مات قبل ان يجعلوا الغلة لاحد من الناس كيف

القول في ذلك -

قال - في جميع غلة الصدقة للفقراء والمساكين -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قال في صدر هذا الوقف صدقة موقوفة فلما قال ذلك صار مرجعها (إذا انقطعت سبلها وانقضت السبل التي سميت فيها فالغلة للفقراء لأن مرجعها - ١) اليهم فإن قال قائل إذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فليس له ان يعطى غلاتها احدا من الاغنياء وانما له ان يضعها في الفقراء لأنه قال صدقة موقوفة فاذا قال صدقة موقوفة فهي للفقراء وله ان يعطى الغلة من احب منهم وليس له ان يجاوزهم الى غيرهم قيل له ما تقول في الرجل لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من قرابي وفي قرابته اغنياء وفقراء أله ان يعطى منها احدا من قرابته فان قال نعم فقد ترك قوله ويقال له لم لاتجعلها للفقراء منهم دون الاغنياء من قرابته لأن الصدقات لا تكون للاغنياء وان قال ليس له ان يعطى احدا من الاغنياء من قرابته قيل له ما تقول فيه لو قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من هؤلاء القوم باعيانهم وفيهم الثني والفقير أله ان يعطى منهم احدا من الاغنياء فان قال نعم فقد ترك قوله وان قال لا يعطى منها احدا من الاغنياء قيل له فما تقول فيه لو قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت من هذين الرجلين واحدهما غني والآخر فقير أله ان يعطى الثني منهما فان قال نعم قيل له هذا وذاك سواء واذا سمى قوما باعيانهم او بغير اعيانهم فهو سواء ولا يشبه الوقف عندنا الوصية -

قلت - ولون رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فقال اوقف في حياته قد جعلت غلتها لفلان ثم مات الواقف بعد ذلك ومات فلان -

قال - فالغلة للفقراء على ما وصفت لك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه قد انقطع مشيئته في حياته مادام فلان حيا وكانت له المشيئة فيما يحدث من الغلة بعد هلاك فلان فلما مات انقطعت مشيئته فصار بمنزلة الذى مات قبل ان يسمى وجوها الأثرى ان رجلا لو قال ارضى صدقة موقوفة على فلان فمات فلان بعد ذلك ان جميع غلة هذه الصدقة للفقراء والمساكين لأنه سماهم في قوله صدقة موقوفة هذا والاول سواء وكأنه سمي هذا الرجل في عقدة الوقف ثم مات فائتلة للمساكين -

قلت - وكذلك الذى مات قبل ان يجعل الغلة لاحد كأنه جعلها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك اذا لم يكن منه مشيئة فان كانت منه مشيئة كأنها كانت في عقد الوقف -

قلت - أرايت اذا قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان -

قال - فليس له من ذلك الاغلة هذه السنة وقد انقطعت مشيئة هذا الواقف في غلة هذا السنة ومشيئة فيما بقى من غلاتها على حاليها -

قلت - فليس له ان يرجع -

قال - لا وهذا عندى بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان لفلان غلتها هذه السنة ثم الغلة بعد ذلك الى اعطيها من شئت فليس له ان يحول بين فلان وبين غلة هذه السنة فاذا انقطعت هذه السنة فله أن يعطى الصدقة من احب فكذلك الاول -

قلت - وكذلك لو قال جعلت غلتها كذا وكذا سنة لزيد وكذا وكذا سنة بعد ذلك لعبد الله -

قال - نعم هذا على ما قال وليس له ان يحول شيئا من ذلك عما جعله اليه وكأنه شرط هذا اجمع في عقدة الوقف ثم يجعل له المشيئة بعد انقراضهم فكذلك هذا - قلت - فاذا انقضى هؤلاء وله المشيئة فيما بقى من غلات هذه الصدقة -

قال - نعم (١) وليس له ان ينقل عن احد من جعل له منها شيئا مما جعل من ذلك الى غيره لأن المشيئة قد انقطعت فيه -

قال - نعم -

قلت - فاذا مات بعد ما وقفها قبل ان يسمى منها شيئا لاحد ثم جعلها للفقراء
والمساكين -

قال - هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
الا ان لى ان اعطى غلتها من شئت -

قال - فذلك جائز وان مات قبل ان يشاء ففى الفقراء على ما وصفت لك فكذلك
الاول -

قلت - ارأيت ان قال غلتها بين فلان وفلان -

قال - ففى بينهما ماعاش وان مات احدهما -

قال - فحسبته من ذلك الى الواقف يضعها حيث احب وهذا قياس الاول -

قلت - ارأيت لو قال قد جعلت غلتها لولدى -

قال - فذلك جائز وكأنه وقفها على ولده -

قلت - ولم جوزت له ان يحصلها لولده -

قال - لأنه قد يكون معطيا لولده الآخرى ان رجلا قال قد اوصيت بثلاث مالى

الى فلان يعطيه من شاء فاعطاه ولده ان ذلك جائز وكذلك الوقف على ما
وصفت لك -

قلت ارأيت لو قال قد جعلت غلتها لولدى ونسلى -

قال - فذلك جائز على ما قال فانغلة لولده ونسله ما تناسلوا وهذا والذي وقف
على ولده ونسله سواء -

قلت - فاذا (١) اقرضوا فله المشيئة فى غلتها بعد ذلك -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت اذا قال صدقة موقوفة على الاغنياء ان الوقف باطل لا يجوز
وقد قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لى ان اعطى غلتها من شئت انه
جائز -

قال - لا يشبه هذا والذي وصفت لك لانه اذا قال على ان لى ان اعطى غلتها من شئت فان الوقف على من شاء هو فصار الوقف كأنه على قوم بأعيانهم فذلك جائز اغنياء كانوا أو فقراء واما الذى قال ارضى صدقة موقوفة على الاغنياء ولم يشترط المشيئة فذلك باطل لأنه لا يحاط بهم -

قلت - أرايت هذا الواقف الذى شرط لنفسه المشيئة ان كان قال قد جعلت غلة هذه الصدقة لاهل الدنيا اغنيائهم وفقرائهم -

قال - القياس ان يكون الوقف باطلا -

قلت - ولم قلت وقد كان اصل الوقف جائزا -

قال - اذا جعلها لقوم وقد شرط له في ذلك فكأنه مما هم في عقد الوقف على ما وصفت لك فصار هذا بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على اهل الدنيا غنيهم وفقيرهم فذلك باطل ألا ترى ان رجلا لو قال جعلت ثلث مالى الى فلان يعطيه من شاء ان ذلك جائز -

قلت - أرايت لو قال على ان اعطى غلتها من شئت واحببت -

قال - هما سواء -

قلت - فلو قال من هويت او اودت او رضيت -

قال - فهذا كله سواء وهو على ما وصفت لك واذا قال الرجل قد جعلته لابن الميت ان ذلك باطل ويعود الثلث ميراثا وقد انقطعت مشيئته وكان الميت هو الموصى بذلك فكذلك الوقف على ما وصفت لك -

قلت - وقد انقطعت مشيئته في الوقف كما انقطعت في الوصية -

قال - نعم هما سواء وقد بطل الوقف كما بطلت الوصية في القياس ولكني أستحسن ان اجيزه - والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقول ارضى صدقة موقوفة

على ان اضع غلتها حيث شئت

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابدا على ان اضع غلتها حيث

قلت -

قال - هذا وقف جائز -

قلت - أله ان يعطى من احب على ما وصفت لك -

قال - نعم -

قلت - أرايت ان قال قد وضعت غلتها في المساكين -

قال - فذلك جائز ولهم الغلة وليس له الرجوع في ذلك -

قلت - وكذلك لو قال قد وضعتها في فلان او جعلتها لفلان او قال قد اعطيتها فلانا -

قال - نعم -

قلت - فاذا مات فلان -

قال - عادت مشيئة الواقف في غلتها على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو وضعها في فريق بعد فريق -

قال - نعم هذا كله سواء وهذا عندي في هذه الوجوه بمنزلة الذي قال على ان

لي ان اعطى غلتها من شئت ولا يشبه هذا عندنا ما قال ابو حنيفة رحمه الله يعطى

من شاء ويضعه حيث شاء وقد فرق أبو حنيفة بينهما وهو عندي سواء لأنه

في الوصية مخا طبع لغيره وهو هنا مخالف لنفسه فانما المشيئة على غيره -

قلت - وكذلك لو قال اضعها حيث هويت او اردت (او رضيت - ١)

او اشتهيت -

قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك واذا وضعها في وجه من هذه

الوجوه اتى استقبال الوقف عليها كان جائزا على ما وصفت لك -

قلت - أرايت ان قال قد وضعتها في نفسي -

قال - فالوقف باطل -

قلت - لم -

قال - لأنه يكون بمنزلة الذي وقفها على نفسه لا يجوز ذلك له -

قلت - فلم قلت اذا قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فليس له ان يعطيها

نفسه وانما هذا على غيره وقلت في هذه المسئلة انه ان وضعها في نفسه فالوقف باطل ولم يطل في المسئلة الاولى -

قال - لا يشبه قوله اضعا حيث شئت قوله اعطيها من شئت لانه لا يكون معطيا لنفسه وقد يكون واضعا عندها وقال أبو حنيفة رحمه الله في رجل قال ثلث مالي الى فلان يضعه حيث شاء فليس له ان يعطيها نفسه وكذلك الذي وصفت وهذا (١) قولنا وكذلك الوقف على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله في الوصية -

قلت - وكذلك لو أن رجلا قال قد اوصيت بثلث مالي لاهل الدنيا كانت الوصية باطلة وكذلك الذي وقف على اهل الدنيا -

قال - نعم -

قلت - أرايت لو قال صدقة موقوفة على أن لي ان اعطى عتيا من شئت من ولدي فذلك جائز وله ان يعطى عتيا من شاء من ولده فان قال قد اعطيتهم جميعا غلة الصدقة -

قال - فليس له ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه انما قال اعطى غلتها من شئت من ولدي فانما هو على بعضهم دون بعض (له - ٢) ان يعطى منهم ايهم شاء وليس له ان يعطيهم جميعا -

قلت - أرايت اذا اراد أن يعطيها غير ولده -

قال - فليس له ذلك لأنه انما شرط المشيئة فيهم فصار الوقف عليهم له ان يعطى من شاء منهم وليس له ان يجمعهم جميعا فهذا القياس في ذلك واما في الاستحسان فله ان يعطيهم جميعا وبه تأخذ -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اجعل عتيا لمن شئت قال - هذا جائز وله ان يجعل غلتها لمن شاء وهذا بمنزلة الذي قال ارضى صدقة موقوفة على ان لي ان اضع غلتها حيث شئت ولا يشبه هذا قوله اضعها واجعلها قوله اعطيها -

(١) مدنية - الذي وهو (٢) زيادة من المدنية -

باب الرجل يقول ارضى صدقة موقوفة

على ان لفلان ان يعطى غلتها من شاء

قلت - واذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان لفلان ان يعطى غلتها من شاء - قال - فهذا جائز -

قلت - لم -

قال - لأنه وقفها وقفاً صحيحاً جائزاً واشترط فيها المشيئة لرجل فذلك جائز كأنه شرطها لنفسه -

قلت - فلهذا الرجل ان يعطيها من شاء -

قال - نعم -

قلت - فان قال هذا الرجل اعطيها فلانا فهي له ما عاش -

قال - فهذا جائز -

قلت - وله المشيئة فيما بقي من الغلة بعد هلاك الرجل في جميع ما وصفت لك من المسائل في اشتراط الرجل لنفسه سواء -

قال - نعم هذا كله سواء -

قلت - أ رأيت ان مات هذا الواقف قبل ان يعطيها هذا الرجل احدا قال فهذا جائز له وله ان يعطيها من شاء في حياة هذا الرجل وبعد وفاته -

قال - نعم ذلك البته (١) -

قلت - وكأنه قال لفلان ان يعطى غلتها في حياتي وبعد وفاتي من احب -

قال - هذا استحسان واما في القياس فليس له ان يعطيها احدا بعد وفاة الواقف

فان مات انذى جعل اليه المشيئة بعد ذلك فالارض وقف على الفقراء والمساكين على ما وصفت لك -

قلت - ولم -

قال - هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين

الا ان فلان ان يعطى غلتها (من شاء فقات هو وفلان قبل ان يعطى غلتها - ٢)
احدا فهي للفقراء والمساكين فكذلك الاول -

قلت - أرايت هذا الرجل الذى جعلت له المشيئة قال قد اعطيتها ولدى ونسلى -
قال - فذلك جائز (١) -

قلت - وكذلك لو قال جطت غلتها لولد الواقف ونسله -

ثم - نعم هذا كله جائز وكأنه سمي هذا اجمع في عقد الوقف ألا ترى ان الرجل
لو وقف على ولده او على الذى جعلت له المشيئة (ان ذلك جائز وكذلك هذا الذى
جعلت له المشيئة - ٢) اذا سمي من (قدر - ٣) وقف عليه الوقف وسماه في عقد
الوقف جاز على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال هذا الذى جعلت له المشيئة اذا قال قد جعلت غلتها
الى ابد -

قال - فليس له ذلك -

قلت - لم -

قال - لأنه لو قال على ان فلان ان يعطى غلتها من شاء كان هذا على غيره
ولا يكون له ان يعطى نفسه وهو بمنزلة الذى قال ثلث مالى الى فلان يعطيه من
شاء كان هذا على غيره ولا يكون له ان يعطى فذلك جائز وليس له ان يأخذه لنفسه
وكذلك هذا ليس له ان يعطى نفسه من غلة هذا الوقف شيئا وانما له المشيئة في
ان يعطى غيره فاما ان يأخذ هو فلا -

قلت - فاذا لم يكن له فلم قلت اذا قال ارضى صدقة موقوفه على ان لى ان اضع
غلتها حيث شئت فوضعها في نفسه ان الوقف باطل وقد انقطعت مشيئته -

قال - لأن الواقف لو استقبل الوقف على الذى اليه المشيئة كان جائزا فلذلك
افترقا غير انه ليس لهذا الذى اليه المشيئة ان يعطى نفسه وانما له ان يعطى غيره
ولا تبطل مشيئته باعطائه اياها نفسه -

(١) من هنا محو في صف (٢) ليس في المدنية (٣) زيادة من المدنية -

قلت - أرايت اذا قال قد اعطيت غلتها هذا الواقف وجعلها له ابدا ما عاش -
 قال - فالوقف باطل وكان هذا الواقف شرط هذا لنفسه في عقد الوقف فذلك
 باطل وكان مشيئته تكون من هذا الذى جعل اليه المشيئة فكأنها (١) كانت مساة
 في عقد الوقف الا أنه ليس له ان يعطى نفسه فان قال قائل اذا قال على ان اعطى
 غلتها من شئت فاعطاه نفسه فقد انقطعت مشيئته قيل له ما تقول في رجل قال
 لعمري أعتق اى عبيدى شئت فقال قد شئت عتق نفسى فابطلت ذلك أله ان يعتق
 بعد ذلك من العبيد غيره ، فان قال نعم فقد ترك قوله وكيف تبطل مشيئته وإنما
 شاء في غير من جعل له فيه المشيئة -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ان تفلان ان يضع غلتها حيث
 شاء -

قال - فذلك جائز -

قلت - وله ان يعطى غلتها من شاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - هو عندي بمنزلة الذى (قال على ان لى ان اضع غلتها حيث شئت فذلك
 جائز ألا ترى ان رجلا - ٢) لو قال ثلث ما لى الى فلان يضعه حيث شاء كان ذلك
 جائزا فكذلك هذا -

قلت - فلهذا الرجل ان يضع غلة هذا الوقف حيث شاء -

قال - نعم له ان يضعها حيث شاء -

قلت - فان مات قبل ان يسمى شيئا وقد مات الواقف قبله -

قال - فذلك جائز والارض وقف على الفقراء والمساكين على ما وصفت لك
 وهذا بمنزلة الذى قال ارضى صدقة موقوفة الا ان تفلان ان يضع غلتها حيث شاء
 فذلك جائز وان مات فلان قبل ان يفعل فالغلة للفقراء على ما وصفت لك -

قلت - أرايت هذا الرجل الذى جعل له (٣) ان يضع غلتها حيث شاء اذا قال

(١) انتهى المحو في صف (٢) زيادة من صف (٣) روى مدينة - اله - قد

قد وضعت غلتها في الاغنياء -

قال - الوقف باطل وكأن الوقف نفسه سمي هذا في عقدة الوقف -

قلت - رأيت اذا (١) قال الذي جعل اليه ان يضع غلتها حيث شاء قد جعلت غلتها لفلان الوقف ابدا -

قال - فالوقف ايضا باطل وكأن الوقف نفسه سمي ذلك في عقد الوقف الا ترى اني اجعل المشيئة اذا كانت كأنها في الاصل وكذلك هذا -

قلت - رأيت هذا الذي جعلت له ان يضعها حيث شاء ان قال قد وضعتها في نفسي فهي لي في حياتي -

قال - فذلك كله جائز وله التلة ما عاش -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لانه قديكون واضعا عند نفسه وهذا بمنزلة الذي قال ثلثي الى فلان يضعه حيث شاء فوضعه في نفسه قال جائز وكذلك الوقف على ما وصفت لك ان يجعل لنفسه فذلك جائز -

قلت - وكذلك اذا قال قد جعلت لنفسي سنة ثم من بعد تلك السنة لفلان فهو جائز -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال جعلتها لولدي ونسلي ما تناسلوا -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لولد الوقف ولنسله ما تناسلوا -

قال - نعم هذا كله سواء وهو جائز كله -

قلت - رأيت ان قال قد جعلت غلتها سنة للوقف -

قال - فالوقف باطل -

قلت - ولم قلت -

قال - هذا عندي بمنزلة الذي قال ارضي هذه صدقة ووقوفه على ان لي غلتها سنة

ثم سمي سبلا بعد ذلك -

قال - فالوقف على هذا باطل لأنها لا تكون وقفا في هذه السنة لأنه قد سماها لنفسه فلا تكون وقفا بعد ذلك لأنه إنما وقفها بعد انقضاء السنة ولأن الوقف لا يكون على غائب (١) -

قلت - وكذلك لو قال غلتها الى فلان يعطيها من شاء فذلك جائز فان جعل غلتها للواقف سنة او اكثر من ذلك فالوقف باطل -
قال - نعم وكان هذا سمي في عقد الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم -

باب الرجل يقول ارضى صدقة

موقوفة على بنى فلان على ان

لي ان اعطى غلتها من شئت منهم

قلت - رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لي ان اعطى غلتها من شئت منهم فالوقف على ذلك جائز وله ان يعطى غلتها من شاء منهم -
قلت - رأيت ان قال لا اشاء ان اعطى احدا منهم -
قال - فالوقف جائز والثلة لهم جميعا -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة على بنى فلان كان هذا جائزا فلما قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت فذلك ايضا جائز فلما قال لا اشاء ان اعطى منهم احدا فكأنه لم يشرط لنفسه منها (٢) مشيئة لأنه قد ابطال مشيئته وكأنه قال صدقة موقوفة على بنى فلان ومسكت فهي لهم وذلك جائز ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلاث مالى للفقراء والمساكين على ان لفلان ان يعطى من شاء منهم كان ذلك جائزا وكان لفلان ان يعطيه من شاء منهم فان قال فلان لا اعطى احدا منهم ولا اشاء ذلك كان الثلث للفقراء وبطلت مشيئته فكذلك الوقف الذي (١) د - ومدنية - لا يكون غاية (٢) د - ومدنية - فيها -

وصفت لك -

قلت - أ رأيت ان مات الواقف قبل ان يسمى لأحد منهم شيئا -

قال - فالصدقة جائزة وهي لولد فلان بن فلان بينهم بالسوية لأنه لما مات فقد انقطعت مشيئته وكان هذا بمنزلة الذي لم يشترط لنفسه شيئا وجعلها وقفا ثابتا (١) على بنى فلان فذلك جائز ألا ترى ان رجلا لو قال ثلث مالى الى فلان يضعه حيث شاء من وجوه البرقات قبل ان يشاء شيئا ان الثلث فى وجوه البر وقد انقطعت المشيئة فكذلك الذى وصفت لك فى الوقت -

قلت - أ رأيت ان قال قد جعلها لابن فلان هذا دون اخوته (٢) -

قال - فذلك جائز وهو له على ما قال -

قلت - فان مات ذلك الابن -

قال - فالمشيئة اليه بعد ذلك ثابتة على ما وصفت لك فى الباب الاول -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لفلان و فلان دون اخوتهم -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال لفلان من ذلك الثلث و لفلان الثلثان او اقل من ذلك

او اكثر -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلت الثلثة لفلان ومن بعد فلان لفلان حتى يمتا هم

جميعا -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما قال -

قلت - وليس له ان يتقل شيئا من ذلك عن موضعه ولا يجوز له (٣) -

قال - لا -

قلت - أ رأيت ان قال قد وضعها فى غير بنى فلان -

قال - وقوله ذلك باطل وانما له المشيئة فى بنى فلان -

(١) مدنية - يمانا ولعله - باتا - ح (٢) صف - اخويه (٣) ر - مدنية - ولا يجوز له

قلت - وله ان يشاء بعد ذلك ويعطى بنى فلان -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لما قال قد جعلتها في غير بنى فلان فكأنه قال لا شاء ان اجعلها لهم فالوقف جائز وهي بينهم على ما وصفت لك وهذا القياس في هذا واما في الاستحسان فله ان يفعل ذلك على قياس الباب الاول -

قلت - وكذلك او قال قد جعلتها لفلان بن فلان دون اخوته وهي من بعده لقوم آخرين سماهم -

قال - فالوقف جائز والثلة لفلان ما عاش فاذا هلك الابن فالثلة بين اخوته على ما وصفت لك لانه قد ابطال مشيئته فيمن بقي وهذا بمنزلة الذي قال لا شاء ان اجعل لهم شيئا فالثلة على ما وصفت لك -

قلت - ارايت ان قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان وسكت عما بقي من غلتها او قال قد جعلت غلتها هذه السنة لفلان فاذا جاءت الثلة الثانية رايت فيها رأيا - قال - فذلك جائز فكذلك (هذا -) -

قلت - وله ان يفضل بعضهم على بعض وان يحرم بعضهم ويخص من شيء منهم - قال - نعم ذلك اليه على ما وصفت لك -

قلت - ومن جعل (٢) له من بنى فلان من ذلك شيئا فليس له ان يحول حتى تنقضي المدة التي سماها له -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال صدقة موقوفة على قرايتي على ان لي ان اعطى غلتها من شئت (منهم) -

قال - نعم هذا كله جائز وهو على ما وصفت لك -

قلت - ارايت لو قال صدقة موقوفة لله ابدا على ان اعطى غلتها من شئت (٣)

(١) زيادة من - صف (٢) مدنية - حصل (٣) زيادة من المدنية -

من بنى فلان -

قال - فذلك جائز وهو على ما قال -

قلت - فان قال لاثاء ان اعطى من غلتها احدا منهم ولكنى اعطيها غيرهم -

قال - فقد بطلت مشيئته في اعطائهم وليس له ان يعطيها غيرهم والوقف جائز وهو على الفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو مات قبل ان يشاء -

قال - نعم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لما قال صدقة موقوفة لله ايدأتم قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت في بنى فلان كان الوقف جائزا وكان على الفقراء غير أن له ان يشاء في التلة ومشيئته في صرفها عن الفقراء الى بنى فلان خاصة فان صرفها اليهم فذلك جائز وان لم يصرفها اليهم (اقطعت اليهم - ١) اقطعت مشيئته في ذلك او مات قبل ان يكون منه مشيئة فهي جائزة وهي للفقراء والمساكين على ما سماهم في صدر الوقف لانهم مسمون بقوله صدقة موقوفة وانما قوله على ان لي ان اعطى غلتها من شئت ثنيا فان استثنائها فذلك جائز والا فالوقف على الفقراء -

قلت - أ رأيت ان لم يزد على ما شرط لنفسه من المشيئة ثم لم يمت حتى قال قد جعلت غلتها لبنى فلان كلهم -

قال - فذلك جائز على ما قلت قال والتلة ايدأهم في الاستحسان واما في القياس فليس له الا ان يعطى بعضهم دون بعض ليس له ان يعطيهم جميعا -

قلت - فان مات احد منهم قال فله ان يصرف حصته (من ذلك الى من احب منهم وليس له يخرج حصته من - ٢) ذلك الى غيرهم -

قلت - فان ابطال المشيئة في حصة المالك منهم -

قال - فهي للفقراء والمساكين -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لبنى فلان فمن مات فنصيبه رد على الباقيين -

قال - نعم هذا كله جائز -

قلت - وكذلك لو قال على ان لي ان اختص (بفلتيا - ١) بعضهم دون بعض -

قال - نعم -

قلت - وليس له الرجوع في شيء من ذلك ولا يحوله (٢) عمامي -

قال - لا -

قلت - أرايت ان لم يسم من غلتها لاحد شيئا حتى اقرض بنو فلان (٣) فالصدقة على الفقراء والمساكين وقد انقطعت (٤) مشيئته وصارت للفقراء لأنه انما استثنى لمؤلا خاصة فليس له ان يضعها في غيرهم -

قلت - أرايت ان قال قد وضعتها في بني فلان الذين استثنى لهم وفي اولادهم ونسلهم ماتنا سلوا -

قال - فذلك جائز لهم خاصة وليس لا ولادهم ونسلهم من ذلك شيء -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط المشيئة فيهم خاصة دون اولادهم ودون الناس كلهم فذلك لهم خاصة -

قلت - لم تجعل حصصة اولادهم وانما اشترك معهم من ايس له ان يشركهم ولا يستحق من هذه الصدقة شيئا -

قال - فيكون لولد فلان حصتهم من ذلك ويطل الباقي على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلتها لولد فلان ولزيد -

قال - نعم فحصة زيد من ذلك للفقراء -

قلت - وكذلك لو بدأ بذكر (٥) زيد -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد جعلتها بين ولد فلان وبين زيد -

قال - فحصة ولد فلان من ذلك جائز واما حصة زيد فهي للفقراء والمساكين

(١) زيادة من صف (٢) صف - ولا يحوز له (٣) له سقط قال (٤) صف

فلي

بطلت (٥) مدنية - بذلك -

على ما وصفت لك وقد انقطعت مشيئته فيها -
قلت - أرايت اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ان فلان ان يعطى غلتها
من احب -
قال - فذلك جائز -
قلت - فان قال قد جعلتها لبنى تميم -
قال - فالوقف باطل -
قلت - لم -
قال - كأنه سمي بنى تميم في عقد الوقف -
قلت - فان قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان اعطى (١) غلتها من شاء من
بنى فلان فالوقف جائز -
قال - نعم -
قلت - فان قال هذا الرجل جعلتها لبنى تميم -
قال - فهو جائز وقوله لبنى تميم ليس بشيء -
قلت - ولم قلت ذلك ومن اين اترق هذا والباب الاول -

قال - لا يشبه هذا الذى وصفت وانما جعلت له المشيئة في بنى فلان فاذا وضعها
فى غيرهم ممن يجوز عليه الوقف اولا يجوز فذلك سواء والوقف جائز والمشيئة
باطل لانه لم يجعل له المشيئة في ذلك واما اذا قال على ان فلان ان يعطيها من شاء
فان جعلها لمن يجوز عليه الوقف فالوقف جائز وان جعلها لمن لا يجوز عليه فالوقف
باطل وكأنه سمي ذلك في عقد الوقف واقه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب -

باب الرجل يقول ارضى صدقة

موقوفة على بنى فلان على ان

لى افضل بعضهم على بعض

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان افضل

(١) صف - على ان فلان ان يعطى -

من شئت منهم -

قال - فهذا جائز -

قلت - فان مات قبل ان يفضل بعضهم على بعض -

قال - فذلك جائز والوقف عليهم جميعا سواء -

قلت - فان قال في حياته قد فضلت فلانا وهو رجل منهم فجعلت غلة هذه

الصدقة له -

قال - فليس له ذلك -

قلت - لم -

قال - لانه قال على ان لى ان افضل بعضهم على بعض فاذا جعل الغلة كلها لانسان

منهم واحد فهذا ليس بتفضيل انما هذا اختصاص ولا بد أن يعطى لكل رجل منهم

شيئا ويريد من شاء منهم بعد ذلك ما شاء فيكون هذا تفضيلا على ما شرط ألا ترى

ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالى لولد فلان على ان للوصى ان يفضل

بعضهم على بعض ولا يحرم واحدا منهم ولا يعطيه شيئا (١) وكذلك الوقف على

ما وصفت لك -

قلت - أ رأيت اذا قال ارضى صدقة موقوفة على بنى فلان ونسلهم على ان لى ان

افضل بعضهم على بعض فقال قد جعلت غلة نصف الصدقة لرجل منهم وسماه ونسله

ما تناسلوا -

قال - فذلك جائز ولهم الوقف على ما قال -

قلت - وترى هذا تفضيلا -

قال - - نعم فكأن هذا كان شرطا في عقد الوقف -

قلت - وكذلك لو قال قد جعلت تسعة اعشار غلة هذه الصدقة لفلان ونسله

ماتنا سلوا -

قال - نعم لأنه قد شرط ذلك -

قلت - فان لم يقل ذلك ولكنه قال قد جعلت نصف غلة هذه السنة -

قال - فانما له نصف غلة تلك السنة فاما ما يحدث الله تعالى من غلاتها فهو كسائر شركائه والى الواقف التفضيل على ما وصفت لك فيما مضى -

قلت - فان قال قد جعلت غلة هذه الصدقة كلها الادرها واحدا لرجل منهم ومما - قال - فذلك جائز -

قلت - فله ان يرجع بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لان هذا كما انه قد شرط في عقد الوقف وليس له الرجوع -

قلت - وكذلك لوجعل له سنين معلومة -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو فضل بعض من يحدث من النسل على ما وصفت لك -

قال - نعم له ان يفضل النسل والولد والقيام على ما يرى في ذلك -

قلت - وقوله قد فضلت فلانا على شركائه يكون تفضيلا -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد فضلت فلانا على اخوته بنصف غلة هذه الصدقة والاخوة ثلاثة -

قال - فللذى فضله من غلة هذه الصدقة ثلثاها والاخوين الثلث -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لان النصف لهذا والنصف للآخرينهم اثلاثا فصار له سدس فاذا خيمته الى ذلك النصف كان ثلثى هذه الغلة على ما وصفت لك -

قلت - رأيت ان (١) قال لست أعطي ولد فلان ونسله من غلة هذه الصدقة شيئا واعطيا غيرهم -

قال - فليس له ذلك وبطلت شيمته في التفضيل فصار الوقف عليهم جميعا -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنه لم يجعل لنفسه مشيئة في غيرهم فليس له ان يحولها عنهم وانما له المشيئة فيهم في التفضيل -

قلت - فلم قطعت مشيئته فيهم -

قال - لأنه لما قال لست اشاء ان اعطى ولد فلان ونسله قد ابطال مشيئته التي شرطها في التفضيل ألا ترى ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث الى بني فلان على ان الوصي ان يفضل بعضهم على بعض فقال الوصي لست ارى ان اعطى احدا منهم من هذا الثلث شيئا ان مشيئته قد ابطلت فصار الثلث بينهم سواء وكذلك الوقف على ما وصفت لك واذا قطع المشيئة وابطلها فكأنه لم يشترطها في عقد الوقف -

قلت - أرايت الرجل يقول ارضى (١) هذه صدقة موقوفة على بني فلان ونسله على أن لي ان اخضع بغلتها من ثمت منهم -

قال - فذلك جائز -

قلت - ولم وقد ذلك (٢) اذا قال على ان لي ان افضل بعضهم على بعض فليس له ان يعطى الغلة واحدا -

قال - لا يشبه قوله على ان لي ان اخضع بغلتها من ثمت منهم قوله على ان لي ان افضل بعضهم على بعض لا يكون تفضيل بعضهم الا وقد نال الذي فضل عليه شيئا وقد يكون مختصا ببعضهم دون بعض وان لم يعط الباقي شيئا وكذلك الذي وصفت لك -

قلت - فان مات قبل ان يختص احدا منهم بشيء من غلة هذه الصدقة -

قال - فالغلة بينهم على عدد درر سهم -

قلت - فان قال قد اختصصت فلانا وفلانا هذه السنة -

قال - فذلك جائز على ما قال -

قلت - فان قال قد اختصصت بغاتها فلانا ونسله ماتنا ساوا -

قال - هذا كله جائز وهو على ما احده عليه -

(١) من هاء نحو في صنف (٢) كذا - ولعله - ولم ذلك وقد قلت -

قلت - وليس له الرجوع بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - وكذلك لو اختص بها رجلا منهم ثم رجلا -

قال - نعم هو على ما شرط -

قلت - وليس له ان يحولها عنهم الى غيرهم -

قال - نعم ليس له ذلك وانما له ان يختص بعضهم بها دون بعض واما ان يخرجها

منهم فليس له ذلك -

قلت - وان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم بشيء -

قال - فالغلة كلها لهم وقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك -

قلت - فان قال لا اشاء ان اخص احدا منهم في هذه السنة بشيء -

قال - فقد انقطعت مشيئته في غلة هذه السنة وله الاختصاص بها بعد مضي هذه

السنة على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال لا اشاء ان اخص احدا حيا في (١) -

قال - نعم فقد انقطعت مشيئته على ما وصفت لك فصارت الغلة لهم جميعا -

قلت - فان قال قد خصصت بها فلانا حياته -

قال - فذلك جائز وهي له حياته -

قلت - فاذا هلك فلان -

قال - فقد عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك -

(قلت - فان كان الواقف قد هلك قبل هلاك الذي اختصه بها فالغلة كلها للباقيين

منهم على ما وصفت لك - (٢) -

قال - نعم -

قلت - فان قال قد اختصصت بغلتي فلانا ونسله فانقرض فلان ونسله -

قال - فذلك جائز وهو على ما وصفت لك اذا كان الواقف قد هلك فقد انقطعت

مشيئته وصارت الغلة لهم جميعا فاذا كان الواقف حيا فمشيئته على حالها على

ما وصفت لك -

قلت - فلم قلت اذا اختص بها رجلا ثم مات ذلك الرجل ان يختص بغلتها بعد ذلك -
قال - لأنه انما يختص هذا الرجل بغلتها حياته فاذا انقطعت مشيئته في الاختصاص
حياة هذا الرجل فاذا مات هذا الرجل فمشيئته في الاختصاص على حالها وهذا
عندي بمنزلة الذي قال قد اختصت بغلة هذه السنة فلانا واذا انقضت هذه
السنة عادت مشيئته في الاختصاص على ما وصفت لك ألا ترى انه لو قال على
ان لي ان اعطى غلتها من شئت فاعطى رجلا غلتها حياته ثم مات ذلك الرجل ان
مشيئته تعود وكذلك قوله في الاختصاص -

قلت - أرايت ان قال على بنى فلان ونسلم على ان لي ان احرم من شئت منهم -
قال - فذلك جائز وهو على ما شرط -

قلت - فان هلك قبل ان يحرم احدا منهم -

قال - فائتلة بينهم جميعا على ما وصفت لك -

قلت - فان قال في حياته قد حرمت فلانا وخرجته من هذه الصدقة -

قال - فذلك جائز وقد نرج من الوقف وكأنه لم يسمه في عقدا لوقف -

قلت - وكذلك لو اخرجهم جميعا الا رجلا منهم -

قال - نعم التمة لهذا الرجل حياته فاذا هلك فهي على الفقراء والمساكين -

قلت - فاذا قال قد حرمتهم جميعا -

قال - فليس له ذلك وانما له ان يحرم بعضهم لأنه قال من شئت منهم وانما هو على

بعض دون بعض في القياس واما في الاستحسان فله ان يفعل ما قال وقد نرجوا

جميعا من الوقف -

قلت - فاذا اخرجهم من الوقف لمن تجبل غلة الصدقة -

قال - للفقراء والمساكين -

قلت - لم -

قال - اذا اخرجهم فكأنه لم يسمهم في الابتداء وكأنه قال صدقة موقوفة

وسكت

وسكت فهي للفقراء والمساكين -

قلت - فلم كان قوله على ان لي ان اكرم من شئت منهم ان يحرم بعضهم دون بعض ولا يكون له ان اخرجهم جميعا -

قال - ألا ترى انه لو قال على ان لي ان اعطى غلتها من شئت منهم فقال قد اعطيتهم جميعا غلة الصدقة ان ذلك جائز فكذلك قوله على ان لي ان اكرم من شئت منهم له ان يخرجهم جميعا كما كان له ان يعطيهم جميعا وهذا استحسان - قلت - فله ان يعيدها اليهم -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأنه لما حرهم غلتها ابدا فقد نرجت الصدقة من ان تكون لهم وان تقطعت مشيئته فيها وصارت على الفقراء وليس له ان يردها عن ذلك ألا ترى اني اجعل ما يكون من المشيئة اذا اشترطها فكأنها كانت في عقدة الوقف وكذلك هذا فكأنه لم يسم احدا من هؤلاء -

قلت - أ رأيت اذا قال قد حرمتهم غلتها سنة -

قال - فذلك على ما قال وليس له غلة هذه السنة حتى والغلة للفقراء والمساكين والمشيمة له فيها بعد ذلك -

قلت - وليس له ان يصرف غلة هذه السنة اليهم -

قال - لا -

قلت - فان مات قبل مضي هذه السنة -

قال - اما غلة هذه السنة للفقراء على ما وصفت لك واما ما يحدث الله تعالى من الغلة فهي لبني فلان على ما وصفت لك بينهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - هذا عندي بمنزلة رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ان غلتها للفقراء هذه السنة وما يحدث الله تعالى بعد ذلك فهي لبني فلان فهو على ما قال فكذلك هذا

الآثرى انى انما اجعل المشيئة من الواقف اذا كانت بمنزلة الذى سمى فى عقدة الوقف فكذلك هذا -

قلت - فان قال قد حرمتهم غلتها فى حياتى -

قال - فذلك على ما قال وغلتها حياته للفقراء على ما وصفت لك فاذا هلك فائلة لهم وهذا الباب الاول سواء -

قلت - فان قال قد حرمت بعضهم وسماه وانرجه من الصدقة -

قال - فهى للباقيين منهم وله المشيئة فيهم على ما وصفت لك -

قلت - فان مات الواقف او قال قد قطعت مشيئتي التى اشترطت -

قال - فائلة للباقيين وقد نرج الذين كان حرهم ولا يعودون فيها ابدا وكأنه وقف هذا الوقف على هؤلاء الباقيين -

قلت - فان قال قد حرمت فلانا وفلانا من غلة هذه العشر سنين ووصفها -

قال - فذلك جائز على ما قال وائتلة فى هذه العشر سنين للباقيين منهم وله المشيئة فيهم على ما وصفت لك ولبس له ان يحول من غلة هذه الصدقة فى هذه العشر سنين الى الذين حرهم فاذا انقضت هذه العشر سنين صارت الصدقة عليهم جميعا وعادت مشيئته فيهم جميعا على ما وصفت لك -

قلت - فان هلك قبل انقضاء هذه العشر سنين -

قال - اما غلة هذه العشر سنين فللذين لم يحرمهم فاذا انقطعت هذه العشر سنين فائلة لهم جميعا -

قلت - وكذلك لو قال صدقة وقوفة على بنى فلان على ان لى ان ا منع منهم من شئت -

قال - نعم هذا والباب الاول سواء وهذا بمنزلة قوله على ان لى ان احر من شئت منهم -

قلت - واذا قال صدقة وقوفة على بنى فلان على ان لى ان اخص بغيرها من شئت منهم فقال قد اخصصت بنصف عاتما فلانا لم لا يكون النصف الباقي لمن بنى منهم - قال

قال - ليس هذا عندى كما وصفت لك اذا قال قد اخصصت بنصف غلها فلا تا
قد انقطعت مشيئته فى نصف الغلة والنصف الآخر له المشيئة فيه على ما شرط
ومشيئته فيها على حالها ألا ترى أنه لو قال قد قطعت مشيئتى فى نصف غلة هذه
السنة كانت مشيئته فى النصف الباقي ثابتة فكذلك هذا على ما وصفت لك -

قلت - أرايت اذا قال ارضى صدقة وقوفة على بنى فلان ونسلهم على أن لى ان
احرم من شئت منهم -

قال فذلك جائز وهو على ما شرط وله انراج من شاء منهم لأنه شرط المشيئة
فى ذلك -

قلت - فان مات قبل ان يخرج احدا منهم -

قال - فالغلة لهم جميعا سواء بينهم وقد انقطعت مشيئته فى الانراج -

قلت - فان قال قد انرجت فلا تا -

قال - فهو يخرج ولا حق له فى الصدقة والغلة للباقيين وله المشيئة فى انراج
من شاء منهم -

قلت - فان اراد ان يدخل الذى انرجه -

قال - فليس له ذلك وقد خرج من الوقف وصار الوقف على الباقيين منهم ولبس
له ان يعيد فيهم احدا وقد خرج منهم لأنه لم يشترط المشيئة فى الادخال وانما
شرطها فى الانراج -

قلت - فان قال قد انرجتهم جميعا -

قال - فقد نرجوا جميعا وصارت الصدقة على الفقراء والمساكين على ما وصفت
لك وهذا القياس فى ذلك -

قلت - وليس له ان يعيدها اليهم بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - ولم قلت الغلة للفقراء -

قال - لأنه قد قال صدقة موقوفة فصارت بذلك عندى للفقراء والمساكين فلما
قال على بنى فلان فكأنه شرط ان يبدأ بهم قبل الفقراء فلما شرط له انراجهم

فأخرجهم فكأنه لم يسهم وهذا بمنزلة الذى قال صدقة موقوفة وسكت -
قلت - فان قال قد أخرجهم فى هذه السنة -

قال - فهم يخرجون من غلة هذه السنة وغلتها فيما بقى لهم وله المشيئة على ما
وصفت لك -

قلت - فلم أدخلتهم فى غلة ما بقى لهم وقد خرجوا منها وقد زعت انهم ان خرجوا
لم يعودوا فيها وقد أعدتهم ههنا -

قال - لا يشبه هذا عندى الذى وصفت لك هذا جعل الصدقة عليهم ثم قال على
ان لى ان اخرج من شئت منهم فكان ذلك له فلما قال قد اخرجتهم هذه السنة
صار الانراج منه انما هو فى غلة هذه وهو فى الغلة الباقية على الشرط الاول
لم يخرجوا بعد فهم لم يخرجوا من الغلات التى بعد هذه السنة قط والذى قال
قد أخرجتهم من غلتها قد أخرجهم من كل غلة فلا يعودون فيها ابدا -

قلت - فان قال قد اخرجت فلانا من غلتها وفيها غلة -

قال - انما اخرجه من هذه الغلة وحدها وهو فى الغلات الاخر اسوة شركائه -

قلت - فان لم يكن فيها غلة فقال اخرجت فلانا من غلتها -

قال - فقد خرج فلان من غلتها ابدا -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألاترى ان رجلا قال قد اوصيت بغلة ارضى لفلان ثم مات وفيها غلة انى
انما اعطيه هذه الغلة وحدها ولم يكن (١) فيها غلة اعطيته غلتها ابدا فكذلك الوقف
ابدا وهو قول أبى حنيفة رحمه الله فى الوصية وكذلك قولنا الاول قياسه -

قلت - وكذلك لو قال على ان لى ان اختص من شئت منهم فقال قد اختصت
بغلة هذه الصدقة فلانا -

قال - نعم -

قلت - فان كان فيها غلة -

قال - فانما هى غلة هذه السنة وان لم يكن غلة فله الغلة ابدا ما عاش -

قلت - وكذلك لو قال على أن لي أن أخرج من شئت منهم -
 قال - نعم هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك -
 قلت - فإن قال هذه الأرض صدقة ووقوفة على بني فلان على أن لي أن أخرج
 منهم من شئت فقال قد أخرجت فلانا وفلانا -
 قال - فقد خرجا جميعا -
 قلت - فإن قال قد أخرجت فلانا وفلانا -
 قال - إنما أخرج أحدهما وله المشيئة في أيهما شاء -
 قلت - ويقال له بين أيهما شئت -
 قال - نعم -
 قلت - وأقول قوله في أيهما -
 قال - نعم -
 قلت - فإن قال قد أخرجتهما جميعا -
 قال - فذلك له -
 قلت - لم -
 قال - لأن مشيئته فيمن لم يحرمه ثابتة بعد -
 قلت - فإن قال لا أشاء إخراجهما -
 قال - فليس له ذلك ويجبر على أن يبين أيهما أخرج -
 قلت - فإن قال قد أخرجت فلانا (لأبل فلانا -
 قال - فقد خرجا جميعا -
 قلت - وكذلك لو قال قد أخرجت فلانا بل فلانا -
 قال - نعم قد خرجا جميعا والمشيئة ثابتة فيمن بقي -
 قلت - فإن قال قد أخرجت فلانا - (أو فلانا ثم مات قبل أن يبين -
 قال - تقسم غلة هذه الصدقة على عدد الذين لم يخرجهم يضرب لهذين بسهم
 واحد فما أصاب سهم هذين قيل لها اصطلاحا فهو لكما نأخذاه نصفين والوقف أبدل -

قلت - لم قلت ذلك -

قال - ألترى لو قال لفلان على ألف درهم أو لفلان وحلف لهما جميعا انهما ان اصطلاحا اخذا الألف وان لم يصطلحا لم يأخذ او كذلك هذا إن اصطلاحا أخذا حصّة واحدوا والوقف أبدا -

قلت - فما تقول في رجل قال قد اوصيت بهذه الألف لاحد هذين الرجلين - قال - فالورثة ان يعطوا ايها شأوا -

قلت - فلم لا يكون الوقف بمنزلة هذا ويكون الورثة ان يعطوها ايها شأوا - قال - لا يشبه هذا عندى الذى وصفت لك في الوصية لأن الرجل اذا قال قد اوصيت بهذه الألف لاحد هذين فقد جعل لورثته الخيار في ذلك وكأنه شرط المشيئة لهم وله ان يجعلها لهم واما في الوقف فليس له ان يجعل المشيئة لاحد غيره فلذلك لم اجعله بمنزلة الوصية -

قلت - وترى ذلك بمنزلة رجل قال قد اوصيت لفلان بألف ولفلان بألف ثم قال قد رجعت عن احدى الوصيتين فلكل واحد منها نصف وصية -

قال - نعم هذا والوقف سواء ولهما جميعا ما يصيب واحد منهما -

قلت - وكذلك اذا قال صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان يختص منهم من شئت فقال قد اختصت بفلان فلانا او فلانا -

قال - نعم هذا والذى وصفت لك سواء وله ان يبين ذلك ان كان حيا فان مات فالعلة لهما على ما وصفت لك -

قلت - وكذلك لو قال على ان لى ان احرم من شئت منهم فقال قد حرمت فلانا او فلانا -

قال - نعم فهذا كله سواء -

قلت - فان قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بنى فلان على ان لى ان ادخل فيهم من شئت -

قال - فذلك جائز وهذا على ما قال -

قلت - فان مات قبل ان يدخل فيهم احدا -

قال - فالثلة لم يجمعوا -

قلت - وله ان يدخل فيها من احب -

قال - نعم -

قلت - فله ان يخرج (١) من بنى فلان احدا -

قال - لا -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط الادخال معهم ولم يشترط انراجهم -

قلت - فان قال قد ادخلت فلانا في علة هذه السنة وحدها فاذا مضت هذه السنة

فهو منها مخرج -

قال - نعم لأنه انما ادخل منها هذه السنة وحدها فذلك على ما قال -

قلت - وكذلك لو قال قد ادخلته في غلثها ابدا -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو ادخل فيها غنيا او فقيرا -

قال نعم -

قلت - فان قال قد ادخلت فيها فلانا ابدا -

قال - فهو داخل فيها -

قلت - فله ان يخرج به بعد ما ادخله -

قال - لا -

قلت - فان اخرج به -

قال - لا يكون مخرجا -

قلت - لم -

قال - لأنه انما شرط الادخال ولم يشترط الانخراج الا ترى ان رجلا لو قال

قد برئت فلانا في ان ياذن لعبدي في التجارة فاذن له لم يكن لفلان ان يجبر عليه

لأنه إنما هو جري في الاذن وليس بجري في الحجر فكذلك في الوقت إنما له الادخال وليس له الانحراج -

قلت - فالذي قال ادخلت فلانا سنة لم زعمت انه يخرج (١) بعدها -

قال - لأن هذا لم يكن داخلا السنة واحدة فلم انرجه من شيء كان داخلا فيها -
قلت - وكذلك لو قال قد ادخلت فلانا حياتي -

قال - نعم -

قلت - وكذلك لو قال قد ادخلت فلانا بل فلانا -

قال نعم - همد اخلان جميعا -

قلت - فلو قال قد ادخلت فلانا او فلانا -

قال - فقد ادخل احد هما وله المشيئة في ايها شاء -

قلت - وله ان لا يعطى احدا منها شيئا -

قال - لا -

قلت - ويجبر على ان يبين واحدا منها -

قال نعم -

قلت - فان مات قبل ان يبين -

قال - فيضرب لها في علة هذه الصدقة (٢) بصيب واحد منهم -

قال - نعم -

قلت - فاذا فعل ذلك لمن يكون منها -

قال - يقال لها ان شئما فاصطلحا على ان تأخذ ذلك والوقت ابدأ حتى يصطلحا

منه على شيء -

قلت - ولم قالت ذلك (٣) -

قال - هذا عندي بمنزلة الذي قال لفلان على الف درهم او لفلان فله ان يجعل لايها

دء فان حلف لها جميعا قيل لها اصطلحا فخذها والا فلا حتى لكما فكذلك هذا غير

(١) صنف - مخرج (٢) لانه سقط قلت (٣) من هنا سقط في صنف

انها ان ايا ان يصطلحا وقت ذلك لها ابدأ حتى يصطلحا من ذلك على شيء
الآثرى ان هذا قد وجب على نفسه لاحد ما فيه شيئا فكذلك الوقت قد اوجب
لاحد ما فيه شيئا فهما سواء -

قلت - ولم لا تجعل الورثة في ذلك مشيئة -

قال - لأن المشيئة انما هي للوقت وليس له ان ينقلها الى غيره -

قلت - فان قال صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسبه على ان لا يدخل فيها
من شئت من ولد زيد ونسبهم -

قال - فذلك على ما شرط -

قلت - فان مات قبل ان يدخل فيها احدا (١) من غير ولد زيد -

قال - لانه انما شرط الادخال منهم خاصة فليس له ان يعدوا الى غيرهم -

قلت - فان قال قد ادخلتهم جميعا -

قال - فهم مدخولون وهم اسوة ولد عبد الله في الوقت -

قلت - وليس له ان اخرجهم بعد ذلك -

قال - لا -

قلت - فان قال قد ادخلتهم سنة -

قال - فذلك جائز وهو على ما قال -

قلت - فان قال لانشاء ان ادخل منهم احدا في غلة هذه الصدقة -

قال - فقد انقطعت مشيئته فيهم والنلة كلها لولد عبد الله على ما وقت الارض
عليهم -

قلت - ارايت ان قال صدقة موقوفة على ولدى فلان ونسبه على ان لا يخرج

من شئت منهم وادخل من شئت -

قال - فذلك جائز على ما وصفت لك -

قلت - ارايت رجلا وقت ارضا له بعد وفاته على ولده وولد ولده ونسبه

ماتوا سلوا وهي تخرج من الثلث فاذا اقرضوا فهي للفقراء والمساكين -

قال - الوقف جائز وتكون الغلة لولده وولد ولده ونسله على عدد الرؤس
فما اصاب ولد الوالد والنسل فهو لهم وما اصاب ولد الصلب فهو بينهم وبين سائر
الورثة للذكر مثل حظ الانثيين -
قلت - رأيت ان كان لليت زوجة -

قال - يكون لها ثمن ما اصاب ولد الصلب فيكون ما بقى مما اصاب ولد الصلب
بميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين -
قلت - رأيت ولد الصلب اذا انقرضوا -

قال - يكون الوقف لمن بقى من ولد الولد على ما شرط الميت لأن ولد الولد يكون
لهم الوصية بجميع ما سمى لهم من الغلة لهم على ما شرط الميت واما ولد الصلب
فالوصية لا تجوز لهم فيكون ما سمى لهم بينهم وبين جميع الورثة على كتاب الله
وفرائضه -

قلت - رأيت لم يبق من ولد الصلب الا واحدا -

قال - تقسم الغلة بين الولد الباقي منهم وبين ولد الولد والنسل فهو لهم وما اصاب
الباقي من ولد الصلب فهو بينه وبين جميع ورثة الميت على قدر موارثهم من الميت -
قلت - رأيت ان كان بعض الورثة قد مات -

قال - ينظر الى ما كان يصيبه لو كان حيا من الميراث فيكون بين ورثته على قدر
موارثهم عنه -

قلت - رأيت رجلا اوصى في مرضه فقال ارضى صدقة موقوفة على ولدى لصلى
كيف يكون بينهم -

قال - تكون الغلة بينهم على قدر الموارث -

قلت - رأيت اذا كان الميت قال هي لولدى لصلى بينهم بالسوية -

قال - ان اجازوا جازوان أبوا ذلك كانت الغلة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وتسقط الميت في هذا باطل وان كان له زوجة كان لها الثمن من هذه الغلة (١) -
قلت - رأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على ولدى لصلى فمن

هلك منهم بجمع مسمى له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو كان حيا لولده وولد ولده ونسله ما تنا سلوا يجرى لهم ويجرى ذلك عن كل من هلك منهم على من بقى منهم (ما بقى - ١) احد كيف الجواب فى ذلك -

قال - الثلثة لولده لولد الصلب بينهم للذكر مثل حظ الانثيين -

قلت - أ رأيت ان هلك منهم واحد وله ولد وولد ولد ونسل -

قال - بجمع مسمى للها لك منهم لولده وولد ولده ونسله -

قلت - (فكيف - ٢) تقسم الثلثة -

قال - تقسم الثلثة على عدد ولد الصلب فما كان يصيب الها لك لو كان حيا فهو لولده وولد ولده وما اصاب ولد الصلب فهو بينهم وبين جميع ورثة الميت على قدر موارثهم عن الميت -

قلت - فياخذ ولد الميت ونسله مما اصاب لولد الصلب -

قال - نعم ياخذون حصتهم من موارثهم لو كان حيا فيكون بينهم ميراث على قدر ميراثهم (٣) عن الميت -

قلت - فياخذون من اهل الوقف من وجهين -

قال - نعم اما ما كان يصيب والدهم لو كان حيا من الوقف فهو لهم فياخذون حصة والدهم مما صار لولد الصلب بميراثهم عنه -

قلت - وكيف قلت هذا -

قال - اما ما كان لوالدهم فهو لهم وصية من الواقف والوصية من الواقف لهم جائزة واما ما يرجع الى والدهم من نصيب ولد الصلب الباقي فهو بينهم ميراث فياخذون من وجهين ياخذون مسمى لولد الولد (٤) لانه قد حمل ذلك لهم بعده وهو من يجوز لهم الوصية وياخذون ميراثهم عن والدهم ما كان يصيب والدهم مما صار للباقيين من ولد الصلب فيكون قد صار لهم من الوجهين جميعا -

(١) ليس فى د (٢) زيادة من صف (٣) صف - موارثهم (٤) روالدية -

لوالدهم -

قلت - أ رأيت ان كان للهالك من ولد الصلب امرأة -

قال - تأخذ ثمن ما صار لولد الصلب ولا تأخذ ثمن ما صار لهم مما صار لولد الصلب ولا تأخذ مما كان لليت شيئاً لأن ما كان لليت فقد صار وصية لولد ولده والوصية لولد الولد جائزة وما صار لوالدهم مما صار لى بى من ولد الصلب فلهم ذلك بميراثهم عن الميت فيكون للمرأة الثمن من ذلك -

قلت - أ رأيت ان كان على الهالك من ولد الصلب دين -

قال - اما ما كان له فهو لولده وولد ولده واما ما رجع اليه مما صار لى بى من ولد الصلب فهو لمر ما تمسواهم لحق بذلك من الورثة وان قال قائل لا يجوز ان يأخذ ولد الهالك من وجهين يأخذون ما سمى لوالدهم من الوقف يأخذون من حصص الولد الباقي ما كان يصيب والدهم على طريق الميراث فيكون لهم من وجهين ولا يجوز ذلك وقال يعطيهم ما كان يصيب والدهم خاصة ولا يزيدهم على ذلك قلنا لى قال هذا ما تقول فى رجل قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتى على ابنى فلان وفلان فمن هلك منها فتصيبه لولده ونسله فهلك احدها قال يكون نصيب الهالك لولده ونسله ويكون النصف الباقي الباقي من الابنين (١) ولا يزداد ولداً ميت على ذلك قلنا له فما تقول فيه ان قال ارضى بعد وفاتى صدقة موقوفة على ابنى فلان وفلان فمن هلك منها فتصيبه للفقراء والمساكين فهلك احدها وله ولد ولد قال يكون نصيبه للفقراء والمساكين قلنا له فالنصف الباقي اليس لابنه الباقي حتى قولكم ، فان قال نعم قلنا له فقد صار لابن الصلب من مال الميت شيء لم يصل الى ورثة ابنه من ذلك شيء والوصية للمساكين انما هى فى نصيب الهالك منهم فيجوز لليت ان يوصى فى نصيب احد ورثته فتكون الوصية فى حصته دون حصة الباقي وهذا مما لا احسب احداً يقوله وكذلك ولد الولد هم من يجوز له الوصية فهم كالفقراء والمساكين وانما يأخذون ما كان لايهم من الغلة بوصية الجدهم كالفقراء والمساكين سواء يجوز لهم كما يجوز للفقراء والمساكين ويقول ورثة الميت لهمم أ رأيت ما تأخذ من هذا الوقف اليس انما تأخذ بميراثك عن ابيك

فكيف يكون ذلك ميراثا عن ابيك ولا يكون لنا مثله وقد اوصى الواقف في حصة
ايبنا من الوقف لمن يجوز الوصية فان جاز هذا فقد يجوز ان يوصى في نصيب
بعض الورثة دون بعض -

قلت - رأيت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على بنى فلان وفلان وفلان
فمن هلك منهم فنصيبه لولده وولد ولده ونسله وقال لساكنين او قال للقربة
فهلك منهم واحد فأخذ الساكنين او القربة او ولد الولد ما كان نصيبه -

قال - لورثة المالك ان يشاركونه الاثني الباقيين في الثلثين اللذين لهما من غلات
هذه الصدقة يقومون مقام والدهم لأن الجدة قد كان اوصى لهم بحصة ابيهم لمن
يجوز له الوصية وانما يأخذ من الوقف على جهة الميراث ولا يجوز لهم ويكون
ما سمي لهم لجميع الورثة -

قلت - لو قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى ونسلى وهى
تخرج من الثلث فأجاز ذلك الورثة -

قال - فالوقف جائز وتكون الغلة على ما شرط الميت ولا يقسم منها شيء على جهة
الميراث -

قلت - وكذلك لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى لصلى فمن هلك منهم
بجميع ما سمي له من هذه الغلات وما كان نصيبه منها لو كان حيا لولده وولد
ولده ونسله فأجاز ذلك الورثة بعد وفاة الميت -

قال - فالوقف جائز على ما شرط الميت ويكون سهم من هلك منهم لولده ونسله
ولا يكون لولد المالك من حصة من بقى من ولد الصلب شيء لأن الوصية
قد اجيزت لهم والوصية للوارث جائزة اذا اجاز ذلك الورثة له -

قلت - رأيت ان كان اجاز ذلك الوقف بعض الورثة دون بعض -

قال - يقسم الوقف على ولد الصلب (فمن هلك منهم حصته لولده ونسله ويكون
ما بقى لمن بقى من ولد الصلب - ١) فمن كان من ولد الولد قد اجاز ابوه الوقف
فلا حصة لهم فيما بقى من الغلة ومن لم يكن منهم والده اجاز الوقف فهو على حصته

عن صار ميراثا من غلة هذا الوقف على ما وصفت لك -
قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ابني فلان واذا هلك ابني فلان
يقمى ماسمى له من غلات الوقف لولده ولد ولده ونسله فجاز ذلك الورثة بعد
وفاة الميت -

قال - الوقف جائز على ما شرط الميت -

قلت - أ رأيت ان لم يميزوا ذلك -

قال - فالغلة بين جميع الورثة على قدر موارثهم (١) عن الميت ما بقى الابن الموقوفة
عليه فاذا مات الابن الموقوفة عليه فالغلة لولده وولد ولده ونسله ولا يكون للورثة
من ذلك قليل ولا كثير لأنها وصية لهم من جددهم وهم لا يرثونه والوصية لمن
لا يرث جائزة -

قلت - أ رأيت ان قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على فقراء قرابتي
واولادهم ونسلكم وهى تخرج من الثلث أعطى ولد الصلب من ذلك شيئا -
قال - لا لأن قوله عندنا على قرابتي هم القرابة الذين لا يرثونه -
قلت - وكذلك لو كان له اخوة يرثونه او بنوعم يرثونه -

قال - فالوصية لمن كان من القرابة لا يرثه فاما من كان من القرابة يرثه فانه
لاوصية له فان (٢) المعنى عندنا انما وقع على من لا يرث عنى يكون له الوصية وقاله
اصحابنا فى رجل قال قد اوصيت بالف درهم فى قرابتي ان الوالد والولد
يدخلان (٣) فى وصيته وليس من القرابة وقال يعقوب عندنا بالبصرة لا يعطى والد
الولد (٣) وهم عندنا اقرب من القرابة ولا يدخلون فى القرابة -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاى على كل من اختار من
ولدى وولد ولدى ونسلى ما تناسلوا والارض تخرج من الثلث كيف الجواب
فى ذلك -

قال - ننظر الى من كان منهم فقيرا يوم تاقى الغلة فنعلم كم عددهم ثم نقسم الغلة
على عدد الرؤس فما اصاب ولد الولد والنسل فهو لهم وما اصاب ولد الصلب

الفقراء فهو لهم ولجميع ورثة الميت من الاغنياء والفقراء بينهم على قدره واريثهم لهم جائزة لأنهم ليسوا بورثة واما ما اصاب من كان قديرا من ولد الصلب فهو بينهم وبين ساثر الورثة على قدره واريثهم -

قلت - أرايت من استغنى من ولد الصلب او هلك -
قال - نجعله كأنه لم يكن -

قلت - أرايت من افتقر من ولد الصلب بعد ان كان غنيا -

قال - ندخله في الوقف ونقسم الغلة على عدد قرائهم يوم تاتي الغلة ونمتنع من استغنى قبل ذلك (وندخل من افتقر قبل ذلك ونقسم الغلة على ما وصفت لك - ١) -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى بعد وفاتي صدقة موقوفة على كل من افتقر من ولدى وولد ولدى ونسلي ما تنا سلوا يعطى كل واحد منهم من ذلك ما يكفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فاجاز الورثة ذلك بعد وفاة الميت -

قال - فالوقف جائز على ما شرط الميت -
قلت - فان لم تجز الورثة ذلك -

قال - يعطى كل فقير منهم ما يكفيه في طعامه وكسوته من غلة الوقف فما صار لولد الولد والنسل فهو لهم جائز وما اصاب ولد الصلب فهو بينهم على قدره واريثهم عن الميت لأنها وصية لو ارث والوصية لو ارث لا تجوز -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة بعد وفاتي لولدى لصاى فمن هلك منهم بجميع ماسمى له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو كان حيا ولده وولد ولده ونسله ما تنا سلوا فوات واحد منهم -

قال - فحصة ولده وولد ولده ونسله ويكون لورثته ان يشاركوا اعيانهم فيما صار لهم من غلة الوقف -

قلت - فما يأخذون من ذلك لم لا يكون لولد الها لك ونسله وهذا كان نصيب والدهم لو كان حيا فلم لا يجعل هذا الولد والنسل كما جعلت سهم من هلك ولده

ونسله فيكون هذا وما كان يأخذ والدهم في حياته لهم جميعا -
 قال - هما مقترقان ولا يشبه مسمى لهم بما أخذوا على وجه الوصية ما أخذوا على
 جهة الميراث لأن ما أخذوا على وجه الميراث ليس للواقف فيه وصية ولا تجوز
 شريطته وما أخذوه من الغلة على غير جهة الميراث فهو لهم على ما شرط الواقف ،
 فان قال قائل يكون هذا كله لولد الولد ويكون لهم ما رجع الى والدهم كما يكون
 لهم ما كان لوالدهم قال هذا كله سواء قلنا له فاذا اجزت هذا فلهم ان يأخذوا
 ما بقى في يد اصحابهم شيء ، فان قال لا يأخذون قلنا له فقد صار للاعمال (شيء
 جاز لهم وهي وصية لهم والوصية للوارث لا تجوز وان قال يأخذون بما صار
 للاعمال) ما كان يصيب والدهم قلنا له فهذا الذي يأخذونه يأخذوه ولد الولد
 ايضا فهذا لا يقطع كلما أخذوا شيئا أخذه ولد الولد والنسل وكذلك لو كان بدل
 الولد المساكين فينبغي ان يأخذوا المال هذا وهذا ليس بشيء وفي هذا كله الجواب
 على ما قلنا لك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى بعد وفاقى صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين
 فان احتاج احد من ولدى وولد ولدى ونسلى فهى له -

قال - فان احتاج احد من ولده ونسله فهى لهم وان احتاج احد من ولده لنسليه
 كان ذلك بين ورثة الواقف على قدر واريثهم عن الميت الواقف -

قلت - ان احتاج بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد -

قال - فالغلة بينهم فما اصاب ولد الصلب فهو ميراث وما اصاب ولد الولد فهو
 لهم جائز على مسمى الميت -

قلت - أرايت ان لم يحتج احد من ولد الصلب واحتاج بعض ولد الولد -
 قال - فهو لهم جائز -

قلت - فان احتاج واحد من ولد الصلب ولم يحتج احد من ولد الولد -

قال - فالغلة ميراث بين الورثة -

قلت - فان استغنى هذا المحتاج -

قال - فالوقف على ما شرط لليت قال وكذلك لو مات وانما يطل من انثلة ما صار للوارث خاصة ولا يطل لما سوى ذلك -

قلت - ارأيت رجلا قال في مرضه اذا مت فارضى وحدها وسماها بعد وفاتي صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدى وولد ولدى ونسلى ما تناسلوا منها في كل سنة ما يكفيه بالمعروف والارض تخرج من الثلث -

قال - فالوقف عندنا جائز وكل من احتاج من ولد صلبه ومن اولادهم ونسلهم اعطى كل واحد منهم من ذلك في كل سنة ما يكفيه فما اصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع الورثة لليت على كتاب الله وفرائضه وما اصاب ولد الولد والنسل فهو لهم جائز -
قلت - ولم قلت ذلك -

قال - اما ما اصاب ولد الصلب فهي وصية لوارثه والوصية للوارث لا تجوز ويكون ما سمى لهم بينهم وبين جميع الورثة على كتاب الله وفرائضه وما اصاب ولد الولد فهو لهم جائز لأن الوصية لهم جائزة -

قلت - ارأيت من كان غنيا من ولد الصلب اعطى من الصدقة شيئا -
قال - لا يعطى ما يصيبه مما صار للفقراء من ولد الصلب -

قلت - ارأيت ان قصرت غلات هذه الصدقة عما سمى لكل واحد منهم منها -
قال - يبدأ بولد ولد وبكل من جازت له الوصية فيعطى ما سمى له من ذلك فان فضل عنهم فضل اعطى من ذلك الفضل ولد الصلب ما سمى لهم -
قلت - ولم بدأت بولد الولد قبل ولد الصلب فأعطيتهم -

قال - لأنه اوصى من ثلثه لوارث ولغير وارث ولا يحاص الوارث الموصى له الذي تجوز له الوصية في الثلث لأن الوصية للوارث لا تجوز فاذا لم تجز كانت الوصية لمن تجوز له الوصية انما هذا بمنزلة رجل قال اذا اامت فأعطوا هذا الاجنبى من ثمانى مائة درهم واعطوا ابنى مائة درهم من ثلثي قصص الثلث عنها جميعا تبداً بالاجنبى قبل الابن الوارث ولا يكون لابن الوارث ان يحاص الاجنبى في الثلث لأن الاجنبى

اولى بالوصية فى الثلث من الوارث ولوان رجلا قال قد اوصيت بثلث مالى
لزيد تم قال قد اوصيت بثلث مالى لابنى فلان فابت الورثة ان يميزوا كان الثلث
للاجنبى ولم يكن لابنه شىء فكذلك الوقف الذى وصفت لك قد اوصى للاجنبى
منه بمائة درهم واوصى لكل واحد من الولد بمائة درهم فاذا قصرت الغلة عن
ذلك بدأنا بالاجنبى قبل الوارث على ما فسر لك -

قلت - أرايت ان كانت الورثة قد اجازوا لبت جميع ما اوصى به بعد وفاته
وقصر الثلث عن مبلغ هذه الارزاق -

قال - يبدأ بولد الولد فيعطون ما سمى لهم فان فضل عنهم من الغلة كان ذلك لمن
كان فقيرا من ولد الصلب خاصة لا يشاركهم الورثة فى ذلك لأن الورثة
قد اجازوا لهم الوصية -

قلت - فلم لا يماصون ولد الولد اذا قصرت الغلة عن مبلغ الارزاق -

قال - لأن الورثة ليس لهم اجازة فى الثلث اذا كانت الوصية لمن تجوز له الوصية
فاجازتهم وكسوتهم (١) فى هذا سواء يكون لولد الولد ما سمى لهم فان فضل عنهم
شىء جعل ذلك الفضل لفقراء ولد الصلب -

قلت - أرايت ان لم يكن لبت مال غير هذه الارض وابت الورثة ان يميزوا
الوصية -

قال - التلثان من هذه الارض مطلق بين ورثة الميت لا وقف فيهما ولا حبس
ويكون الثلث موقوفا فيعطى منه ولد الولد ما سمى لهم من الرزق فان قصرت
الغلة عنهم قسط ذلك بينهم فان زادت الغلة على ارزاقهم كان ذلك الفضل لمن
جعل ذلك له -

قلت - أرايت ان اجاز الورثة الوصية بعد وفاة الميت وقصرت الغلة عن مبلغ
الارزاق - (٢)

قال - اما نلت الغلة فيكون لولد الولد خاصة فيستوفى ولد الولد ارزاقهم واما
التلثان الباقيان فهو لولد الولد والنسل ولولد الصلب يضرب فيه ولد الولد بمابقى

لهم من أرزاقهم ويضرب فيه الولد بأرزاقهم كاملة ويسقط (١) ذلك بينهم - قلت - ولم قلت ذلك -

قال - أما الثلث فالأجزة فيه وغير الأجزة سواء فيكون ذلك لمن تجوز له الوصية دون من لا تجوز له الوصية (وأما الثلثان الباقيان فأنما جاز بأجزة الورثة فيضرب الورثة فيه بما أوصى لهم ويضرب الباقي بما بقي من الأرزاق -

قلت - أرايت أن كانت الأرض قدر نصف المال وأجاز الورثة -

قال - ينظر إلى ثلث غلات هذه الأرض فيجعل لولد الولد الذين تجوز لهم الوصية يأخذ كل واحد منهم من ذلك بقدر الرزق الذي مسمى له وما بقي بعد ذلك من الغلة فهو بين ولد الولد والنسل وبين ولد الصلب يضرب فيه ولد الصلب بما مسمى لهم من الرزق ويضرب فيه ولد الولد بما بقي لهم من أرزاقهم فيتحاصرون على قدر ذلك -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - أما قدر ثلث مال الميت من الأرض فالأجزة فيه وغير الأجزة سواء ويجوز لمن تجوز له الوصية (٢) وأما الباقي فأنما جاز بأجزة الورثة فيتحاصرون فيه الوارث وغير الوارث -

قلت - أرايت رجلا قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على وجوه سماها وسمى أهلها ووضعها وجعل مرجع غلاتها إلى الفقراء والمساكين ثم أوصى بعد ذلك في هذه الأرض بعينها أنها صدقة موقوفة لله أبدا على وجوه سماها وسمى أهلها ووضعها سوى الوجوه الأولى وجعل مرجع (٣) غلتها إلى الفقراء والمساكين كيف الجواب في ذلك والأرض تخرج من الثلث -

قال - تكون هذه الأرض نصفين النصف منها على الوجوه الأولى والنصف منها على الوجوه الأخرى -

قلت - ولم قلت ذلك -

(١) لعله - ويقسط - (٢) زيادة من المدنية (٣) انتهى المحتوفى - صف -

قال - لأنه قد أوصى فيها بوصيتين ولم يرجع عن واحدة منها انتهى نصفان نصف على الوجوه الأولى ونصف على الوجوه الأخرى وإنما هذا عندى بمنزلة رجل أوصى بأرضه لرجل ثم أوصى بها بعد ذلك لآخر وهى تخرج من الثلث فهى بينهما نصفان وكذلك الوقف إذا أوصى بغلته لقوم مسمين ثم أوصى بغلته لقوم آخرين جعلنا ذلك نصفين نصف على الوجوه الأولى ونصف على الوجوه الأخرى والوصية والوقف فيه سواء -

قلت - وكذلك لو قال هذه الأرض صدقة موقوفة بعد وفاتى على زيد ثم قال هى صدقة موقوفة على عمرو وكانت نصفين النصف منها موقوفة على عمرو والنصف منها موقوفة على زيد -

قلت - أ رأيت أن انقرض أحد الفريقين يجعل ما كان موقوفا عليهم على الآخرين -

قال - لا -

قلت - ولم -

قال - لأن كل فرقة منهما مرجع ما مسمى لها إلى الفقراء والمساكين والفقراء والمساكين موصى لهم به وقال أصحابنا فى رجل قال يجرى على زيد وعمرو من ثلث مالى فى كل شهر عشرة دراهم ويجرى على عبد الله من ثلث مالى فى كل شهر عشرة دراهم قال يوقف الثلث فيكون نصف موقوفا على زيد وعمرو ويجرى عليها ما مسمى لها ويوقف الثلث الباقي فيجرى على عبد الله منه ما مسمى له فان انقرض زيد أو عمرو والمضمومان كان ما وقف عليها موقوفا على الباقي منها فان انقرضا جميعا كان ما بقى مما وقف لها مردودا على عبد الله الذى وقف له نصف الثلث -

قلت - فلم لا تقول هذا كما قال أصحابنا فى الوصية -

قال - باختلافان ، فى الوصية إذا انقرض من وقتت عليه رجع ذلك إلى من بقى من أهل الوصية لأنه لا يرجع إلى الورثة ولم يستوف أهل الوصية وصاياهم والباقي منهم

منهم موصى لهم فيرجع اليه نصيب من اقترض واما الوقف فهو مخالف لهذا اذا اقترض احد الفريقين فهنا فريق بعده وهم الفقراء والمساكين ولا يكون منقرضا ابدا -

قلت - ارايت رجلا وقف ارضا له في مرضه على ولده وولد ولده ونسله او اوصى بان توقف بعد وفاته على ولده وولد ولده ونسله ما تناسلوا وجعل مرجع غلاتها الى الفقراء والمساكين وائمس له مال غيرها وابت الورثة ان تجيز له ما وقف واوصى به كيف الجواب في ذلك -

قال - الجواب في ذلك ان يجاز بثلثي هذه الارض فيكونا مطلقين للورثة بينهم على كتاب الله تعالى وفرائضه لاوقف فيه ولاحبس ويوقف الثلث الباقي فيكون صدقة موقوفة وتقسم غلته -

قلت - فكيف تقسم غلته -

ق - ينظر الى عدد ولد الصلب وعدد ولد الولد والنسل فاذا علمنا ذلك كم هو قسمنا جميع غلات هذه الارض بينهم على عدد رؤسهم فان كان الذى يصيب ولد الولد والنسل دون ولد الصلب مثل غلة الثلث الذى وقفناه كان ذلك لهم ولم يكن لولد الصلب منه قليل ولا كثير وان كان الذى يصيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الصدقة اكثر من غلات هذا الثلث الذى وقفناه من غلات هذه الارض (كانت غلات الثلث الذى وقفناه من غلات هذه الارض ١ -) لهم خاصة دون ولد الصلب وان كان الذى يصيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الارض اقل من غلات الثلث الذى وقفناه من غلات هذه الارض اعطيناهم جميع ما كان يصيبهم من جميع غلات هذه الارض من غلات الثلث الذى وقفناه من هذه الارض وننظر الى ما بقى من غلات الثلث الذى وقفناه من هذه الارض بعد أن يستوفى ولد الولد والنسل جميع ما كان يقسم من غلات هذا الثلث ميراث بين ولد الصلب على كتاب الله تعالى وفرائضه يجرى ذلك لهم على جهة الميراث ويكون الاصل موقوفا على ما وصفنا لك -

قلت - أ رأيت ولد الصلب ان زادوا وتقصوا على ما تقسم الغلة -
قال - على عدد رؤسهم جميعا يوم تأتي غلة الثلث الذى وقفناه ولا يلغى الى من
مات منهم قبل ذلك ويعتد بمن حدث منهم بعد ذلك -
قلت - أ رأيت اذا اطلقت الثلثين ودفعتهما الى الورثة ثم حدثت فيها ثمرة
بعد ذلك -

قال - لا تلغى الى ذلك وانما القسمة عندى على غلات الثلث وغلات الثلثين يوم
وقعت القسمة ولا تلغى الى زيادة غلات الثلثين بعد ذلك ولا الى نقصانها -
قلت - ولم لا تلغى الى ذلك وقسمت الوقف على عدد دمهم وعلى الغلة التى كانت
فيها يوم وقعت القسمة -

قال - لأنى لما قسمت الثلثين ودفعتهما الى الورثة فقد اخرجتهما من مال الميت
ولا احتسب بما زاد فيها ولا بما نقص لأنها قد خرجت من مال الميت وكذلك
غلة الثلث لا يحتسب بها من مال الميت لأن القاضى قد وقفها واخرجها من مال
الميت بالقسمة وصيرها صدقة موقوفة لله تعالى على ما وصفنا ولا تلغى الى الزيادة
فيها ولا الى النقصان وانما ننظر الى ذلك يوم تقع القسمة وقال اصحابنا فى رجل
له ثلاث اماء قيمة كل واحدة منهن ثلاثمائة لامل له غيرهن فأوصى بواحدة
منهن لرجل فولدت الجارية بعد وفاة الميت ولدا قالوا يحتسب بذلك فى مال
الميت وتجعل الوصية فى الام والابنة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة رضى الله عنه
أجعل الثلث كله فى الام وما فضل من الثلث جعلته فى الابنة وقال آخرون الثلث
فيهما نصفان وقال اصحابنا لو كانت القسمة وقعت وصار للوصى له بالجارية التى
أوصى بها له وأخذ الورثة الجاريتين الباقيتين ثم ولدت ولدا لم يحتسب بذلك
فى مال الميت وجعلنا من صار له شيء من هؤلاء الجوارى فهو له بزيادته وعليه
نقصانه ولم يلتفتوا الى الزيادة التى تكون بعد القسمة فى الثلث ولا فى الثلثين ولا فى
الجارية التى أوصى بها فى الجاريتين الباقيتين وجعلوا القيم انما تقع يوم يقسم
الميراث ولا يلتفتون الى ما زاد بعد ذلك ولا الى ما نقص فكذلك الارض التى

وقهها الرجل في مرضه ولا مال له غيرها على ولده وولد ولده ونسله وابنت
الورثة ان يميزوا فانما احتسب الثلث يوم قسمتها الارض فينظر الى غلات
الثلاثين يوم قسمت الارض فيعامل الولد وولد الولد على ذلك ولا يلتفت الى
زيادة الغلة بعد ذلك ولا الى نقصانها ويحتسب في العدد بمن يحدث من الولد وولد
الولد والنسل وتقسم غلة الثلث يوم تأتى غلته وغلة الثلاثين يوم قسمت الارض
بين الموقوفة عليهم وبين الورثة ولا يلتفت الى زيادة غلات الثلاثين ولا الى نقصانها
لأننا قد اطلقناها وصار اميراثا ألا ترى ان الورثة لو باعوها جاز بيعهم ولم يلتفت
الى غلاتها في يد (١) المشتري وكذلك لو تناهت البياعات فيها لم يلتفت الى زيادة
الغلة ولا الى نقصانها وقسمنا غلات الوقف الثلث على يوم تأتى الغلة وعلى غلات
الثلاثين يوم اطلقناهما -

قلت - أرايت من مات من ولد الصلب -

قال - لا يحتسب به في العدد واكتفى ان اصاب ولد الصلب من غلات الثلث
الذى وقفناه شيء كان لبيت من ولد الصلب ما يصيبه من ذلك لأنه ميراث بين
الورثة ولا يأخذ الورثة الاحياء ذلك -

قلت - أرايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى -

قال - فالوقف جائز والغلة لولده خاصة -

قلت - فان كان له ولد وولد ولد -

قال - فاعلة لولده لصلبه دون ولد الولد ودون من هو اسفل من ذلك -

قلت - أرايت من حدث له من الولد لصلبه بعد الولد الاولين -

قال - فهم في الوقف جميعا سواء ويدخل في الولد من كان من الولد لصلبه
ومن يحدث من الولد لصلبه وانما ينظر الى محيء الغلة يوم تجيء فن كان له من
الولد لصلبه يومئذ فاعلة لهم ولا يلتفت الى عددهم يوم وقف الوقف ولا يلتفت
الى من مات منهم بعد الوقف وانما يجعل الغلة لمن كان من ولد الصلب يوم تأتى
الغلة -

قلت - أ رأيت ان مات ولد الصلب فلم يبق منهم الا واحد -
 في - فالثلة له -

قلت - أ رأيت اذا انقرض ولد الصلب فلم يبق منهم احد وله ولد ولد أيعطون
 ام لا وله ولد ذكور وولد (١) اثنت أيعطون من الثلة شيئا -

قال - لا يعطيهم من الوقف شيئا وانما الوقف عندنا على من كان من ولد الصلب
 دون من هو اسفل منه وسواء عندنا انقرض ولد الصلب او لم ينقرضوا ولا يعطى
 ولد الولد منها شيئا فان قال قائل لم اعطيت من حدث من ولد الصلب بمن لم يكن
 مخلوقا يوم وقف الوقف ومن كان مخلوقا يوم تأتى الثلة ولم تعط ولد الولد اذا
 انقرض ولد الصلب ، قلنا هما مختلفان ، الوقف انما انعقد على ولد الصلب خاصة
 دون من هو اسفل من ذلك ، ومن حدث من الولد لصلبه بعد الوقف فهم ولده
 ويدخلون واما ولد الولد فلا يكونون اذا كان لاواقف ولد لصلبه -

قلت - أ رأيت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وليس له ولد وله
 ولد الولد -

قال - فالوقف لهم -

قلت - ولم قلت ذلك -

قال - لأنهم ولده يوم وقف الوقف وانما وقع المعنى عليهم ، اذا كان له ولد لصلبه
 فانما وقع المعنى عليهم دون ولد الولد الا ترى ان من قولنا رجل قال قد اوصيت
 بشئ الى ولد فلان وله ولد وولد ولد أن الوصية لولد الصلب دون ولد الولد ولو
 لم يكن له ولد يوم يموت الموصى كانت الوصية لولد الولد فكذلك قول في الوقف
 اذا كان له ولد لصلبه فهو لهم كما قول في الوصية واذا لم يكن له ولد لصلبه فهو لولد الولد
 وقد قال ناس من الفقهاء اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفة على ولدى فهو لولد
 الصلب فاذا انقرضوا كانت لولد الولد ما تناسلوا فقلنا لمن قال هذا القول
 لم قلت هذا قال انما انظر الى الثلة يوم تأتى فان كان له ولد لصلبه كانت (٢) الثلة لولد
 الولد بهذا قياس ولد الصلب انما انظر الى الثلة يوم تأتى فاعطى من كان منهم

ومن يكون وكذلك اذا اقرضوا اعطيت ولد الولد كما تقول في الوصية اذا لم يكن له ولد فهو لولد الولد، قلنا لمن قال هذا القول ما تقول في رجل قال لرضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا اقرضوا فعلى الفقراء والمساكين فاقرض ولده ولم ولد اعطيهم فان قال لا اعطيهم قلنا له (١) قدرتك قولك أليس هم الولد اذا لم يكن له ولد لصلبه فان قال لا اعطيهم قلنا له (٢) ما تقول في رجل قال لرضى صدقة موقوفة على ولدى فاذا اقرضوا فعلى اخوتي فاقرض ولده لصلبه ولم ولد أعطي الغلة الاخوة او ولد الولد (٣) قلنا له البتة قال اذا اقرض فهو لـ اخوتي وقد اقرض ولده فلم لا تعطى الاخوة قل لأن ولد الولد يقومون مقام الولد لذا لم يكن ولد قلنا له ما تقول في رجل قال لرضى صدقة موقوفة على ولدى فن مات منهم فجميع ما سمي له من غلات هذه الصدقة لولده مات منهم واحد فان قال أعطى جميع ما كان يصيبه من غلات هذه الصدقة ، قلنا له أرأيت من مات من ولده لصلبه وليس له ولد قال يكون نصيبه لمن بقي من ولده لصلبه دون ولد ولده لأنهم ولده واما ما سمي لها لك من ولده فانه لولد الهالك منهم لأن الواقف قد سمي ذلك في كتاب الوقف قلنا له فما تقول اذا اقرض ولد الصلب كلهم وقد ترك كل واحد منهم ولدا فان قال اجعل سهم كل من هلك منهم لولده قلنا له تركت قولك ينبغي على قياس قولك ان تكون الغلة لجميع ولد الولد بينهم على عدد الرؤس لأن من قولك ان الولد الصلب اذا اقرضوا فكان ولد (٣) الولد مسمين وانما انظر فيما زعمت الى الغلة يوم تاتي فان كان ولد الصلب قيا ما أعطيتهم وان كانوا قد هلكوا قبل ذلك اعطيت الغلة ولد الولد فكذلك ينبغي في قياس قولك اذا مات ولد الصلب اجمعين ان يجعل لولد الولد كلهم لأن من قولك ولد الصلب اذا اقرضوا فكان ولد الولد مسمين فتعطيهم الوقف على عدد الرؤس ويقال له اذا قال لرضى صدقة موقوفة على ولدى قلت اذا اقرضوا فهي لولد ولده (فما كان حاجة الناس ان يقولوا في وقفهم فهي لولده وولد ولده - ٤)

(١) ليس في ر (٢) سقط من ههنا شيء (٣) ر - و مدينة - ذلك (٤) زيادة

وهى لهم فى قولك فان قال يريد به التاكيد قلنا له يدخل عليك ايضا فى هذا القول انك تقول اذا قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى وله ولد وولد ولد انك تعطى ولد الصلب دون ولد الولد فكذلك ينبغى فى قياس قولك اذا قال على ولدى وليس له ولد لصلبه وله ولد وولد وولد ولد اسفل من ذلك ان يعطى الاعلى من الولد دون من هو اسفل من ذلك كما قلت اذا كان له ولد وولد ولد اعطيت ولد الصلب دون ولد الولد فكذلك ينبغى لك ان تعطى الاعلى دون الاسفلين كما اعطيت فى الولد وولد الولد الصلب دون اولادهم فكذلك يلزمك فى القياس ان تقول هذا للاعلىين دون من هو اسفل من ذلك -

واقه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ،

تم وقف هلال البصرى رحمه الله تعالى على التمام

والكمال والحمد لله تعالى على كل حال آمين -



خاتمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد

خاتم النبيين وآله واصحابه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين

وبعد فلما كان كتاب احكام الوقف لجلال بن يحيى بن مسلم الرأى البصرى من اهم الكتب واقدمها في موضوعه بحثا وتدقيقا على مذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان رحمه الله تعالى حيث اتى المصنف بمسائل الوقف وبرئياته على وجه لم يسبق اليه احد من علماء المذهب حتى استوعب الاختلافات الفقهية والروايات النقلية بذلتنا مجهودنا في التخصص عن اصوله فوجدنا اول نسخة قديمة في الخزانة الرامفورية (تحت نظارة رياسة رامفور صاحبها الله عن الشرور) ثم عثرنا على نسختين الاولى منها في الخزانة الآصفية بمحيط آباد الدكن والثانية منها عند رجل فاضل بالمدينة المنورة على صاحبها الصلاة والسلام فحصلنا هذه الاصول الثلاثة وقابلنا بينها فوجدنا في النسخة الرامفورية سقطا لبعض الكلمات في مواضع وسطور عديدة في مواضع اخرى ولعل هذه السقطات وقعت من قلة اعتناء الناسخ في النقل فردنا تلك الكلمات والسطور الساقطة من الاصلين الآخرين بين العكفين واما النسخة الآصفية فهي من اقدم النسخ لهذا الكتاب ولكنها انحمت عدة من سطورها او بعض صفحاتها في مواضع عديدة بسبب مرور الزمان حتى لم يبق فيها الا اثر المداد ومع الجهد البليغ لم تتيسر لنا قراءتها كلها فكلنا نقصان من الاصلين الآخرين واما النسخة لمدينة فهي اجود النسخ واتمها، وما عدا ذلك من الاختلافات الجزئية التي وقعت فيما بين هذه الاصول الثلاثة من جهة الحروف والكلمات فاشرنا اليها والى الزيادات التي اضيفتها من الاصل الآخر فهذه الاصول الثلاثة قد اتخذناها اسسا لهذا الطبع ورمزنا للرامفورية - ر - وللآصفية (صف) وللمدينة (مدينة) احتراما للبلدة الحرام على صاحبها الف تحية وسلام وكفى لجمعيتنا النراء انها اعتنت بنشر هذا السفر القديم الذي كاد يعدم من نوائب الدهور ليقاتها الله لخدمة العلم والادب ونشر المعارف الاسلامية الى يوم النشور -

ترجمة المصنف

وأما مصنف هذا الكتاب فهو هلال بن يحيى بن مسلم الرأى البصرى أخذ العلم عن أبى يوسف وزفر رحمهما الله تعالى وروى الحديث عن أبى عوانة وابن مهدى وعنه أخذ بكار بن تميم وعبد الله بن قحطبة والحسن بن أحمد بن بسطام ، وأما لقب بالرأى لسعة علمه وكثرة فقهه ، له مصنف فى الشروط وكان مقدما فيه وله احكام الوقف ، مات سنة خمس واربعين ومائتين -



وقد تم بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب سنة خمس وخمسين وثلثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة (بدائرة المعارف العثمانية) الكائنة بميد راباد الدكن اذامها الله تعالى مصونة عن القتن والمحن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر فضله فى كل مكان السلطان بن السلطان سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاه السابع مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالعز والبقاء دائمة التقدم والارتقاء -

وهذه الجمعية تحت صدارة ذى الفضائل السنية والمفاخر العلية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر رئيس المجلس الانتظامى للجمعية ووزير المالية فى الدولة الآصفية ، والعالم العامل بقية الافاضل النواب عهد يارجنك بهادر رئيس المجلس العلمى للجمعية ، وتحت اعتماد المآجد الاريب الشريف النسيب النواب مهدي يارجنك بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والسياسة فى الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة العثمانية ، والمآجد الهام النواب نا طريار جنك بهادر شريك العميد للجمعية وركن العلية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم الدوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف اذام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية -

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد هاشم الدوى ومولانا

ومولانا محمد طه الندوى ومولانا الشيخ عبدالرحمن الباني ومولانا محمد عادل
القدوسى وكاتبه الحقيقى احمد الله غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم -
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين
وعلى آله وصحبه وسلم -

عنوان الكتاب فى الرامقورية

كتاب الوقف للامام العالم العلامة صاحب الامامين الهامين ابى يوسف
وزفر صاحبى المذهب ابى حنيفة النعمان الكوفى هلال بن يحيى بن سلمة (١)
الرأى البصرى وكان رضى الله عنه استاذ بكار بن قتيبة وهو استاذ الامام ابى جعفر
الطحاوى مات فى سنة ٢٤٥ -

عنوان الكتاب فى المدينة

كتاب اوقاف هلال البصرى على مذهب سيدنا ومولانا شيخ الاسلام
والمسلمين الامام الاعظم والمجتهد المبيجل ابى حنيفة النعمان رحمه الله رحمة واسعة
واعاد علينا من بركاته فى الدين والدنيا والآخرة رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم -

خاتمة النسخة الاصلية

تم الكتاب بعون الله تعالى وحسن توقيفه المسمى بوقف هلال بن يحيى البصرى
رحمه الله تعالى وقعه ببلده فى يوم الاربعاء رابع شهر رمضان المعظم قدره وحرته
سنة ٩٥٩ على يد كاتبه احمد بن محمد الشهرى بالزردى غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين ، بلغ مقابلة على امله حسب الطاقة والامكان فى مجالس آخرها يوم السبت
المبارك سابع شهر رمضان المعظم قدره وحرته سنة ٩٥٩ -

(١) كذا - والصواب : سلم - ح -

جس کتاب پر مجلس دائرۃ المعارف الثمانیہ کی مہر یا عہد دار متعلقہ کے
دستخط نہ ہوں خریدار اسکو مال مسروۃ سمجھیں اور ایسی کتاب کو
بمقتضاء احتیاط ہرگز خرید نہ فرمائیں۔

الملن

مہتمم مجلس دائرۃ المعارف الثمانیہ

